



◆ التقرير السنوي ◆

قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة ملك المغرب نصره الله

السنة المالية 2010





◆ التقرير السنوي ◆

قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة نصره الله

السنة المالية 2010



◆ الوالي

السيد عبد اللطيف الجواهري

◆ المدير العام

السيد عبد اللطيف فوزي

◆ مندوب الحكومة

السيد خالد سفير

◆ المجلس

السيد الوالي

السيد المدير العام

السيد عبد اللطيف بلمدني

السيد محمد بنعمور

السيدة مريم بن صالح شقرون

السيد بسيم جاي حكيمي

السيد مصطفى مساوي

السيدة فوزية زعبول

تقرير

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله
من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري
عن السنة المالية 2010

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتم، طبقاً للمادة 57 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف المؤرخ في 20 شوال 1426 (23 نونبر 2005)، التقرير الخاص بسنة 2010، وهي السنة الثاني والخمسون لمعهد الإصدار.

فهرس

3	المقدمة
---	---------

الجزء 1 : الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

13	1.1 المحيط الدولي
33	2.1 الإنتاج الوطني
46	3.1 سوق الشغل
52	4.1 الطلب
59	5.1 التدفقات الاقتصادية والمالية
63	6.1 التضخم
75	7.1 العلاقات التجارية والمالية مع الخارج
89	8.1 المالية العمومية
101	9.1 السياسة النقدية
114	10.1 النقد والائتمان والتوظيفات السائلة

الجزء 2 : أنشطة البنك

147	1.2 الحكامة
161	2.2 مهام البنك
179	3.2 الموارد ومحيط العمل
182	4.2 الاشراف البنكي
185	4.2 أنشطة التواصل والتعاون

الجزء 3 : البيانات المالية لبنك المغرب

195	1.3 حصيلة بنك المغرب
198	2.3 حساب العائدات والتكاليف
206	3.3 الإطار القانوني والمبادئ المحاسبية
209	4.3 إيضاحات حول بنود الحصيلة
215	5.3 التقرير العام لمراقب الحسابات
215	6.3 مصادقة مجلس البنك

219	الملحقات الإحصائية
-----	--------------------

275	المحتويات
-----	-----------

مولاي،

تميزت سنة 2010 باستمرار الانتعاش الاقتصادي العالمي الذي بدأ في النصف الثاني من عام 2009. فقد حقق الاقتصاد العالمي نسبة نمو قدرها 5%. بعد انكماشه بنسبة 0,5% في عام 2009. ليستأنف بذلك الوتيرة التي كان ينمو بها قبل الأزمة. ويعزى هذا الأداء بالأساس للنمو القوي الذي سجلته الدول الصاعدة الرئيسية. وعلى العكس من ذلك، شهدت الاقتصادات المتقدمة تحسنا تدريجيا في النمو وبنسب متفاوتة. فيما ظل الطلب الداخلي متأثرا بتداعيات الأزمة. بعد زوال التأثيرات الإيجابية للإجراءات التحفيزية. ولم ينعكس الانتعاش الاقتصادي على سوق الشغل إلا بشكل محدود نسبيا في معظم البلدان المتقدمة. إذ ظلت معدلات البطالة مرتفعة. ومن جهته. ظل التضخم معتدلا على العموم. رغم تأثره بارتفاع أسعار المواد الأولية وظهور مؤشرات لمخاطر للتضخم في العديد من الاقتصادات الصاعدة.

وفي غضون ذلك، توقفت العودة التدريجية للأسواق المالية إلى نشاطها الطبيعي مع ظهور ضغوط جديدة ترتبط باستفحال أزمة الديون السيادية. خصوصا في بعض البلدان الأوروبية. وبتباطؤ وتيرة تقويم ميزانية المؤسسات المالية وتباطؤ سوق الائتمان.

وعلى مستوى سياسات الاقتصاد الكلي. تم إيقاف العمل بالإجراءات التحفيزية بشكل تدريجي وتعويضها بتدابير تقشفية. بل وتقويمية في البلدان الأكثر تضررا من المشاكل المتعلقة بقابلية استمرار المالية العمومية. وفي الوقت نفسه. لا تزال هذه السياسات تواجه إكراهات المفاضلة بين هدف تعزيز الانتعاش. من جهة. وخفض الديون وتدعيم المالية العمومية. من جهة أخرى. ومن شأن ذلك أن يؤثر سلبا على مستويات النمو في عدد من الاقتصادات المتقدمة. ومن جانبها. أصبحت الاقتصادات الصاعدة. لاسيما في آسيا وأمريكا اللاتينية. معرضة لمخاطر تضخمية بفعل التدابير التحفيزية. مما سيؤدي إلى زيادة الغموض حول استمرارية الانتعاش الاقتصادي العالمي.

وعلى العموم. إذا كانت غالبية الإجراءات المتخذة اليوم تهدف إلى خلق الظروف المواتية لنمو مستدام ومتوازن. فإن الاستقرار المالي والتدابير التي يتعين تنفيذها لاستعادة النمو والحفاظ عليه أصبح أولوية ملحة. سواء على مستوى السياسات الوطنية أو في إطار مجموعة العشرين والهيئات الدولية الأخرى.

وفي هذا السياق، فإن البنوك المركزية مدعوة للمساهمة في الجهود الجارية لتطوير الآليات الكفيلة بدعم استمرارية الاستقرار المالي، مع السهر على القيام بمهمتها المتمثلة في الحفاظ على استقرار الأسعار.

من جانبه، أثبت الاقتصاد الوطني خلال سنة 2010 قدرة على الصمود أفضل مما كان متوقعا، لاسيما على مستوى احتياطات الصرف، وذلك بفضل السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية التي تم نهجها وكذا قوة الطلب المحلي والانتعاش النسبي في الطلب الخارجي. وعلى وجه الخصوص، تراجع تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على ميزان الأداءات في عام 2010، بعد أن اشتدت حدته في 2009. فقد انخفض الرصيد السلبي للمبادلات التجارية، الذي يكتسي طابعا هيكليا، من 20,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في عام 2009 إلى 19,5%. بينما ارتفع فائض الأسفار والتحويلات الجارية بنسبة 5,5% و 2,7% على التوالي. في ظل هذه الظروف، بلغ عجز الحساب الجاري 4,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 5% في سنة 2009 وفائض سنوي متوسط قدره 1,1% بين عامي 2001 و2008. وقد تمت تغطية العجز المسجل في العمليات الجارية من خلال الاقتراض العمومي في حدود 15,7 مليار درهم، والاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبلغ 5,8 مليار درهم، والقروض الممنوحة بشكل خاص للمؤسسات العمومية بمبلغ 6,3 مليار درهم، والقروض التجارية بمقدار 3,4 مليار درهم. ونتيجة لذلك، ظلت احتياطات الصرف مستقرة من سنة لأخرى، إذ مثلت سبعة أشهر من واردات السلع والخدمات في نهاية 2010.

وفي الجمل، يشير تطور ميزان الأداءات إلى استمرار اعتماد التوازنات الخارجية على التحويلات الجارية وتدفقات الرساميل، مما يعكس ضعف الاقتصاد الوطني أمام تغيرات الظرفية الاقتصادية والمالية الدولية وتقلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وسجل الناتج الداخلي الإجمالي نموا بنسبة 3,7%. مقابل 4,8% في عام 2009، وذلك بفضل الأداء الذي حققته الأنشطة غير الفلاحية، والتي ارتفعت من 1,2% فقط في 2009 إلى 4,5% في 2010، مدفوعة بالنمو المتواصل في نفقات الاستهلاك ومساهمة الطلب الخارجي. وبالموازاة مع ذلك، ظل معدل البطالة شبه مستقر عند نسبة 9,1%. بحيث بلغ 13,7% في المناطق الحضرية و 3,9% في المناطق القروية.

وفي ما يخص المالية العمومية. تميزت سنة 2010 بارتفاع جديد في النفقات الإجمالية. يعزى بالأساس إلى تزايد نفقات المقاصة بأكثر من الضعف مقارنة بالعام السابق. وعلى الرغم من التحسن الطفيف في عائدات الضرائب. فقد أدى هذا التطور إلى تفاقم العجز دون احتساب مداخيل الخوصصة. الذي انتقل من 2,2% إلى 4,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وكذا إلى توقف المنحى التنازلي لنسبة المديونية العمومية المباشرة التي ارتفعت إلى 50,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. بدلا من 47,1% في 2009. وقد تمت تغطية العجز بشكل أكبر عن طريق التمويل الخارجي مقارنة بالموارد الداخلية. حيث توفقت الخزينة في الحصول على قرض في السوق المالية الدولية بمبلغ مليار أورو.

وعلى الرغم من تحسن النمو غير الفلاحي وارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية. لم يشهد التضخم في المغرب تزايدا ملحوظا. إذ ارتفع بنسبة 0,9% مقابل 1% في 2009. ومن جهته. انخفض من جديد التضخم الأساسي. الذي يعكس التوجه الأساسي للأسعار. بحيث انتقل من 0,7% في 2009 إلى 0,4% في 2010. بسبب غياب ضغوط تضخمية.

واتسمت الأوضاع النقدية والمالية باستمرار تباطؤ وتيرة نمو الكتلة النقدية والقروض البنكية. فضلا عن ارتفاع أسعار الأصول. وبالفعل. تشير الإحصائيات النقدية. التي يتم إعدادها وفقا لدليل صندوق النقد الدولي الصادر سنة 2000. إلى تواصل النمو المعتدل للمجموع م3. الذي تراجع إلى 4,7% مقابل 7% في عام 2009 و 12,2% في المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية. ويعكس هذا التوجه على وجه الخصوص تأثير تباطؤ وتيرة نمو القروض وانخفاض مساهمة المكونات الأخرى. كما استمر انخفاض وتيرة نمو القروض في عام 2010. التي تراجعت من 9,7% إلى 7,6%. وتعكس هذه الوضعية في المقام الأول الانخفاض الذي شهدته الفئات الرئيسية من القروض. والذي بدأ في سنة 2008. وفي ما يتعلق بأسعار الأصول. ارتفع مؤشرا مازي وماديكس بنسبة 21,2% و 22,1% على التوالي. بعد التراجع الذي سجله في العامين الماضيين. في حين انخفض مؤشر أسعار الأصول العقارية بنسبة 0,3%.

وبالنظر إلى هذه المعطيات وتوقعات التضخم. التي ظلت منسجمة مع هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط. قرر مجلس البنك الإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير عند نسبة 3,25% خلال اجتماعاته الأربع لسنة 2010. وبالموازاة مع ذلك. واصل البنك خلال هذه السنة عملية التخفيض التدريجي لنسبة

الاحتياطي الإلزامي التي بدأها في دجنبر 2007. فقد قرر المجلس في اجتماعه المنعقد في 30 مارس خفض هذه النسبة من جديد إلى 6%. أخذا في الاعتبار حاجة البنوك المتزايدة والمتواصلة للسيولة.

وفي ما يتعلق بالأسس التحليلية للسياسة النقدية، فقد استمر البنك في تحسينها خلال سنة 2010. بحيث عمل على توسيع منظومة توقعات التضخم والنشاط الاقتصادي، لاسيما عبر تقنين الإطار الخاص بالمحاكاة على المدى المتوسط وتطوير نموذج مصغر للتضخم، وعلى تحليل محددات الأوضاع النقدية. واستهدفت الجهود أيضا تقييم مدى انتقال تغيرات أسعار الصرف نحو أسعار الاستهلاك وتعزيز الأدوات التحليلية لأسعار الأصول.

وفي الوقت نفسه، كثف البنك المركزي جهوده للملاءمة القواعد الاحترازية التي تنظم القطاع البنكي الوطني مع أفضل المعايير الدولية. فبعد اعتماد المقاربة المعيارية لاتفاقية بازل 2 في عام 2007. حدد بنك المغرب كفاءات تغطية الأموال الذاتية لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل وفقا للمقاربات المتقدمة، وقام بتحسين المقتضيات المنظمة للأموال الذاتية.

وبالموازاة مع التزامه بتطبيق المعايير الجديدة لاتفاقية بازل 3، كما هي محددة دوليا والتي تهدف إلى مواصلة تعزيز جودة رأس المال وتقوية مراقبة السيولة، أجاز بنك المغرب تقييما أوليا لتأثير هذا الإصلاح على القطاع البنكي.

وفي هذا السياق، واصلت مؤشرات القطاع تحسنها، إذ انخفضت القروض المتعثرة الاداء إلى 4,8% من مجموع القروض في نهاية دجنبر، مقابل 5,4% في عام 2009. كما تعززت الملاءة المالية للبنوك، بحيث بلغ متوسط نسبة الملاءة المالية والأموال الذاتية الأساسية، وفقا للمقاربة المعيارية لاتفاقية بازل 2، 12,3% و 9,7% على التوالي، بدلا من 11,7% و 8,8% في العام السابق.

وقد مكنت عمليات المراقبة التي قام بها بنك المغرب لدى مؤسسات الائتمان من تتبع مخاطر السيولة والتركيز بشكل دقيق. وهكذا، تابع البنك المركزي عن كثب التدابير التي اتخذتها البنوك لتعزيز أنظمة إدارة الأصول والخصوم، وحثها على رفع مستوى الموجودات السائلة المتاحة للاستجابة لأزمة سيولة محتملة.

وبالنسبة لمخاطر التركيز على أطراف مقابلة رئيسية، ألزم بنك المغرب البنوك بتكوين مخصصات لتغطية المخاطر العامة. وعلاوة على ذلك، تم القيام بأبحاث معمقة بشأن المخاطر التي تم رصدها على مستوى أنشطة تحويل الأموال والقروض الصغرى والقروض الاستهلاكية، ما أسفر عن وضع تدابير لتقويم هذه القطاعات وتعزيز المتطلبات التنظيمية التي تنطبق عليها.

وعلى صعيد استراتيجية الإدماج المالي، تواصلت عملية تطوير الولوج إلى الخدمات البنكية، الذي بلغ 51% في العام 2010، وبالموازاة مع هذا التطور، تم العمل على إعادة هيكلة قطاع القروض الصغرى والشروع في سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تحسين العلاقات بين مؤسسات الائتمان وزبائنهما. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعطاء الانطلاقة الفعلية لمنظومة الوساطة على مستوى شركات التمويل.

وفي ما يتعلق بأنظمة الأداء، شهدت سنة 2010 تعديل الإطار التنظيمي المتعلق بها وإجاز تقييم داخلي للنظام المغربي للأداءات الإجمالية للتأكد من التحكم في مختلف المخاطر المرتبطة به. وفي الوقت نفسه، قامت جمعية النظام المغربي للمقاصة الآلية فيما بين البنوك بإنشاء صندوق دائم للضمان.

إن التحديات التي تواجه اقتصادنا تنبع، في الآن نفسه، من محيطه الدولي. في سياق إعادة تشكيل الفضاءات الإقليمية والمكانة المتزايدة الأهمية لآسيا في الاقتصاد الدولي وتباطؤ النمو في البلدان الأوروبية الشريكة وظهور قطاعات جديدة محفزة للنمو وكذا، على المستوى الوطني، من الانتظارات الاجتماعية في ما يخص التشغيل وظروف المعيشة. وبالنظر لحجم هذه التحديات، يتعين أن تكون السياسات العمومية أكثر تفاعلا وفاعلية، في ظل مناخ دولي يزداد تقلبا وتعقيدا، وأن يتقوى الأداء الكلي للاقتصاد الوطني.

وينبغي تعزيز التوجهات الكبرى لبلادنا والاستراتيجيات التي تنهجها بآليات للحكامة من شأنها تحسين إدارة هذه السياسات والرفع من فعاليتها. وفي الواقع، فإن نتائج الاستراتيجيات القطاعية من حيث تنوع النسيج الإنتاجي، لاسيما الصادرات، ورغم تحقيقها لبعض النتائج الإيجابية لم تنعكس بعد بشكل ملموس على المؤشرات الرئيسية، خصوصا تلك المتعلقة بالحسابات الخارجية. وفي هذا الصدد، يتعين العمل على تطوير بنية الصادرات، مع رفع حصة المنتجات ذات القيمة التكنولوجية العالية وإيجاد أسواق واعدة جديدة.

و تحقيقا لهذه الغاية، فإن ضمان التناسق بين مختلف المخططات القطاعية وتسريع وتيرة تنفيذها يقتضي تقييم مدى التقدم الذي حققه كافة المتدخلين في تنفيذ التزاماتهم. ومن المهم أيضا إيلاء عناية خاصة لسألة التمويل. لاسيما تقدير تأثير التدابير المقترحة على ميزانية الدولة مقارنة مع الأهداف المرجوة. مع الأخذ في الاعتبار آفاق تطور المالية العمومية والحسابات الخارجية.

وبالنظر للطرفية الداخلية والخارجية الراهنة، فإن الإسراع في تنفيذ التدابير الرامية لملاءمة نظام التربية والتكوين مع الحاجيات، ومواصلة نهج سياسة جريئة في مجال البحث والتطوير، وضمان فعالية العدالة والإدارة العمومية، وتحسين مناخ الأعمال، وإضفاء المرونة على سوق الشغل بالإضافة إلى تعزيز محاربة الفساد قد أصبح أكثر إلحاحا.

وإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تسعى إلى التغلب على مظاهر العجز في المجال الاجتماعي، تشكل خصوصية في تنفيذ السياسات العمومية، وذلك بالنظر لتركيبتها وحكامتها ومقاربتها التشاركية. ويجدر التذكير هنا بالرسالة الملكية الموجهة إلى منتدى التنمية البشرية المنعقد في نونبر 2010 بأكادير، التي دعا فيها جلالة الملك إلى استثمار المنجزات المحققة وتجاوز أوجه القصور، مع إجراء تقييم منظم خلال جميع المراحل. ومن الضروري في هذا الصدد العمل على إعداد تصور استشرافي وشمولي يمكن المغرب من تحسین وضعيته بشكل ملموس في مجال التنمية البشرية على الصعيد الدولي، بالنظر لحجم الميزانية المرصودة لدعم السياسات الاجتماعية والتي تمثل أكثر من نصف النفقات العمومية.

كما أن التقدم الذي حققته بلادنا في ما يخص توازنات الاقتصاد الكلي ومتانة النظام المالي، كما تشهد بذلك المنظمات الدولية، والذي تُوَّج برفع تصنيف الديون السيادية للمغرب إلى «درجة الاستثمار»، يشكل مكتسبا ينبغي تعزيزه والحفاظ عليه.

وعلى صعيد المالية العمومية، يتعين الاستمرار في تدعيم متانة الوضعية المالية على أساس مستدام، إلى جانب تحقيق توازن شفاف ودائم بين دعم النمو وضرورة تحقيق استدامة مالية الدولة على المدى المتوسط، ومن شأن تفاقم نفقات المقاصة، في سياق يشهد ارتفاعا متواصلا لأسعار المواد الأولية، ونفقات الموظفين أن يحد بشكل كبير من تدخلات السياسة المالية، مما يفرض الإسراع في إصلاح منظومة دعم الأسعار، من

خلال استهداف السكان الأكثر هشاشة، على الرغم من الصعوبات الكامنة والخيارات المتاحة. ومن اللازم أيضا إعطاء الأولوية لضرورة التحكم في تكاليف الموظفين، بل تقليصها، من حيث وزنها مقارنة بالنتاج الداخلي الإجمالي.

ومن جهة أخرى، من المؤكد أن الاندماج التجاري والمالي لبلادنا في الاقتصاد العالمي سيكون له انعكاسات هامة على السياسة النقدية والمالية. ويتطلب هذا المسار انتقالا سلسا لنظام الصرف والسياسة النقدية، مما يستدعي تدعيم الشروط اللازمة لذلك، لاسيما الحفاظ على قابلية المالية العمومية للاستمرار على نحو مستدام. وسيمكن هذا التوجه من تعزيز قدرة اقتصادنا الوطني على الصمود أمام الصدمات الخارجية، والاستفادة من اندماج أفضل في الاقتصاد العالمي.

ويحرص بنك المغرب على مواكبة الأوراش الكبرى الأساسية التي انخرطت فيها المملكة، لاسيما ورشي الهوية الموسعة والمركز المالي للدار البيضاء، ففي ما يتعلق بهذا الأخير، سيواصل البنك المركزي العمل على إنجاحه لجعل الدار البيضاء قطبا ماليا واقتصاديا إقليميا. وفي ما يخص مشروع الهوية المتقدمة، فهو يجعل من الجهة شريكا أساسيا ويضمن لها الموارد البشرية واللوجستية الكافية لتمكينها من لعب دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلادنا. ويشكل هذا الورش ذو الأبعاد الاستراتيجية، إلى جانب المبادرات المؤسساتية التي تم الإعلان عنها مؤخرا، مكتسبات جديدة ستمكن المغرب من إحراز قفزة نوعية هامة بين البلدان النامية.

الرباط، يونيو 2011

عبد اللطيف الجواهري

الجزء 1

الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية



1.1 المحيط الدولي

تميزت سنة 2010 بتوطد انتعاش الاقتصاد العالمي الذي بدأ خلال النصف الثاني من سنة 2009. وقد وصل النمو الاقتصادي العالمي، الذي يعكس بالخصوص توسعا قويا في أبرز الاقتصادات الصاعدة، إلى 5% سنة 2010 بعد تراجعته بنسبة 0,5% سنة 2009. ليستعيد نفس مستوى ما قبل الأزمة. وعلى العكس من ذلك، جاء انتعاش الاقتصادات المتقدمة تدريجيا ومتباينا فيما لا تزال تداعيات الأزمة تنعكس على الطلب الداخلي بعد أن امتحت آثار التدابير التحفيزية. ومع ذلك، كان لانتعاش النمو أثر محدود نسبيا على سوق الشغل في أغلب البلدان المتقدمة. كما يتضح من نسب البطالة التي بقيت مرتفعة.

وبفعل تحسن الطلب في البلدان المتقدمة والصاعدة، سجلت التجارة الدولية للسلع والخدمات انتعاشا ملموسا من حيث الحجم بعد الانخفاض الذي عرفته سنة 2009. وفي هذا السياق، لم تعرف الاختلالات العالمية التي تشهدها المعاملات الجارية انخفاضا كبيرا وسجلت تطورات متباينة حسب البلدان والمناطق. وبقيت الأرصدة سلبية في البلدان المتقدمة فيما تقلصت فوائض حسابات البلدان الصاعدة بآسيا. وعلى العكس من ذلك، تعززت الأرصدة الإيجابية لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وظهر انتعاش النمو العالمي من خلال قوة الطلب، خاصة من البلدان الصاعدة، على المنتجات الطاقية والمعادن الأساسية، مما أدى إلى ارتفاع عام في أسعار السلع الأولية. ويعزى هذا التطور بدرجة أقل إلى صدمات العرض المرتبطة بالأحوال الجوية السيئة التي عرفتتها بعض البلدان المنتجة للسلع الأولية. وفي هذه الظروف، ارتفع التضخم، لا سيما في البلدان الصاعدة.

وفي ما يخص السياسات النقدية، بقيت أسعار الفائدة الرئيسية لأبرز البنوك المركزية دون تغيير. ومن جهة أخرى، تم سحب التدابير المحفزة للنشاط الاقتصادي التي اتخذت سنة 2009 في أغلب البلدان المتقدمة وتم اعتماد تدابير التقشف المالي بالنسبة للبلدان التي عرفت صعوبات كبيرة على صعيد ديونها السيادية.

وتميزت الأوضاع المالية سنة 2010 بظهور ضغوط جديدة، ارتباطا بالخاوف المتعلقة بمتانة الانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة وبالخصوص باحتدام اختلالات المالية العمومية في بعض بلدان منطقة الأورو. وبالفعل، ارتفعت مردودية السندات السيادية لهذه البلدان. رغم أن الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وضعا خططا للدعم، وفضلا

عن ذلك، تم الإبقاء على الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي العالمي سنة 2010 وذلك من خلال إصلاح نظام المحصص وحكامة صندوق النقد الدولي والتدابير التي قررت البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين اتخاذها والتقدم المحرز في إطار عملية التقييم المتبادل.

1.1.1 تطور الاقتصاد العالمي

شهد الناتج الداخلي الإجمالي العالمي، الذي تراجع بنسبة 0,5% من حيث الحجم سنة 2009، ارتفاعا بواقع 5% سنة 2010، ارتباطا بتحسّن أداء أبرز الاقتصادات الصاعدة والنامية، وبدرجة أقل بتباين مستويات انتعاش الاقتصادات المتقدمة.

وبالفعل، تعزز النمو في البلدان الصاعدة والنامية، حيث انتقل في المتوسط من 2,7% سنة 2009 إلى 7,3% سنة 2010، مما يعكس حركية الاستثمارات وانتعاش الطلب الخارجي وكذلك آثار ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية.

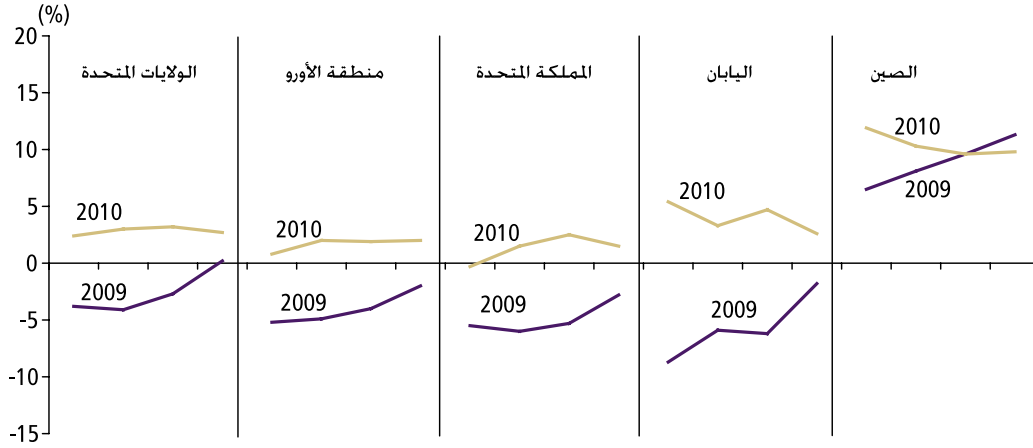
وفي البلدان المتقدمة، ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 3% بدل انخفاض بنسبة 3,4% سنة 2009، نتيجة تحسّن استهلاك الأسر وكذلك، في بعض البلدان، انتعاش الاستثمارات والصادرات.

الجدول 1.1.1 : تطور نمو الناتج الداخلي الإجمالي العالمي بالنسبة المئوية

2010	2009	2008	
5,0	-0,5	2,9	العالم
3,0	-3,4	0,2	البلدان المتقدمة
2,8	-2,6	0	الولايات المتحدة
1,7	-4,1	0,4	منطقة الأورو
1,5	-2,5	0,1	فرنسا
3,5	-4,7	0,7	ألمانيا
1,3	-5,2	-1,3	إيطاليا
-0,1	-3,7	0,9	إسبانيا
1,3	-4,9	-0,1	المملكة المتحدة
3,9	-6,3	-1,2	اليابان
7,3	2,7	6,1	البلدان الصاعدة والنامية
4,0	-7,8	5,2	روسيا
9,5	7,2	7,7	البلدان النامية الآسيوية
10,3	9,2	9,6	الصين
10,4	6,8	6,2	الهند
6,1	-1,7	4,3	بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
7,5	-0,6	5,2	البرازيل
5,5	-6,1	1,5	المكسيك
3,8	1,8	5,1	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي

رسم بياني 1.1.1 : التطور الفصلي للنمو



المصادر: صندوق النقد الدولي ومكتب الإحصاء الأوروبي

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 2,8% سنة 2010 بعد تراجعته بواقع 2,6% سنة من قبل. بفعل التحسن الملموس للطلب الداخلي، بما في ذلك طلب الأسر، وارتفاع التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت وتسارع وتيرة إعادة تكوين المخزون. وبقي الاستثمار في العقار ضعيفا، فيما تفاقم العجز التجاري من جديد.

وفي منطقة الأورو، وبعد انخفاض بواقع 4,1% سنة 2009، انحصر نمو الناتج الداخلي الإجمالي في 1,7%. وهي وتيرة تبقى غير كافية لامتناس البطالة التي لا تزال في مستويات مرتفعة، ويعزى تحسن النشاط الاقتصادي بالأساس إلى الأداء الاقتصادي الملموس الذي عرفته ألمانيا وإلى ارتفاع بعض مكونات الناتج الداخلي الإجمالي للمنطقة، وعلى مستوى الطلب، يفسر التحسن المسجل بارتفاع الصادرات، لا سيما بألمانيا وكذلك، بدرجة أقل، بالانتعاش المعتدل لاستهلاك الأسر. ولم تعرف الاستثمارات تحسنا يذكر، حيث بقي التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت سلبيا بفعل الاستخدام الضعيف للقدرات الإنتاجية.

وفي ما يخص ألمانيا، انتقل تطور ناتجها الداخلي الإجمالي من تراجع بنسبة 4,7% سنة 2009 إلى ارتفاع بواقع 3,5% سنة 2010، مما يعكس بالخصوص تسارعا في الاستثمارات المنتجة، استفاد بدوره من تنامي الصادرات والاستهلاك الخاص. وفي فرنسا، تزايد الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 1,5% سنة 2010 مقابل انخفاض بواقع 2,5% سنة من قبل، نتيجة كون الطلب الداخلي أكثر قوة، لا سيما طلب الأسر، وبالمقابل، بقيت نسبة النمو

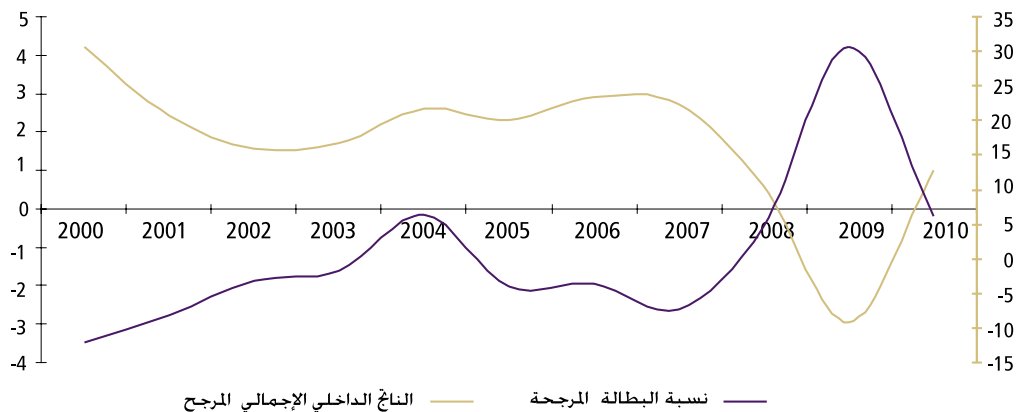
بإسبانيا سلبية حيث بلغت $-0,1\%$ مقابل $-3,7\%$ سنة 2009. وهذا يفسر بضعف الطلب الداخلي. في سياق تميز بارتفاع مديونية الأسر والمقاولات وتفاقم أزمة العقار والتدهور المتواصل لسوق الشغل. أما في ما يخص إيطاليا. فقد انتعش الناتج الداخلي الإجمالي بها بنسبة $1,3\%$ مقابل انخفاض بوتيرة $5,2\%$ سنة 2009. بفضل الانتعاش المعتدل لاستهلاك الأسر وارتفاع التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت وإعادة تكوين المخزون.

وسجل الناتج الداخلي الإجمالي للمملكة المتحدة، الذي تراجع بواقع $4,9\%$ سنة 2009، ارتفاعا بنسبة $1,3\%$ ارتباطا بنمو الطلب الداخلي لا سيما الصادر من الأسر. ولم يؤد انتعاش النشاط الاقتصادي الذي هم على الخصوص القطاع الصناعي والعقاري إلى تحسن ملموس في سوق الشغل. فقد استقرت نسبة البطالة في مستوى $7,7\%$ سنة 2010 فيما انتقلت نسبة التضخم من 2% سنة 2009 إلى $4,8\%$ سنة 2010.

وبعد انخفاض بواقع $6,3\%$ سنة 2009، بلغ النمو في اليابان $3,9\%$ سنة 2010. مدفوعا بارتفاع الطلب الداخلي. بما في ذلك استهلاك الأسر وإعادة تكوين المخزون. أما نسبة البطالة، فقد استقرت في مستوى $5,1\%$ من سنة لأخرى. فيما بقي التضخم سلبيا حيث انتقل من $-1,4\%$ إلى $-0,7\%$.

وعلى العموم، سجل الناتج الداخلي الإجمالي لأبرز الشركاء الاقتصاديين للمغرب، وهم فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا والمملكة المتحدة، ارتفاعا طفيفا بواقع 1% سنة 2010، بعد انخفاضه بنسبة 3% سنة 2009. ومن جهة أخرى، انتقلت نسبة البطالة المرجحة لهذه البلدان من $10,8\%$ سنة 2009 إلى $11,4\%$ خلال سنة 2010.

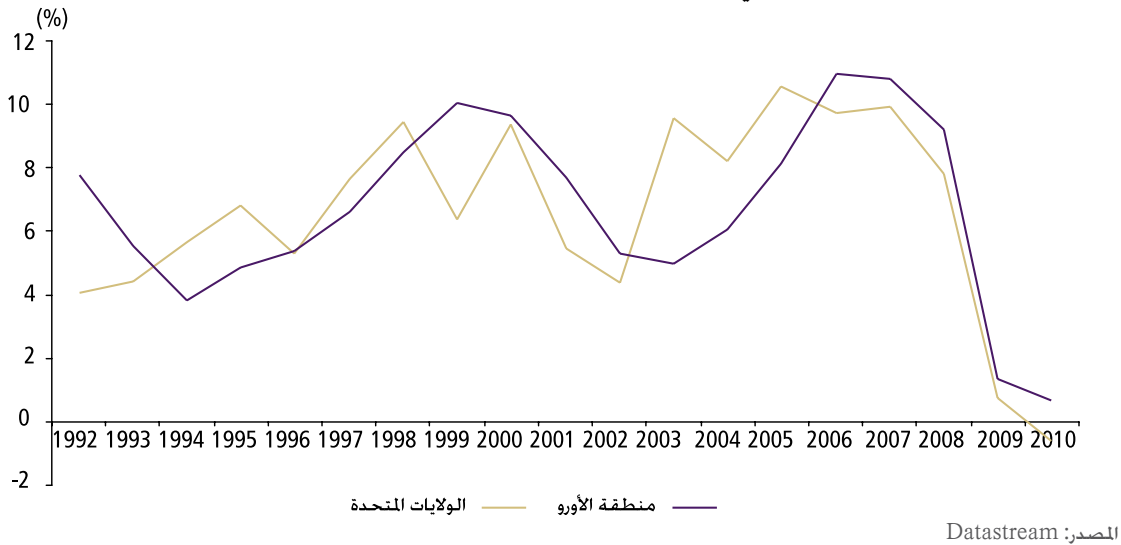
رسم بياني 2.1.1: تطور الناتج الداخلي الإجمالي ونسبة البطالة المرجحة في أهم البلدان الشريكة



المصادر: صندوق النقد الدولي ومكتب الإحصاء الأوروبي وحسابات بنك المغرب

وفي ما يخص الائتمان البنكي بأبرز البلدان المتقدمة، فقد واصل انتعاشه التدريجي الذي انطلق في أكتوبر 2009. مدعوما على الخصوص بالطلب على القروض الخاصة بالأسر على مستوى منطقة الأورو والقروض التجارية والصناعية على مستوى الولايات المتحدة. ومن نهاية سنة لأخرى، ارتفع النشاط الائتماني بنسبة 1,9% في منطقة الأورو وبواقع 2,1% بالولايات المتحدة. وبالمقابل، انحصر معدل النمو السنوي للائتمان في 0,7% بمنطقة الأورو و-0,4% بالولايات المتحدة. ومن حيث المستوى، يبقى هذا التغير أدنى بكثير من نسب النمو المسجلة قبل الأزمة. أي 9,3% بمنطقة الأورو و8,6% بالولايات المتحدة في المتوسط سنة 2008.

رسم بياني 3.1.1 : الائتمان بالولايات المتحدة ومنطقة الأورو



وفي ما يخص البلدان الصاعدة والنامية، تعزز النمو حيث انتقل من 2,7% سنة 2009 إلى 7,3% سنة 2010. وفي الصين، بلغ النمو 10,3% بدل 9,2% سنة من قبل. مدعوما بحركية التجارة الخارجية واستثمارات المقيمين وكذا تعزز طلب الأسر. وبالإضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية، أدت هذه التطورات إلى تنامي الضغوط التضخمية، حيث ارتفعت أسعار الاستهلاك بنسبة 4% سنة 2010 بعد أن انخفضت بواقع 0,7% سنة 2009. كما تعزز النمو بالهند، حيث انتقل من 6,8% إلى 10,4%. ارتباطا بتزايد استهلاك الأسر وقوة الاستثمارات في العقار وتسارع الإنتاج الصناعي والطاقي.

وفي بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سجل الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا بنسبة 6,1% بدل انخفاض بواقع 1,7% سنة من قبل ارتباطا، على الصعيد الداخلي، بالانتعاش القوي الذي عرفته الاستثمارات

واستهلاك الأسر وكذا دينامية الطلب الصادر من البلدان الآسيوية. واستفاد أداء هذه المنطقة من انتعاش الناتج الداخلي الإجمالي للأرجنتين والبرازيل. حيث سجل ارتفاعا بنسبة 9,2% و7,5% على التوالي. وكذا من الأداء الملموس لبعض البلدان كالبرازيل والأوروغواي اللذين سجل ناتجها الداخلي الإجمالي نموا بنسبة 15,3% و8,5% على التوالي.

وفي البلدان الصاعدة بأوروبا الوسطى والشرقية. ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 4,2% سنة 2010 بعد انخفاضه بوتيرة 3,6% سنة 2009. وفي روسيا. بلغ النمو 4% بعد تراجع ملموس بلغ 7,8% سنة 2009. بفعل نمو الصادرات التي ساهم في ارتفاعها تنامي أسعار السلع الأولية الطاقية.

أما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد تزايد النمو بأكثر من الضعف من سنة لأخرى. ليصل إلى 3,8% بدل 1,8% سنة 2009. وفي ما يخص المغرب العربي على الخصوص. بلغ النمو 3,7% و3,3% على التوالي بتونس والجزائر فيما انتقل من 4,9% إلى 3,7% بالمغرب.

2.1.1 التجارة الدولية وميزان الأداءات

بعد الانخفاض الملموس الذي سجل خلال السنتين الماضيتين. شهد حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات نموا بنسبة 12,4% مقابل تراجع بواقع 10,9% سنة 2009. وهي وتيرة أعلى مقارنة بالتوجه المسجل قبل الأزمة. ويعزى تحسن المبادلات الدولية في جزء كبير منه إلى عودة الدينامية إلى الطلب على واردات البلدان المتقدمة واستمرار قوة واردات البلدان الصاعدة والنامية.

وعلى مستوى ميزان الأداءات. يبرز تحليل أرصدة الحسابات الجارية لميزان الأداءات تطورات متباينة حسب البلدان والمناطق. فقد صاحب توسع التجارة العالمية تفاقم في الاختلالات التي تعرفها المعاملات الجارية للعديد من البلدان المتقدمة والصاعدة.

فعلى مستوى البلدان المتقدمة. شهدت الوضعية المدينة للحسابات الجارية تحسنا طفيفا. حيث بلغت 0,2% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 0,3% منه سنة من قبل. وبالموازاة مع ذلك. انخفض فائض المعاملات الجارية للبلدان الصاعدة بآسيا فيما تعزز هذا الفائض بالنسبة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي ما يخص بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكذا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. تفاقم عجز الحسابات الجارية من جديد مقارنة بالسنة الفارطة.

وفي الولايات المتحدة، بلغ عجز الحساب الجاري 3,2% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 2,7% سنة 2009 و4,7% سنة 2008. مما يعكس على الخصوص تباطؤا في الصادرات. وأفرزت منطقة الأورو رصيذا فائضا بشكل طفيف بلغ 0,1% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل عجز بواقع 0,2% سنة 2009. بفضل محافظة الصادرات الألمانية على قوتها.

وفي اليابان، بلغ فائض الحساب الجاري ما يوازي 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 2,8% سنة 2009. نتيجة الارتفاع الملموس للصادرات التي انتعشت بدورها بفعل الطلب الوارد من المنطقة الآسيوية. وفي الصين، أدت حركية الواردات إلى تقلص فائض الحساب الجاري الذي تراجع من 6% إلى 5,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. ارتباطا بارتفاع قيمة اليوان الصيني مقارنة بباقي العملات. وفي بعض مناطق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مثل البرازيل، تفاقمت عجوزات المعاملات الجارية. حيث بلغت 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 1,5% سنة 2009.

وبلغت فوائض الحسابات الجارية لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 6,5% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 2,4%. نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الطاقية.

جدول 2.1.1 : أرصدة الحساب الجاري لميزان الأداءات في مناطق وبلدان

العالم (كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

2010	2009	2008	
-0,2	-0,3	-1,1	الاقتصادات المتقدمة
-3,2	-2,7	-4,7	الولايات المتحدة
0,1	-0,2	-0,6	منطقة الأورو
3,6	2,8	3,2	اليابان
-2,5	-1,7	-1,6	المملكة المتحدة
3,3	4,1	5,9	الاقتصادات الصاعدة الآسيوية
5,2	6,0	9,6	الصين
-3,2	-2,8	-2	الهند
-1,2	-0,6	-0,7	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
-2,3	-1,5	-1,7	البرازيل
-0,5	-0,7	-1,5	المكسيك
-4,3	-2,8	-7,9	بلدان أوروبا الوسطى والشرقية
3,8	2,5	4,9	مجموعة الدول المستقلة
4,9	4,1	6,2	روسيا
6,5	2,4	14,9	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي

وفي سياق عالمي تميز بانتعاش النشاط الاقتصادي. وبعد انخفاض ملموس بلغ 39% سنة 2009. عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بداية انتعاش على المستوى العالمي حيث بلغت 1.122 مليار دولار. وهكذا، تبقى هذه التدفقات دون مستوى ما قبل الأزمة. حيث وصلت سنة 2007 إلى أزيد من 1.500 مليار دولار.

وانخفضت التدفقات الموجهة إلى البلدان المتقدمة بنسبة 6,9% سنة 2010. وتشمل هذه النسبة نموًا بواقع 43,3% في الاستثمارات الموجهة للولايات المتحدة وتراجعا بواقع 20% تقريبا في الموجهة منها للاتحاد الأوروبي. وارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالبلدان النامية بنسبة 9,7% سنة 2010 بعد أن تراجعت بواقع 34,7% سنة 2009. وهو تطور يعكس على الخصوص ارتفاعا بوتيرة 6,3% في الاستثمارات الموجهة للصين. أما تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالهند. فقد تراجعت من جديد. وذلك بواقع 31,5%. واستقطبت أمريكا اللاتينية تدفقا بمقدار 141,1 مليار دولار. في ارتفاع بنسبة 21,1%. فيما سجلت إفريقيا تراجعا في التدفقات بوتيرة 14,4% سنة 2010 لتصل إلى 50,1 مليار دولار. أما بالنسبة لشمال إفريقيا. فقد استقطب 19,7 مليار دولار سنة 2010 مقابل 18,3 سنة 2009. في ارتفاع بنسبة 7,6%.

3.1.1 أبرز تدابير السياسة الاقتصادية

في سياق اتسم بتباطؤ انتعاش النشاط الاقتصادي بأبرز البلدان المتقدمة وباعتدال درجته. حافظت أبرز البنوك المركزية على أسعار الفائدة الرئيسية في نفس مستواها. وبالمقابل. كانت السياسة النقدية بالبلدان الصاعدة أكثر تقييدا. وذلك في ظل انتعاش النمو وظهور ضغوط تضخمية وكذلك. في بعض الأحيان. سرعة نمو أسواق الائتمان والعقار.

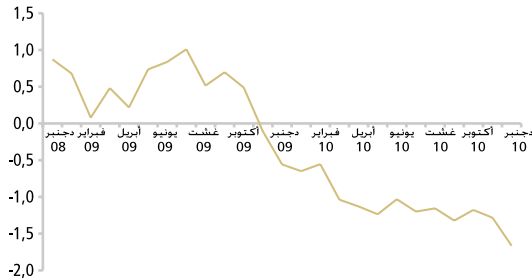
وقد تم سحب التدابير الاستثنائية. التي اتخذت في بداية الأزمة. بشكل تدريجي خلال النصف الأول من السنة. ومع ذلك. فإن الشكوك القائمة التي حوِّم حول انتعاش العديد من البلدان المتقدمة دفعت بعض البنوك المركزية إلى اتخاذ تدابير إضافية من أجل جعل سياستها النقدية أكثر تيسيرا.

وعلى مستوى السياسة النقدية بمنطقة الأورو. أبقى البنك المركزي الأوروبي على سعر فائدته الرئيسي في مستوى 1%. ومع ذلك. ومن أجل مواجهة ضغوط جديدة في بعض أقسام الأسواق المالية. قرر البنك تمديد برنامج التدابير

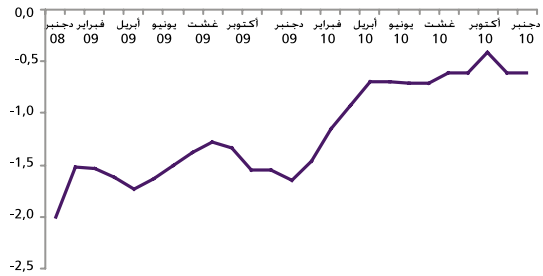
الاستثنائية القائم على منح مخصصات لا محدودة من السيولة لفائدة البنوك وعلى شراء سندات الدين الخاصة بالدولة في السوق الثانوية. وقد نتج عن هذه العمليات توسيع القاعدة النقدية التي بلغت حوالي 14 مليار أورو. بدل 13 مليارا في نهاية 2009 وحوالي 11 مليارا سنة 2008.

وفي الولايات المتحدة، أبقى البنك الاحتياطي الفيدرالي على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير سنة 2010. حيث ظل في نطاق يتراوح بين 0% و0,25% فيما وضع حدا في نهاية الفصل الأول من سنة 2010 لتدابير السياسة الكمية المتخذة سنة 2009 بغية مواجهة الأزمة. وبالرغم من ذلك، وفي ظل انتعاش اعتُبر جد بطيء خلال النصف الثاني من السنة وبقاء نسبة البطالة في مستوى مرتفع، قرر البنك الاحتياطي الفيدرالي اتخاذ تدابير تنص على تيسيرات كمية¹ إضافية قصد تدعيم النشاط الاقتصادي. وهكذا قرر البنك في 3 نونبر وضع برنامج جديد لإعادة شراء سندات الخزينة. ونتج عن هذا ضخ 600 مليار دولار في الاقتصاد. بواقع 75 مليار دولار شهريا حتى نهاية الفصل الثاني من سنة 2011. وفي المجموع، بلغت القاعدة النقدية² 1.970 مليار دولار سنة 2010 بدل 1.942 مليار في نهاية سنة 2009 وحوالي 1.683 مليار دولار سنة 2008.

رسم بياني 5.1.1 : تطور أسعار الفائدة الحقيقية للبنك المركزي الأوروبي



رسم بياني 4.1.1 : تطور أسعار الفائدة الحقيقية للبنك الاحتياطي الفيدرالي



يعادل سعر الفائدة الحقيقي (R) سعر الفائدة الاسمي (T) معدلا وفق نسبة التضخم (I) وتستخدم صيغة فيسر وتكتب كما يلي : $R = [(1+T)/(1+I)] - 1$
المصدر: البنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفيدرالي وحسابات بنك المغرب

وفي المملكة المتحدة، أبقى البنك المركزي على سعر الفائدة دون تغيير في مستوى 0,5%. وفي إطار سياسة التيسير الكمي التي ينتهجها، حافظ على برنامجها القائم على شراء السندات من خلال ضخ سيولة بنكية بلغ حجمها 200 مليار جنيه إسترليني نهاية دجنبر 2010، أي نفس المبلغ المسجل سنة من قبل. ونتيجة لذلك، بقيت القاعدة النقدية شبه مستقرة من سنة لأخرى. أي في مستوى 194 مليار جنيه إسترليني سنة 2010.

1 يقصد بالتيسير الكمي السياسات النقدية الاستثنائية التي تهدف إلى الرفع من الكتلة النقدية من خلال زيادة سيولة النظام البنكي.
2 القاعدة النقدية : هي أموال البنك المركزي وتشمل الأوراق البنكية والقطع النقدية وكذلك احتياطات البنوك من الدرجة الثانية لدى البنك المركزي

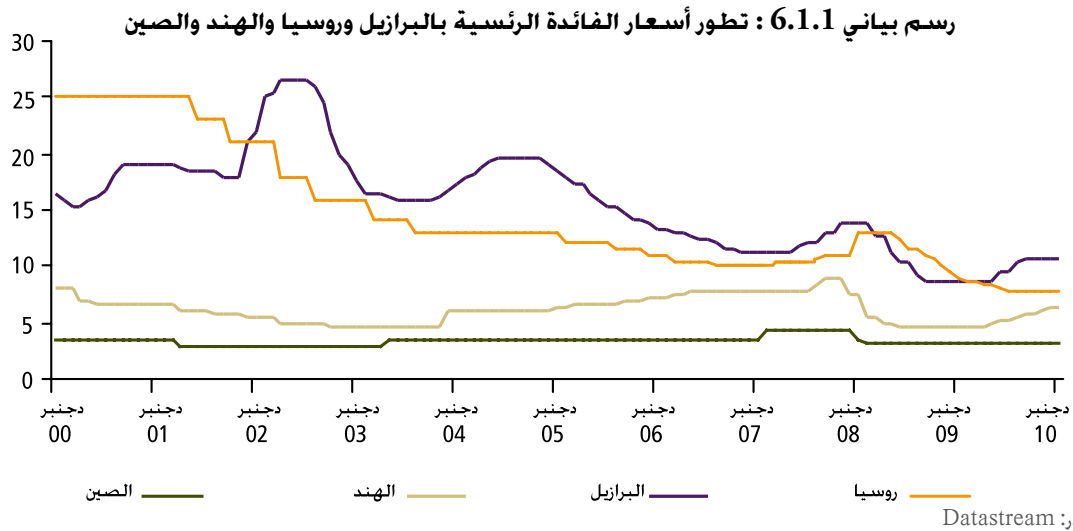
وفي اليابان. واصل البنك المركزي خلال سنة 2010 السياسة النقدية التيسيرية. حيث قام بتاريخ 5 أكتوبر 2010 بخفض سعر الفائدة الرئيسي على القروض لليلة واحدة إذ أصبح يتراوح ما بين 0% و0,1% (بدل 0,1% في نهاية دجنبر 2009). ومع ذلك. ومن أجل تدعيم النشاط الاقتصادي الذي اعتبر بطيئا. واصل البنك سياسة التيسير الكمي. حيث أعلن في 28 أكتوبر عن برنامج لشراء الأصول بقيمة 5.000 مليار ين ياباني. وينضاف هذا البرنامج للعمليات الموجودة والقائمة على إعادة التمويل بسعر فائدة ثابت بمقدار 30.000 مليار ين. وبشكل إجمالي. انتقلت القاعدة النقدية من نهاية سنة لأخرى من 105,8 تريليون إلى 109 تريليون ين.

أما في ما يخص البلدان الصاعدة. وبفعل الانتعاش القوي للنشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى تنامي الضغوط التضخمية والارتفاع السريع لأسواق الائتمان والأصول. قامت أغلب البنوك المركزية بزيادة أسعار الفائدة الرئيسية. لا سيما الصين والهند والبرازيل.

وهكذا. قام البنك المركزي الصيني برفع سعر الفائدة الرئيسي مرتين. وذلك في أكتوبر ودجنبر بما مجموعه 50 نقطة أساس. لينتقل من 5,31% إلى 5,81%. كما رفع معدل الاحتياطي الإلزامي بما قدره 1,5 نقطة أساس ليصل إلى 16,5% وسعر إعادة الخصم بما قدره 45 نقطة أساس. لينتقل من 1,8% إلى 2,25%.

وموازاة مع انتعاش النشاط الاقتصادي وظهور ضغوط تضخمية. قام البنك المركزي للهند برفع سعر الفائدة الرئيسي ابتداء من مارس وذلك خمس مرات خلال السنة بما مجموعه 150 نقطة أساس. ليصل إلى 6,25% بدل 4,75% في نهاية دجنبر 2009. وبالمثل. رفع البنك سعر الاحتياطي الخاص بعمليات إعادة الشراء بما قدره 200 نقطة أساس. لينتقل من 3,25% إلى 5,25%. أما معدل الاحتياطي الإلزامي. فقد بقي دون تغيير مقارنة بمستواه في نهاية سنة 2009. أي 6%.

وفي ظل ارتفاع الضغوط التضخمية وانتعاش أسعار السلع الأولية وتقلب سعر صرف الريال مقارنة بالدولار. قام البنك المركزي للبرازيل برفع سعر الفائدة الرئيسي بما قدره 200 نقطة أساس. ليصل إلى 10,75% بدل 8,75%.



إطار 1.1.1: تدابير التقشف المالي التي اتخذت سنة 2010 في أبرز البلدان المتقدمة

على مستوى السياسة المالية لمنطقة الأورو وأمام تفاقم أزمة الديون السيادية لبعض الدول، وبغية الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي:

- إحداث صندوق أوروبي للاستقرار المالي بقيمة 750 مليار أورو بتاريخ 7 يونيو 2010، إضافة إلى تسهيلة أوروبية بقيمة 60 مليار أورو، يشمل هذا الغلاف صندوقا خاصا لأوروبا للاستقرار، بقيمة 440 مليار أورو، وكذا تمويلا إضافيا لصندوق النقد الدولي بقيمة 250 مليار أورو؛

- اعتماد خطة مساعدة مالية لليونان بقيمة 110 مليار أورو، منها 30 مليارا يمولها صندوق النقد الدولي؛

- خطة مساعدة إيرلندا التي تبلغ قيمتها 85 مليار أورو والتي يمول صندوق النقد الدولي ثلثها فيما يمول الاتحاد الأوروبي الثلث الباقي.

ورافقت خطط المساعدة هذه تدابير لإصلاح المالية العمومية أدت إلى تطبيق قيود على الميزانية:

- اليونان: مخطط تقشف بقيمة 30 مليار أورو على مدى ثلاث سنوات، بما فيها 14 مليارا متوقعة سنة 2011، من أجل تخفيض العجز العمومي إلى أقل من 3% من الناتج الداخلي الإجمالي بحلول سنة 2014؛

- ألمانيا: خطة تقشف بقيمة 80 مليار أورو إلى حدود سنة 2014 من أجل تخفيض العجز العمومي إلى أقل من 3% من الناتج الداخلي الإجمالي بحلول سنة 2013؛

- إيطاليا: خطة تقشف بقيمة 25 مليار أورو لتخفيض العجز العمومي إلى 2,7% من الناتج الداخلي الإجمالي في أفق سنة 2012؛

- فرنسا: خطة تقشف بقيمة 95 مليار قصد تقليص العجز العمومي إلى 3% من الناتج الداخلي الإجمالي بحلول سنة 2013؛

- إيرلندا: خطة تقشف بقيمة 15 مليار أورو، منها 10 ملايين أورو من خلال تخفيض النفقات العمومية و5 ملايين إضافية ستترتب عن رفع الضرائب.

وفي المجمل، مكنت هذه التدابير من تخفيض العجز العمومي لمنطقة الأورو من 6,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2009 إلى 6,1% سنة 2010. فيما بلغ الدين العمومي 85% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل حوالي 79,3% سنة 2009.

وفي الولايات المتحدة، تمثلت تدابير التقشف المالي الجديدة التي اعتمدت سنة 2010 في تقليص العجز العمومي ليصل إلى 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بحلول سنة 2015. من جهة، وتقليص الدين العمومي ليصل إلى 60% من الناتج الداخلي الإجمالي في أفق سنة 2023 و40% في أفق 2035، من جهة أخرى. وانخفض العجز العمومي إلى 10,6% سنة 2010 مقابل 12,7% سنة 2009 فيما انتقلت نسبة المديونية من 84,6% إلى 91,6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وبلغت قيمة الخطة التحفيزية اليابانية 5.050 مليار ين، وهي تهدف إلى تخفيض العجز الأولي (دون أخذ خدمة الدين بعين الاعتبار) إلى 4,6% من الناتج الداخلي الإجمالي بحلول سنة 2013. وانتقل عجز الميزانية من 7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2009 إلى 7,5% سنة 2010. فيما بلغ الدين العمومي الإجمالي 221,3% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 217,5% سنة 2009.

وتبنت المملكة المتحدة، من جهتها، خطة تقشف بقيمة 113 مليار جنيه إسترليني على مدى أربع سنوات لتقليص العجز العمومي إلى 2% من الناتج الداخلي الإجمالي بحلول سنة 2015.

واتخذت بعض البلدان تدابير أخرى قصد تعزيز إصلاح وضعيتها المالية. وهمت هذه التدابير على الخصوص رفع الضريبة على القيمة المضافة ورفع سن التقاعد وجميد الأجور وتقليص مناصب الشغل أو إلغائها.

4.1.1 الأسواق المالية وأسواق المواد الأولية

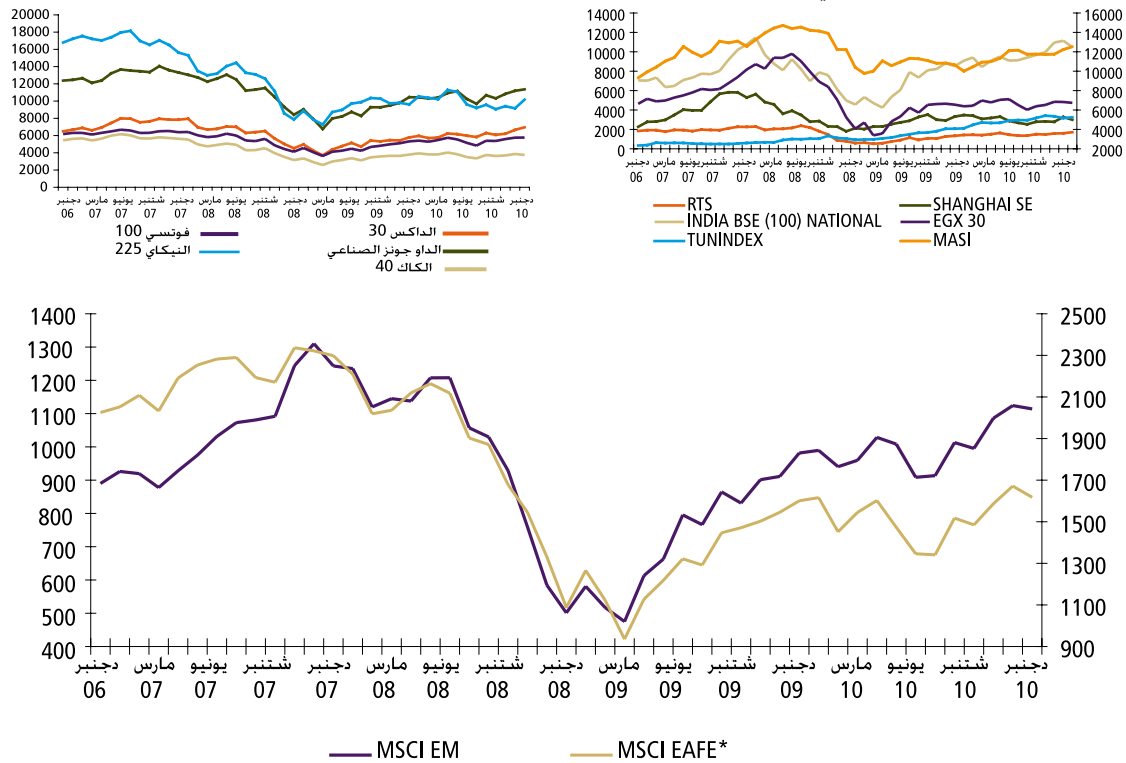
عرفت الأسواق المالية العالمية ضغوطا جديدة خلال سنة 2010. موازاة مع استمرار المخاوف بشأن قوة الانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة وتنامي اختلالات المالية العمومية، لا سيما في بعض البلدان الطرفية لمنطقة الأورو. وقد همت هذه الضغوط على الخصوص أسواق سندات الدين، لكن ارتفاع عائدات السندات السيادية ظل متمركزا في البلدان الطرفية لمنطقة الأورو قبل أن ينتقل في نهاية السنة نحو بعض البلدان المتقدمة، لا سيما الولايات المتحدة. وفي أسواق النقد، لم تعرف الأسعار والفوارق تغييرات تذكر، فيما تميزت أسواق الصرف بانخفاض الأورو من جديد تجاه الدولار. وبالمقابل، واصلت أهم مؤشرات البورصة انتعاشها وارتفع الائتمان البنكي بالبلدان المتقدمة، وإن بوتيرة لا ترقى إلى مثلتها المسجلة قبل الأزمة.

ومن جهة أخرى، عرفت أسعار السلع الأولية ارتفاعا معهما، بفعل الأثر المزدوج لقوة الطلب على المنتجات الطاقية والمعادن الأساسية، لا سيما من البلدان الصاعدة، وكذلك صدمات العرض المرتبطة بسوء الأحوال الجوية في بعض البلدان المصدرة للسلع الأولية الفلاحية.

1.4.1.1 الأسواق المالية العالمية

خلال سنة 2010، تابعت أبرز مؤشرات البورصة الانتعاش الذي بدأه في مارس 2009. وهكذا، ومن سنة لأخرى، سجل مؤشر الداكس ارتفاعا بواقع 23,3% في المتوسط. فيما تزايد مؤشر داو جونز إنداستريالز والفوتوسي بنسبة 20% لكل منهما، بينما تصاعد مؤشر الكاك 40 بنسبة 12% والنيكي بواقع 7,2%. ومع ذلك، بقيت هذه المؤشرات دون المستويات التي بلغت قبل الأزمة باستثناء الفوتوسي الذي ارتفع بواقع 2% مقارنة بسنة 2008. وسجلت الأسواق الصاعدة من جهتها ارتفاعا أكبر. كما يتضح من خلال تصاعد مؤشر MSCI EM¹ بوتيرة 32,6%. فضلا عن تحسن الأداء الاقتصادي، يفسر هذا التطور بالتدفقات الكبيرة للرساميل التي دعمها تحسن الآفاق الاقتصادية وفارق سعر الفائدة بين البلدان الصاعدة والبلدان المتقدمة. وعلاوة على ذلك، بلغ مؤشر MSCI EM خلال سنة 2010 مستوى يفوق بواقع 6,2% نظيره قبل الأزمة.

رسم بياني 7.1.1 : تطور مؤشرات البورصة العالمية (بالنقط الأساس)



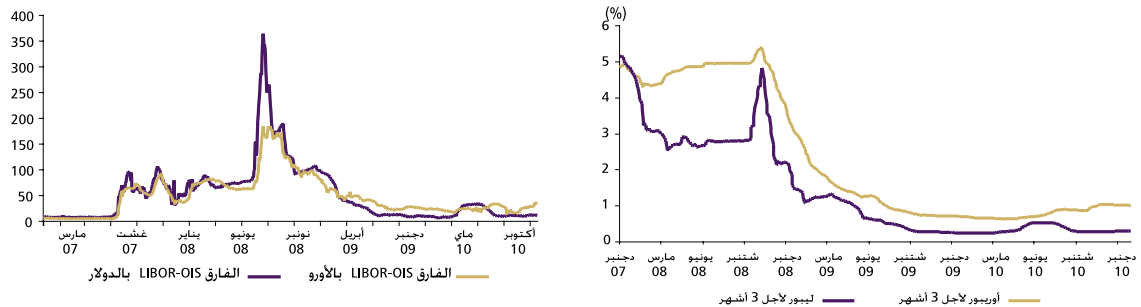
* مؤشر MSCI EAFE مؤشر خاص برسمة البورصة صمّم لقياس عائدات أسواق البورصة في البلدان المتقدمة، باستثناء الولايات المتحدة وكندا. ويجمع مؤشر MSCI EAFE مؤشرات السوق في 22 بلدا متقدما هي: أستراليا والنمسا وبلجيكا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهونغ كونغ وإيرلندا وإسرائيل وإيطاليا واليابان وهولندا ونيوزلندا والنرويج والبرتغال وسنغافورة وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة. المصدر: Datastream

1 مؤشر MSCI EM مؤشر مركب يقيس أداء أسواق الأسهم ببلدان أوروبا الوسطى والشرق الأوسط وإفريقيا (جمهورية التشيك وهنغاريا وبولونيا وروسيا وتركيا وإسرائيل والأردن ومصر والمغرب وجنوب إفريقيا).

ولم تتعرض الأسواق القائمة بين بنوك البلدان المتقدمة لاضطرابات كبيرة جراء تدهور الوضعية المالية بالبلدان الطرفية لمنطقة الأورو. وهكذا ارتفع سعر الفائدة بين البنوك الأوروبية (أوريبور) لأجل ثلاثة أشهر إلى 1% في نهاية 2010 مقابل 0,7% سنة من قبل. فيما بقي سعر الفائدة بين بنوك لندن (ليبور) لأجل ثلاثة أشهر دون تغيير في مستوى 0,3%. أما فارق OIS-Libor¹ فقد وصل إلى 12 نقطة أساس بالولايات المتحدة و30,5 نقطة بمنطقة الأورو في دجنبر 2010. بعد أن بلغ 9,4 و27,3 نقطة أساس على التوالي في نهاية 2009. ليبقى بذلك أعلى بكثير من مستوى ما قبل الأزمة. أي 7 نقط أساس بالولايات المتحدة و3 نقط أساس بمنطقة الأورو.

رسم بياني 8.1.1 : تطور الفارق بين سعر ليبور وسعر مبادلة أسعار الفائدة ليلية واحدة (LIBOR-OIS)

والفارق بين الأوريبور وليبور لأجل ثلاثة أشهر



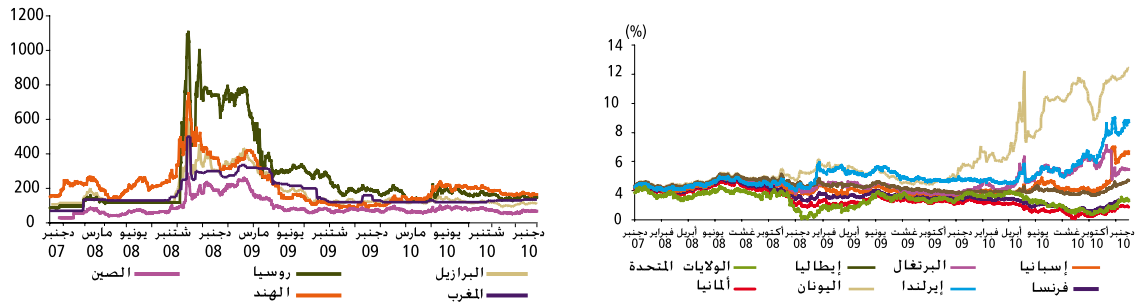
وفي سوق السندات، ارتفعت ربحية سندات الدولة بالبلدان الطرفية لمنطقة الأورو بشكل كبير لتصل إلى مستويات قياسية. وهكذا، تزايدت ربحية السندات السيادية لأجل 10 سنوات بمقدار 397 نقطة أساس بالنسبة لليونان. و99 نقطة أساس بالنسبة للبرتغال. و68 نقطة أساس بالنسبة لإيرلندا و44 نقطة بالنسبة لإسبانيا. من نهاية سنة لأخرى. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى تنامي المخاطر السيادية الذي يفسر بدوره بتدهور السياسة المالية لهذه البلدان وبالحجم الكبير للتعديلات التي يتعين عليها إدخالها. كما أن تخفيض وكالات التصنيف الدولية للتنقيط الممنوح للديون السيادية للبلدان الطرفية كاليونان وإيرلندا والبرتغال ساهم بدوره في رفع فوارق التمويل.

ونتيجة لذلك، تميزت أسواق الأدوات المشتقة بالمستويات القياسية التي بلغت مبادلات عدم أداء الدين² الخاصة بالبلدان الطرفية لمنطقة الأورو على إثر تدهور تقييم جودة ديونها السيادية. وهكذا، نمت هذه العقود، حسب المتوسط السنوي، بثلاثة أضعاف بالنسبة لليونان. وبأزيد من الضعفين بالنسبة للبرتغال وبواقع 118,5% في ما يخص إسبانيا و52,3% بالنسبة لإيطاليا و48,7% في ما يخص إيرلندا.

1 يعكس فارق OIS-Libor خطر سعر الفائدة ويمثل الفرق بين سعر الفائدة لأجل ثلاثة أشهر في السوق القائمة بين البنوك (Libor Eurodollar) والسعر السائد في سوق مبادلة أسعار الفائدة ليلية واحدة لنفس الأجل.
2 مبادلات عدم أداء الدين الخاصة بالديون السيادية للبلدان الصاعدة عبارة عن أقساط تأمين ضد مخاطر عدم أداء دين سيادي.

أما في ما يتعلق بربحية سندات البلدان المتقدمة، فقد أجهت نحو الانخفاض على العموم سنة 2010. وهكذا، انخفضت ربحية سندات الدين السيادية الفرنسية لأجل 10 سنوات بمقدار 52 نقطة أساس، والألمانية بواقع 49 نقطة أساس فيما تراجعت ربحية سندات الدين الأمريكية لأجل 10 سنوات بواقع 5 نقط أساس. مقارنة بالسنة السابقة، ورغم ذلك، ارتفعت جميع هذه النسب ابتداء من الفصل الثالث من سنة 2010.

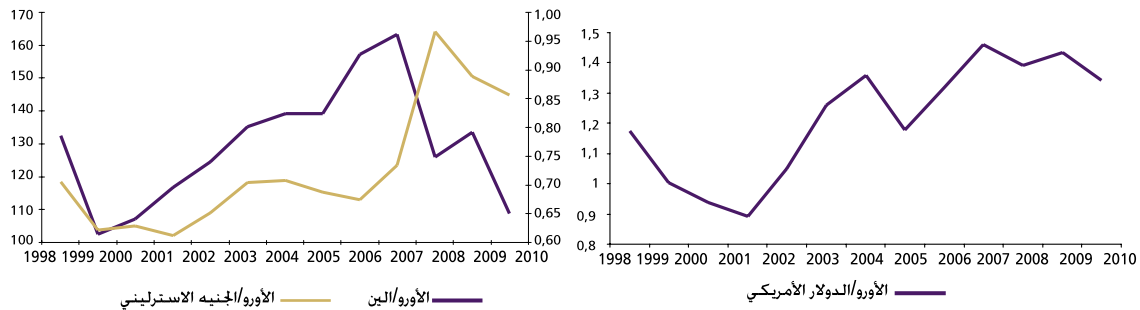
رسم بياني 9.1.1 : تطور ربحية سندات الدين لأجل 10 سنوات وعلاوات المخاطر على عقود مبادلات عدم أداء الدين الخاصة بالديون السيادية لمدة 5 سنوات في البلدان المتقدمة



المصدر: Datastream

في أسواق الصرف، تميز تطور الأورو إزاء الدولار بتقلب قوي سنة 2010. وخلال مجموع السنة، انخفضت قيمة العملة الموحدة في المتوسط بنسبة 4,7% مقابل الدولار. وخلال النصف الأول من السنة، تراجعت بنسبة 14,5% على إثر تدهور الوضعية المالية لعدد من بلدان منطقة الأورو. ثم ارتفعت بواقع 12,6% من يوليو إلى نونبر 2010. مدعومة بعودة ثقة المستثمرين لا سيما على إثر تدابير الدعم المختلفة التي أعلن عنها الاتحاد الأوروبي لصالح البلدان الأكثر تضررا بالمنطقة. ومع ذلك، فقد انقلب هذا التوجه في نهاية السنة، حيث تراجع الأورو بواقع 3,9% ما بين نونبر ودجنبر ليبلغ سعره 1,32 دولارا للأورو الواحد. ومقارنة بالجنيه الإسترليني والين الياباني، تراجعت العملة الموحدة بواقع 3,7% و 10,5% على التوالي.

رسم بياني 10.1.1 : تطور أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية (المعدل السنوي)



المصدر: Datastream

وفي ما يخص العملات الآسيوية، تراجع الين بدوره بواقع 2,3% مقابل الجنيه الإسترليني وتساعد إزاء الدولار بنسبة 6,6%. من سنة لأخرى. وفضلا عن ذلك، تميزت أسواق الصرف خلال سنة 2010 بمرونة أكبر بالنسبة لليوان الصيني، حيث ارتفع سعره بواقع 0,9% مقابل الدولار وبنسبة 5,9% إزاء الأورو. ويرجع هذا التطور خصوصا إلى التعديلات التي أدخلت على نظام الصرف، والتي أعلن عنها البنك المركزي الصيني في 19 يونيو 2010.

رسم بياني 11.1.1 : تطور سعر صرف اليوان إزاء الأورو والدولار (المعدل الشهري)

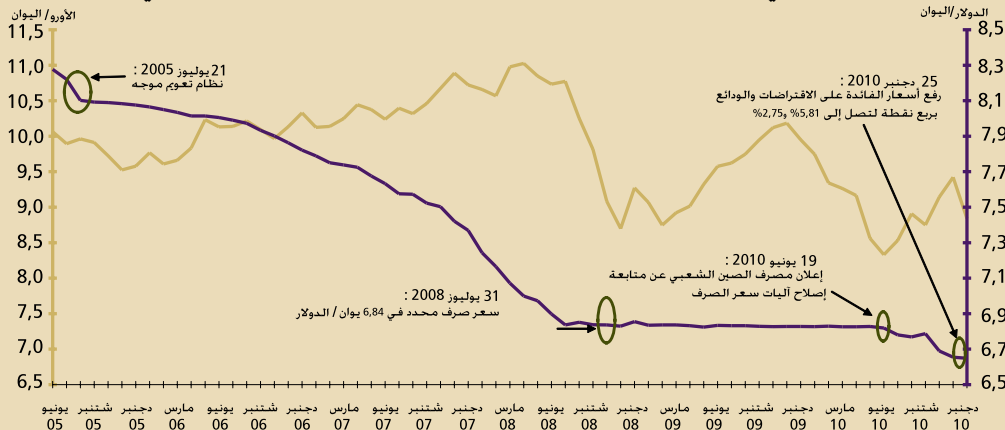


إطار 2.1.1 : تعزيز مرونة اليوان سنة 2010

في سنة 2010، أعلن مصرف الصين الشعبي عن قراره مواصلة إصلاح منظومة تحديد سعر صرف اليوان، التي تم وضعها منذ اندلاع الأزمة المالية. قصد تعزيز مرونته بطريقة تدريجية، وذلك في إطار انتعاش الاقتصاد الصيني. فقد خضعت السلطات الصينية لضغوط قوية، لا سيما من طرف الولايات المتحدة. قصد اعتماد نظام صرف أكثر مرونة يسمح لمستوى اليوان بالصعود، ما سيمكن من إعادة التوازن إلى مبادلاتها التجارية مع الصين.

وهكذا، ومنذ 19 يونيو 2010، تاريخ الإعلان عن القرار الذي اتخذته مصرف الصين الشعبي، وحتى غشت، ارتفع اليوان بنسبة 0,8%. ويعتبر هذا التطور مميّزا مقارنة بنظيره المسجل عادة 21 يوليو 2005، وهو التاريخ الذي عرف اليوان انطلاقا منه ارتفاعا بواقع 2,1% ثم بحوالي 19% ما بين يوليو 2005 ويوليو 2008.

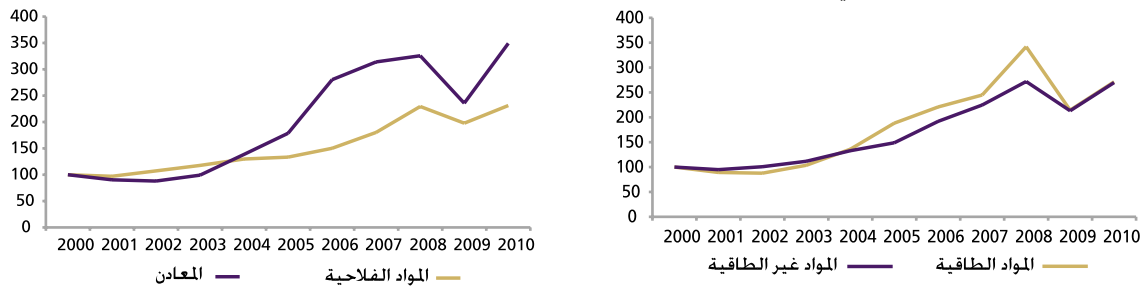
رسم بياني 1.2.1.1 : تطور سعر صرف الأورو والدولار إزاء اليوان الصيني



2.4.1.1 الأسواق العالمية للمواد الأولية

بفعل ضعف العرض وقوة طلب البلدان الصاعدة. واصلت أسعار السلع الأولية نموها الذي بدأ سنة 2009 كما يتضح من خلال ارتفاع أسعار السلع الطاقية وغير الطاقية بنسبة 26,5%. فقد تزايد سعر النفط في البداية بنسبة 11,4% في نهاية الأشهر الأربعة الأولى من السنة ليصل إلى 85 دولارا للبرميل في المتوسط خلال أبريل. بفعل كثرة عمليات الشراء الهادفة إلى المضاربة وكذا تضاؤل المخزون. وفي ما بعد. أدى ارتفاع الدولار إلى انخفاض سعر النفط الذي تقلب حول متوسط 76 دولارا ما بين أبريل ونونبر. قبل أن يختتم السنة في مستوى 92 دولارا للبرميل. مدفوعا بقساوة الشتاء في نصف الكرة الشمالي. وتصاعدت أسعار المعادن بنسبة 48,2% في المتوسط مقارنة بسنة 2009. مع زيادة بواقع 48,8% في سعر النيكل و46,3% بالنسبة للنحاس و37,4% بالنسبة للفضة. وفي ما يخص المنتجات الفلاحية. فقد تصاعدت أسعارها بنسبة 16,9%. ارتباطا بانخفاض محاصيل الحبوب. وذلك في ظل ارتفاع الطلب. وهكذا. تزايدت أسعار القمح والشعير والذرة بواقع 20,1% و23,4% و12,3% مقابل انخفاضات بنسبة 31,2% و25,8% و36% على التوالي سنة 2009.

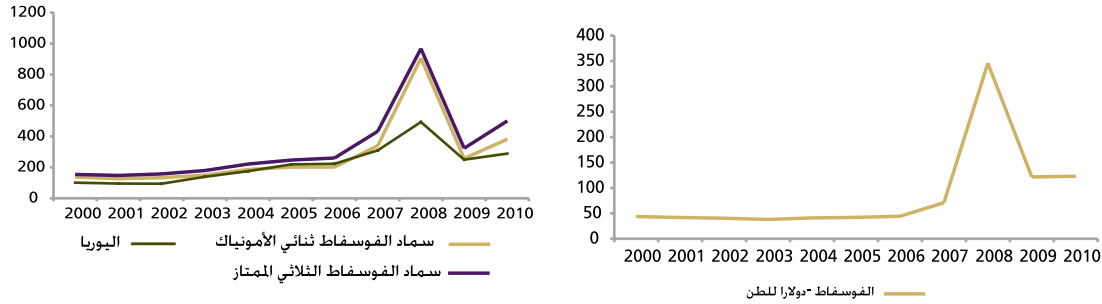
رسم بياني 12.1.1 : تطور أسعار المواد الأولية الطاقية وغير الطاقية



المصدر: البنك الدولي

وبعد تراجع قوي سنة 2009. انتعشت أسعار الفوسفات ومشتقاته بشكل ملموس سنة 2010. وبفعل تنامي الطلب العالمي وتزايد أسعار المنتجات الفلاحية. كان الارتفاع أكبر بكثير بالنسبة للمشتقات. فقد بلغ 54,8% بالنسبة لسماط فوسفات ثنائي الأمونياك (DAP) و48,2% بالنسبة لسماط الفوسفات الثلاثي الممتاز (TSP) و15,7% بالنسبة لليوريا. أما سعر الفوسفات الخام. فقد نما بوتيرة محدودة لم تتعد 1,1%. ليبلغ 140 دولارا للطن في نهاية دجنبر ليقى بذلك دون مستويات الذروة التي بلغها سنة 2008.

رسم بياني 13.1.1 : تطور أسعار الفوسفات ومشتقاته (بالدولار للطن)



المصدر: البنك الدولي

5.1.1 الهيكلة المالية الدولية

في سنة 2010، تم تحقيق تقدم كبير في مجال تعزيز الاستقرار المالي العالمي، لا سيما من خلال تدخلات صندوق النقد الدولي والتدابير التي اتخذتها البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين والتقدم المحرز في إطار عملية التقييم المتبادل.

وهكذا، وفي غياب الاستقرار الاقتصادي والمالي، تدخل صندوق النقد الدولي من خلال مساعدة الدول الأعضاء على تدبير المشاكل العاجلة التي تواجهها وقدم مساعدته التقنية والمالية قصد المساهمة في إعادة هيكلة الاستقرار المالي وتدعيم الانتعاش الاقتصادي العالمي، من خلال التدابير التالية :

- تعزيز موارد صندوق النقد الدولي بهدف مواجهة تزايد الحاجة إلى التمويل لدى البلدان الأعضاء: بغية تحقيق زيادة بثلاثة أضعاف في قدرة صندوق النقد الدولي على الإقراض، قرر مجلس إدارة الصندوق في أبريل 2010 رفع قيمة الاتفاقات الجديدة للإقراض إلى حوالي 550 مليار دولار، وبالإضافة إلى ذلك، أنهى محافظو الصندوق في دجنبر 2010 المراجعة العامة الرابعة عشر للحصص واففقوا على مضاعفة قيمتها لتصل إلى حوالي 745 مليار دولار والقيام بعملية إعادة توزيع واسعة النطاق لها بين الدول الأعضاء.
- تعزيز المعونة الميسرة لفائدة البلدان المنخفضة الدخل: مكن إصلاح أدوات القروض الميسرة الممنوحة من صندوق النقد الدولي لفائدة البلدان المنخفضة الدخل والمصادق عليها سنة 2009 من زيادة كبيرة في الموارد المتاحة التي يمكن للبلدان المنخفضة الدخل الاستفادة منها، فقد ضاعف صندوق النقد الدولي حدود الاستفادة من موارده بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل ورفع من القروض التي يمنحها للبلدان الأكثر فقرا، مع تطبيق أسعار فائدة في مستوى الصفر حتى سنة 2012، ونتيجة لذلك، ارتفع مجموع الالتزامات برسم القروض غير

الميسرة خلال سنة 2010 إلى 77,6 مليارات من حقوق السحب الخاصة وفق 14 اتفاقا للاستعداد الائتماني منها 52,2 مليارات من حقوق السحب الخاصة في شكل خطوط ائتمانية قابلة للتعديل. وعرفت تسهيلات القروض الميسرة لصندوق النقد الدولي ارتفاعا قويا بلغ 2,2 مليارات من حقوق السحب الخاصة خلال العام 2010 لفائدة ما مجموعه 63 بلدا عضوا منخفض الدخل منذ الإصلاح الذي خضعت له سنة 2009.

- الدعم المالي الاستثنائي المقدم لليونان وإيرلندا: في ماي 2010، صادق صندوق النقد الدولي على اتفاق استعداد ائتماني يغطي ثلاث سنوات ويخص 26,4 مليارات من حقوق السحب الخاصة لفائدة اليونان. وفي دجنبر 2010، وقع مع إيرلندا عقدا لثلاث سنوات برسم التسهيل التمويلي الممدد بقيمة 19,5 مليارات من حقوق السحب الخاصة.

كما أعلن صندوق النقد الدولي أنه مستعد لمساندة برامج التعديل والتحفيز الخاصة بالبلدان الأوروبية الأعضاء الأخرى من خلال اقتراح تدابير اقتصادية وضمنان تتبعها ومنح مساعدات مالية في حالة اللجوء إليه. وستعطى هذه المساعدة في إطار آلية الاستقرار الأوروبية الجديدة التي أحدثتها البلدان الأعضاء بمنطقة الأورو. وستقدم المساعدات المالية التي يمنحها صندوق النقد الدولي باعتبار كل حالة على حدة وبالإستخدام الكلي لمجموعة الأدوات التي يتوفر عليها. وينبغي أيضا أن تكون ماثلة على العموم للمساعدات المقدمة في إطار الاتفاقات الحديثة الأخرى.

وأدت الاجتماعات التي عقدها خلال سنة 2010 رؤساء دول مجموعة العشرين في مدينة سيول بجمهورية كوريا إلى اتخاذ مجموعة من التدابير التي ترمي بالأساس إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي : تدعيم نمو قوي ومستدام ومتوازن. وتعزيز استقرار النظام المالي العالمي وإصلاح نظام حصص وحكامة صندوق النقد الدولي.

وبغية تحقيق الهدف الأول، اتفق أعضاء مجموعة العشرين على العمل داخل البلدان المتقدمة على إعداد وتطبيق خطط إصلاح مالي ذات مصداقية وملائمة للنمو على المدى المتوسط وعلى العمل بشكل يخدم نظام سعر صرف تحده الأسواق أساسا مع الامتناع عن الانخراط في إجراءات تخفيض قيمة العملة لغرض المنافسة. كما اتفقوا على تعزيز التعاون المتعدد الأطراف بهدف الحد من الاختلالات المفرطة والإبقاء على اختلالات الحسابات الجارية في مستويات مستدامة.

أما في ما يخص التدابير المتخذة قصد تعزيز استقرار النظام المالي العالمي والنصوص التنظيمية، فقد همت بالخصوص قبول مبادئ اتفاق بازل 3 التي يتعين على كل بلد عضو نقلها وتطبيقها خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2013 إلى فاتح يناير 2019 ومواصلة الأشغال المتعلقة بأطر السياسة الاحترازية - الكلية.

وأخيرا، توصل وزراء ومسؤولو البنوك المركزية لمجموعة العشرين إلى اتفاق بشأن مجموعة من المقترحات الرامية إلى إصلاح نظام الحصص والحكامة داخل صندوق النقد الدولي. بهدف تحسين فعالية ومصداقية هذه المؤسسة. وفي هذا الصدد، تمثل أحد أبرز المكتسبات في نقل أزيد من 6% من الحصص (مقابل 5% التي أوصلت بها قمة بيتسبورغ المنعقدة في شتنبر 2009) لفائدة البلدان الصاعدة والنامية والبلدان الناقصة التمثيل، مع حماية حقوق التصويت الخاصة بالبلدان الأكثر فقرا. وذلك في أفق الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي برسم سنة 2012. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على مواصلة العملية الرامية إلى تعزيز تمثيلية البلدان الصاعدة والنامية، بما فيها البلدان الأكثر فقرا، بفضل دراسة شاملة لتمثيليتها بحلول يناير 2013 حتى تعكس مكانتها الاقتصادية بشكل أفضل.

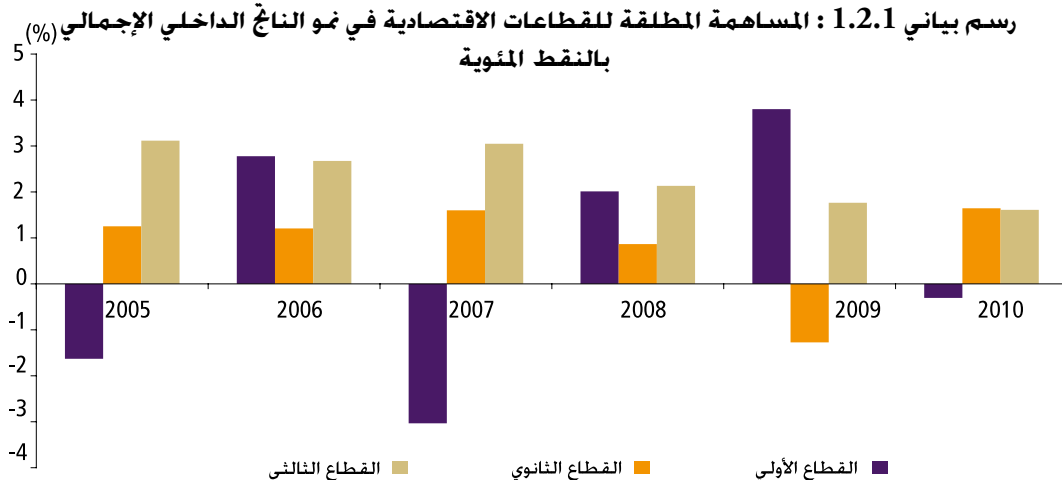
ووفقا للإطار الخاص بالنمو القوي والمستدام والمتوازن الذي أقره أعضاء مجموعة العشرين، قبل هؤلاء بإخضاع سياساتهم النقدية والخاصة بالميزانية والمالية والمتعلقة بسعر الصرف لتقييم متبادل، بمساعدة من صندوق النقد الدولي. وهكذا، وبمناسبة اجتماع مجموعة العشرين المنعقد من 21 إلى 23 أكتوبر 2010 بمدينة غيونكجو، قدم صندوق النقد الدولي خلاصات تقرير أول لتقييم التقدم المحرز منذ إطلاق هذا الإطار. فقد أشار الصندوق إلى أنه، رغم التقدم المحرز، إلا أن ثمة تحديات كبيرة تتعلق بالسياسات الاقتصادية ينبغي مواجهتها قصد بلوغ أهداف النمو القوي والمستدام والمتوازن التي اتفق عليها قادة البلدان. وفضلا عن ذلك، توقع الصندوق تفاقم وضعية الحسابات الجارية ووصولها إلى مستويات ما قبل الأزمة. أما بالنسبة للتوقعات الخاصة بالميزانية، فنصندوق النقد الدولي يرى أنها تنحو منحى جيدا على العموم لتصل إلى الالتزامات التي اتخذتها البلدان الأعضاء على عاتقها، وإن كانت ثمة مخاطر هامة تخوم حول الانتعاش المنتظر في حال تدهور النمو. وأخيرا، يوصي صندوق النقد الدولي في تقريره بالعمل بشكل جماعي أوسع يركز على الميادين ذات الأولوية التي من شأنها المساهمة في رفع النمو وتقليص البطالة والفقر. لا سيما (i) الإصلاحات الهيكلية ومرونة أكبر في أسعار الصرف ترمي إلى تدعيم الطلب الداخلي بالاقتصادات الصاعدة. (ii) ومواصلة إصلاح الميزانية في الاقتصادات المتقدمة. بناء على التدابير "الملائمة للنمو". (iii) وإصلاح سوق الشغل داخل البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين.

2.1 الإنتاج الوطني

بلغ النمو الإجمالي خلال سنة 2010 نسبة 3,7% مقابل 4,8% في 2009. ويشمل هذا التطور تراجع أنشطة القطاع الأولي وتزايد الأنشطة غير الفلاحية التي استفادت من قوة الطلب الداخلي. وبدرجة أقل. من الانتعاش التدريجي المسجل في أبرز البلدان الشريكة. وهو ما يدعم تحسن الفروع المتأثرة بالأزمة العالمية.

وعلى مستوى القطاع الأولي. انخفضت الأنشطة الفلاحية بما قدره 1,6% مقابل ارتفاعها بنسبة 30,4% سنة 2009. ارتباطا بتراجع إنتاج الحبوب إلى حوالي 75 مليون قنطار. بعد الموسم الفلاحي الاستثنائي الذي بلغ خلاله المحصول 102 مليون قنطار. كما تدنى إنتاج الصيد البحري بنسبة 9,5% بعد ارتفاعه بما قدره 12,2% سنة من قبل. أما القطاع الثانوي. فقد تنامى بنسبة 6,5% بعد انخفاضه بما قدره 4,7% سنة 2009. وذلك بفضل انتعاش الأنشطة المعدنية والطاقيّة. وبدرجة أقل. أنشطة الصناعات التحويلية. وبالمثل. سجلت القيمة المضافة للأنشطة الثالثية. بما فيها الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية. ارتفاعا قدره 3,3% مقابل 3,6% سنة 2009. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى دينامية أنشطة السياحة والنقل والبريد والاتصالات التي تزايدت بواقع 8,1% و 7,2% و 4,4% على التوالي. فيما عرفت التجارة والأنشطة المالية شبه استقرار خلال سنة 2010.

وفي المجموع. تزايد الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية. الذي قُدّر بمبلغ 764,3 مليار درهم بنسبة 4,3% مقابل 6,3% سنة 2009. أما القيمة المضافة الفلاحية التي بلغت 99,3 مليار درهم. فقد تراجعت بنسبة 1,5%: فيما سجلت القيمة المضافة غير الفلاحية. والمقدّرة بمبلغ 589 مليار درهم ارتفاعا بواقع 6,6%.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

1.2.1 القطاع الأولي

بفضل توفر المدخلات الفلاحية والظروف المناخية المناسبة، حقق الموسم الفلاحي 2009-2010 للسنة الثانية على التوالي إنتاجا يفوق المعتاد. فبالرغم من تأخر التساقطات المطرية المسجل في بداية الموسم، بلغ متوسط حجم التساقطات المطرية على الصعيد الوطني 568 ملم، متزايدا بحوالي 7% كما وصلت نسبة ملء حقينة السدود المخصصة للاستعمال الفلاحي إلى 93% بدلا من 70% سنة من قبل. وفي هذه الظروف، وصلت الإنتاجات النباتية إلى مستويات مرضية باستثناء الزراعات السكرية. وبالموازاة مع ذلك، استفاد نشاط تربية الماشية من تحسن وضعية الغطاء النباتي لا سيما في المناطق غير المسقية. وبالمقابل، انخفض إنتاج السمك بنسبة 5,3% بعد ارتفاعه بواقع 14,5% سنة 2009.

وإجمالا، تقلصت القيمة المضافة للقطاع الأولي، المحسوبة بالأسعار الثابتة، بواقع 2,1% بعد أن تصاعدت بما قدره 28,9% خلال 2009 لتصبح مساهمتها في النمو سلبية بواقع 0,3 نقطة مئوية.

الفلاحة

من أجل خلق الظروف الملائمة لانطلاق الموسم الفلاحي 2009-2010، قامت السلطات العمومية مجددا برفع قيمة الدعم المخصص للبذور المختارة من الحبوب من 130 إلى 150 درهم للقنطار بالنسبة للقمح الطري ومن 115 إلى 135 درهم للقنطار بالنسبة للقمح الصلب والشعير. وإضافة إلى ذلك، رفعت السعر المرجعي لشراء القمح الطري المخصص لصنع أنواع الدقيق المدعم من 260 إلى 270 درهم للقنطار وعززت المساعدة المالية التي تستفيد منها مزارع الحوامض المعتمدة على الشتائل الموثقة لمدة 5 سنوات.

وبلغ الإنتاج من حبوب الحريف الثلاثة الرئيسية 74,4 مليون قنطار، متراجعا بنسبة 26,7% مقارنة بالمستوى الاستثنائي المسجل في السنة السابقة وارتفاعا بواقع 21,5% مقارنة بمتوسط السنوات الخمسة الأخيرة. وتدنّت محاصيل القمح الطري والقمح الصلب التي بلغت 32,4 و16,3 مليون قنطار على التوالي بنسبة 25,2% و19,7%. وبالمثل، انخفض محصول الشعير المقدر بمبلغ 25,6 مليون قنطار بنسبة 32,2%. ويعزى هذا التطور إلى تقلص المساحات المرزوعة بالحبوب بواقع 7,5% وتراجع المردود بنسبة 20,8%.

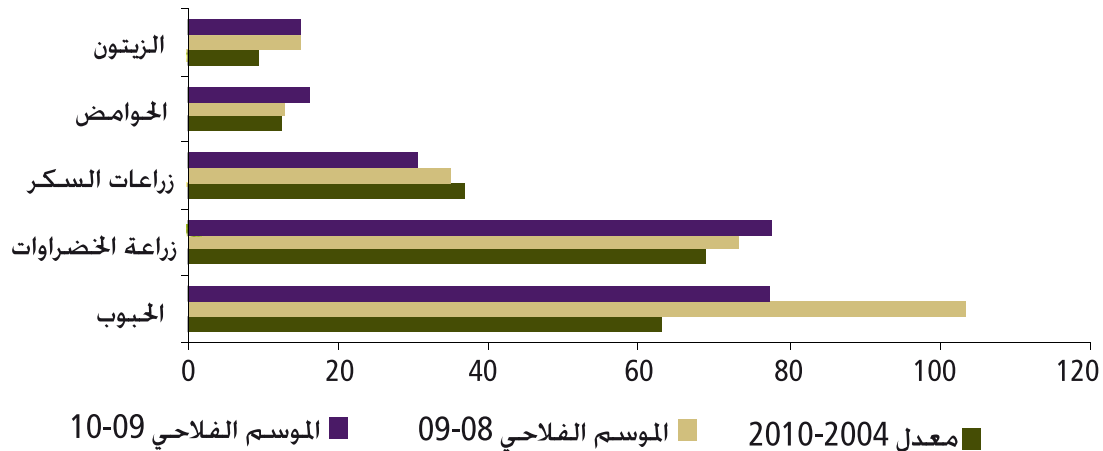
وفي هذه الظروف، عرفت كميات الحبوب التي تم تسويقها داخل السوق المحلية من يونيو إلى دجنبر 2010 والمكونة أغلبها من القمح الطري، تراجعاً من 24,3 مليون إلى 17,1 مليون قنطار. وبالموازاة مع ذلك، تنامي حجم الواردات خلال نفس الفترة بأزيد من 62% ليصل إلى حوالي 28 مليون قنطار، منها 45,4% من القمح الطري و37% من الذرة. ومن أجل تسهيل التسويق الداخلي للحبوب والقطن ودعم الإنتاج الوطني من الحبوب، تم تعزيز الحماية الجمركية من خلال رفع رسوم الاستيراد الخاصة بشراء القمح الطري من 90% إلى 135%.

ومن جهة أخرى، تزايد إنتاج القطن بنسبة 2,6% ليصل إلى 2,8 مليون قنطار فيما ارتفعت زراعة الخضراوات والحوامض بنسبة 5,7% و27% على التوالي. وعلى العكس، تدنى محصول الزراعات السكرية وزراعة الزيتون بما قدره 12% و1,2% على التوالي.

إطار 1.2.1 : الدعم الممنوح لمشاريع التجميع

من أجل تشجيع مشاريع التجميع لفائدة الفروع النباتية والحيوانية المنصوص عليها في مخطط «المغرب الأخضر»، تم منح دعم مالي بقيمة 10% من مبلغ الاستثمار بغية إحداث وتجهيز وحدات التثمين في حدود مبلغ يتراوح بين 1.500 درهم و4.750 درهم حسب نوع المشروع. كما تم تحديد دعم مالي جزافي لتمويل أشغال الجمعيات المهنية ولتمكين الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في مجال الفلاحة. وبخصوص الاستثمارات في أنظمة السقي، لا سيما تلك التي تمكن من توفير الماء، تم حصر مبلغ الدعم في 33.000 درهم للهكتار الواحد. أما الدعم المخصص لاقتناء المعدات الفلاحية فيتراوح بين 20% و70% من الكلفة.

رسم بياني 2.2.1 : أهم الإنتاجات النباتية (بملايين القناطر)



المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري

تربية المواشي

حقق نشاط تربية المواشي نتائج مرضية بفضل تحسن وضعية المراعي وتعزيز المراقبة الصحية للماشية وكذا نتيجة حمل الدولة لمصاريف نقل الشعير وتخفيض رسوم الاستيراد المطبقة على العجول الصغيرة من 233,5% إلى 2,5%.

وحسب الاستقصاء الذي أجرته وزارة الفلاحة والصيد البحري في شهري مارس وأبريل 2010، ارتفع عدد المواشي بنسبة 3,4% ليصل إلى 26,3 مليون رأس، 68% منها من الأغنام و21% من الماعز و11% من الأبقار.

وبالمثل، تزايدت كمية اللحوم الحمراء والبيض المتوفرة للاستهلاك بواقع 5,9% و4,1% على التوالي، وارتفع إنتاج الحليب والبيض بما قدره 16,7% و15,4% على التوالي.

الصيد البحري

خلال سنة 2010، سجل إنتاج السمك تراجعاً يشمل ارتفاع الكميات المصطادة على السواحل بنسبة 1,8% وانخفاض الكميات المصطادة في أعالي البحار بواقع 58,5%.

إطار 2.2.1: تحرير تجارة المنتجات الفلاحية والصيد البحري في إطار اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي

في إطار اتفاقية الشراكة التي أبرمها المغرب مع الاتحاد الأوروبي، وعلى إثر المفاوضات التي أجريت خلال سنة 2006 حول المعاملة التفضيلية التي منحت للمنتجات الفلاحية في 2003 و2005، تم التوقيع على اتفاقية جديدة في نهاية 2009. وتهدف هذه الاتفاقية إلى التحرير التدريجي، داخل أجل يتراوح بين 5 و10 سنوات، للمبادلات الخاصة بهذه المنتجات كما تنص على تخصيص معاملة مميّزة للمنتجات الحساسة وعلى الاستفادة من مرافقة مالية وتقنية من لدن الاتحاد الأوروبي. وتعمل هذه الاتفاقية على تحسين حصص صادرات المغرب نحو الاتحاد الأوروبي، لتساهم بذلك في نمو الصادرات من المنتجات الفلاحية الطرية والمجولة وكذا منتجات الصيد البحري وفي تعزيز حصص السوق التقليدية. وفي مجال الصيد البحري، تم تمديد الاتفاقية الموقعة سنة 2007 في بداية 2011 لمدة أربع سنوات إضافية.

فقد ظل إنتاج الصيد الساحلي شبه مستقر في 1,1 مليون طن وبلغت قيمته 4,2 مليار درهم. أي نفس المستوى المسجل في السنة الماضية. ومرر هذا التطور إلى أن ارتفاع حجم وقيمة كميات الأسماك السطحية عوّض بشكل كبير انخفاض الكميات المفرغة من أنواع الأسماك الأخرى. وقد خصصت 37,4% من الكميات المصطادة في السواحل لاستهلاك السمك الطري و26% لمعامل صناعة «الدقيق وزيت السمك» فيما استفادت وحدات التجميد من 19,2%. وتوصلت الوحدات الصناعية لتصبير السمك بما قدره 16,8% بدلا من 10,2% سنة 2009. ارتباطا بتنامي إنتاج السمك السطحي الذي يعد المصدر الأول المزود لهذا القطاع. وعلى العكس. تراجع إنتاج السمك المصطاد في أعالي البحار المكون في حدود النصف من الرخويات. بنسبة 58,5% بفعل تناقص الكميات المصطادة من هذا النوع بما قدره 60,3%.

2.2.1 القطاع الثانوي

سجل القطاع الثانوي. الذي بلغت حصته في القيمة المضافة الوطنية ما يناهز 26% خلال سنة 2010. نموا بنسبة 6,5% مقابل انخفاض قدره 4,7% سنة من قبل. لتصل بذلك مساهمته في النمو الوطني إلى 1,6 نقطة مئوية في 2010. ويعزى هذا التطور المتسارع بالأساس إلى نمو النشاط المعدني والطاقي. وبدرجة أقل. إلى أداء الصناعات التحويلية. أما قطاع البناء والأشغال العمومية. فقد تباطأ نموه مجددا.

الصناعات التحويلية

عرف مؤشر الإنتاج الصناعي انتعاشا بواقع 2% خلال 2010 بعد أن ظل شبه مستقر سنة من قبل. ويعزى هذا النمو بالأساس إلى النتائج التي سجلتها صناعات النسيج والجلد والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية. وعلى العكس. تباطأ نشاط الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية والمعدنية فيما عرفت الصناعات الكهربائية والإلكترونية انخفاض نشاطها للسنة الثانية على التوالي.

جدول 1.2.1 : تغيرات متوسط المؤشرات السنوية للإنتاج الصناعي. بالنسبة المئوية

متوسط المؤشرات السنوية للإنتاج الصناعي بالنسبة المئوية			الترجيحات	مجموعات الفروع الصناعية
2010	2009	2008		
1,6	2,6	4,2	23,0	الصناعات الغذائية
3,5	-0,5	-0,7	21,0	صناعات النسيج والجلد
2,5	-1,4	3,5	36,0	الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية
0,7	1,4	0,1	16,0	الصناعات الميكانيكية و المعدنية
-0,9	-0,8	1,4	4,0	الصناعات الكهربائية والإلكترونية
2,0	0,2	2,1	100	مجموع الصناعات

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

شهد إنتاج صناعات النسيج والملابس والجلد ارتفاعا قدره 3,5% مقابل تراجع بنسبة 0,5% خلال سنة 2009. هكذا، تزايد إنتاج صناعة الملابس بواقع 5,1% بالرغم من تراجع الطلب الخارجي على الملابس الجاهزة. وبالمثل، ارتفع نشاط منتجات الجلد بواقع 2,8% بفضل نمو فرع تجهيز ودباغة الجلود، وبدرجة أقل، بفضل صناعة الأحذية. أما بخصوص مؤشر إنتاج فرع النسيج، فقد ظل مستقرا مقارنة بالسنة الماضية.

وبالموازاة مع ذلك، عرف مؤشر إنتاج الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية ارتفاعا قدره 2,5%. ويعود هذا الأداء أساسا إلى تنامي نشاط التكرير بنسبة 8,4%. مدعوما بارتفاع الطلب الوطني لا سيما الطلب على الفيول الصناعي وكذا إلى ارتفاع صناعة المواد الكيماوية بنسبة 5,1%. كما تصاعد إنتاج الحامض الفسفوري والأسمدة الفوسفاتية بواقع 29,8% و 47,8% على التوالي، نتيجة تحسن الطلب الخارجي.

أما إنتاج قطاع الصناعة الغذائية، فقد تزايد بنسبة 1,6%. أي بوتيرة أدنى من تلك الملاحظة في السنة السابقة. ويعزى هذا التباطؤ إلى تدني إنتاج السمك المصبر بما قدره 0,3% مقابل ارتفاع بواقع 9,2% سنة من قبل. وكذا إلى تراجع إنتاج الزيوت من 4,3% إلى 0,9% ومنتجات الحليب من 5,0% إلى 2,1%. وبالمقابل، عرف إنتاج اللحوم ومصبرات الفواكه والخضر والمطاحن نموا قدره 25,6% و 7% و 6,5% على التوالي.

وبخصوص نشاط الصناعات الميكانيكية والمعدنية، فقد تراجعت وتيرة نموها من 1,4% إلى 0,7% وذلك بفعل تراجع صناعة المواد المعدنية بنسبة 6,3% وتدني صناعة تحويل المواد المعدنية من 4,2% إلى 2,5%. وعلى العكس من ذلك، سجل فرع السيارات نموا قدره 9,5% ارتباطا بتزايد الطلب الخارجي.

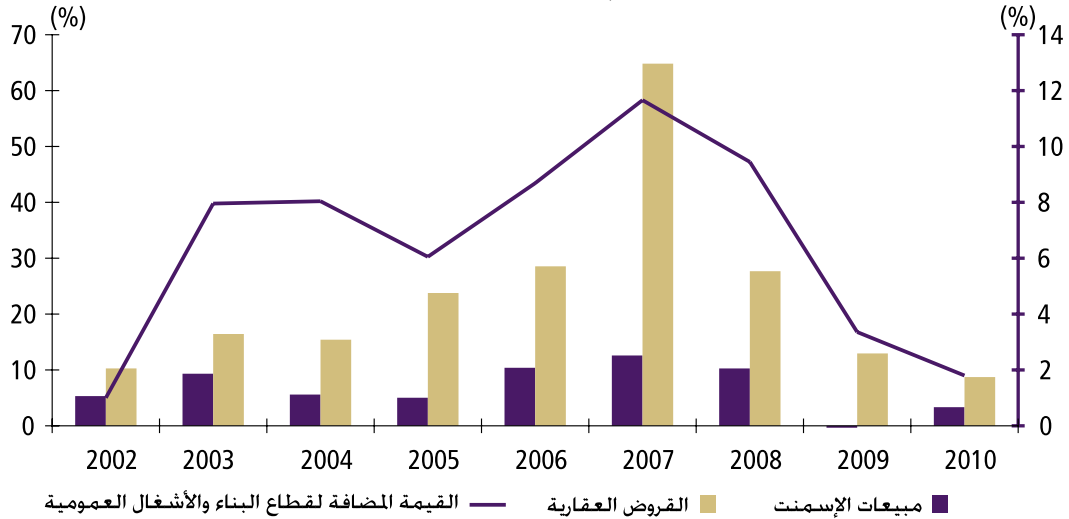
أما في ما يتعلق بإنتاج الصناعات الكهربائية والإلكترونية. فقد انخفض بنسبة 0,9% مقابل 0,8% في 2009. ارتباطاً بالأساس بتراجع نشاط فرع الآلات والأجهزة الكهربائية بما قدره 0,6%. بالرغم من تحسن صادرات الأسلاك الكهربائية والمكونات الإلكترونية، وكذا بتدني نشاط صناعات أجهزة الراديو والتلفزة والاتصالات بواقع 1,7%.

البناء والأشغال العمومية

تباطأ مجدداً نشاط قطاع البناء والأشغال العمومية لينتقل من 3,4% سنة 2009 إلى 2,6% سنة 2010. ويعود هذا التطور بشكل رئيسي إلى تدني الإنتاج في مجال السكن الاجتماعي بالرغم من المنظومة الجديدة التي تم إحداثها لإقلاع هذا القطاع (انظر الإطار 3.2.1). وإلى تراجع الطلب والاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع العقار السياحي والسكن الراقى. وقد أدى الانخفاض في نشاط هذا القطاع إلى ركود مبيعات الإسمنت.

رسم بياني 3.2.1: تطور القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية

ومبيعات الإسمنت والقروض العقارية



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط والجمعية المهنية لشركات الإسمنت وبنك المغرب

إطار 3.2.1: استراتيجية جديدة من أجل إقلاع السكن الاقتصادي

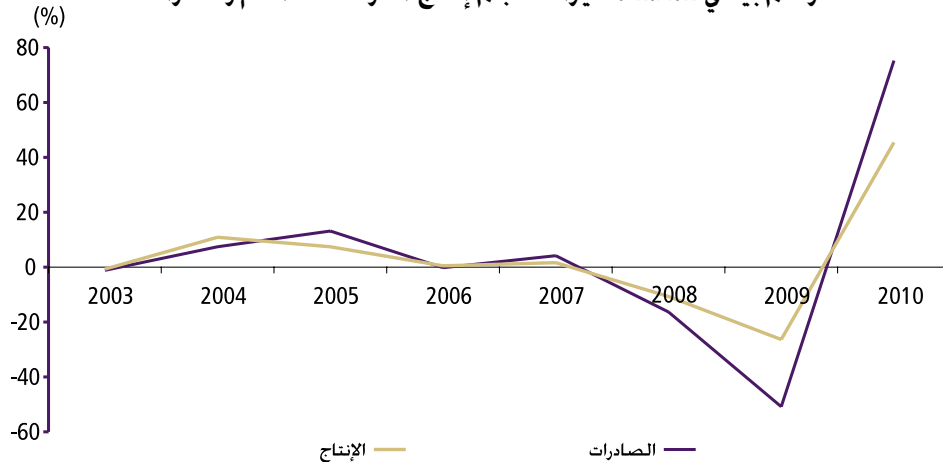
- يهدف هذا المخطط الذي يمتد من 2010 إلى 2020، إلى تطوير عرض جديد للسكن الاجتماعي بسعر 250.000 درهم، لفائدة الأسر ذات الدخل الضعيف، لاسيما من خلال:
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريين الذي يستعملون المسكن كمقر إقامة رئيسي لمدة أربع سنوات؛
- دعم ضريبي لفائدة المنعشين الذين يتعهدون بإنتاج أزيد من 500 سكن خلال فترة لا تتجاوز 5 سنوات؛
- تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال تخفيض العدد الأدنى من المساكن الاجتماعية التي يجب على المقاوله بناؤها من 1.500 إلى 500 وحدة؛
- تعبئة احتياطي عقاري عمومي تبلغ مساحته 3.853 هكتار لفائدة مجموعة «العمران» من أجل بناء 200.000 وحدة سكنية.

المعادن

عرف النشاط المعدني، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الأسواق الخارجية، نمواً بنسبة 15,8% مقابل تراجع بواقع 13% سنة من قبل، على إثر انتعاش نشاط قطاع الفوسفات المرتبط بارتفاع الطلب الخارجي. هكذا، ازداد إنتاج الفوسفات، الذي يمثل 95% من الإنتاج المعدني، بنسبة 45,5% ليبلغ 26,6 مليون طن، نتيجة تنامي الطلب الخارجي بحوالي 75% والطلب الصادر من وحدات التحويل المحلية بما قدره 31%. والتي حولت 62% من الإنتاج الوطني للفوسفات، وهو ما يعكس تدعيم التثمين المحلي. فارتفاع حجم الصادرات، بالإضافة إلى بقاء الأسعار العالمية في مستويات مرتفعة، مكن من مضاعفة قيمة الصادرات من الفوسفات التي بلغت 9 مليارات درهم.

وعلى العكس، انخفض نشاط استخراج المعادن الفلزية بنسبة 6,3% بعد ارتفاعه بواقع 3,2% في 2009، على إثر تدني إنتاج المعادن غير الحديدية بنسبة 6,4%.

رسم بياني 4.2.1: تغيرات حجم إنتاج الفوسفات الخام وصادراته



المصادر: مكتب الصرف والمكتب الشريف للفوسفات

الطاقة

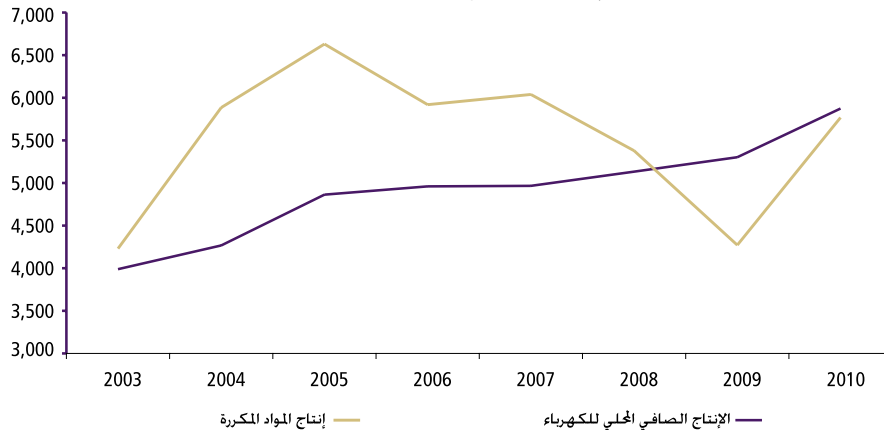
ارتفع الاستهلاك النهائي للطاقة بنسبة 4,1% سنة 2010 ليصل إلى 15,2 مليون طن معادلة للنفط فيما سجل الإنتاج المُقدر بكمية 11,6 مليون طن معادلة للنفط ارتفاعا بنسبة 21,6% يشمل انتعاش نشاط التكرير وارتفاعا قويا في إنتاج الكهرباء. ونظرا لتنامي إنتاج الكهرباء المائية والهوائية، انتقل معدل التغطية الطاقية بالمغرب من 94,5% إلى 92,8%.

وبخصوص نشاط التكرير، ارتفع الإنتاج بنسبة 35% بعد انخفاضه بما قدره 20,6% سنة من قبل ليصل إلى 5,8 مليون طن. وبالموازاة مع ذلك، تحسن مجموع استهلاك المنتجات النفطية بنسبة 5,4% ليصل إلى 9,6 مليون طن. نتيجة بالأساس لارتفاع استهلاك مواد الغازوال وغاز البوتان والوقود بنسبة 5,2% و3,3% و5,2% على التوالي والتي تمثل 48% و19% و20% من المجموع.

وفي ما يخص الطلب الوطني على الكهرباء، فقد بلغ 23,7 مليار كيلوواط للساعة، متزايدا بنسبة 5,9% بدلا من 3,5% سنة 2009. وتضاعفت مبيعات الكهرباء العالية والمتوسطة الجهد الموجهة لقطاعات الإنتاج ووكالات التوزيع وكذا مبيعات الكهرباء المنخفضة الجهد المخصصة للاستعمال المنزلي بنسبة 5,3% و8,1% على التوالي.

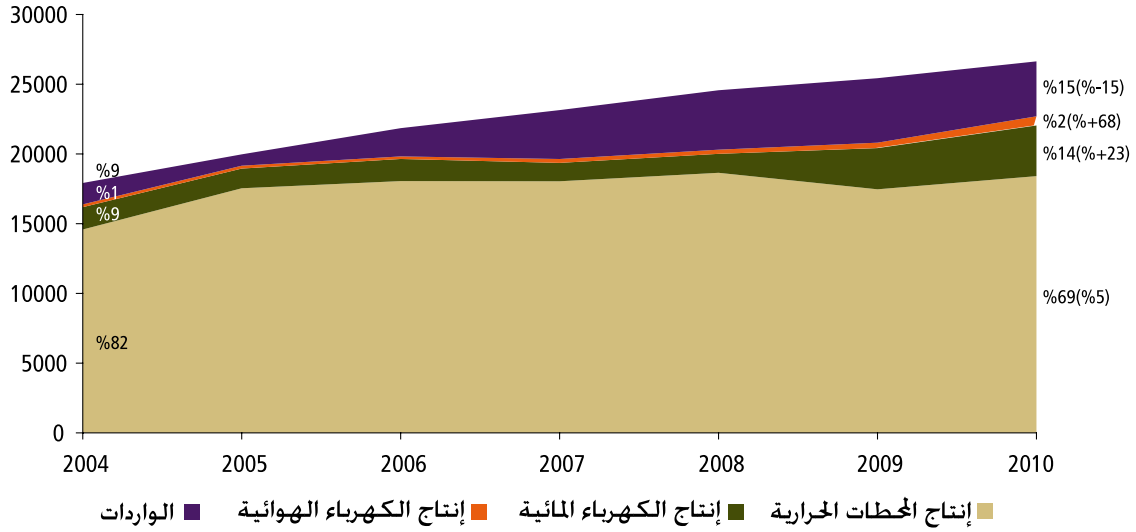
وفي المقابل، بلغ الإنتاج الصافي المحلي للكهرباء 22,6 مليار كيلوواط للساعة، متزايدا بنسبة 10,8% على إثر تطور إنتاج الطاقة الحرارية والمائية والهوائية بنسبة 5,4% و23% و68% على التوالي. وقد مكن هذا التطور من تقليص اللجوء إلى استيراد الكهرباء بنسبة 14,8%. لتتخصص بذلك مساهمتها في الكهرباء المتوفرة في 15% مقابل 18% سنة من قبل.

رسم بياني 5.2.1: تطور الإنتاج الوطني للكهرباء والمواد النفطية المكررة
(بآلاف الأطنان المعادلة للنفط)



مصادر: المكتب الوطني للكهرباء، شركة سامير

رسم بياني 6.2.1 : تطور مصادر الكهرباء المتاحة (بالجيجاواط للساعة)



مصادر: المكتب الوطني للكهرباء. شركة سامير

3.2.1 القطاع الثالثي

سجل القطاع الثالثي، الذي بلغت حصته في القيمة المضافة الإجمالية 55,8% خلال سنة 2010، ارتفاعاً قدره 3,3% مقابل 3,6% سنة 2009، مساهمًا بذلك في النمو الوطني بواقع 1,6 نقطة مئوية في سنة 2010. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى التوجه الجيد للأنشطة السياحية وخدمات النقل والاتصالات.

السياحة

خلال سنة 2010، استعادت السياحة الوطنية ديناميتها التي عرفت قبل الأزمة، وذلك بفضل انتعاش النشاط الاقتصادي بمنطقة الأورو التي تشكل أبرز سوق مصدرة للسياح. فقد ارتفع تدفق السياح، الذي بلغ 9,3 مليون زائر، بأزيد من 11,2% بدلا من 5,5% سنة من قبل. وبالموازاة مع ذلك، شهد عدد ليالي المبيت في الفنادق ومداحيل الأسفار انتعاشاً قويا بنسبة 11% و6,4% على التوالي، وذلك بعد انخفاضه بواقع 1,4% و7,4% في السنة الماضية.

إطار 4.2.1 : حصيللة الاستراتيجية السياحية 2001-2010 والآفاق

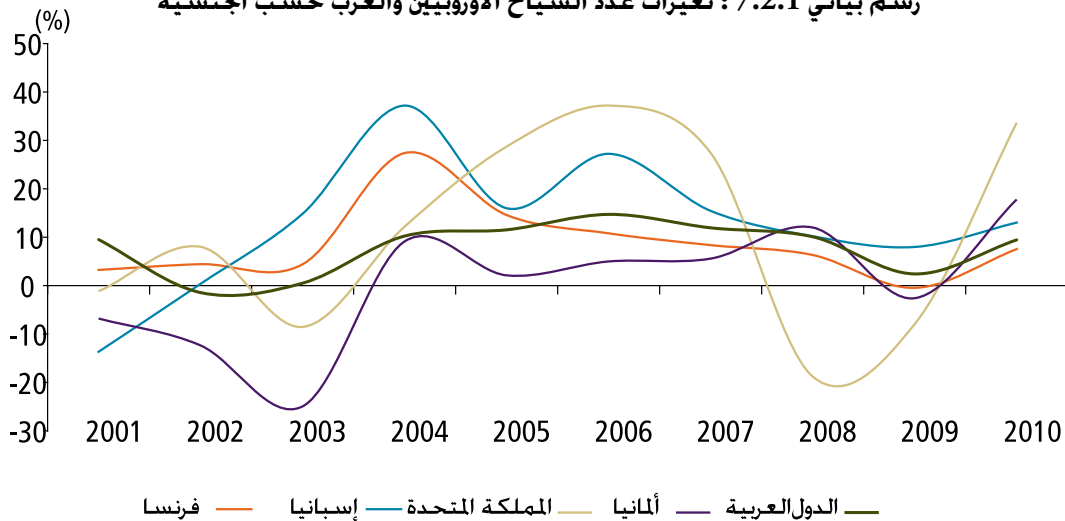
باستثناء عدد السياح الوافدين ومداخل الأسفار التي اقتربت مستوياتها من الأهداف المسطرة، ظلت باقي المؤشرات في مستويات أدنى. فنمو عدد ليالي المبيت في الفنادق المصنفة والقدرة الإيوائية بوتيرة ضعيفة. بالإضافة إلى الانخفاض الملموس في نسبة الملء على الصعيد الوطني كلها عوامل تستلزم بذل مجهودات إضافية.

معدل النمو السنوي (%)	نسبة تحقيق الأهداف (%)	أهداف رؤية 2010	2010	2001	
8,6	96	10.000	9.626	4.439	عدد السياح الوافدين (بالآلاف)
4,0	36	50.000	18.021	12.695	مجموع ليالي المبيت (بالآلاف)
-1,0	63	70	44	48	نسبة الملء (بالنسبة المئوية)
7,5	70	80	56,2	29,2	مداخل الأسفار (بملايير الدراهم)
6,8	76	230	175	97	قدرة الإيواء (بالآلاف)

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

خلال سنة 2010، أعلنت السلطات العمومية عن رؤية جديدة لتنمية القطاع السياحي تمكن من مواكبة تطور الطلب العالمي. وتشمل هذه الرؤية التهيئة الترابية للعرض السياحي وإحداث هياكل للتتبع والتقييم وكذا التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للجهات. ويهدف هذا المخطط في أفق 2020، إلى استقطاب 20 مليون سائح ورفع القدرة الإيوائية للفنادق إلى 360.000 سرير. مع تخصيص أكثر من الثلثين للمحطات الشاطئية. وهو ما من شأنه أن يرفع المداخل السياحية إلى حوالي 140 مليار درهم.

رسم بياني 7.2.1 : تغيرات عدد السياح الأوروبيين والعرب حسب الجنسية



المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

وخلال سنة 2010، بلغ عدد السياح الأجانب، الذين يتكونون في الغالب من سياح الإقامة، حوالي 5 مليون، متزايدا بنسبة 7,6%. وبخصوص السياح القادمين من الاتحاد الأوروبي، فقد بلغ عددهم 3,9 مليون سائح، في ارتفاع بحوالي 14% مقابل 1,7% سنة 2009. هكذا، ارتفع عدد السياح الفرنسيين والإنجليز والألمان بنسبة 7,5% و33,6% و17,8% على التوالي بعد الانخفاض المسجل سنة 2009 بنسبة 0,5% و7,9% و2,6%. وبالمثل، تصاعد عدد السياح الوافدين من إسبانيا وإيطاليا بما قدره 13% و31,1% مقابل 8% و8,9% في السنة الماضية. كما تزايد عدد السياح القادمين من الدول الأوروبية الأخرى بنسبة 22%. ومن جهة أخرى، ارتفع عدد السياح العرب والأمريكيين بحوالي 9,4% و16,9% على التوالي، وبالموازاة مع ذلك، وصل عدد السياح من المغاربة المقيمين في الخارج إلى 4,4 مليون شخص، بزيادة قدرها 8,1% مقابل 10,4% سنة من قبل.

أما ليالي مبيت الأجانب، فقد تزايدت بما قدره 11% مقارنة بالسنة الماضية حيث بلغ عددها 14 مليون ليلة، 71% منها سجلت بمدن مراكش وأكادير والدار البيضاء، وبخصوص ليالي مبيت السياح الداخليين، فقد فاق عددها 4 ملايين، متزايدا بنسبة 9%. وبالنسبة للقذرة الإيوائية للفنادق التي تم تعزيزها بحوالي 10.400 سرير، فقد وصلت إلى 175.000 سرير، وموازاة مع ذلك، انتقل متوسط نسبة الملاء من 41% إلى 44% إلا أنه لا يزال منخفضا مقارنة بالمستوى المسجل في 2001. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى التراجع للموسم الذي عرفته نسبة الملاء في مدينتي مراكش وأكادير حيث انتقلت من 64% إلى 50% ومن 61% إلى 58% على التوالي، وهو ما يعكس بالخصوص تفضيل السياح التوجه نحو مؤسسات جديدة غير مصنفة.

النقل والاتصالات

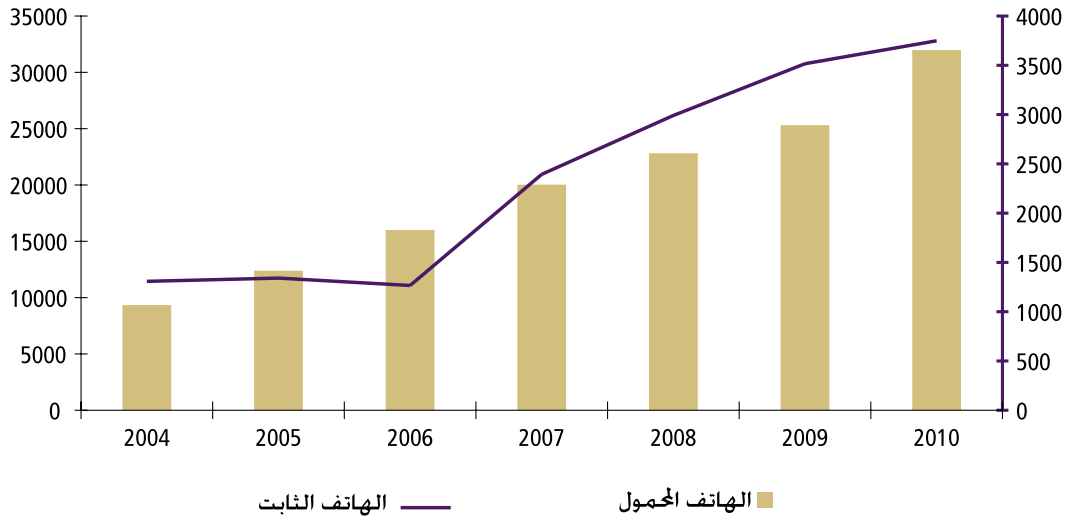
تزايدت القيمة المضافة لخدمات النقل بما قدره 7,2% بعد ارتفاعها بنسبة 2,9% سنة 2009، وذلك بفضل تطور النقل الجوي والسككي للمسافرين والنقل البحري للبضائع.

فقد تنامي عدد المسافرين عبر النقل الجوي والسكك الحديدية بنسبة 14,9% و3,7% على التوالي، إذ بلغ 15,5 مليون و31 مليون مسافرا، وبالمقابل، تراجع عدد المسافرين عبر النقل البحري بأزيد من الربع ليصل إلى 3,1 مليون مسافرا، وذلك على إثر تحرير المجال الجوي الوطني.

وفي ما يتعلق بنشاط نقل السلع، فقد بلغ معدل النقل في الخطوط البحرية الوطنية، بما فيها نقل البضائع من سفينة إلى أخرى في ميناء طنجة المتوسطي، 92,2 مليون طن. متزايدا بواقع 30% بفضل ارتفاع صادرات الفوسفات ومشتقاته بالخصوص وتطور الواردات. وبالموازاة مع ذلك، انتقل النقل السككي للسلع من 25 مليون إلى 36 مليون طن، مرتفعا بواقع 42%.

وبخصوص القيمة المضافة لخدمات الاتصالات، فقد ارتفعت بنسبة 4,4% بعد أن حققت نموا بواقع 2,8% سنة من قبل، على إثر ارتفاع حدة المنافسة وانخفاض الأسعار الناتج عنها. هكذا، وفي متم سنة 2010، ارتفع عدد المنخرطين في الهاتف المحمول إلى 31,9 مليون منخرط، أي بتزايد قدره 26,4%، لتنتقل نسبة الولوج إلى الخدمات من 81,2% سنة 2009 إلى حوالي 101,5% في 2010. وفي ما يخص سوق الهاتف الثابت، سجل نموا قدره 6,6% ليبلغ إجمالي عدد المنخرطين 3,7 مليون شخص. وبالموازاة مع ذلك، وصل عدد المنخرطين في خدمات الإنترنت 1,9 مليون، بارتفاع بنسبة 57,2%. أي بوتيرة ماثلة لتلك المسجلة سنة 2009.

رسم بياني 8.2.1 : تطور عدد المنخرطين في الهاتف الثابت والمحمول (بالآلاف)



المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات

3.1 سوق الشغل

تميزت سنة 2010 باستقرار نسبة البطالة في مستوى 9,1% على الصعيد الوطني و13,7% في الوسط الحضري و3,9% في الوسط القروي مع تزايد الحجم الإجمالي للشغل بما قدره 120.000 منصب شغل. وبالموازاة مع استقرار الحد الأدنى للأجور في مستواه المسجل سنة 2009، تشير بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى أن تكاليف الأجور في القطاع الخاص تراجعت بقوة حيث تدنت تكلفة وحدة العمل وإن بوتيرة أقل من تلك الملاحظة في بعض البلدان المنافسة. فيما تبين المعطيات المتاحة تحسن الإنتاجية الظاهرة للعمل. وتميز سوق الشغل أيضا خلال سنة 2010 باستمرار تنفيذ المخطط الثاني «مبادرات التشغيل 2009-2012» (انظر الإطار 1.3.1).

1.3.1 مؤشرات النشاط والشغل

مع نهاية سنة 2010، سجل عدد السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق، والمقدر بحوالي 11,44 مليون شخصا، ارتفاعا بنسبة 1,1% مقابل 0,4% خلال 2009، وهو ما يعكس ارتفاعا في الوسطين الحضري والقروي بما قدره 1,3% و1% على التوالي. وبالنظر إلى وتيرة نمو مجموع السكان المقدر بنسبة 1,1%. انخفضت في ظرف سنة نسبة المشاركة في اليد العاملة من 49,9% إلى 49,6%. ويشمل هذا التطور تراجع نسبة المشاركة في اليد العاملة بواقع 0,4 نقطة مئوية في المناطق الحضرية واستقرارها في الوسط القروي. وحسب الجنس، تراجعت نسبة المشاركة في اليد العاملة بما قدره 0,6 نقطة مئوية لدى الذكور فيما ارتفعت لدى النساء بواقع 0,1 نقطة مئوية.

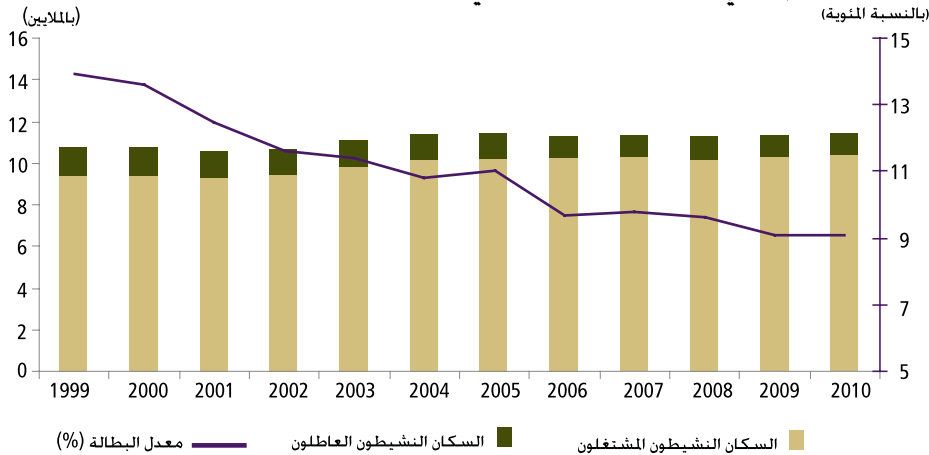
جدول 1.3.1: تطور مؤشرات النشاط والشغل بالمغرب مقارنة بدول أخرى

نسبة التشغيل (بالنسبة المئوية)			نسبة المشاركة في اليد العاملة (بالنسبة المئوية)			السكان 15 إلى 64 سنة (بالملايين)			مجموع السكان (بالملايين)			البلدان
2009	2009-2000 (معدل)	2000-1990 (معدل)	2009	-2009 2000 (معدل)	2000-1990 (معدل)	2009	2000-2009 (تغير %)	2000-1990 (تغير %)	2009	2009-2000 (تغير %)	2000-1990 (تغير %)	
46,1	50,7	51,6	59,8	58,6	58,5	53,5	0,3	-0,3	81,9	0,0	0,3	ألمانيا
43,6	41,9	42,3	48,1	48,3	49,8	45,1	2,1	2,1	83,0	1,9	2,0	مصر
42,3	47,3	39,2	49,1	55,3	50,3	28,8	1,4	0,0	46,0	1,4	0,4	إسبانيا
43,2	47,9	46,0	58,6	55,8	55,0	39,6	0,8	0,4	62,6	0,7	0,4	فرنسا
37,9	42,6	40,7	56,3	48,6	47,9	38,5	0,5	-0,2	60,2	0,6	0,0	إيطاليا
47,9	37,3	37,6	49,8	49,2	48,1	2,8	1,7	4,2	6,0	2,4	4,3	الأردن
45,1	45,7	46,7	52,4	52,3	53,3	16,6	2,0	0,8	31,5	1,2	1,7	المغرب
41,0	56,4	54,5	62,2	61,6	61,4	39,4	0,6	-0,1	61,8	0,5	0,3	المملكة المتحدة
51,7	40,6	40,4	47,8	47,9	48,3	5,6	1,8	1,1	10,4	1,0	1,6	تونس
48,6	43,8	49,9	47,9	48,7	54,8	41,1	1,5	1,7	74,8	1,3	1,7	تركيا

المصدر: البنك الدولي

وهكذا، سجل عدد السكان النشيطين المشتغلين نموا بواقع 1,1% على الصعيد الوطني حيث تزايد بنسبة 1,4% في الوسط الحضري و1% في الوسط القروي. بفعل الإحداث الصافي لما قدره 120.000 منصب شغل جديد. 57% منها في المناطق الحضرية مقابل 92% سنة 2009. وارتفع الشغل المؤدى عنه بما قدره 131.000 منصبا، بزيادة 17.000 منصب مقارنة بسنة 2009، فيما عرف الشغل غير المؤدى عنه انخفاضا بعدد 11.000 منصب شغل. بدلا من 18.800 سنة من قبل.

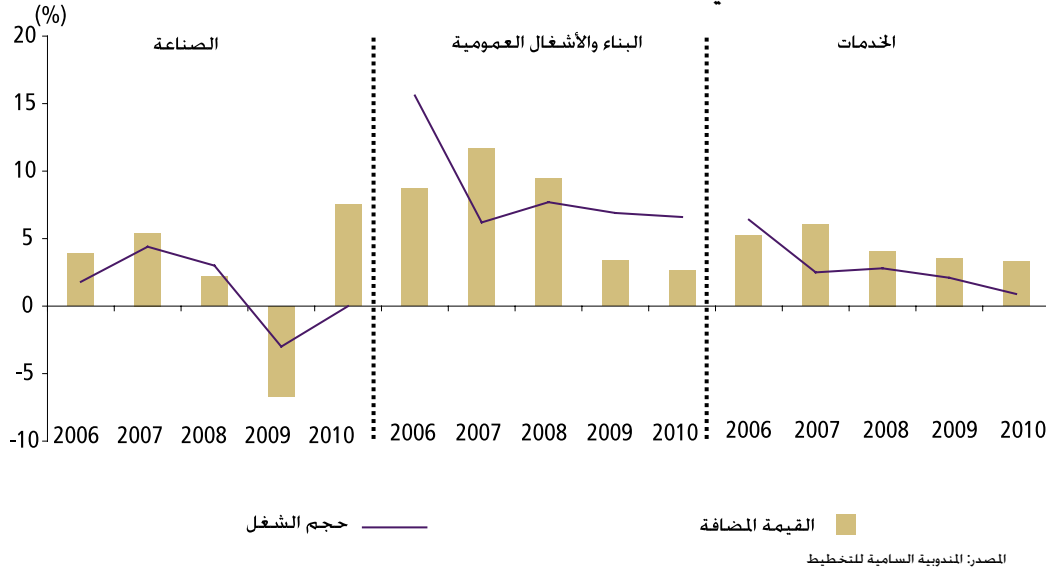
رسم بياني 1.3.1 : التطور السنوي لمعدل البطالة والسكان النشيطين



المصدر: المدونة السامية للتخطيط

وحسب قطاعات الأنشطة، همّ إحداث مناصب الشغل بالأساس قطاع البناء والأشغال العمومية الذي، بالرغم من تباطؤ نشاطه، عرف إحداث 63.000 منصب شغل، بزيادة قدرها 6,6%. أما القطاع الثاني المحدث لمناصب الشغل خلال 2010 فهو قطاع الخدمات الذي سجل خلق 35.000 منصب شغل، بزيادة قدرها 9,0% وإن بتراجع واضح مقارنة بمعدل 3% الملاحظ خلال السنوات الخمسة الأخيرة. وبخصوص قطاع «الفلاحة والغابات والصيد البحري»، فقد ارتفع به حجم الشغل بما قدره 21.000 منصب شغل، وهو ما يشمل إحداث 27.000 منصب في المناطق القروية وفقدان 6.000 منصب في الوسط الحضري. وبالمقابل، شهد حجم الشغل في قطاع الصناعة الذي عرفت قيمته المضافة بعض الانتعاش على إثر التقلص المسجل سنة 2009، شبه استقرار بعد الخسارة الصافية لما عدده 39.700 منصب شغل خلال 2009.

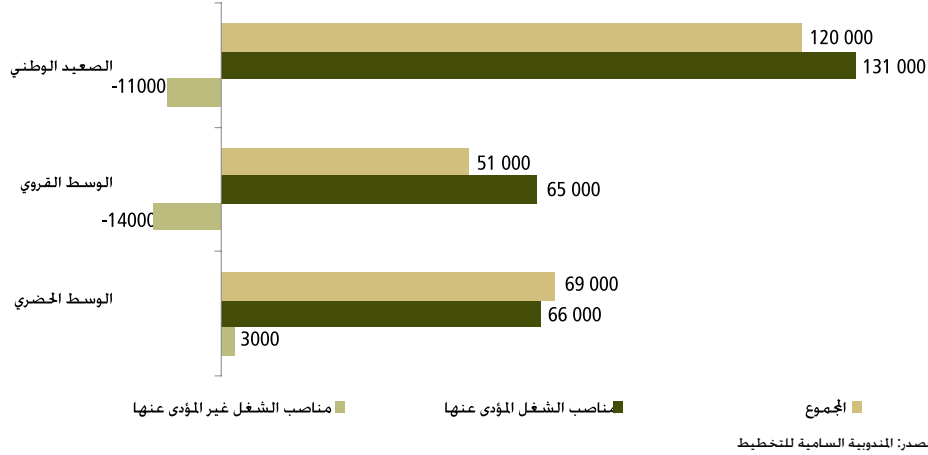
رسم بياني 2.3.1: تغير القيمة المضافة وحجم الشغل



بالرغم من التحسن المسجل على مستوى إحداث مناصب الشغل، تنامي عدد السكان النشيطين المشتغلين بوتيرة أبطأ من وتيرة نمو مجموع السكان النشيطين، مما أدى إلى انخفاض طفيف في نسبة التشغيل من 45,3% في 2009 إلى 45,1% في 2010. ويشير التحليل حسب مكان الإقامة إلى أن الانخفاض همّ بالأساس الوسط الحضري الذي عرفت نسبة التشغيل فيه تراجعاً من 37,9% إلى 37,6%. وبالموازاة مع ذلك، تزايد التشغيل الذاتي¹ بواقع 0,5 نقطة مئوية ليصل إلى 42,3% مقابل انخفاضه بما قدره 0,5 نقطة مئوية سنة 2009.

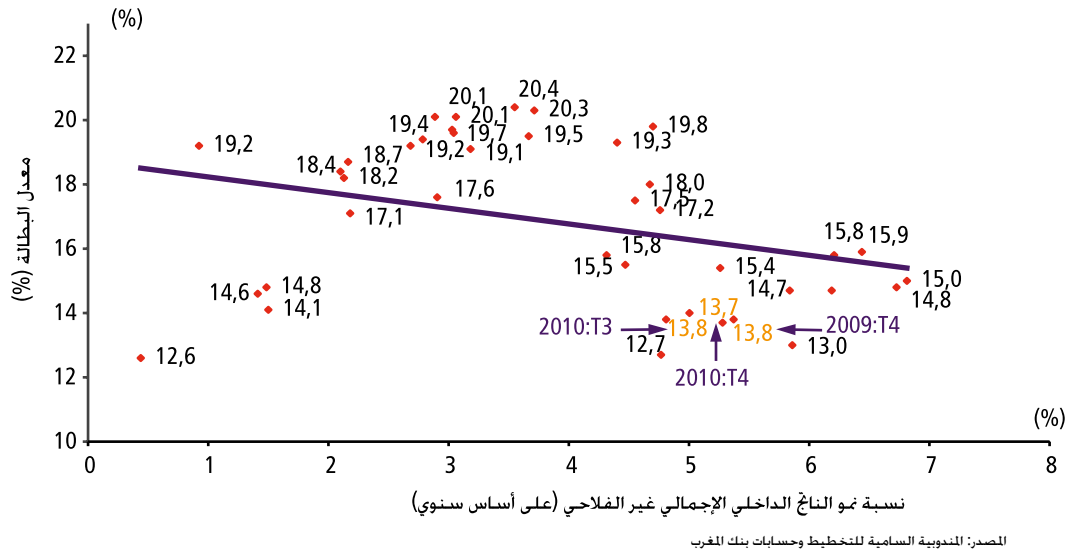
1 يقصد بالتشغيل الذاتي الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص.

رسم بياني 3.3.1 : إحداث مناصب الشغل المؤدى عنها وغير المؤدى عنها بين 2009 و2010



وفي هذه الظروف، بلغ عدد السكان النشيطين العاطلين عن العمل 1,04 مليون شخصا، بزيادة قدرها حوالي 1% سجلت فقط في الوسط الحضري. هكذا وعلى الصعيد الوطني، عرف معدل البطالة تشبه استقراره في 9,1% حيث بلغ 13,8% في الوسط الحضري و3,9% في الوسط القروي. ويشمل هذا التطور انخفاضا في معدل بطالة السكان المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و24 سنة إلى 17,6% وارتفاعا في معدل البطالة لدى الفئات العمرية الأخرى. لا سيما الفئة البالغة 45 سنة فما فوق. وحسب الجنس، تراجع معدل البطالة لدى الذكور بواقع 0,1 نقطة ليصل إلى 8,9% فيما ارتفع لدى النساء بواقع 0,1 نقطة ليبلغ 9,6% مقابل انخفاض قدره 0,4 نقطة سنة 2009.

رسم بياني 4.3.1 : النمو غير الفلاحي والبطالة بالوسط الحضري ف1 2001- ف4 2010

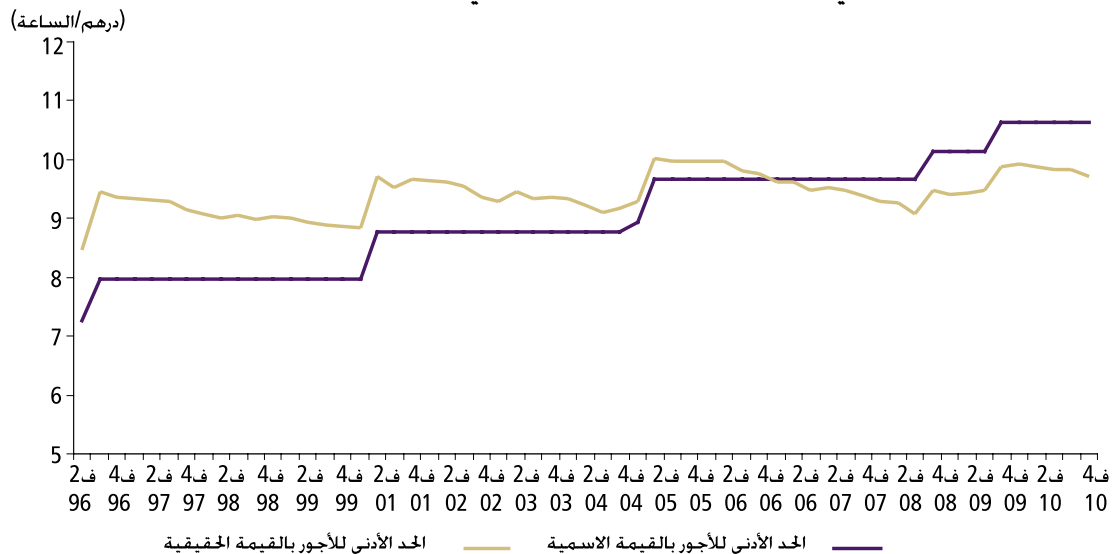


2.3.1 الأجور وتكاليف وإنتاجية الشغل

سجل مؤشر الإنتاجية الظاهرة للعمل، الذي يتم قياسه من خلال نسبة الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي إلى عدد السكان النشيطين المشتغلين في الوسط الحضري، ارتفاعا قدره 3,1% من سنة لأخرى و5,8% مقارنة بمتوسط السنوات الخمسة الأخيرة، مستمرا بذلك في نفس منحاه التصاعدي الملاحظ منذ سنة 2002. ويعزى هذا التحسن إلى تنامي القيمة المضافة غير الفلاحية بوتيرة 4,5%. وهي وتيرة تفوق بكثير وتيرة 1,4% التي ارتفع بها عدد السكان النشيطين المشتغلين.

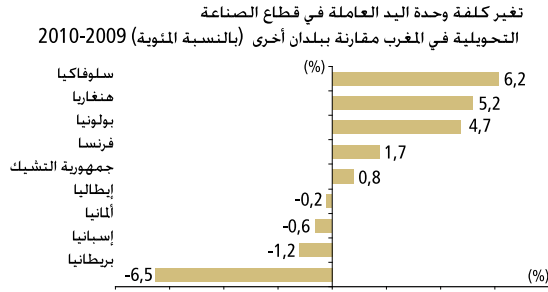
وبخصوص مؤشر متوسط الأجور في القطاع الخاص، الذي تم حسابه على أساس معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فقد سجل ارتفاعا بواقع 2,9% بالقيمة الاسمية بدلا من 4,9% و5,2% على التوالي خلال سنتي 2009 و2008 اللتين تميزتا بالرفع من الحد الأدنى للأجور. وبالقيمة الحقيقية، فإن التراجع أقل حدة بفعل الإبقاء على التضخم في مستوى منخفض خلال السنتين الأخيرتين، حيث بلغ ارتفاع المؤشر 2% مقابل 3,8% في 2009 و1,5% في 2008. ومن جهة أخرى، بقي الحد الأدنى للأجور مستقرا خلال 2010 إذ بلغ 10,64 درهم/الساعة، وإن انخفض بشكل طفيف بالقيمة الحقيقية، ليصل إلى 9,81 درهم/الساعة. أما تكلفة وحدة العمل، فتدنت بما قدره 1,2% سنة 2010 بعد أن كانت قد ارتفعت بنسبة 4,2% في 2009.

رسم بياني 5.3.1 : الحد الأدنى للأجور الفصلي بالقيمة الاسمية والحقيقية

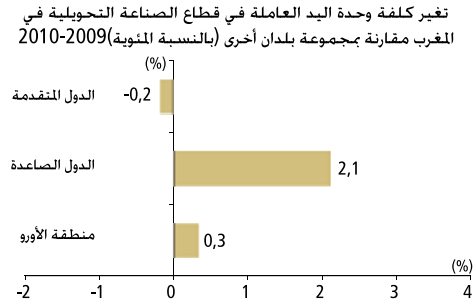


المصدر: وزارة التشغيل وحسابات بنك المغرب

رسم بياني 7.3.1: التنافسية - التكاليف بالمغرب



رسم بياني 6.3.1: تطور كلفة وحدة العمل والإنتاجية الظاهرة للعمل (سنة الأساس = 2000)



المصادر : datastream وحسابات بنك المغرب

إطار 1.3.1: حصيلة الخطة الثاني «مبادرات التشغيل 2009-2012»

- في 2010، مكن برنامج «مقاولتي» الذي يهدف إلى دعم التشغيل الذاتي من خلال حث الشباب على خلق مقاوالاتهم الخاصة، من إحداث 1029 مقاولة نتج عنها خلق 2345 منصب شغل. وقد تم تمويل 283 من هذه المقاوالات من قبل البنوك و733 من خلال التمويل الذاتي و13 من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- وفي ما يخص برنامج «إدماج» الذي يهدف إلى تحسين تنافسية المقاوالات وتطوير كفاءات الحاصلين على الشهادات، فقد مكن من إدماج 55.881 شابا في 2010 مقابل 52.257 في 2009. وفي المجموع، مكن هذا البرنامج من إدماج 195.334 باحثا عن العمل خلال الفترة الممتدة بين 2006 و2010.
- أما برنامج «تأهيل» الذي يسعى إلى ملاءمة التكوين لحاجيات سوق الشغل، فقد استفاد منه 15.199 شابا في 2010، وهو ما يعادل 63% من الهدف المسطر لسنة 2012.

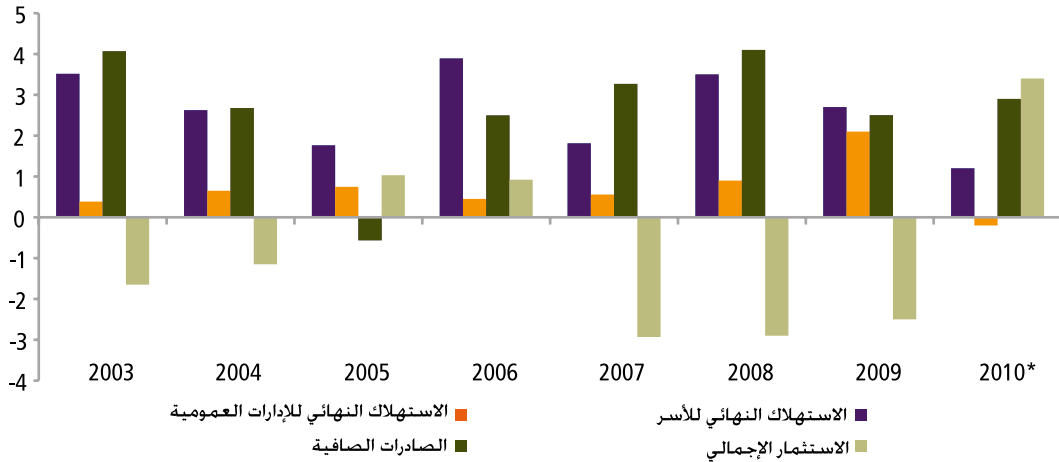
البرامج	2007	2008	2009	2010	المجموع	الهدف
مقاولتي	586	688	1.012	1.029	3.315	10.000
إدماج	40.160	47.036	52.257	55.881	195.334	230.000
تأهيل	9.502	11.601	14.033	15.199	50.335	100.000

المصدر : وزارة التشغيل

4.1 الطلب

ارتفع الطلب الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 3,7% مقابل 4,8% و5,6% على التوالي سنة 2009 و2008. فبعد التطور الذي شهده الطلب الإجمالي سنة 2009 والذي تميز بتقلص الطلب الخارجي وتباطؤ الاستثمار على إثر الأزمة العالمية، عرفت سنة 2010 تغيرات مهمة على هذا الصعيد. أبرزها المساهمة الإيجابية للطلب الخارجي الصافي، وذلك لأول مرة منذ سنة 2007. وبالفعل، ونتيجة نمو الصادرات بوتيرة أعلى مقارنة بالواردات، ارتفعت مساهمة الصادرات الصافية¹ في النمو الإجمالي إلى 3,4 نقطة مئوية مقابل 2,8- نقط في المتوسط ما بين سنتي 2007 و2009. أما بالنسبة للطلب الداخلي، فقد تباطأ من جديد، حيث انحصر نموه من حيث القيمة الاسمية في 3,3% بدل 4,1% سنة من قبل. وبالقيمة الحقيقية، انخفضت مساهمته في النمو الإجمالي بشكل ملحوظ، إذ انتقلت من 7,3 نقط مئوية إلى 0,3 نقطة، مما يعكس على الخصوص تراجع الاستهلاك العمومي والتكوين الإجمالي للرأسمال الثابت، وكذا تباطؤ استهلاك الأسر.

رسم بياني 1.4.1 : مساهمة مجتمعات الطلب في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ، بالنقط المئوية



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

* معطيات مؤقتة

¹ الفرق بين صادرات السلع والخدمات ووارداتها

1.4.1 الاستهلاك

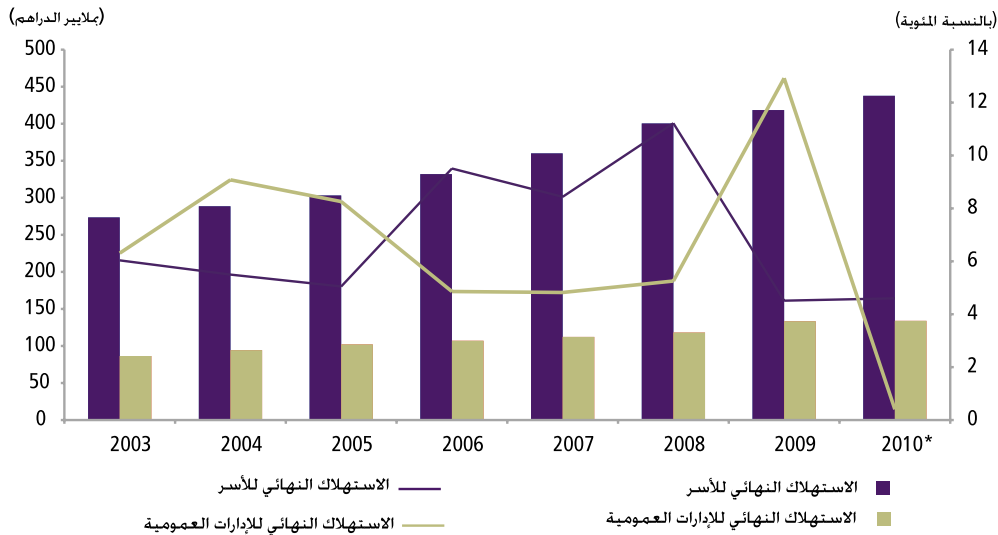
تزايد استهلاك الأسر بنسبة 4,6% بالأسعار الجارية وبنسبة 2,2% بالأسعار الثابتة. مقابل 4,5% و 4,6% على التوالي سنة 2009. وهكذا، انحصرت مساهمته في النمو الحقيقي في 1,2 نقط مئوية بدل 2,7 سنة من قبل. وقد حدث هذا التباطؤ على الرغم من تحسن المداخيل غير الفلاحية وبقاء التضخم في مستوى معتدل والتعديلات الضريبية، التي مكنت من تدعيم القدرة الشرائية للأسر. وكذا تسجيل ارتفاع طفيف في التحويلات الواردة من الخارج.

ومن جهة أخرى، تراجع الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية بنسبة 0,9% بالأسعار الثابتة مقابل ارتفاع استثنائي بنسبة 12,1% سنة من قبل. مما جعل مساهمته في النمو الإجمالي تتدنّى من 2,1 إلى 0,2 نقط مئوية.

وفي المجموع، سجل الاستهلاك النهائي الوطني، الذي بلغ 571,7 مليار درهم بالأسعار الجارية، ارتفاعا بواقع 3,6% فقط بدل 6,4% سنة من قبل. فيما تزايد بواقع 1,4% بالقيمة الحقيقية وساهم في النمو الإجمالي بما قدره 1,0 نقطة مئوية مقابل 4,8 نقط سنة 2009.

وفي هذه الظروف، وصل الميل المتوسط للاستهلاك، الذي يحسب مقارنة بالدخل الوطني الإجمالي المتاح، إلى 0,71. وهو مستوى قريب من المعدل المسجل خلال العقد 2000-2009. كما أن الميل الحدي للاستهلاك سجل تراجعا طفيفا مقارنة بمعدله لأمد طويل. حيث تدنى إلى 0,58 مقابل المستوى الاستثنائي البالغ 1,19 الذي سجل سنة 2009 على إثر ارتفاع الاستهلاك بوتيرة أسرع مقارنة بالمداخيل.

رسم بياني 2.4.1: تطور الاستهلاك النهائي للأسر والإدارات العمومية، بالأسعار الجارية



المصدر: الندوبية السامية للتخطيط
* معطيات مؤقتة

إطار 1.4.1: الميل المتوسط والحدي للاستهلاك

انخفض الميل المتوسط للاستهلاك بشكل تدريجي بالمغرب خلال العقود الثلاثة الماضية. حيث انتقل من 78,2% في المعدل خلال الثمانينيات إلى 71,4% خلال العقد 2000-2009. ارتباطا بارتفاع الدخل الوطني الإجمالي المتاح الذي استفاد من حركية التحويلات والداخيل الواردة من الخارج. وبالمثل. انخفض تقلب الميل المتوسط للاستهلاك خلال الفترة 2001-2010 حيث انحصر في 0,7. وهو المستوى الأدنى ضمن عينة تمثيلية من البلدان المتقدمة والصاعدة*. بدل 1,9 خلال الفترة 1980-2000. ومقارنة بهذه البلدان. فإن تسارع الاستهلاك بالمغرب مقارنة بالدخول بلغ مستوى قريبا منه في بلدان كبلجيكا وكندا وأدنى بقليل مقارنة بفرنسا وإسبانيا و الشيلي وتونس. وخلال سنة 2009 على الخصوص. نما الاستهلاك النهائي الوطني بوتيرة أسرع من الدخل الوطني الإجمالي المتاح عكس العديد من البلدان الأخرى. لا سيما المتأثرة منها بالتداعيات المباشرة للأزمة.

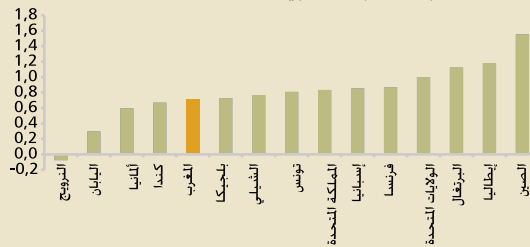
جدول 1.4.1.2: الميل الحدي للاستهلاك

2010	2009	2000 2010-	1990 1999-	1981 1989-	
0,6	1,2	0,7	1,0	0,8	المغرب
0,5	-0,2	0,6	0,8	0,7	ألمانيا
0,7	-0,3	0,7	0,7	0,8	بلجيكا
0,8	-0,3	0,7	1,0	0,9	كندا
0,5	1,1	0,8	0,8	0,7	الشيلي
0,6	0,1	1,6	0,8	غير متاح	الصين
1,2	0,6	0,9	0,8	0,8	إسبانيا
0,7	0,2	1,0	0,8	0,9	الولايات المتحدة
1,3	-0,5	0,9	0,8	0,8	فرنسا
0,8	0,1	1,2	0,8	0,8	إيطاليا
غير متاح	0,3	0,3	1,1	0,7	اليابان
0,6	-0,4	-0,1	1,5	1,4	النرويج
غير متاح	0,5	1,1	-0,9	-0,9	البرتغال
1,0	0,1	0,8	0,8	0,8	المملكة المتحدة
غير متاح	0,8	0,8	0,8	1,0	تونس

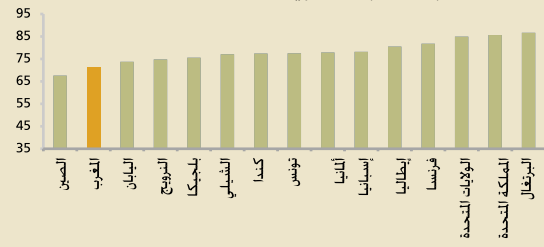
جدول 1.1.4.1: الميل المتوسط للاستهلاك

2010	2009	2000 2010-	1990 1999-	1980 1989-	
70,8	71,4	71,4	76,8	78,2	المغرب
77,4	78,5	77,9	77,2	76,1	ألمانيا
77,2	77,7	75,6	75,8	80,4	بلجيكا
81,3	81,6	77,4	82,2	79,4	كندا
74,4	78,1	77,1	80,0	88,7	الشيلي
68,7	69,4	67,6	68,7	غير متاح	الصين
81,1	80,4	78,2	80,6	82,0	إسبانيا
87,4	88,1	84,9	82,9	81,4	الولايات المتحدة
84,5	83,7	81,8	81,6	82,5	فرنسا
83,7	83,8	80,5	78,6	77,3	إيطاليا
غير متاح	77,3	73,7	68,8	68,2	اليابان
76,9	77,9	74,8	87,9	85,3	النرويج
غير متاح	91,0	86,6	84,2	88,5	البرتغال
88,0	87,6	85,7	84,5	83,3	المملكة المتحدة
غير متاح	78,3	77,5	78,0	78,0	تونس

رسم بياني 1.4.1.2: الميل الحدي للاستهلاك، بالنسبة المئوية، 2010-2000



رسم بياني 1.1.4.1: الميل المتوسط للاستهلاك، بالنسبة المئوية، 2010-2000



1 الميل المتوسط للاستهلاك = الجزء من الدخل "R" المخصص للاستهلاك "C". ويكتب على الشكل التالي: 2 الميل الحدي للاستهلاك : مساهمة وحدة إضافية من الدخل في الاستهلاك. أي نسبة تغير الاستهلاك $PMc = C/R$

"Δ C" إلى تغير الدخل "Δ R". وتكتب على الشكل التالي: $PmC = \Delta C / \Delta R$

(* تم اختيار البلدان الواردة في العينة اعتمادا على معايير التمثيلية والأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني. مع الأخذ بعين الاعتبار توافر المعطيات بالنسبة للعينة الزمنية قيد الدراسة.

2.4.1 الاستثمار

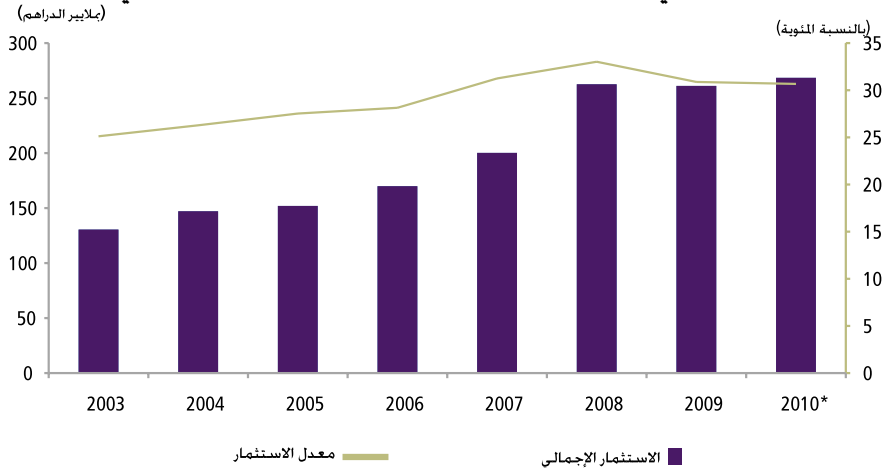
شهد الاستثمار الإجمالي، الذي بلغ حوالي 268,4 مليارات بالقيمة الاسمية، ارتفاعاً بنسبة 2,8% مقارنة بانخفاض بواقع 0,6% سنة 2009. ويشمل هذا النمو تزايداً بنسبة 3,6% في التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت وشبه استقرار في تغير المخزون في مستوى يناهز 34 مليار درهم. وقد استقر معدل الاستثمار، أي نسبة التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت إلى الناتج الداخلي الإجمالي، في مستوى قريب من 31% ما بين سنتي 2009 و2010.

وبالقيمة الحقيقية، تدنت وتيرة نمو التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت بواقع 0,7%. وهو أول انخفاض تعرفه منذ سنة 1996 بعد التباطؤ القوي المسجل سنة 2009. وقد كانت مساهمته في النمو سلبية وبلغت 0,2 نقطة مئوية، وذلك بعد أن كانت إيجابية في مستوى 0,9 نقطة سنة من قبل.

ويعزى هذا التطور في جزء منه إلى تطور استثمارات الإدارة المركزية التي تباطأت بشكل ملحوظ بعد أن ارتفعت على نحو قوي ما بين 2006 و2008. كما يتضح من تباطؤ وتيرة نمو نفقات التجهيز الخاصة بالخرينة، التي تقلصت إلى 0,5% مقابل 22,8% سنة 2009 و33,8% سنة 2008.

وفي ما يخص المقاولات التابعة للقطاع العمومي، فقد ارتفعت نفقات الاستثمار الخاصة بها، وبالغلة¹ 110 مليار درهم، بنسبة 64% من سنة لأخرى. وقد رُصدت هذه النفقات على الخصوص لمشاريع البنيات التحتية الأساسية وأنشطة استخراج المعادن والأنشطة المالية والمتعلقة بالسكن.

رسم بياني 3.4.1 : تطور الاستثمار ومعدل الاستثمار الإجمالي



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

1 يتم تقييم نفقات استثمار المقاولات العمومية حسب نظام محاسبة يختلف عن الحسابات الوطنية.

* معطيات مؤقتة

إطار 2.4.1: تحليل تغير المخزون

شكّل تغير المخزون حوالي 2% من الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي ما بين سنتي 1980 و2010. فبعد أن انحصر في 1,6% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال التسعينيات، ارتفع من جديد خلال العقد الموالي ليصل إلى 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. وقد تقلبت مساهمته المطلقة في الاستثمار حول مستوى 6,7% في المتوسط خلال العقدين الأخيرين. لكنها ارتفعت على نحو خاص ما بين سنتي 2008 و2010 ليصل معدلها إلى 13,1%. وخلال العقد المبتدئ سنة 2000، وصل تقلب نسبة تغير المخزون إلى الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي إلى مستوى مرتفع، بلغ 1,8 مقابل 1,1 ما بين سنتي 1990 و1999 و1,6 ما بين 1980 و1989. ومن حيث المساهمة في النمو الاقتصادي، كان تغير المخزون محايداً على العموم خلال الفترة 1980-2010، إلا أن هذا المكون يفسر 1,6 نقطة مئوية من النمو الإجمالي سنة 2009، فيما كانت مساهمته في النمو سلبية سنة 2010 حيث بلغت 0,5 نقط مئوية.

**جدول 1.2.4.1: حصة تغير المخزون ضمن الاستثمار الإجمالي
والناتج الداخلي الإجمالي الكلي، بالأسعار الجارية**

2010	2009	معدل 2010-1980	معدل 2010-2000	معدل 1999-1990	معدل 1989- 1980	
12,7	13,4	7,1	6,9	6,4	7,9	الحصة ضمن الاستثمار الإجمالي
4,5	4,8	2,0	2,3	1,6	2,1	الحصة ضمن الناتج الداخلي الإجمالي الكلي

جدول 3.2.4.1: التقلب، بالأسعار الثابتة

1980 2010-	2000 2010-	1990 1999-	1980 1989-	
4,0	4,4	3,0	4,7	كنسبة مئوية من الاستثمار
1,2	1,3	0,8	1,3	كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

جدول 2.2.4.1: التقلب، بالأسعار الثابتة الجارية

1980 2010-	2000 2010-	1990 1999-	1980 1989-	
4,8	4,9	3,9	5,8	كنسبة مئوية من الاستثمار
1,5	1,8	1,1	1,6	كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

جدول 4.2.4.1: المساهمة في النمو الإجمالي، بالنقط المئوية

2010	2009	2010-1980	2009-2000	1999-1990	1989-1980	
-0,5	1,6	0,0	0,3	-0,2	-0,2	تغير المخزون

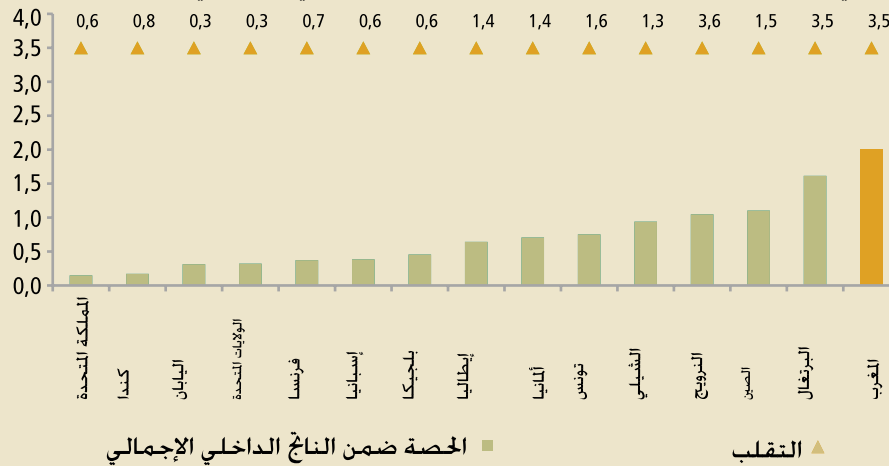
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

ومقارنة ببلدان أخرى*. يعتبر حجم تغير المخزون ضمن الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي للاقتصاد الوطني الأعلى خلال العشرية المبتدئة سنة 2000. فيما لم يتجاوز 0,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في معظم البلدان الصناعية. مثل الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وكندا. كما أن تقلبه كان مرتفعا بدوره خلال نفس العقد. إذ بلغ 1,8 مقابل 0,8 على الأكثر بالنسبة لجميع البلدان المكونة للعيينة. باستثناء النرويج والشيلي حيث وصل إلى 1,1 و1 على التوالي.

جدول 1.2.4.1: متوسط حصة تغير المخزون ضمن الناتج الداخلي الإجمالي الكلي

1980 2010-	2000 2010-	1990 1999-	1980 1989-		2010	2009	1980 2010-	2000 2010-	1990 1999-	1980 1989-	
1,5	1,8	1,1	1,6	المغرب	4,5	4,8	2,0	2,3	1,6	2,1	المغرب
1,4	0,4	1,1	0,5	ألمانيا	-0,4	-1,2	0,7	-0,5	0,5	2,3	ألمانيا
0,6	0,9	0,3	0,6	بلجيكا	-0,2	-1,1	0,5	0,6	0,3	0,4	بلجيكا
0,7	0,5	0,7	1,0	كندا	0,1	-0,6	0,2	0,3	0,1	0,1	كندا
1,5	1,0	0,6	2,5	الشيلي	1,5	-2,1	0,9	0,6	1,0	1,3	الشيلي
1,2	0,8	1,5	0,9	الصين	2,4	1,4	1,1	0,7	0,9	1,8	الصين
0,3	0,1	0,2	0,5	إسبانيا	0,5	0,4	0,4	0,3	0,4	0,4	إسبانيا
0,5	0,5	0,3	0,6	الولايات المتحدة	0,5	-0,9	0,3	0,1	0,5	0,4	الولايات المتحدة
0,7	0,8	0,6	0,5	فرنسا	-1,4	-1,6	0,4	0,1	0,2	0,9	فرنسا
0,6	0,3	0,2	0,7	إيطاليا	0,7	-0,2	0,6	0,3	0,4	1,2	إيطاليا
0,3	0,3	0,4	0,2	اليابان	غير متاح	-0,3	0,3	0,2	0,3	0,5	اليابان
1,2	1,1	0,6	1,8	النرويج	1,6	-1,7	1,0	1,2	1,2	0,7	النرويج
3,6	0,3	0,4	5,8	البرتغال	0,0	0,0	1,6	0,5	0,6	3,9	البرتغال
0,5	0,5	0,5	0,7	المملكة المتحدة	0,2	-1,1	0,1	0,2	0,2	0,0	المملكة المتحدة
1,3	0,7	1,4	1,4	تونس	غير متاح	0,2	0,8	1,0	1,2	0,0	تونس

رسم بياني 1.2.4.1: حصة تغير المخزون ضمن الناتج الداخلي الإجمالي وتقلبه 2010-1980



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

(* تم اختيار البلدان الواردة في العينة اعتمادا على معايير التمثيلية والأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني. مع الأخذ بعين الاعتبار توافر المعطيات بالنسبة للعيينة الزمنية قيد الدراسة.

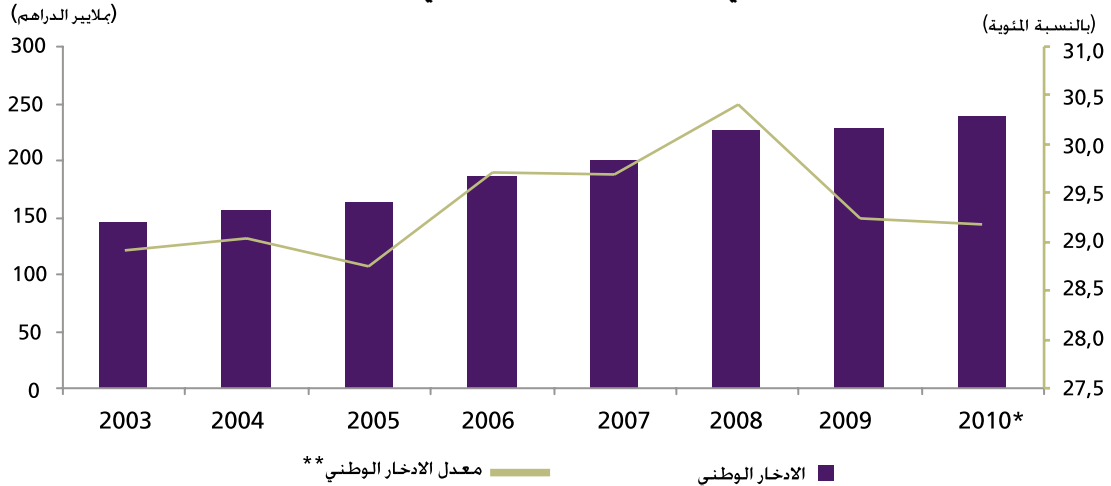
3.4.1 الادخار الوطني

سجل الدخل الوطني الإجمالي المتاح، الذي يقدر بحوالي 806,9 مليار درهم، ارتفاعاً بواقع 4,4% مقابل 3,7% سنة 2009. ويعكس هذا التطور نمواً بنسبة 4,9% في التحويلات الجارية ومداخيل الأملاك الواردة من الخارج. بعد انخفاض بنسبة 27,9% سنة من قبل، فيما تباطأ نمو الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي، إذ انتقل من 6,3% إلى 4,3%.

وفي هذه الظروف، ارتفع الادخار الوطني بنسبة 6,3% بعد انخفاض بوتيرة 2,4% سنة 2009. ليصل إلى 235,2 مليار درهم. وبالنظر إلى تزايد الاستثمار بواقع 2,8% فقط، انحصرت الحاجة إلى التمويل في 33,2 مليار درهم وهو ما يوازي 4,3% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 5,4% سنة 2009.

وقد بلغ معدل الادخار 29,2% سنة 2010 مقابل 28,6% سنة من قبل، ليبقى بذلك أدنى من معدل 29,9% المسجل ما بين سنتي 2006 و2008.

رسم بياني 4.4.1 : تطور الادخار الوطني ومعدل الادخار



* معطيات مؤقتة
 ** نسبة إلى الدخل الوطني الإجمالي المتاح
 المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

5.1 التدفقات الاقتصادية والمالية

نتيجة لارتفاع النفقات بوتيرة فاقت نمو الدخل، أفرز الاقتصاد الوطني حاجة إلى التمويل للسنة الرابعة على التوالي. وتعكس هذه الحاجة للتمويل، المقدرة بنحو 33 مليار درهم في سنة 2010، تفاقما في عجز الإدارة المركزية الذي وصل إلى 35 مليار مقابل 16 مليار في سنة 2009. في حين بلغت القدرة التمويلية للقطاع الخاص 2 مليار مقابل حاجة إلى التمويل تحددت في 21 مليار سنة 2009.

وبحكم تلقي القطاع الخاص لتمويل خارجي بقيمة 21 مليار، فقد ساهم في تمويل القطاعات الأخرى من خلال الادخار المؤسساتي، وبدرجة أقل، من خلال التوظيفات النقدية وسندات الدين. أما بالنسبة للإدارة المركزية، فقد لجأت في ذات الآن للتمويل الداخلي، من خلال سندات الخزينة على وجه الخصوص، وكذا للموارد الخارجية التي تمثلت بشكل رئيسي في تعبئة مبلغ مالي مهم من خلال إصدار سندات سيادية في السوق الدولية.

1.5.1 العمليات غير المالية

في سنة 2010، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 806,9 مليار درهم، في ارتفاع بنسبة 4,4% مقابل 3,7% في 2009. وبدوره، ارتفع الاستهلاك النهائي الوطني بنسبة 3,6% بدلا من 6,4% في السنة الماضية، ليصل إلى 571,7 مليار. وبلغ الادخار الوطني 235,2 مليار، مرتفعا بنسبة 6,3% مقابل انخفاض بنسبة 2,4% في 2009. وفي ظل هذه الظروف، تراجع اللجوء إلى التمويل الخارجي إلى 33,2 مليار مقابل 39,9 مليار في السنة المنصرمة وذلك بالرغم من نمو نسبة الاستثمارات بواقع 2,8% مقابل انخفاضها بنسبة 0,6% في 2009.

2.5.1 العمليات المالية

الإدارة المركزية

ارتفع عجز الإدارة المركزية أكثر من الضعف من سنة لأخرى ليصل إلى 35 مليار درهم، نظرا بالأساس لتوسع نفقات المقاصة. وتم تمويل هذا العجز من خلال اللجوء إلى السوق الداخلية كما الخارجية. وبالفعل، بلغ حجم التمويل الداخلي 24,5 مليار، مكونا بشكل أساسي من سندات الخزينة. أما في ما يتعلق بالتمويل

الخارجي، فقد بلغ 13,6 مليار، منها 11 مليار برسم الاقتراض السندي المنجز من طرف الخزينة في السوق المالية الدولية.

القطاع الخاص

بخلاف السنتين الأخيرتين، أفرزت العمليات الاقتصادية للقطاع الخاص برسم سنة 2010 قدرة تمويلية بلغت ملياري درهم.

وأخذاً في الاعتبار التأثير الإيجابي للتمويل الخارجي، مكنت القدرة التوظيفية للقطاع الخاص من تمويل الوحدات المقيمة الأخرى بمبلغ 29 مليار. وشملت استخدامات هذا القطاع على الخصوص التوظيفات برسم الادخار المؤسساتي بواقع 26 مليار، تليها التوظيفات في منظمات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة عدا النقدية منها، والتي ارتفع مبلغها الجاري بنحو 7 مليار درهم، من جهتها، جلبت العمليات المالية الأخرى للقطاع تدفقا صافيا إيجابيا، لتعكس على الخصوص ارتفاع الإصدارات من سندات الاقتراض بنحو 9 مليار.

وعلى المستوى النقدي، شكل القطاع ما مجموعه 51 مليار من الأصول النقدية ولجأ إلى الاقتراض بمبلغ 43 مليار، ليصل بذلك مبلغ التوظيفات النقدية الصافية إلى 8 مليار.

القطاع المالي

مؤسسات الإيداع¹

رفعت مؤسسات الإيداع من المبلغ الجاري للقروض البنكية بنحو 50 مليار درهم، مع جمعها لمبلغ 39 مليار على شكل إيداعات، مما يعني ضخ مبلغ صافي في الاقتصاد يصل إلى 11 مليار درهم.

على صعيد سوق الرساميل، جمع هذا القطاع 5,5 مليار من السندات على شكل أسهم وسندات مساهمة أخرى، أما بالنسبة للودائع لدى مؤسسات الإيداع، المستثناة من الكتلة النقدية، فقد ارتفعت بنحو 5 مليار درهم.

1 تماثل مؤسسات الإيداع حسب الإحصائيات النقدية الجديدة المؤسسات التي تقوم بإنشاء النقود، ويتعلق الأمر بالبنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات التوظيف الجماعي النقدية (انظر المذكرة حول "منهجية اعداد الإحصائيات النقدية" المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك (يونيو 2010)).

وظلت الموجودات الخارجية الصافية في نفس مستوياتها المسجلة خلال السنة المنصرمة، وتنطوي على ارتفاع بمبلغ 11,3 مليار في موجودات بنك المغرب مقابل انخفاض مماثل في الموجودات لدى مؤسسات الإيداع الأخرى.

الشركات المالية الأخرى

بدوره، قلص قطاع الشركات المالية الأخرى من حجم ودائعه لدى مؤسسات الإيداع بواقع 11 مليار درهم، واستفاد من مليار إضافي من القروض مقارنة مع سنة 2009. وأخذ بعين الاعتبار مبلغ 26 مليار الذي تلقاه من القطاع الخاص على شكل ادخار مؤسساتي، بلغت التوظيفات الصافية لقطاع الشركات المالية الأخرى 22 مليار درهم في سندات الخزينة و5 مليار في السندات الخاصة، لا سيما منها سندات الاقتراض والسندات القابلة للتداول.

بقية العالم

سجل العجز إزاء باقي العالم انخفاضا مقارنة بالسنة الماضية حيث تقلص من 40 مليار إلى 33 مليار درهم. في ظل هذه الظروف، مكن السوق الخارجي من تمويل الإدارة المركزية بمبلغ 13,6 مليار والقطاع الخاص بمبلغ 21 مليار. عن طريق اقتراضات صافية بلغت 15 مليار واستثمارات مباشرة بواقع 6 مليار.

إطار 1.5.1 : موازنة جدول التدفقات الاقتصادية والمالية مع مبادئ توزيع الأصول المالية والقطاعية المعتمدة في إطار الإحصائيات النقدية الجديدة.

روعي في إعداد جدول التدفقات الاقتصادية والمالية هذه السنة تحقيق التقارب مع مبادئ توزيع الأصول المالية والتوزيع القطاعي المعتمد في إطار الإحصائيات النقدية الجديدة التي يعدها بنك المغرب منذ يونيو 2010، وفقا للأحكام الواردة في دليل الإحصائيات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي لسنة 2000، ويشار لهذه المبادئ بالتفصيل في المذكرة المتعلقة ب"منهجية إعداد الإحصائيات النقدية" المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك. هكذا، فإن توزيع الأصول المالية يحترم مقتضيات الإحصائيات النقدية الجديدة. إلا أنه على مستوى التوزيع القطاعي، فإن الوحدات الاقتصادية الواردة في الجدول توزع على الشكل التالي:

- الإدارة المركزية.
- مؤسسات الإيداع (بنك المغرب، البنوك التجارية ومؤسسات التوظيف الجماعي النقدية).
- شركات مالية أخرى.
- باقي العالم.
- ويضم القطاع الخاص الوحدات الاقتصادية الأخرى.

جدول 1.5.1 : التدفقات الاقتصادية والمالية لسنة 2010

(بالأسعار الجارية وبملايير الدراهم)

باقي العالم	الاقتصاد الوطني				الاقتصاد	المعاملات	القطاعات
	القطاع المالي المؤسسات المالية الأخرى	مؤسسات الإيداع	القطاع الخاص	الإدارة المركزية			
			613,0	193,9	-806,9		الدخل الوطني الإجمالي المتاح
			-389,1	-182,6	571,7		الاستهلاك
			-222,0	-46,4	268,4		الاستثمار
-252,2					252,2		صادرات السلع والخدمات
328,0					-328,0		واردات السلع والخدمات
-42,6					42,6		المدخل والتحويلات الصافية من الخارج
33,2			2,0	-35,2	0,0		رصيد العمليات غير المالية
	4,6	0,0	-29,1	24,5			التمويل الداخلي
	1,2	-49,6	43,1	5,3			الائتمان الممنوح للقطاعات المقيمة
	11,0	39,0	-50,7	0,6			النقد في معناه الواسع
	-27,3	-4,6	12,0	19,9			سندات عدا الأسهم
	-22,1	0,9	1,3	19,9			سندات الخزينة
	-5,2	-5,5	10,7				سندات أخرى
	-1,6	0,1	1,5				سندات الدين القابلة للتداول
	0,4	0,1	-0,5				شهادات الإيداع (*)
	0,0	0,0	0,0				سندات شركات التمويل
	-2,0	0,0	2,0				أوراق الخزينة
	-3,6	-5,7	9,2				سندات اقتراض
	1,7	5,5	-7,3				أسهم وسندات مساهمة أخرى
	11,6	-4,4	-7,2				مؤسسات التوظيف الجماعي عدا النقدية
	-9,9	9,9	-0,1				الأسهم
	26,0		-26,0	0,0			المؤونات التقنية
			0,0	0,0			خصوصة
	-3,2	4,8	-0,4	-1,3			الودائع المستثناة من م3
	-4,9	4,9					بنود صافية أخرى
-34,5	0,0	0,0	20,9	13,6			التمويل الخارجي
0,0		0,0					النقدي
11,3		-11,3					تغير الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب
-11,2		11,2					تغير الموجودات الخارجية الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى
-34,5		0,0	20,9	13,6			غير النقدي
-6,1			6,1				الاستثمار المباشر
-28,4			14,8	13,6			الاقتراضات الخارجية الصافية
-34,5	4,6	0,0	-8,2	38,1			رصيد العمليات المالية
-1,3	4,6	0,0	-6,2	2,9			الفوارق الاحصائية

(*) شهادات الإيداع مستثناة من الكتلة النقدية في معناها الواسع
المصدر: بنك المغرب

6.1 التضخم

في سياق يتسم بضعف ضغوط الطلب الداخلي والخارجي. وبالرغم من ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الأولية. بلغت نسبة التضخم، التي يتم قياسها بارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك. ما قدره 0,9% عوض 1% سنة من قبل. وهي أدنى نسبة سجلت منذ سنة 2001.

وما يؤكد اعتدال الضغوط على الأسعار عودة تطور التضخم الأساسي إلى التباطؤ من جديد وبلوغه أدنى وتيرة له في العقد الماضي قدرت بنسبة 0,4% مقابل 0,7% سنة 2009. إضافة إلى ذلك. عادت أسعار المواد المقننة لتلعب دورا رئيسيا في تليين الصدمات الخارجية على الأسعار عند الاستهلاك. ذلك أن نمو أسعار هذه المواد. باستثناء المحروقات وزيوت التشحيم. لم يتجاوز 0,4% بعد أن بلغ 1% سنة من قبل. أما أسعار المحروقات وزيوت التشحيم. فلم تعرف أية تغيرات خلال السنة. وذلك بفعل استمرار جُميد العمل بنظام المقايسة الذي يعزل السوق الوطنية عن تقلبات أسعار النفط الدولية. في المقابل. ارتفعت أسعار «المنتجات الغذائية المتقلبة» بنسبة 5,1% عوض 3,1%. مساهمة بواقع 0,7 نقطة مئوية في التضخم الإجمالي بعد 0,4 سنة 2009. وبالنظر إلى وزنها في سلة مؤشر أسعار الاستهلاك. فإن هذه المنتجات لا تزال تؤثر على تقلبات التضخم خلال السنة.

وإذا كان غلاء المواد الأولية قد ظل دون تأثير يذكر على أسعار الاستهلاك سنة 2010. إلا أن أثره على تكاليف الصناعات التحويلية كان جليا. فقد ارتفع الرقم الاستدلالي لأسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية بنسبة 6,4% مقابل انخفاضه بنسبة 15,2% في السنة المنصرمة. مساهما بشكل مهم في فرع التكرير.

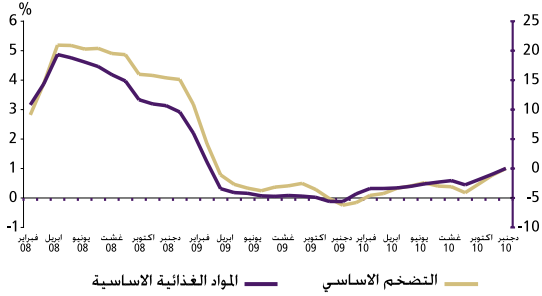
1.6.1 مؤشر الأسعار عند الاستهلاك

سجل مؤشر الأسعار عند الاستهلاك ارتفاعا بنسبة 0,9% سنة 2010 مقابل 1,0% سنة من قبل. ويشمل هذا التطور تسارع وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية المتقلبة وانخفاض التضخم الأساسي إلى جانب تباطؤ وتيرة تزايد أسعار المواد المقننة.

وبذلك. بلغ نمو أسعار «المواد الغذائية المتقلبة». التي يبقى تطورها مرتبطا بشكل وثيق بظروف العرض. نسبة 5,1% مقابل 3,1%. مساهما بواقع 0,7 نقطة مئوية في التضخم الإجمالي. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع

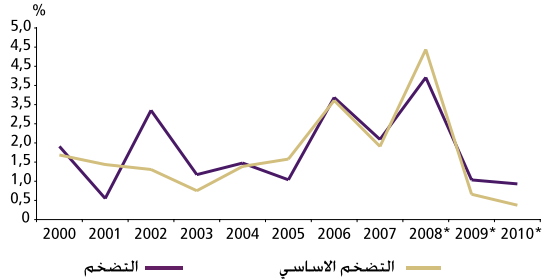
أسعار الخضر (4,14%) والحوامض (6,10%) وبدرجة أقل، إلى ارتفاع أسعار الفواكه (8,1%) والأسماك (5,4%). في المقابل، انخفضت أسعار البيض والدواجن على التوالي بنسب 4,8% و 5,1%. مساهمة سلبا في التضخم الإجمالي بما قدره 0,1 نقطة مئوية.

رسم بياني 2.6.1 : تطور التضخم الأساسي وتغير أسعار المواد الغذائية الأساسية (على أساس سنوي)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

رسم بياني 1.6.1 : التطور السنوي للتضخم والتضخم الأساسي



*أرقام مستمدة من مؤشر الأسعار عند الاستهلاك

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

أما أسعار المنتجات المقلنة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم، فلم تتجاوز نسبة ارتفاعها 0,4% بدل 1% سنة من قبل. نتيجة بالأساس إلى تراجع أسعار المواد الصيدلانية بنسبة 0,7%. في المقابل، لم تعرف أسعار المحروقات وزيوت التشحيم تغيرا ملحوظا من سنة لأخرى، بالنظر إلى استمرار جُميد العمل بنظام المقايسة.

إطار 1.6.1 : أسعار المواد الغذائية والمؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك

ابتداء من سنوات التسعينيات، سجل التضخم توجها نحو الانخفاض في أغلب الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة. وقد نتج عن هذا الوضع، من جهة، تعزيز مصداقية السياسات النقدية للبنوك المركزية ومن جهة أخرى، تطبيق نظام الصرف الثابت، خاصة في بعض البلدان الصاعدة.

لكن، بالرغم من توجه التضخم نحو الانخفاض في العقد الماضي، إلا أنه تأثر بفترات ارتفاع أسعار المواد الغذائية سنة 2008، خاصة في البلدان الصاعدة، فقد بلغت نسبة التضخم في البلدان المتقدمة ما قدره 3,4% سنة 2008 مقابل 2,7% سنة 2007، فيما بلغت 9,7% و 6,3% على التوالي في البلدان الصاعدة. ويتجلى السبب الرئيسي وراء ارتفاع التضخم، الذي صاحبه تقلب زادت من حدته صدمات العرض، في الوزن الهام الذي تحتله المنتوجات الغذائية في سلة المستهلك، هذا الوزن الذي يرتبط بدوره بمستوى دخل الساكنة، الذي يدفع الأسر إلى الحد بشكل ملحوظ من نفقاتها في سلع الاستهلاك المستدامة. وتتميز حصة المنتوجات الغذائية في سلة المؤشر العام بكونها أكبر في البلدان الصاعدة منها في البلدان المتقدمة. وتبين نتائج تقييم تقلب التضخم أنه، باستثناء المغرب وتونس، كلما كان وزن المواد الغذائية في سلة المؤشر الإجمالي كبيرا، كلما كان التضخم قابلا للتغير أكثر (أنظر الجدول أدناه).

جدول 1.1.6.1: وزن المنتجات الغذائية في سلة مؤشر الأسعار عند الاستهلاك

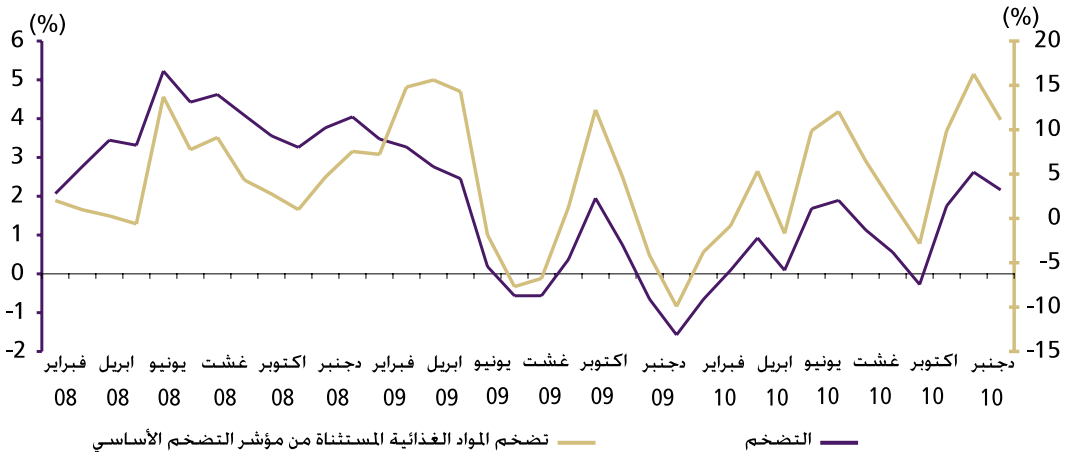
البلد	الوزن %	تقلب (*) التضخم %
الاقتصادات المتقدمة	13,3	0,9
الاقتصادات الصاعدة	29,5	3,2
منطقة الأورو	14,4	0,8
الشبلي	27,2	2,3
البرازيل	29,8	3,1
المغرب	41,5	1,5
تونس	36,5	1,1
الأردن	39,7	4,1

المصدر: مديريات الإحصاء التابعة للبلدان المعنية

* تقديرات مبنية على نسب التضخم على أساس سنوي من يناير 1997 إلى دجنبر 2010

وتؤثر حساسية التضخم لتقلبات أسعار المنتجات الغذائية على الأسعار النسبية، وبالتالي على استهلاك الأسر. إلا أن أثرها يمتد أيضا إلى تطبيق السياسة النقدية، ذلك أنها تؤدي إلى تعقيد عملية تحديد الصدمات الدائمة ونقاط تراجع المستوى العام للأسعار. لهذا، فإن العديد من الخبراء الاقتصاديين للبنوك المركزية في الدول الصاعدة، وكذا في العديد من الدول المتقدمة، يلجؤون إلى استعمال ما يسمى بمؤشرات التضخم الأساسي التي تمكن، بعد استثناء أسعار بعض المواد الغذائية، من استخلاص المكون المتقلب والتركيز على المكون المتوسط أو الطويل الأمد. في هذا الصدد، وبالرغم من أن بنك المغرب لا يزال يعتمد في توقعاته وفي إطار تواصله الرسمي، على مؤشر الأسعار عند الاستهلاك الذي تنشره المندوبية السامية للتخطيط، إلا أنه أدرج العديد من الطرق لقياس التضخم الأساسي في الآليات التي يعتمد عليها في التحليل. ويتجلى الهدف من هذه المبادرة في تطوير قدرته على اكتشاف الضغوط الدائمة على الأسعار عند الاستهلاك وتوفير الحلول المناسبة لها.

رسم بياني 3.6.1: تطور التضخم وأسعار المواد الغذائية المتقلبة المستثناة من مؤشر التضخم الأساسي (على أساس سنوي)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

وعرف مؤشر التضخم الأساسي، الذي يستثنى المواد الغذائية المتقلبة والمواد المقننة، تراجعاً من 0,7% إلى 0,4%. ليصل بذلك فارق المطلق مقارنة بالتضخم الإجمالي إلى 0,6 نقطة مئوية عوض 0,3 نقطة سنة 2009. ومن خلال تحليل تطور التضخم الأساسي حسب أبرز مكونات سلة مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، يتبين أن هذا التطور يعود، من جهة، إلى الانخفاض المتزايد لأسعار المنتجات الغذائية المدرجة في هذا المؤشر (0,6% عوض 0,1%) ومن جهة أخرى، إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار «السكن والماء والغاز والكهرباء ومحروقات أخرى*» (0,8% عوض 1,7% عوض 2,0%) و«السلع والخدمات الأخرى» (0,8% عوض 1,7% عوض 2,0%) و«اللباس والأحذية» (0,5% عوض 1,0%).

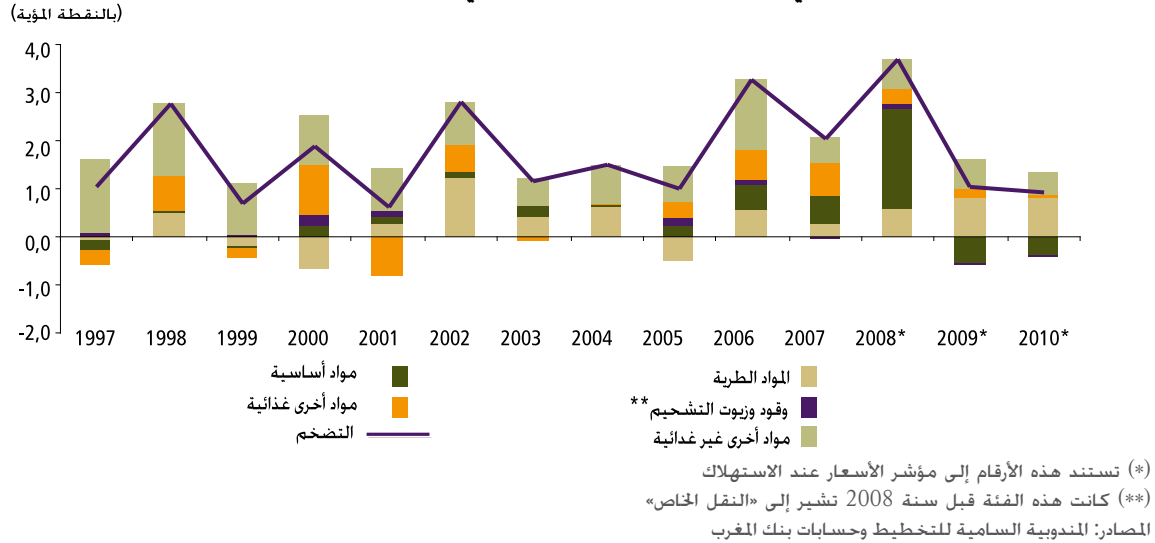
جدول 1.6.1: أبرز مكونات مؤشر الأسعار عند الاستهلاك (2006 = سنة الأساس)

التغير السنوي %		الترجيحات	مجموعات المنتجات
2010	2009	%	
0,9	1,0	100	مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، بما فيها:
2,1	1,7	32,9	المنتجات المستثناة من التضخم الأساسي
5,1	3,1	12,1	- المواد الغذائية المتقلبة
-0,7	-1,7	2,4	-الوقود وزيوت التشحيم
0,4	1,0	18,4	-المواد المقننة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم
0,4	0,7	67,1	التضخم الأساسي
-0,6	-0,1	26,1	- مواد غذائية مشمولة في التضخم الأساسي
0,5	1,0	3,9	- ملابس وأحذية
0,8	1,6	7,0	- سكن، ماء، غاز ومحروقات أخرى ¹
0,8	1,9	4,9	- أثاث، معدات منزلية وأدوات صيانة المساكن
0,0	0,8	0,1	- الصحة ⁽¹⁾
0,3	0,3	7,0	- النقل ⁽¹⁾
-1,1	-4,5	3,5	- الاتصالات
-0,7	-0,6	2,2	-الترفيه والثقافة
4,1	5,4	3,9	- التعليم
2,4	1,8	2,9	- المطاعم والفنادق
1,7	2,0	5,5	- سلع وخدمات متنوعة

(1) دون احتساب المواد المقننة
المصادر: النندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

* باستثناء المواد المقننة

رسم بياني 4.6.1: مساهمة أبرز البنود في التضخم (بالنقطة المئوية)



وخلال السنة، تميز مؤشر الأسعار عند الاستهلاك بكونه أقل تقلبا مقارنة بسنة 2009. إذ تراجع الانحراف المعياري لتقلباته الشهرية في سنة واحدة من 1,2% إلى 0,9% نتيجة بالأساس إلى كون أسعار «المواد الغذائية المتقلبة» قد عرفت تقلبات أقل حدة بلغت 6,4% مقابل 8,2%.

فبعد ارتفاعه خلال الأشهر الثلاثة الأولى، ظل مؤشر أسعار الاستهلاك في انخفاض شبه مستمر بين شهري أبريل ويوليوز، موازاة مع تدني أسعار المنتجات الغذائية السريعة التقلب. في المقابل، ظلت نسبة التضخم على أساس سنوي إيجابية عموما طوال هذه الفترة بفعل أثر أساسي يرتبط بانخفاض مستوى الأسعار عند الاستهلاك خلال الفصل الثاني من سنة 2009. وابتداء من شهر غشت، عاد مؤشر الأسعار عند الاستهلاك إلى الارتفاع من جديد، مما مكن بالرغم من الانخفاض الملحوظ في نهاية السنة، من الحفاظ على التضخم على أساس سنوي في مستويات إيجابية إذ بلغ 2,6% في نونبر و 2,2% في دجنبر، وهي أعلى نسب سجلت منذ أبريل 2009. أما التضخم الأساسي، فقد تميز باستقراره خلال سنة 2010. إذ تزايد تدريجيا من 0,1% إلى 1% على أساس سنوي، بين شهري فبراير ودجنبر.

أسعار السلع التجارية والسلع غير التجارية¹

إلى جانب غياب أية ضغوط كبرى للطلب الداخلي، تميزت سنة 2010 بالمساهمة الهامة للمستوى المعتدل نسبيا للتضخم الإجمالي في انخفاض أسعار السلع التجارية بواقع 0,8% واعتدال تضخم السلع غير التجارية. هذا الأخير الذي تراجع من 2,1% إلى 1,7%. دون احتساب المواد الغذائية المتقلبة والمواد المقننة.

إطار 2.6.1 : التضخم في العالم في سنة 2010

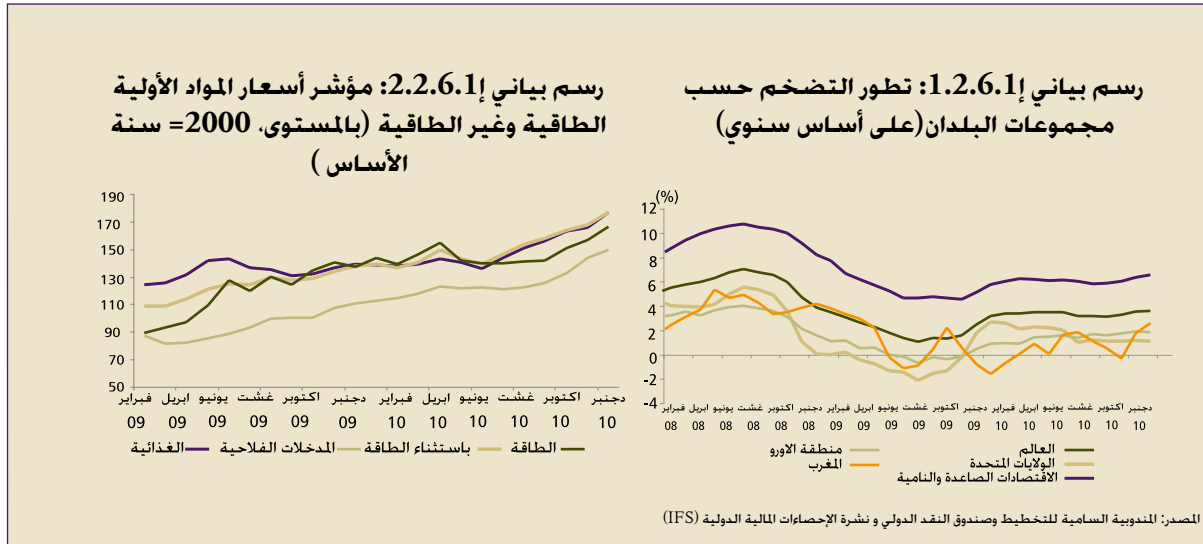
في سنة 2010، عرف انتعاش النشاط الاقتصادي تباينا بين مختلف الدول والمناطق، إذ تميز بعدم انتظامه وبطنه في الاقتصادات المتقدمة مقارنة بالاقتصادات الصاعدة. وقد نتج عن الانتعاش المسجل في الدول الصاعدة، الذي كان أسرع من المتوقع، ظهور ضغوط على الطلب، كما ساهم في ارتفاع أسعار المواد الأولية الطاقية وغير الطاقية.

في هذا السياق، سجل التضخم العالمي ارتفاعا مهما مقارنة بالسنة الماضية، دون أن يبلغ المستويات الاستثنائية التي سجلت سنة 2008. ويعزى هذا التزايد في نسبة التضخم إلى الارتفاع التدريجي لأسعار المواد الأولية، المسجل منذ الفصل الثاني من سنة 2009، والذي مس أسعار «الطاقة» و«التغذية» في سلة مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، خاصة في الدول الصاعدة.

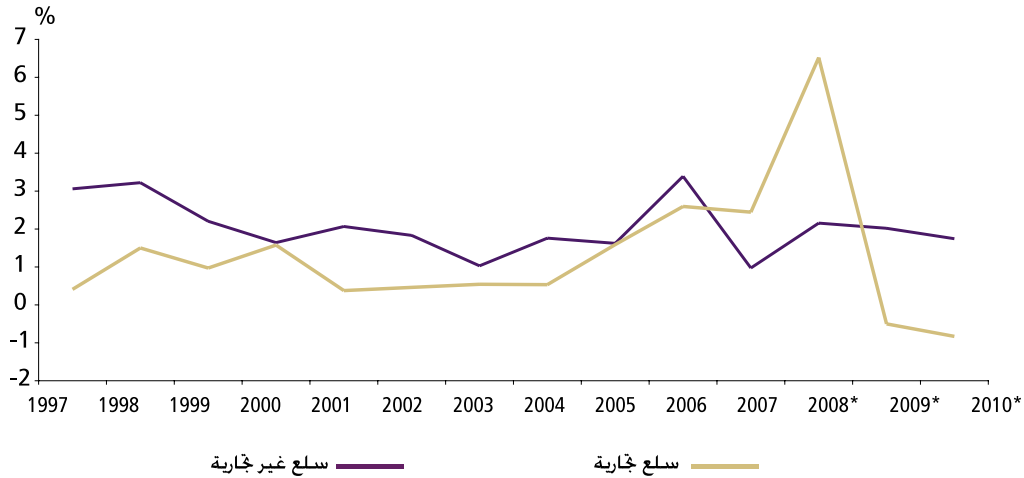
وبالرغم من ذلك، فقد برزت ثلاث فترات صغرى ميزت مرحلة تطور التضخم. ذلك أن نسبة التضخم شهدت تراجعا في شهر يونيو بفعل أثر أساسي، لتضع بذلك حدا لحالة شبه الاستقرار التي سجلت خلال الأشهر الخمس الأولى من السنة. نتيجة لذلك، ارتفعت الأسعار عند الاستهلاك بالنظر أساسا إلى تزايد أسعار المواد الغذائية والطاقية، الذي أدى بدوره إلى ارتفاع نسبة التضخم في العالم من 2,1% السنة الفارطة إلى 3,4% سنة 2010.

أما في الدول المتقدمة، فقد بلغ تغير مؤشر الأسعار عند الاستهلاك ما قدره 1,5% مقابل -0,3% السنة الماضية. وهكذا، ارتفعت نسبة التضخم بواقع 1,6% في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما نمت بواقع 1,5% كمتوسط سنوي في منطقة الأورو و تجاوزت حاجز 2% في شهر دجنبر 2010. في المقابل، تسارعت وتيرة نمو التضخم من 5,5% إلى 6,2% في الدول الصاعدة، نتيجة بالأساس إلى ارتفاع أسعار المدخلات وإلى آثار الجولة الثانية. علاوة على ذلك، انتقل تزايد التضخم في أبرز الدول الشريكة، جزئيا، إلى الأسعار الداخلية في المغرب عبر أسعار الاستيراد وأسعار السلع التجارية، خاصة في نهاية السنة حيث عاد تضخم السلع التجارية، باستثناء المواد الغذائية المتقلبة والمواد المقننة، ليلبغ مستوى إيجابيا.

1 على إثر نشر المندوبية السامية للتخطيط للمؤشر الجديد للأسعار عند الاستهلاك في نهاية سنة 2009، تمت مراجعة تفكيك السلة إلى سلع تجارية وأخرى غير تجارية (أنظر الإطار 3.5 من الفصل 5 للتقرير حول السياسة النقدية لمارس 2008 والإطار 2.5 للفصل 5 للتقرير حول السياسة النقدية ليونيو 2010).



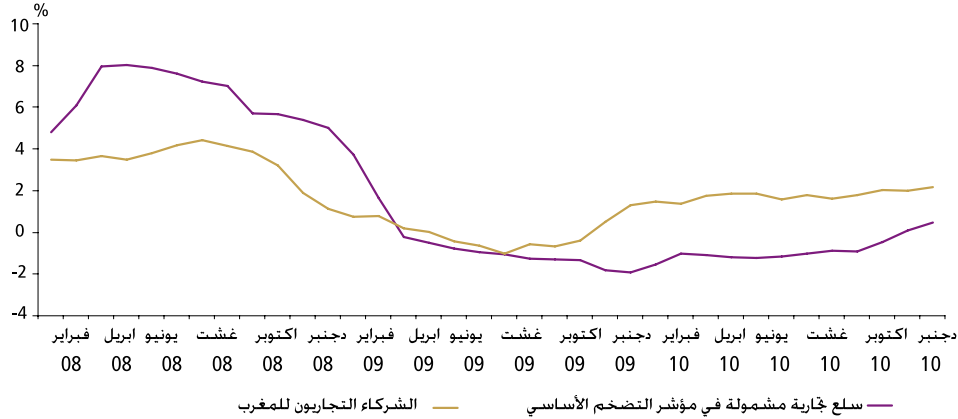
رسم بياني إ5.6.1: التطور السنوي لأسعار السلع التجارية وغير التجارية المشمولة في مؤشر التضخم الأساسي



(*): تستند هذه الأرقام إلى مؤشر الأسعار عند الاستهلاك
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

وقد عكس تطور أسعار السلع التجارية بالأساس تراجع أسعار الزيوت بواقع 1,1% إلى جانب انخفاض أسعار الحبوب بنسبة 1,1% وأسعار بعض مواد الاستهلاك الدائمة، خاصة السيارات بما قدره 0,1%. علاوة على ذلك، ساهمت أسعار مكونات «الفواكه الجافة» (0,2%-) و«القطاني» (2,2%-) و«الآليات المنزلية الكهربائية الكبرى» (3,2%-). وإن بدرجة أقل، في تراجع أسعار السلع التجارية.

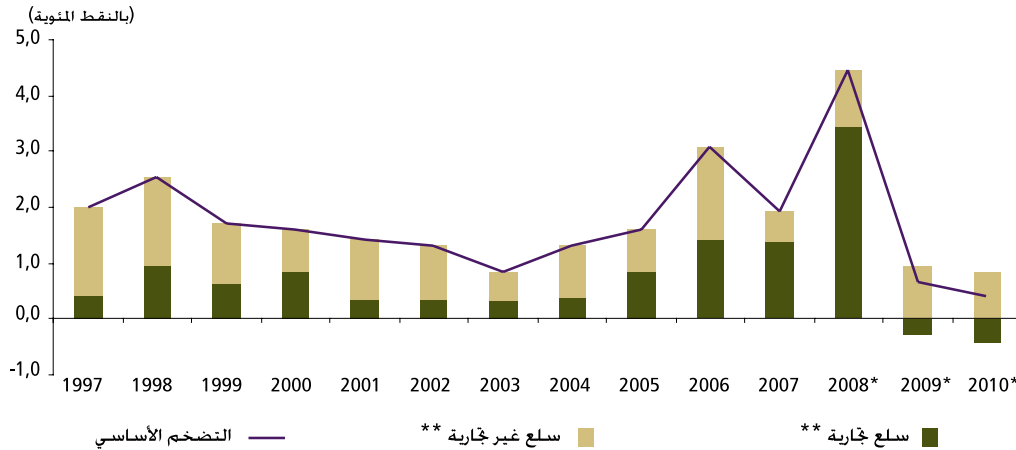
رسم بياني 6.6.1 : تطور تضخم أسعار السلع التجارية المشمولة في مؤشر التضخم الأساسي في المغرب وفي البلدان الشريكة (على أساس سنوي)



أما مؤشر أسعار السلع غير التجارية باستثناء المواد المتقلبة والمقننة، الذي يقيس الضغوط التضخمية الداخلية المصدر وأثار الجولة الثانية لتغيرات أسعار السلع التجارية، فقد عرف ارتفاعا معتدلا خلال سنة 2010، بوتيرة بلغت 1,7% عوض 2,1% سنة 2009.

وبتحليل تطور تضخم السلع غير التجارية حسب المكونات، يتبين أن تطوره يعزى إلى تباطؤ ارتفاع أسعار اللحوم الطرية (1,3% عوض 3,3%) وأسعار «التعليم التمهيدي والابتدائي» (4,4% عوض 8,0%) و«الخدمات المتعلقة بصيانة وإصلاح المساكن» (0,1% عوض 2,7%). مما عوض تسارع وتيرة ارتفاع أسعار «المطاعم والمقاهي والمحلات المماثلة» من 1,7% إلى 2,0%.

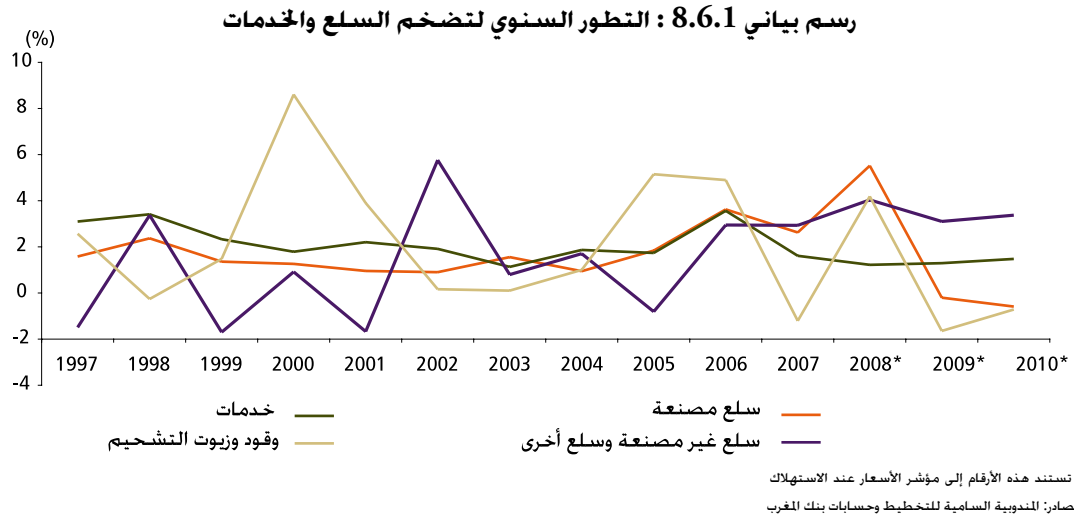
رسم بياني 7.6.1 : المساهمة السنوية لأسعار السلع التجارية وغير التجارية في التضخم الأساسي



(*) تستند هذه الأرقام إلى مؤشر الأسعار عند الاستهلاك
 ** باستثناء المواد الغذائية المتقلبة والمواد المقننة
 المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

أسعار السلع والخدمات¹

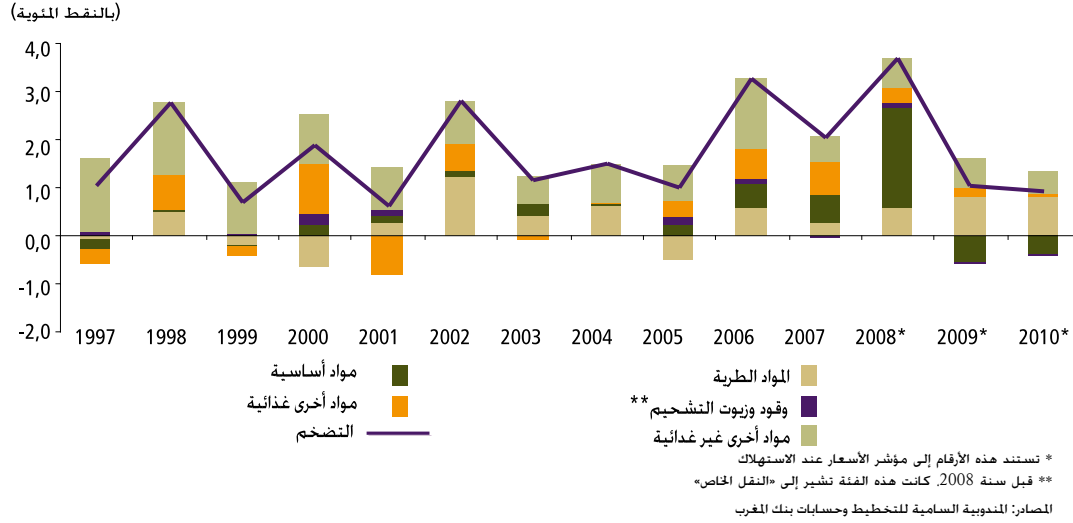
على غرار سنة 2009، يبين تفكيك مؤشر الأسعار عند الاستهلاك لسنة 2010 أن تطور التضخم يعكس اعتدال الضغوط على أسعار كافة السلع والخدمات، باستثناء «السلع غير المصنعة و سلع أخرى»، التي ارتفعت أسعارها من 3,1% سنة 2009 إلى 3,4% متأثرة أساسا بارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الطرية.



وعرفت أسعار «السلع المصنعة» تراجعا بواقع 0,6% مقابل 0,2% سنة 2009، في حين تسارعت وتيرة ارتفاع مؤشر أسعار «الخدمات» بشكل طفيف من 1,3% إلى 1,5%. بفعل تزايد أسعار بند «الفنادق والمقاهي والمحلات المماثلة». وفي الجمل، ساهمت السلع المصنعة وغير المصنعة بما قدره 0,5 نقطة مئوية في التضخم الإجمالي سنة 2010، فيما ساهمت الخدمات بما قدره 0,4 نقطة.

1. تمت مراجعة تقسيم المؤشر إلى سلع وخدمات بناء على بنية المؤشر الجديد للأسعار عند الاستهلاك مع الاحتفاظ بنفس مبدأ التقسيم المطبق في السابق.

رسم بياني 9.6.1 : مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم الإجمالي



2.6.1 أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية

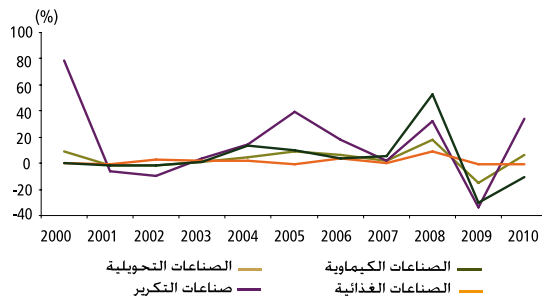
خلال سنة 2010، واصلت الأسعار الدولية للمواد الأولية ارتفاعها الذي بدأته في الفصل الثاني من سنة 2009. وقد تعزز هذا التوجه في نهاية السنة، إثر تضاعف صدمات العرض وضعف الدولار الأمريكي.

في هذه الظروف، ارتفع الرقم الاستدلالي لأسعار الصناعات التحويلية، الذي يحسب على أساس ثمن اقتناء السلع من المعامل دون اعتبار الرسوم والدعمات، بنسبة 6,4% بعد تراجعها بواقع 15,2% سنة من قبل. ويعكس هذا التطور بالأساس تزايد أسعار تكرير النفط بواقع 33,7% بعد أن تراجعت بنسبة 33,6% السنة الماضية، مساهمة بذلك بما قدره 7,8 نقطة مئوية في تغير المؤشر العام.

وباستثناء هذا الفرع، فقد عرف مؤشر الأسعار عند الإنتاج الصناعي تراجعاً بواقع 1,6%. أي بوتيرة أقل بكثير من نسبة 7,7% المسجلة سنة 2009، وذلك بفعل تباطؤ وتيرة انخفاض أسعار الإنتاج في القطاع الكيماوي من 30,2% إلى 10,6%. ومن جهة أخرى، تراجع مؤشر فرع «الصناعات الغذائية» بما قدره 0,6%. محافظاً بذلك على مساهمته في تغير المؤشر العام في حدود 0,2- نقطة مئوية.

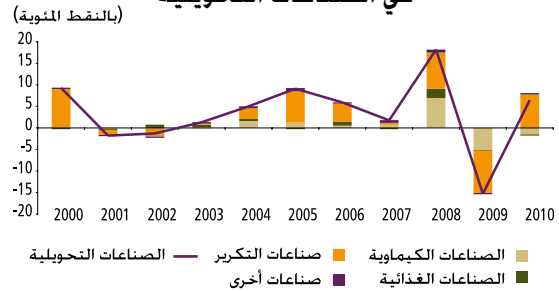
أما أسعار باقي الفروع الصناعية، فقد عرفت تطورات متباينة، إذ سجل ارتفاعها بواقع 2% في قطاع «صناعة النسيج» و0,7% في «صناعة باقي المنتجات المعدنية غير الفلزية» فيما تراجعت «صناعة الألبسة» بنسبة 0,3%. وبالإضافة إلى ذلك، عرفت تكلفة الإنتاج بالنسبة لفرعي صناعة «المواد المعدنية» و«تحويل المواد المعدنية» تراجعا في وتيرة انخفاضها من 9,3% إلى -0,7% ومن -5,3% إلى -2,0% على التوالي. وإجمالاً، ساهمت أسعار الفروع باستثناء التكرير سلباً بواقع 1,3 نقطة مئوية في وتيرة تطور مؤشر أسعار الصناعات التحويلية.

رسم بياني 11.6.1 : التطور السنوي لأبرز مؤشرات الأسعار عند الإنتاج في الصناعات التحويلية



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

رسم بياني 10.6.1 : تطور المساهمة السنوية لأسعار الصناعات الرئيسية في مؤشر الأسعار عند الإنتاج في الصناعات التحويلية



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

جدول 2.6.1 : مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية

(سنة الأساس = 1997)

2010	2009	2008	الترجيحات %	التغير %
-1,6	-7,7	13,2	86,7	الصناعات التحويلية ما عدا تكرير النفط
-0,6	-0,4	8,8	28,9	منها : الصناعات الغذائية
-10,6	-30,2	52,5	13,1	الصناعات الكيماوية
2,0	0,0	-0,3	6,5	صناعة النسيج
-0,3	0,6	0,1	6,7	صناعة الملابس
33,7	-33,6	32,2	13,3	تكرير النفط
6,4	-15,2	18,2	100	المؤشر العام

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

وإجمالاً، أصبح انتقال تقلبات الأسعار الدولية للمواد الأولية إلى أسعار الإنتاج على الصعيد الوطني أكثر وضوحاً. بالنظر إلى التغيرات المسجلة من نهاية سنة إلى أخرى، ذلك أن التسارع الملاحظ في ارتفاع هذه الأسعار كان أكثر حدة خلال

الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2010. فبين شهر دجنبر 2009 ودجنبر 2010، ارتفع مؤشر أسعار الصناعات التحويلية بواقع 8,1%. وباستثناء فرع «التكرير»، يتبين أن هذا المؤشر قد تزايد بواقع 1,9% بعد أن انخفض بنسبة 11,9% سنة من قبل.

7.1 العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

تناقصت انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية نسبيا خلال سنة 2010، حيث مثل العجز البنوي للمبادلات التجارية 19,5% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 20,6% سنة من قبل. أما فوائض رصيد الأسفار والتحويلات الجارية، فقد ارتفعت من جهتها بنسبة 5,5% و2,7% على التوالي. وفي هذه الظروف، وصل عجز المبادلات الجارية¹ إلى 4,3% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 5,4% في السنة الماضية وفائض بلغ في المتوسط 1,1% من الناتج الداخلي الإجمالي ما بين سنتي 2001 و2008.

وبالرغم من عجز الحساب الجاري، ظلت الموجودات الخارجية الصافية شبه مستقرة في 192,7 مليار درهم سنة 2010، فيما بلغ فائض حساب رأس المال والعمليات المالية 34,5 مليار درهم. وهكذا، أصبحت احتياطات الصرف تمثل ما يناهز 7 أشهر من واردات السلع والخدمات، بدلا من 7,6 أشهر خلال سنة 2009.

أفرزت المعطيات المتوفرة برسم سنة 2009، وضعية مالية خارجية² صافية مدينة بقيمة 315,3 مليار درهم، أي 43,1% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 38,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2008. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع الالتزامات برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1.7.1 ميزان الأداءات

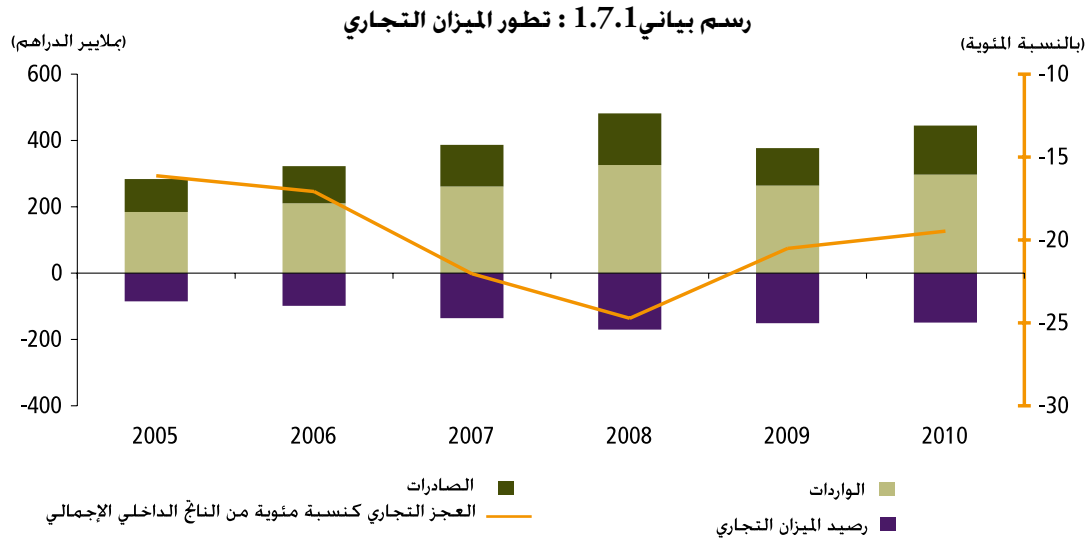
السلع والخدمات

بلغ العجز البنوي للمبادلات التجارية³ 149,1 مليار درهم، متناقصا بشكل طفيف مقارنة بالسنة الماضية حيث انخفض بنسبة 1,2%. ونظرا لتنامي الصادرات بواقع 30,9%، وهي نسبة تفوق نمو الواردات التي ارتفعت بما قدره 12,5%. فقد حسنت نسبة التغطية لتنتقل من 42,8% إلى 49,8%. أما نسبة انفتاح الاقتصاد الوطني، فقد وصلت إلى 58,1% مقابل 51,2% سنة 2009.

1 انظر الملحق الإحصائي 6.7.أ

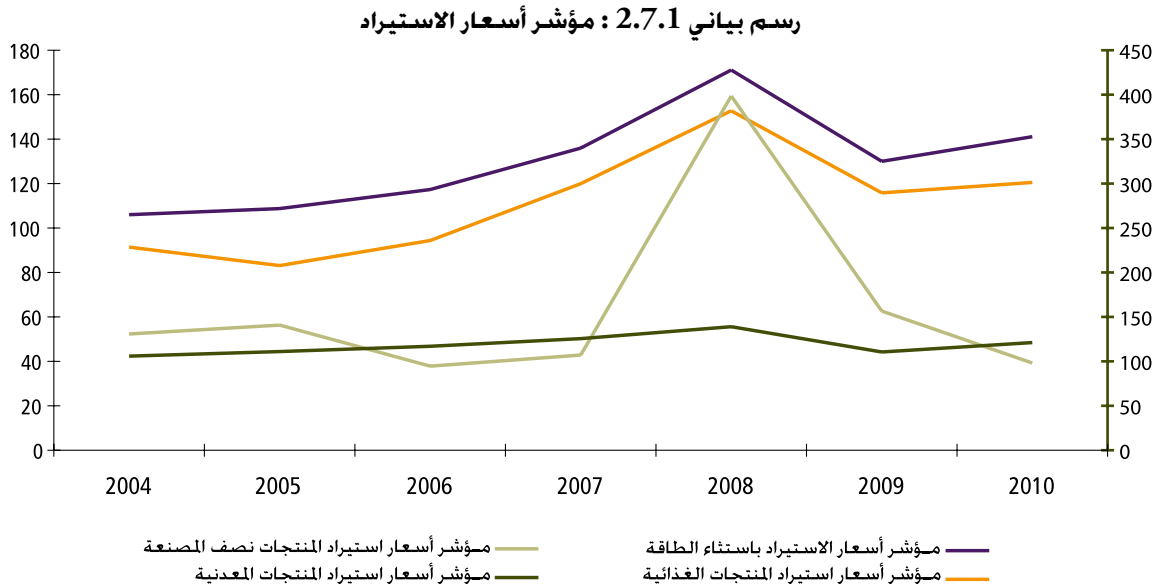
2 يسجل هذا الوضع رصيد الأصول والخصوم المالية لاقتصاد معين تجاه الخارج في تاريخ محدد مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير التدفقات المالية المسجلة في ميزان الأداءات وكذا عوامل أخرى كتقلبات الأثمان وأسعار الصرف على الخزونات الموجودة

3 انظر الملحق الإحصائي من 1.7.أ إلى 5



المصدر: المكتب الصرف

وبلغت الواردات المحسوبة مع إدراج تكاليف النقل والتأمين 297,1 مليار درهم. متزايدة بنسبة 12,5%. نتيجة بالخصوص لارتفاع أسعار وكميات المنتجات الطاقية والمواد الغذائية والمنتجات نصف المصنعة.

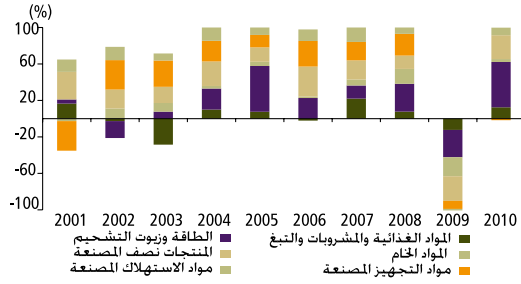


المصدر: المكتب الصرف وحسابات بنك المغرب

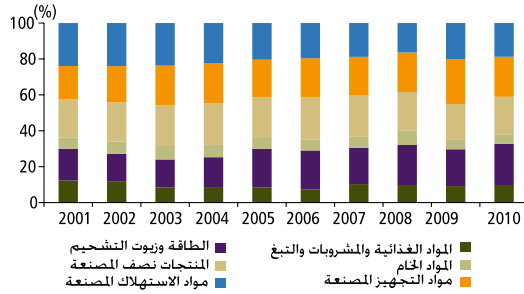
فقد ارتفعت فاتورة الطاقة بنسبة 25,7% لتصل إلى 68 مليار درهم وانتقلت حصتها ضمن مجموع الواردات من 20,5% إلى ما يناهز 23%. ويبرز هذا الارتفاع بالخصوص على مستوى واردات النفط الخام التي تزايدت بنسبة 46,2% لتصل إلى 25,1 مليار درهم وذلك على إثر ارتفاع متوسط سعر الطن بواقع 33,6% وتنامي الكميات المستوردة منها

بنسبة 9,4%. وبالمثل، ارتفعت واردات الغازوال والفيول بحوالي الربع حيث بلغت 19,2 مليار نتيجة تزايد أسعارها بما قدره 22,4% فيما انحصر ارتفاع كمياتها في 2%.

رسم بياني 4.7.1 : مساهمات مجموعات الإستهلال في تطور الواردات



رسم بياني 3.7.1 : توزيع الواردات حسب مجموعات الإستهلال



المصدر: المكتب الصرف

وموازاة مع ذلك، بلغت واردات المنتجات نصف المصنعة 62,2 مليار درهم، متزايدة بنسبة 18%. ارتباطا بارتفاع مقتنيات المنتجات الكيماوية والمواد البلاستيكية والحديد والفولاذ بما قدره 28% و15,8% و5,1% على التوالي.

وبالمثل، ارتفعت واردات سلع الإستهلال التي بلغت 55,8 مليار درهم، بنسبة 5,4% بفعل تصاعد مقتنيات السيارات الشخصية بواقع 14,2% والأدوية بما قدره 12%. وبالمقابل، تراجعت مقتنيات أجزاء هياكل المركبات والألياف الاصطناعية بنسبة 11,2% و6,3% على التوالي.

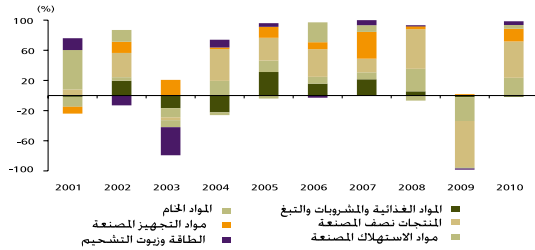
وفي ما يخص مقتنيات سلع التجهيز التي بلغت 66,1 مليار درهم، فقد ظلت شبه مستقرة ارتباطا بالأساس بانحسار واردات السيارات الصناعية بواقع 7,1% والذي خفف من حدته تنامي مقتنيات الآلات والأجهزة المختلفة بما قدره 6,6%.

وفي نفس الوقت، سجلت واردات المنتجات الغذائية المقدرة بمبلغ 29,1 مليار درهم ارتفاعا قدره 20,1%. ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى ارتفاع مقتنيات القمح بما يناهز الثلث حيث وصلت إلى 7,3 مليار درهم مع تزايد الكميات بنسبة 36% وتراجع الأسعار بواقع 2%.

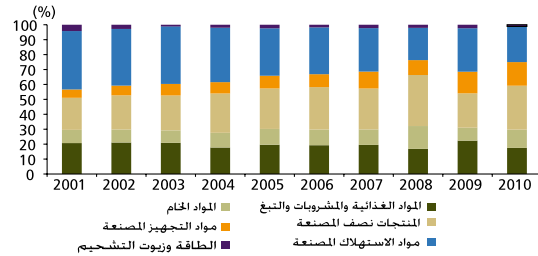
أما بخصوص واردات المواد الخام، فقد حققت نموا قدره 14,8% لتصل إلى 15,8 مليار درهم، نتيجة بالأساس للارتفاع للمموس في مقتنيات الكبريت الخام بما قدره 93,6%.

هكذا، تزايدت الصادرات التي بلغت 148 مليار درهم بنسبة 30,9% بفضل ارتفاع مبيعات الفوسفات ومشتقاته بالخصوص، حيث بلغت 35,6 مليار درهم، متزايدة بنسبة 96,6% بفعل تصاعد الكميات والأسعار معا. وهو ما عزز حصة صادرات الفوسفات ومشتقاته إذ انتقلت من 16% إلى 24,1% من سنة لأخرى.

رسم بياني 6.7.1 : مساهمات مجموعات الاستعمال في تطور الصادرات



رسم بياني 5.7.1 : توزيع الصادرات حسب مجموعات الاستعمال



المصدر: المكتب الصرف

باستثناء الفوسفات ومشتقاته، نمت الصادرات بنسبة 18,3% لتصل إلى 112,3 مليار درهم. هكذا، ارتفعت مبيعات سلع الاستهلاك التي تمثل 23,7% من مجموع الصادرات بواقع 6,8% لتصل إلى 35,1 مليار درهم، بفعل انتعاش الطلب الخارجي. وسجلت صادرات الملابس الداخلية والأدوية من جهتها نموا قدره 8% و17% على التوالي. فيما ظلت صادرات الملابس الجاهزة مستقرة.

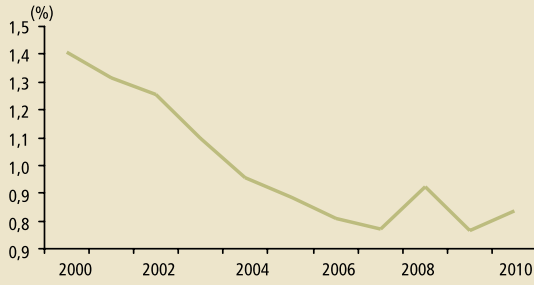
وبالمثل، تزايدت مبيعات سلع التجهيز التي بلغت 23,2 مليار درهم بنسبة 41,9% نتيجة لارتفاع صادرات الأسلاك الكهربائية بواقع 51,2% والسيارات الصناعية بما قدره 14,2%.

وتزايدت مبيعات المواد الغذائية بدورها بنسبة 1,7% لتبلغ 25,6 مليار درهم ارتباطا بتصاعد صادرات الحوامض بواقع 16,9% وصادرات الأسماك المصبرة بما قدره 2,4%. وعلى العكس، تراجعت مبيعات الطماطم الطرية والسمك الطري بما قدره 14,7% و9,3% على التوالي.

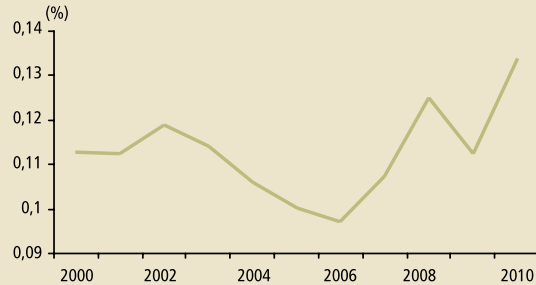
إطار 1.7.1 : تطور حصص السوق

بين سنتي 2000 و2006، بلغت حصة سوق المغرب المطلقة¹ في السوق العالمية 0,11% كمتوسط سنوي، وهو ما يعادل فقدان ما يناهز 0,02% من حصة السوق على إثر تزايد الواردات العالمية بشكل أكبر مقارنة بالصادرات الوطنية. وبالمقابل، خلال الفترة الممتدة بين 2007 و2010، تحسنت حصة سوق المغرب المطلقة لتصل إلى ما يفوق 0,13% عند متم 2010. ويعزى هذا التطور إلى تحسن صادرات المغرب.

رسم بياني 2.1.7.1 : حصة السوق النسبية في السوق العالمية



رسم بياني 1.1.7.1 : حصة السوق المطلقة في السوق العالمية



المصدر: صندوق النقد الدولي (نشرة الإحصاءات المالية الدولية) و Comtrade وحسابات بنك المغرب

انتقلت حصة السوق النسبية² للمغرب من 1,41% سنة 2000 إلى 0,77% في 2007 و2009 ارتباطا بالتوتيرة السريعة لنمو صادرات البلدان الشريكة والمنافسة مقارنة بتوتيرة نمو صادرات المغرب. فالذروة المسجلة في 2008 والتي تعادل 0,92% مردها أساسا إلى المستوى الكبير لمبيعات الفوسفات ومشتقاته. وفي سنة 2010، ارتفعت حصة السوق النسبية لتبلغ 0,84% بفعل تزايد حجم الصادرات من الفوسفات ومشتقاته وصادرات منتجات أخرى.

1 تقيس حصة السوق المطلقة وزن الصادرات المغربية مقارنة بواردات سوق مستهدفة.

هكذا: $PA_i = X_i / M_j$ مع PA_i : القيمة المطلقة؛ X_i : صادرات المغرب؛ M_j : واردات البلدان المستهدفة

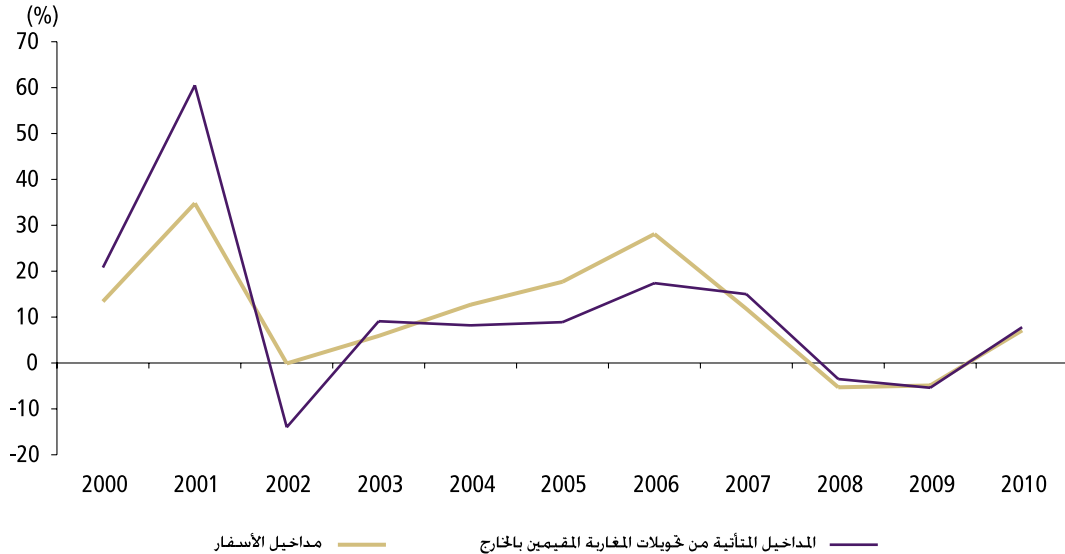
2 تقيس حصة السوق النسبية وزن صادرات المغرب مقارنة بصادرات منافسيه في سوق معين. وتضم اللائحة المعتمدة بالنسبة لعينة من البلدان الشريكة والمنافسة في نفس الوقت مصر وإسبانيا والصين والتشيلي وماليزيا ورومانيا وتونس وتركيا.

ويتم تحديدها: $PR_i = X_i / \sum X_j$ مع PR_i : حصة السوق النسبية؛ X_i : صادرات المغرب؛ X_j : صادرات البلدان المنافسة.

وبخصوص الخدمات، عرفت المداخل السياحية نموا قدره 7,1% لتصل إلى 56,6 مليار درهم، أي ما يعادل 7,4% من الناتج الداخلي الإجمالي وذلك بعد أن انخفضت سنة 2009 بنسبة 4,9%. ونظرا لأن النفقات بلغت 10,1 مليار درهم، وصل رصيد الأسفار إلى 46,4 مليار درهم، أي 6,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. أما في ما يتعلق بالرصيد السلبي

لنقل. فقد بلغ 4,1 مليار درهم بدلا من 1,9 مليار سنة 2009. فيما سجل فائض الاتصالات ارتفاعا قدره 12,4% مقارنة بالسنة الماضية ليصل إلى 5,3 مليار درهم.

رسم بياني 7.7.1 : تطور مداخيل الأسفار وحويلات المغاربة المقيمين بالخارج



المصدر: المكتب الصرف

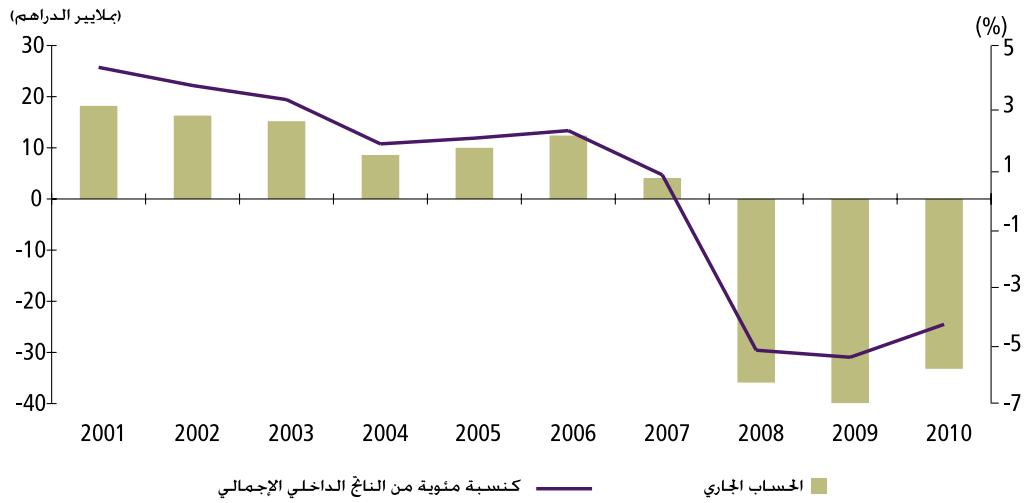
المداخيل والتحويلات الجارية

بلغت المدفوعات الصافية برسم عائدات رأس المال 10,6 مليار درهم، منخفضة بواقع 9,6% مقارنة بالسنة الماضية. وبالفعل، تقلص الرصيد السلبي للمداخيل الخاصة بما قدره 7,4% ليصل إلى 14,9 مليار درهم.

أما في ما يخص عائدات التوظيفات العمومية بالخارج، فقد تراجعَت بنسبة 5,2%. لتتأخر في 6,5 مليار درهم. وبالنسبة للتحميلات برسم أسعار الفائدة على الدين العمومي التي بلغت 2,3 مليار درهم، فقد تناقصت بما قدره 11,6%.

وموازة مع ذلك، تحسنت العائدات برسم التحويلات الجارية الخاصة لتصل إلى 60,6 مليار درهم، حيث تزايدت بنسبة 5% نتيجة تنامي حويلات أموال المغاربة المقيمين بالخارج بما قدره 7,8%. حيث بلغت 54,1 مليار درهم. وقد وردت هذه التحويلات من منطقة الأورو ودول الخليج والولايات المتحدة في حدود 74,4% و 10,4% و 5,5% على التوالي. وعلى العكس، انحسرت المداخيل برسم التحويلات العمومية من 3,6 مليار إلى 2,8 مليار درهم.

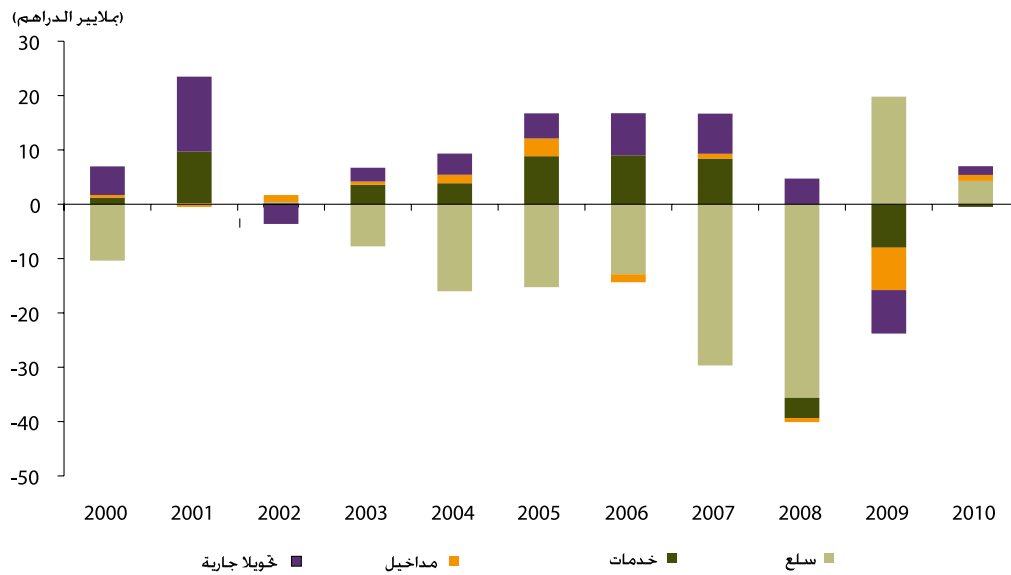
رسم بياني 8.7.1 : تطور رصيد الحساب الجاري



المصدر: المكتب الصرف

وفي المجموع، بلغ عجز الحساب الجاري 33,2 مليار درهم، أي 4,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 5,4% سنة 2009

رسم بياني 9.7.1 : مساهمة البنود الرئيسية في الحساب الجاري



المصدر: المكتب الصرف

إطار 2.7.1 : تطور المبادلات التجارية

بين المغرب والاتحاد الأوروبي والمغرب والولايات المتحدة

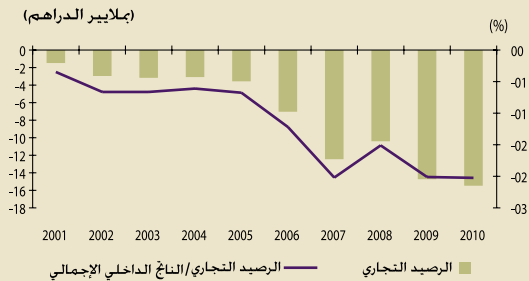
بلغ العجز التجاري للمغرب تجاه الاتحاد الأوروبي 8,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. وهو ما يمثل شبه استقرار مقارنة بسنة 2009. وقد نتج هذا التطور عن ارتفاع الصادرات المغربية بنسبة 14,8% لتفوق بذلك نمو الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي الذي لم يتجاوز 8%. وشملت الصادرات المغربية بالخصوص مبيعات الفوسفات ومشتقاته وصادرات الأسلاك التي سجلت نموا بواقع 92,2% و45,4% على التوالي. ومن جهة أخرى، سجلت صادرات الملابس الداخلية والأحذية ارتفاعات بنسبة 8,3% و2,6% على التوالي فيما بقيت مبيعات الملابس الجاهزة مستقرة.

وفي المقابل، بلغت واردات المغرب من الاتحاد الأوروبي 149,3 مليار درهم، أي ما يوازي 19,5% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 18,9% سنة 2009. وتمثلت أهم الواردات في الوقود والطاقة الكهربائية، التي ارتفعت بنسبة 26,9% و54,2% على التوالي.

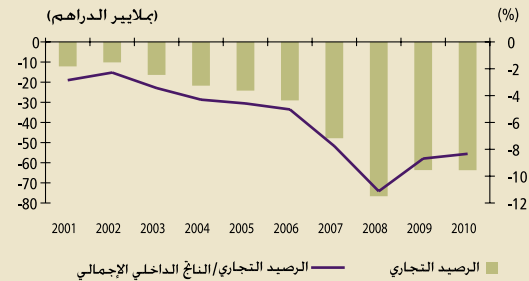
رسم بياني 2.2.7.1 : تطور الرصيد التجاري مع

رسم بياني 1.2.7.1 : تطور الرصيد التجاري مع

الولايات المتحدة



الاتحاد الأوروبي



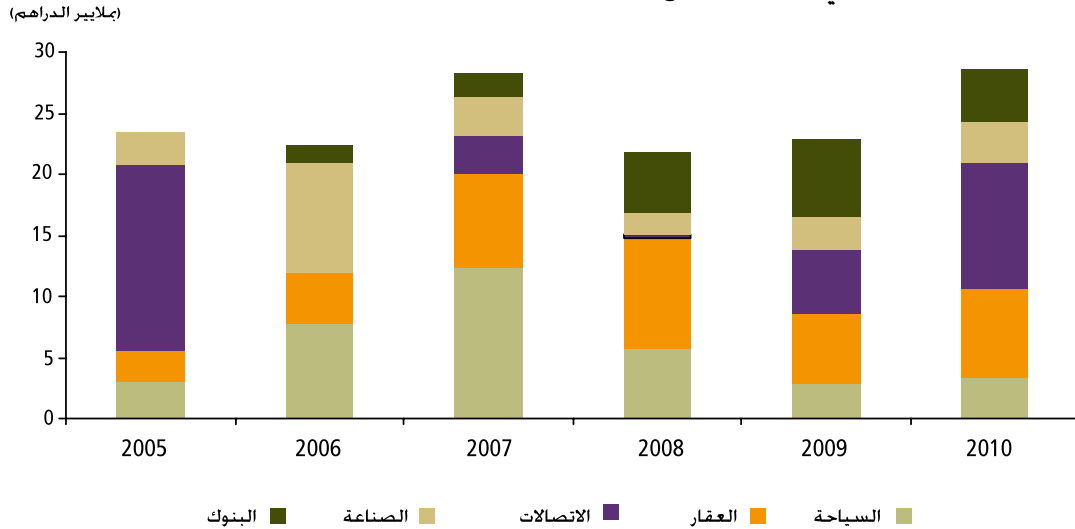
المصدر: المكتب الصرف

ومن جهة أخرى، وصلت المعاملات التجارية المغربية مع الولايات المتحدة إلى مبلغ إجمالي بقيمة 26,2 مليار درهم سنة 2010، أي 3,4% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل حوالي 3% سنة 2009. ورغم أن الصادرات المغربية ارتفعت بواقع 51% أي بوتيرة أعلى مقارنة بنسبة نمو الواردات وهي 14%. إلا أن العجز التجاري تنامي بنسبة 5% ليصل إلى 15,5 مليار درهم أو 2% من الناتج الداخلي الإجمالي، أي نفس المستوى المسجل سنة 2009.

حساب رأس المال والعمليات المالية

سجل حساب رأس المال والعمليات المالية فائضا بقيمة 34,5 مليارا، أي 4,5% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 6% سنة 2009. لا سيما على إثر تراجع الفائض المسجل برسم الاستثمارات المباشرة. فقد انخفض هذا الفائض، البالغ 6,1 مليار درهم. بحوالي النصف مقارنة بمستواه سنة من قبل. على إثر ارتفاع عمليات تصفية الاستثمارات بما قدره 11,9 مليارا لتصل إلى 21,4 مليار درهم. فيما تنامت مداخيل الاستثمارات المباشرة بواقع 28%. لتبلغ 32,3 مليار درهم. وقد أجزت هذه الاستثمارات المباشرة على الخصوص كل من فرنسا بنسبة 59,7% منها وإسبانيا بواقع 8,4% والإمارات العربية المتحدة بنسبة 6,4% وهمت بالأساس قطاعات الاتصالات والعقار والبنوك. ومن جهة أخرى ارتفع الرصيد السلبي للاستثمارات المغربية بالخارج بنسبة 27,9%. ليصل إلى 4,8 مليارا.

رسم بياني 10.7.1 : توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات



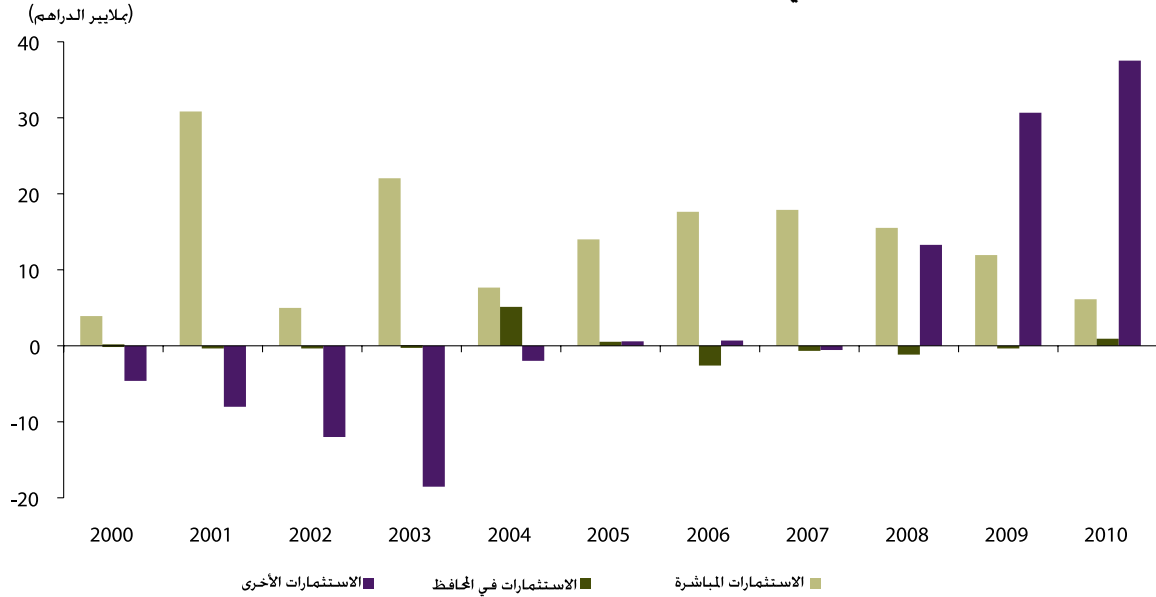
المصدر: المكتب الصرف

أفرزت الاستثمارات في المحافظ فائضا بقيمة 930 مليون درهم. بعد أن سجلت عجزا بمبلغ 144,4 مليون درهم سنة 2009. فقد أصبح رصيد الالتزامات تجاه الخارج إيجابيا وبلغ 1,1 مليار درهم. مقابل عجز بمقدار 20,4 مليون درهم. ارتباطا بالخصوص بتراجع بنسبة 26,8% في التدفقات نحو الخارج في رؤوس الأموال المستثمرة في المحافظ.

وفي ما يخص رصيد الاستثمارات الأخرى. البالغة 37,5 مليار درهم. فقد تنامى بواقع 22,4%. ويفسر هذا التطور في جزء منه بإصدار الخزينة اقتراضا سنديا بقيمة 11 مليار درهم في السوق الدولية¹.

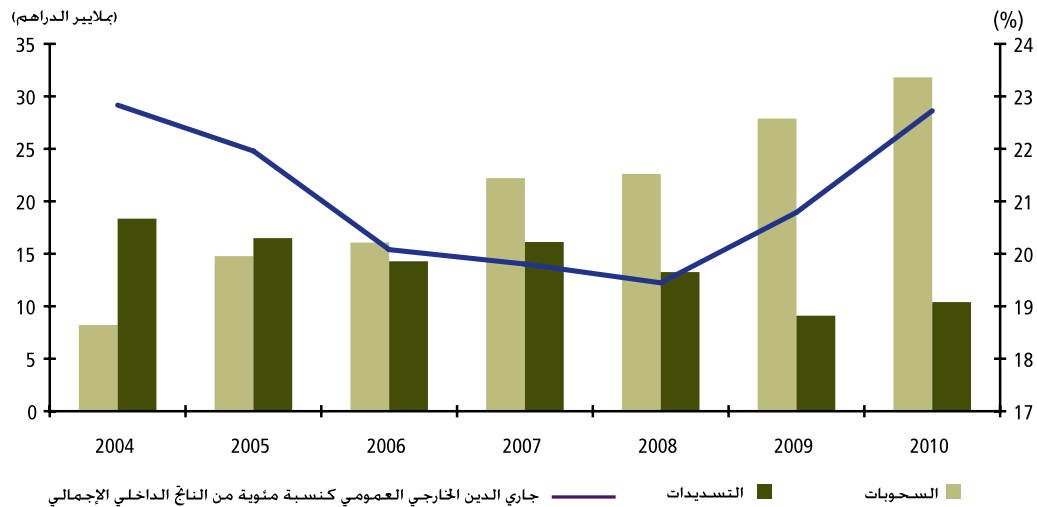
1 انظر الإطار 3.7.1

رسم بياني 11.7.1 : تطور أرصدة بنود حساب العمليات المالية



أما جاري الدين الخارجي العمومي، فقد تزايد بواقع 14,1% ليصل إلى 173,7 مليار درهم، أي 22,7% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 20,8% سنة من قبل. وفي ما يخص العبئ الكلي للدين، فقد ارتفع بوتيرة 8,7% لينتقل إلى 15,2 مليار درهم، أي 4,7% من المداخيل الجارية بدل 5% سنة من قبل.

رسم بياني 12.7.1 : تطور السحوبات والتسديدات وجاري الدين الخارجي العمومي كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي



إطار 3.7.1: مميزات الاقتراض الذي أصدرته الخزينة في السوق المالية الدولية

قامت الخزينة في أكتوبر 2010 بإصدار اقتراض سندي وفق المميزات التالية:

• المبلغ: مليار أورو (11 مليار درهم)

• المدة: 10 سنوات

• سعر الفائدة: 4,50%

• الفرق: 200 نقطة أساس

وقد حظي هذا الإصدار بتنقيط مزدوج من «درجة استثمار» من طرف وكالتي التصنيف ستاندارد أند بورز وفيتش ريتينغز.

2.7.1 وضع الاستثمار المالي الدولي

في سنة 2009¹، أفرز تطور مبلغ الأصول والخصوم المالية تجاه الخارج، كما يبينه وضع الاستثمار المالي الدولي، وضعية صافية مدينة بقيمة 315,3 مليار درهم، وهو مبلغ يمثل حوالي 43,1% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 38,4% سنة 2008. ويفسر هذا التطور على الخصوص بنمو الوضعية الصافية المدينة لبند الاستثمارات الأخرى² بواقع 19,6% والوضعية الصافية المدينة للاستثمارات المباشرة بنسبة 4,9%.

جدول 1.7.1 : تطور وضع الاستثمار المالي الدولي

(بمليار الدراهم)

2009			2008			2007			البند
الرصيد	الخصوم	الأصول	الرصيد	الخصوم	الأصول	الرصيد	الخصوم	الأصول	
-320,1	334,7	14,6	-305,2	319,0	13,8	-287,5	297,8	10,3	الاستثمارات المباشرة
-23,1	28,8	5,7	-17,7	26,0	8,3	-18,2	25,3	7,1	الاستثمارات في المحافظ
-180,2	195,3	15,1	-150,7	165,2	14,5	-135,2	149,9	14,7	استثمارات أخرى
208,1	-	208,1	208,9	-	208,9	218,4	-	218,4	الأصول الاحتياطية
-315,3	558,8	243,5	-264,7	510,2	245,4	-222,5	473,0	250,5	الوضعية الصافية

المصدر : مكتب الصرف

1 لا تنشر المعطيات المتعلقة بوضع الاستثمار الدولي والتي يعدها مكتب الصرف إلا بعد ستة أشهر من تاريخ حصر السنة المالية.
2 انظر الملحق الإحصائي VIII-2

الأصول

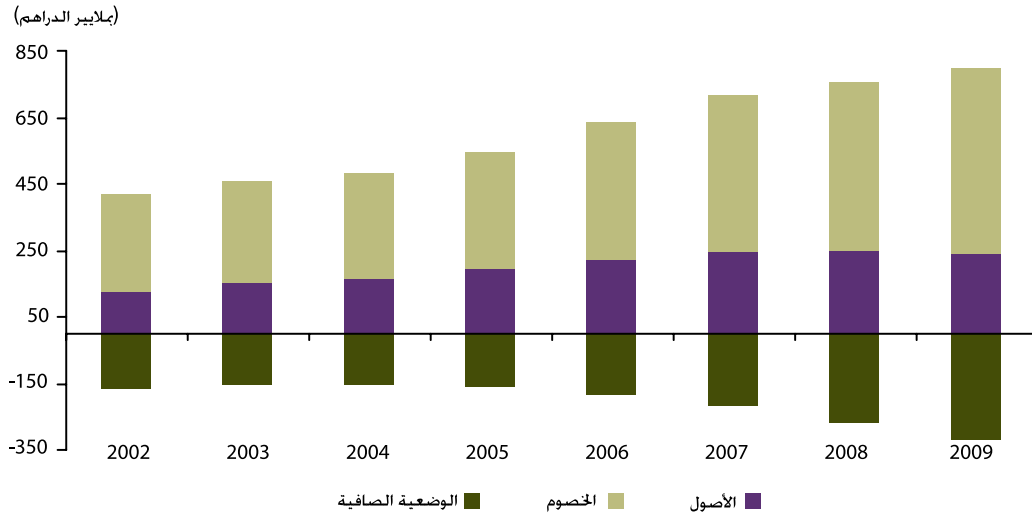
عرف جاري الأصول المالية للمقيمين. البالغ 243,5 مليارات، انخفاضا طفيفا بنسبة 0,8%. ارتباطا بتراجع الأصول الخاصة بالاستثمارات في المحافظ بواقع 31,2%. وهو تراجع خفف من تأثيره ارتفاع الاستثمارات المباشرة للمقيمين بالخارج بواقع 6,3% وتزايد الأصول برسوم الاستثمارات الأخرى بنسبة 3,9%.

أما في ما يخص الاستثمارات المباشرة التي قام بها في الخارج المقيمون. فقد بلغت 14,6 مليار درهم. في تزايد بواقع 5,8%. لا سيما على إثر تعزز المساهمات المباشرة بنسبة 12,5%. وقد تركزت هذه المساهمات. التي همت على الخصوص قطاعات البنوك والمال والشركات القابضة. في القارة الإفريقية وفرنسا بشكل أساسي.

ووصل مبلغ الاستثمارات في المحافظ. الذي تراجع بواقع 31,3%. إلى 5,7 مليار. على إثر انخفاض جاري توظيفات الشركات القابضة بالخارج بنسبة 54,2%.

وموازاة مع ذلك. سجل المبلغ الجاري للاستثمارات الأخرى. الذي بلغ 15,1 مليارات. نموا بواقع 4% نتيجة بالخصوص لتزايد القروض التجارية بنسبة 19%.

رسم بياني 13.7.1 : مجتمعات وضع الاستثمار المالي الدولي



المصدر: المكتب الصرف

الخصوم

وصل مجموع خصوم المغرب تجاه الخارج إلى 559 مليار درهم، في ارتفاع بواقع 9,5%. نتيجة بالأساس لتزايد جاري الخصوم المتعلقة بالاستثمارات الأخرى بنسبة 18,2%.

وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تمثل حوالي 60% من مجموع الالتزامات، بواقع 4,9%. لا سيما ارتباطا بنمو المساهمات في القيم غير المدرجة بنسبة 8,8%. حيث انتقلت إلى 271 مليارا. وهدمت هذه الاستثمارات بالأساس قطاعات الاتصالات والصناعة فيما بقيت فرنسا وإسبانيا على رأس المستثمرين، بحصص بلغت 53,5% و14,4% على التوالي.

ويفسر ارتفاع الاستثمارات الأخرى، التي وصل مبلغها إلى 195,3 مليار درهم، بشكل كبير بنمو جاري الدين الخارجي العمومي بواقع 14% حيث انتقل إلى 152,3 مليار درهم، أي حوالي 20,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالمثل، سجل جاري خصوم القطاع البنكي¹ توسعا بنسبة 71,6%. إذ بلغ 24,6 مليار درهم.

وبالموازاة مع ذلك، تزايد مبلغ الخصوم برسم الاستثمارات في المحافظ، الذي وصل إلى 29 مليار درهم، بنسبة 10,8%. ارتباطا بالارتفاع الذي سجلته القيم المدرجة وكذلك القيم غير المدرجة.

1 بما في ذلك مخصصات حقوق السحب الخاصة

إطار 4.7.1: أبرز التدابير الخاصة بتحرير العمليات التجارية والمالية مع الخارج

تميزت سنة 2010 بتدابير التحرير التالية:

1 - رفع مبلغ الاستثمارات المغربية بالخارج

تم رفع المبلغ القابل للتحويل برسم عمليات الاستثمار من 30 إلى 100 مليون درهم لكل شخص معنوي مقيم خلال السنة المدنية بالنسبة للاستثمارات في القارة الإفريقية وإلى 50 مليون درهم بالنسبة للاستثمارات خارج إفريقيا.

2 - فتح وتزويد الحسابات بالعملة الأجنبية وبالدرهم القابل للتحويل التابعة لمصدري السلع والخدمات

يسمح للمصدرين بأن يقيّدوا في دائنية حساباتهم بالعملة الأجنبية وحساباتهم بالدرهم القابل للتحويل 70% من مداخيل التصدير بدل 50% سابقا. كما يسمح لهم أيضا بالقيام بعمليات مفاضلة في ما بين العملات. وأصبحت البنوك تدفع لهم فائدة على الموجودات المقيدة في حساباتهم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهم حيازة عدة حسابات بالعملة الأجنبية لدى وسيط واحد أو عدة وسطاء معتمد(ين).

3 - رفع مخصص السياحة

رفع مخصص السياحة من 20.000 درهم إلى 40.000 درهم في السنة المدنية لصالح الأشخاص الذاتيين المغاربة والأجانب المقيمين بالمغرب وكذلك بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج.

4 - رفع مخصص الأسفار المهنية

أصبح الأشخاص الذاتيون الذين يمارسون مهنا حرة بشكل فردي يستفيدون من مخصص بقيمة 60.000 درهم بدل 30.000 درهم. أما بالنسبة للشركات الخاضعة للقانون المغربي التي لا تتوفر على حساب بالعملة الأجنبية أو بالدرهم القابل للتحويل، والتي كانت مخصصات السفر تنحصر في 60.000 درهم بالنسبة لها، فقد حددت مخصصاتها في 10% من رقم المعاملات، دون تجاوز سقف 200.000 درهم.

5- تخفيض أسعار تصدير السلع

يمكن لمصدري السلع، أيا كان قطاع النشاط الذي يعملون به، منح تخفيضات في السعر لزبائنهم بالخارج في حدود 5% من المبلغ المفوتر، مقابل 3% فقط المطبقة سابقا بالنسبة لمصدري منتجات النسيج والألبسة.

8.1 المالية العمومية

تميزت السنة المالية 2010 بتسارع وتيرة نمو النفقات. تزامنا مع تسجيل تغير ملموس في بنيتها. هكذا، تزايدت نفقات المقاصة بأكثر من الضعف من سنة لأخرى نتيجة لارتفاع أسعار المواد الأولية. مما جعل النفقات العادية تنمو بنسبة 7% مقابل انخفاضها بنسبة 3,5% في سنة 2009. بالمقابل، وفي سياق اتسم بتحسن النمو غير الفلاحي، سجلت نفقات الاستثمار للخزينة شبه استقرار بعد أربع سنوات من النمو المتسارع. بموازاة ذلك، تحسنت موارد الخزينة بنسبة 2,5%. عقب تراجعها بنسبة 7,6% في سنة 2009. نتيجة التعديلات الضريبية، وتباطؤ النشاط في بعض القطاعات وكذا بالنظر للأثر الأساس الناجم عن ارتفاع هذه الموارد بنسبة 19,2% في 2008.

وانعكست هذه التطورات على الميزانية التي سجلت عجزا بقيمة 35,2 مليار. أي ما يعادل 4,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. مقابل عجز يوازي 2,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2009 وفائض بنسبة 0,4% من هذا الناتج في 2008. وأدى ذلك إلى رفع نسبة المديونية في ظرف سنة واحدة من 47% إلى 50,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. بخلاف التوجه نحو الانخفاض الذي سجل خلال السنوات الخمس الأخيرة.

1.8.1 قانون المالية لسنة 2010

تم إعداد قانون المالية لسنة 2010 بناء على فرضية تحقيق نمو بنسبة 3,5% وتضخم بنسبة 2%. وتحديد سعر برميل النفط الخام في 75 دولار وتعادل سعر صرف الأورو بالدولار في 1,40. وكان من المرتقب أن يصل عجز الميزانية، دون احتساب موارد الخوصصة، إلى 4,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، بدلا من 3,3% من هذا الناتج كما حدد في قانون المالية السابق. حيث كان يتوقع انخفاض المداخل العادية والنفقات الإجمالية بنسبة 7% و1,2% على التوالي.

ويعزى تراجع الموارد العادية في إطار هذا القانون إلى انخفاض المداخل الضريبية بنسبة 7% والمداخل غير الضريبية دون احتساب عائدات الخوصصة بنسبة 10,1%. في المقابل، كان يتوقع انخفاض النفقات الإجمالية بحوالي 3 مليار درهم، ارتباطا بتراجع النفقات الخاصة بفوائد الدين وإبقاء تكاليف المقاصة في 14 مليار. أيضا، كان من المتوقع أن ترتفع نفقات التجهيز المخصص لها غلاف مالي بنحو 46 مليار بنسبة 20% تقريبا. موازاة مع استمرار إنجاز مشاريع البنية التحتية الكبرى الطرقية والسككية، وكذا في مجال الموارد الطاقية والمائية. إضافة إلى ذلك، كان من المنتظر أن تسجل نفقات الموظفين نموا بنسبة 6,6%. أخذا بعين الاعتبار التحسن العادي للأجور وخلق 23.820 منصب شغل جديد وترسيم نحو 4.000 مستخدم عرضي.

تطرفت الإجراءات الجبائية الواردة في قانون المالية لسنة 2010 بشكل أساسي إلى مواصلة إصلاح الضريبة على الدخل، وإدخال بعض التعديلات على الضريبة على القيمة المضافة، وإقرار جملة من التدابير من أجل تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة في مجال الضريبة على الشركات، وكذا تعديل بعض الرسوم على مستوى النظام الضريبي الجمركي.

إطار 1.8.1 : أبرز الإجراءات الضريبية في قانون المالية لسنة 2010

تتمثل الإجراءات المعتمدة في مجال الضريبة على الدخل في تعديل جدول حساب هذه الضريبة من خلال رفع شريحة الدخل المعفاة من 28.000 إلى 30.000 درهم، وتغيير جميع الشرائح الوسطى والنسب المماثلة مع تقليص السعر الأعلى للضريبة من 40% إلى 38% المطبق على المداخيل التي تفوق 180.000 درهم بدلا من 150.000 درهم في السابق.

إضافة إلى ذلك، وانطلاقا من الحرص على توحيد الضريبة المطبقة بشكل تلقائي على أرباح الرساميل المنقولة، تم الاحتفاظ بنفس نسبة الضريبة في 20% من سعر بيع الأسهم (المسعرة أو غير المسعرة) والقيم المنقولة الأخرى.

بالنسبة للضريبة على الشركات، أقر قانون المالية لسنة 2010 عدة إجراءات بهدف تشجيع عمليات إعادة هيكلة وتمركز الشركات، ويتعلق الأمر بإحداث نظام جبائي انتقالي (من 2010 إلى 2012) لفائدة هذه العمليات، استكمالا للنظام الخاص باندماج الشركات الذي أقرته المدونة العامة للضرائب، وبالفعل، ومن جملة أمور أخرى، تم إقرار إعفاء مكافأة الاندماج (فائض القيمة) التي تحققت الشركة الدامجة والمعادلة لمساهمتها في الشركة المندمجة.

إلى جانب ذلك، تم تمديد العمل بالتخفيض المؤقت للضريبة على الشركات الممنوح للشركات التي تلج البورصة وذلك لفترة إضافية تصل إلى ثلاث سنوات.

كما واصل قانون المالية إصلاح الضريبة على القيمة المضافة من خلال تطبيق نسبة 10% مع حق الاستفادة من السعر الخفض بالنسبة للمنتجات النفطية، بدلا من 7% فيما قبل، وتم تطبيق نفس نسبة 10% بدلا من الإعفاء، بالنسبة للعمليات والفوائد المتعلقة بالتسبيقات والقروض التي يمنحها صندوق التجهيز الجماعي للجماعات المحلية، كما تم إقرار فرض نسبة 10% مع الحق في التخفيض بالنسبة للمنتج المالي البديل «مرابحة»، على غرار النظام العام المطبق على جميع العمليات البنكية.

وفي ما يتعلق بالسكن الاجتماعي، تم تعزيز التحفيزات لفائدة المنعشين العقاريين ومقتني المساكن الاجتماعية، فبالنسبة للفئة الأولى، تم إعفاؤهم من الضريبة على الشركات، والضريبة على الدخل، وحقوق التسجيل، والضرائب المحلية والضريبة على الإسمت ورسوم المحافظة العقارية بالنسبة لبرامج بناء 500 سكن، بدلا من 1.500 سكن في السابق، بقيمة عقارية كلية لكل وحدة تصل إلى 250.000 درهم بدلا من 200.000 درهم، وبدورهم، يمكن للمشتري الاستفادة من مساعدة على شكل استرجاع للضريبة على القيمة المضافة المطبقة على السكن الاجتماعي الذي تم اقتناؤه في هذا الإطار.

وبخصوص النظام الضريبي الجمركي، تمثل الإجراء الرئيسي في تخفيض حصة رسوم الاستيراد المطبقة على العجول المعدة للتسمين من 233,5% إلى 2,5%.

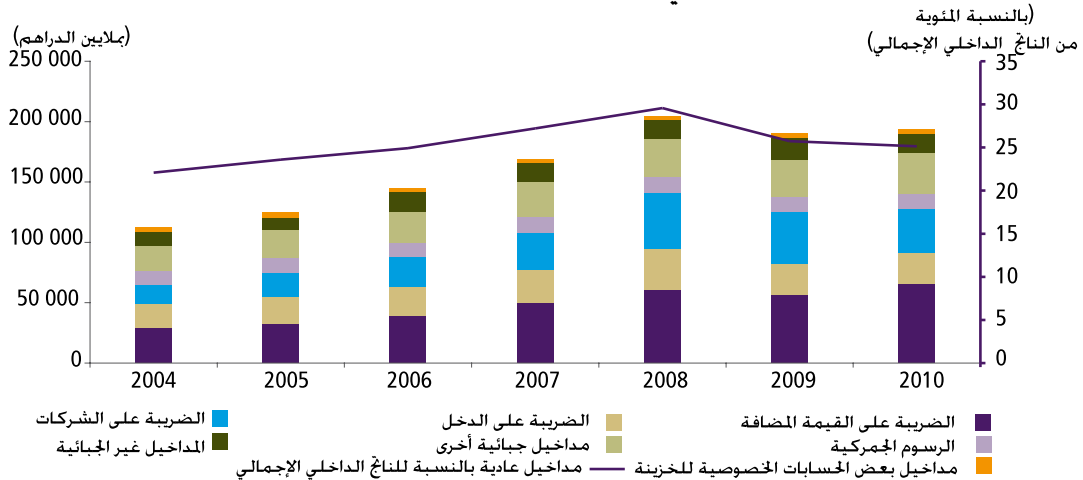
2.8.1 تنفيذ قانون المالية لسنة 2010

أفرزت حسابات الخزينة لسنة 2010 عجزا بقيمة 35,2 مليار درهم، أي ما يعادل 4,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. مما يعني تفاقما كبيرا لهذا العجز مقارنة بمستوى 15,9 مليار أو 2,2% من الناتج الداخلي الإجمالي المسجل في 2009. وارتفعت النفقات الإجمالية بنسبة 5,6% نتيجة بالأساس لتضاعف نفقات المقاصة وإبقاء نفقات الاستثمار في مستويات مرتفعة. بموازاة ذلك، سجلت الموارد العادية نموا بنسبة 2,5%. نظرا على الخصوص لارتفاع المدخيل الجبائية بنسبة 3,9%. بعد الانخفاض المسجل سنة 2009. هكذا، تراجع الرصيد العادي بنحو 7 مليار درهم، ما يعادل نقطة واحدة من الناتج الداخلي الإجمالي. إلى 1,7% من الناتج الداخلي الإجمالي أو 12,8 مليار درهم. ليغطي بذلك قرابة 28% من نفقات التجهيز بدلا من 43% في السنة المنصرمة.

الموارد العادية للخزينة

موازاة مع تحسن الأنشطة غير الفلاحية، سجلت الموارد العادية بعض النمو بعد انخفاضها بنسبة 7,6% في 2009 وتوسعها بنسبة 19,2% في 2008. هكذا، ارتفعت هذه الموارد بنسبة 2,5% إلى 193,8 مليار أو 25,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. لتعكس بشكل رئيسي نمو المدخيل الجبائية بنسبة 3,9%. الناجم بدوره عن ارتفاع المدخيل المتأتية من الضرائب غير المباشرة بنسبة 16,7%. فيما تراجعت مجددا المدخيل الخاصة بالضريبة على الدخل والضريبة على الشركات بنسبة 6,8% و 12,3% على التوالي.

رسم بياني 1.8.1 : المدخيل العادية للخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

أدت الانخفاضات المسجلة على مستوى مداخيل الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات إلى تراجع المبلغ الكلي للضرائب المباشرة بنسبة 10,2% ليستقر في 64,4 مليار درهم. ويعزى تقلص المداخيل المتأتية من الضريبة على الدخل إلى التعديلات التي طرأت على النسب والشرائح للسنة الثانية على التوالي. فيما تراجعت مداخيل الضريبة على الشركات نتيجة بشكل أساسي لانخفاض أرباح بعض المقاولات الكبرى في سنة 2009 وكذا لتأثير انخفاض نسبة الضريبة المطبقة على عمليات الرفع من الرأسمال.

جدول 1.8.1 : تخملات وموارد الخزينة

بالنسبة المئوية للنتائج الداخلي الإجمالي	2010	بالنسبة المئوية للنتائج الداخلي الإجمالي	*2009	
25,4	193 815	25,8	189 119	الموارد العادية
22,8	173 909	22,9	167 376	الموارد الجبائية
8,4	64 420	9,8	71 734	بما فيها : الضرائب المباشرة
4,9	37 163	5,8	42 395	بما فيها : الضريبة على الشركات
3,3	24 912	3,6	26 728	الضريبة على الدخل
11,4	87 169	10,2	74 708	الضرائب غير المباشرة
8,6	66 035	7,5	55 078	الضريبة على القيمة المضافة
2,8	21 134	2,7	19 630	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
1,6	12 269	1,6	11 830	الرسوم الجمركية
2,2	16 476	2,5	18 125	المداخيل غير الجبائية
0,4	3 430	0,5	3 618	مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة
0,1	907	0,1	624	صندوق دعم الأسعار
0,3	2 523	0,4	2 994	صندوق خاص للطرق
29,8	227 453	29,4	215 476	إجمالي النفقات
23,7	181 022	23,1	169 257	النفقات العادية
20,1	153 827	21,3	155 981	النفقات العادية دون احتساب تكاليف المقاصة
15,2	116 451	16,7	122 131	السلع والخدمات
10,3	78 447	10,3	75 527	بما فيها : الموظفين
2,3	17 566	2,4	17 326	فوائد الدين
2,0	15 236	2,0	14 463	الداخلي
0,3	2 330	0,4	2 863	الخارجي
3,6	27 195	1,8	13 276	المقاصة
0,1	880	0,1	594	بما فيها صندوق دعم الأسعار
2,6	19 810	2,3	16 523	التحويلات للجماعات المحلية

بالنسبة المئوية للناج الداخلي الإجمالي	2010	بالنسبة المئوية للناج الداخلي الإجمالي	*2009	
1,7	12 793	2,7	19 863	الرصيد العادي
-2,3	-17 643	0,2	1 426	الرصيد الأولي
6,1	46 431	6,3	46 219	نفقات الاستثمار
0,4	2 733	0,4	2 677	منها الصندوق الخاص للطرق
-0,2	-1 571	1,4	10 456	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة
-4,6	-35 209	-2,2	-15 900	الرصيد الإجمالي
0,9	6 886	-0,3	-2 075	تغير متأخرات الأداء
-3,7	-28 323	-2,5	-17 975	عجز أو فائض في التمويل
1,6	12 380	0,7	5 153	التمويل الداخلي
2,1	15 908	1,8	12 822	التمويل الخارجي
2,8	21 604	2,4	17 776	السحوبات
-0,7	-5 696	-0,7	-4 954	الاستخدامات
0,0	35	0,0	0	الخصوصية

(*) أرقام مراجعة

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

ومن جهتها، ارتفعت مداخيل الضرائب غير المباشرة بنسبة 16,7% لتصل إلى 87,2 مليار ارتباطا باستعادة الواردات لحيويتها وقوة الاستهلاك. وسجل ناخ الضريبة على القيمة المضافة، الذي يمثل أكثر من ثلاثة أرباع هذه المداخيل، تحسنا بنحو 20% إلى 66 مليار. نتيجة ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالاستيراد بنسبة 17,9% والضريبة على القيمة المضافة الداخلية بنسبة 22,7%. وبدورها ارتفعت المداخيل برسوم الضريبة الداخلية للاستهلاك، البالغة 21,1 مليار. بنسبة 7,7%. إضافة إلى ذلك، وموازية مع مواصلة تفكيك الرسوم الجمركية، بلغت المداخيل الجمركية ما قيمته 12,3 مليار. بارتفاع لم يتجاوز 3,7% بالرغم من تسارع نمو الواردات. وجلبت حقوق التسجيل والتمبر عائدات بقيمة 10,1 مليار مرتفعة بنسبة 10,4%.

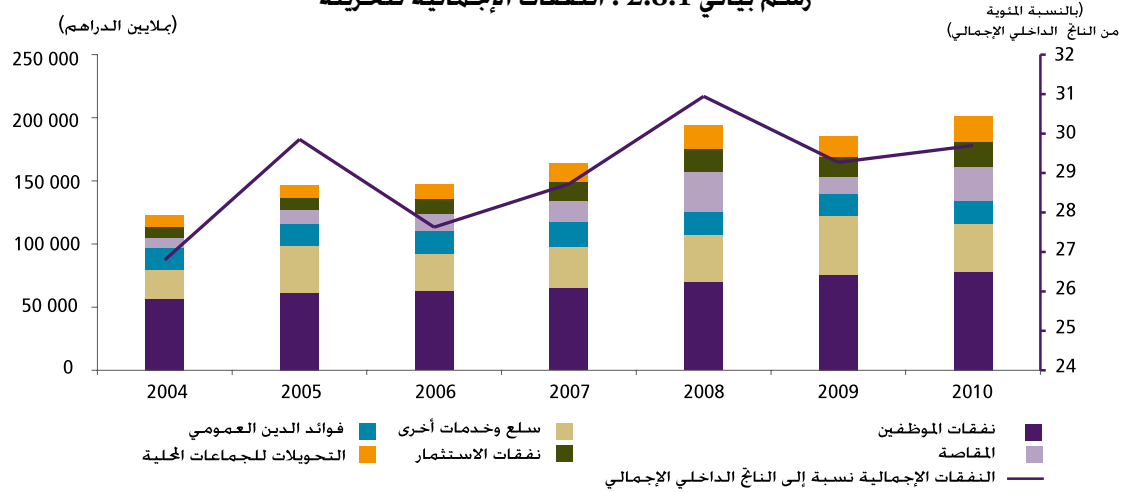
أما بالنسبة للمداخيل غير الجبائية، البالغة 16,5 مليار، فقد سجلت تراجعا بنسبة 9,1%. نتيجة على الخصوص لانخفاض عائدات مؤسسات الاحتكار بنسبة 16,1%.

نفقات الخزينة

ارتفعت النفقات الإجمالية للخزينة، البالغة 227,5 مليار درهم، بنسبة 5,6% نتيجة بشكل رئيسي لارتفاع حمولات المقاصة التي انتقلت، في سياق ارتفاع الأسعار الدولية للمنتجات الطاقية والأساسية، من 13,3 مليار إلى 27,2 مليار درهم. وموازية ذلك، ظلت نفقات التجهيز في نفس مستوياتها تقريبا حيث ناهزت 46 مليار. فيما

انخفضت النفقات العادية بدون احتساب عمليات المقاصة. بنسبة 1,4% إلى 153,8 مليار، أو ما يعادل 20,1% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 21,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في السنة السابقة.

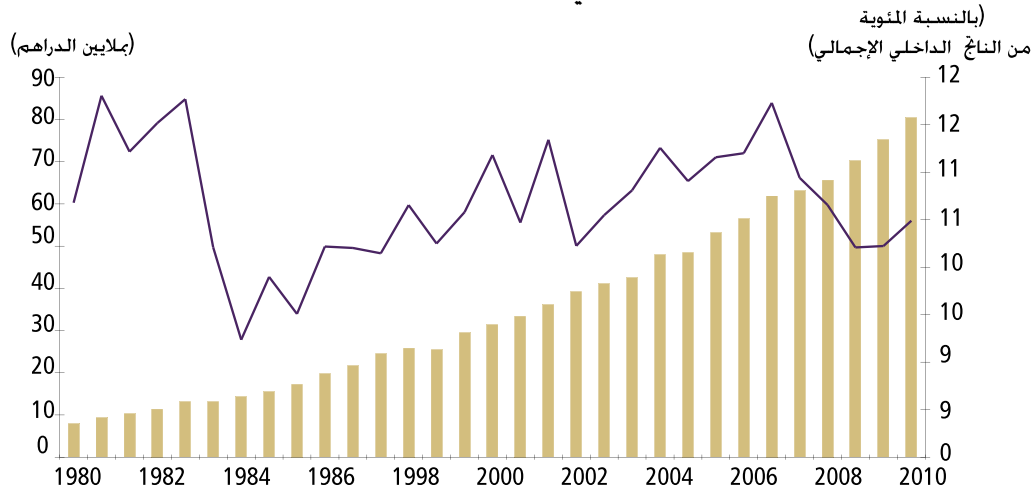
رسم بياني 2.8.1 : النفقات الإجمالية للخرينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

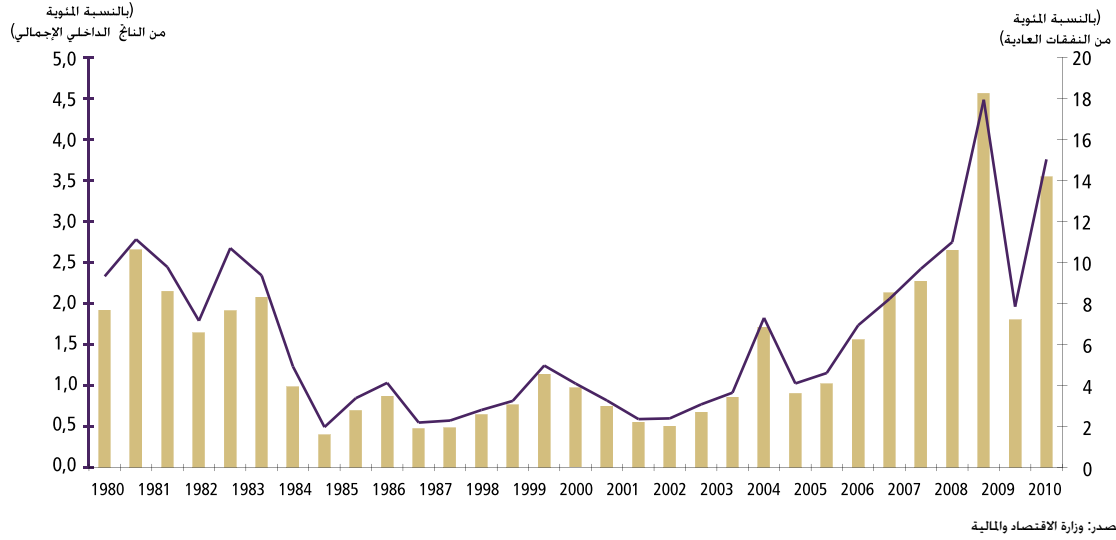
سجلت نفقات التسيير البالغة 116,5 مليار انخفاضا بنسبة 4,7%. وهو ما يعزى لتراجع النفقات المرتبطة بالسلع والخدمات الأخرى بنسبة 18,5% إلى 38 مليار، مقابل نمو مهم بنسبة 25,8% في 2009. بالمقابل، سجلت كتلة الأجور البالغة 78,4 مليار، نموا بنسبة 3,9%. لتعود بذلك إلى وتيرة نمو أكثر اعتدالا. رغم كونها لا تزال تمثل 10,3% من الناتج الداخلي الإجمالي.

رسم بياني 3.8.1 : كتلة الأجور



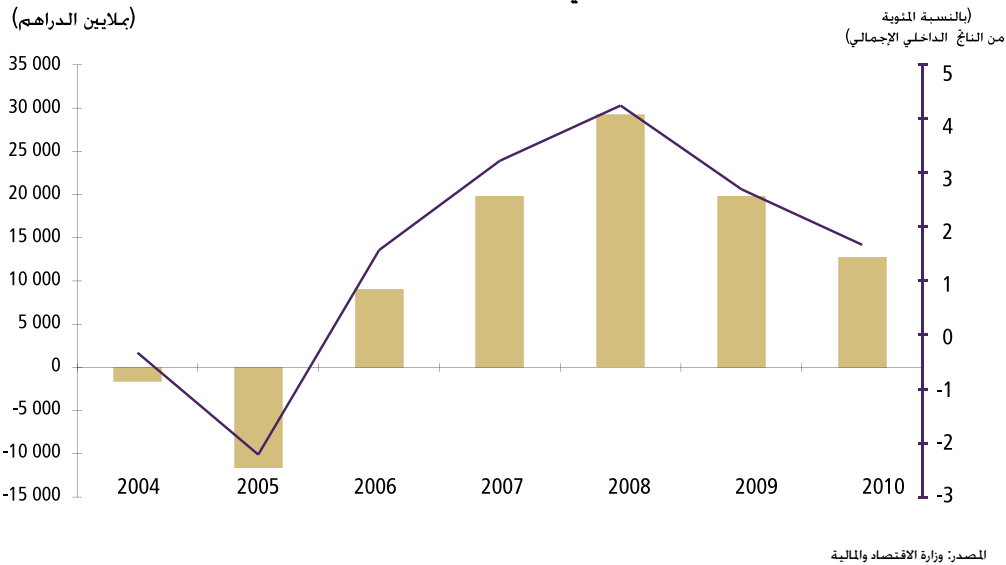
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

رسم بياني 4.8.1 : نفقات المقاصة



انتقلت حمّلات الخزينة برسوم فوائد الدين إلى 17,6 مليار مرتفعة بنسبة 1,4% بحكم تزايد التسديدات برسوم الفوائد على الدين الداخلي في أعقاب توسع جاري سندات الخزينة. أما بالنسبة للفوائد على الدين الخارجي، فقد تقلصت بنسبة 18,6% بالنظر لتراجع متوسط تكلفتها واعتدال السحوبات.

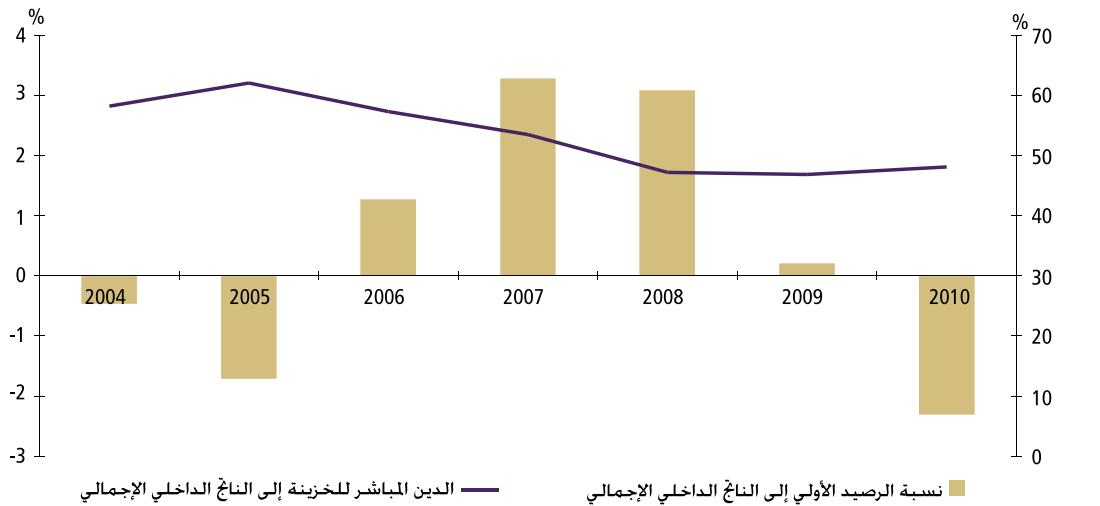
رسم بياني 5.8.1 : ادخار الميزانية



في ظل هذه الظروف، انخفض الرصيد العادي إلى 12,8 مليار درهم أو 1,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. مقابل 2,7% و 4,2% من الناتج الداخلي الإجمالي على التوالي سنتي 2008 و 2009. ليغطي بذلك 28% من نفقات

التجهيز. وأخذاً بعين الاعتبار الرصيد السلبي للحسابات الخصوصية للخرزينة البالغ 1,6 مليار. أسفرت وضعية ختمات وموارد الخزينة عن عجز بقيمة 35,2 مليار. أو 4,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. مقابل 15,9 مليار أو 2,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة من قبل. وسجل الرصيد الأولي بدوره عجزاً بقيمة 17,6 مليار أو 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. بدلا من فوائض بقيمة 1,4 مليار و 21,3 مليار خلال سنتي 2009 و 2008 على التوالي. وبالنظر لتكوين متأخرات أداء بقيمة 6,9 مليار. بلغ عجز الصندوق 28,3 مليار درهم. أي ما يعادل 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. ليتفاهم بأكثر من 10 مليار درهم مقارنة بسنة 2009.

رسم بياني 6.8.1 : تطور الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

3.8.1 تمويل الخزينة

تميزت تغطية الاحتياجات التمويلية للخرزينة بالإصدار السندي في السوق المالية الدولية. الأول من نوعه منذ سنة 2007. في سياق تميز بتحسّن التصنيف الائتماني للدين السيادي المغربي.

التمويل الخارجي

بلغ إجمالي السحوبات 21,6 مليار درهم. مقارنة على التوالي بمبلغ 17,8 مليار و 11,5 مليار خلال سنتي 2009 و 2008. وتمت تعبئة هذه الأموال بصفة رئيسية من خلال السوق المالية الدولية. بمبلغ يصل إلى 11,2 مليار ولدى

المؤسسات الدولية، بمبلغ 4,4 مليار. وبلدان الاتحاد الأوربي بمبلغ إجمالي يصل إلى مليارين مقابل 6,4 مليار سنة من قبل. وبالمقابل، ارتفعت التسديدات بنسبة 15%. لتستقر في حوالي 5,7 مليار. بعد تراجعها بنسبة 47,7% سنة من قبل. وإجمالاً، أفرزت تدفقات رؤوس الأموال الخارجية مداخيل صافية بقيمة 15,9 مليار. بدلا من 12,8 مليار في 2009 و11,1 مليار في 2008.

إطار 2.8.1: التصنيف السيادي للمغرب

رفعت الوكالة الدولية للتصنيف الائتماني «ستاندارد أند بورز» بتاريخ 23 مارس 2010 تصنيفها الائتماني للمغرب بالنسبة للدين على المدى الطويل بالعملة الأجنبية من «BB+» إلى «BBB-» والدين على المدى الطويل بالعملة الوطنية من «BBB» إلى «BBB+» مع آفاق مستقرة. كما قامت بتعديل تصنيف الدين على المدى القصير بالعملة الأجنبية نحو الارتفاع من «B» إلى «A-3» وتصنيف الدين على المدى القصير بالعملة الوطنية من «A-3» إلى «A-2». ما مكن المملكة من بلوغ درجة الاستثمار «Investment grade». وبعد المغرب البلد الوحيد الذي استفاد من تحسن تصنيفه السيادي خلال هذه الفترة التي طبعها الأزمة المالية العالمية.

جدول 1.2.8.1: جرد لتطور تصنيف المغرب

تاريخ المراجعة	العملة	تصنيف على المدى الطويل	آفاق مستقبلية	تصنيف على المدى القصير
23 مارس 2010	عملة أجنبية	B B B -	مستقرة	A - 3
11 أبريل 2008		+B B	مستقرة	B
26 مارس 2007		+B B	إيجابية	B
09 غشت 2005		+B B	مستقرة	B
08 مارس 2004		B B	إيجابية	B
21 فبراير 2003		B B	مستقرة	B
02 نونبر 2001		B B	سلبية	B
02 مارس 1998		B B	مستقرة	B
23 مارس 2010	عملة محلية	+ B B B	مستقرة	A - 2
11 أبريل 2008		B B B	مستقرة	A - 3
26 مارس 2007		B B B	إيجابية	A - 3
21 فبراير 2003		B B B	مستقرة	A - 3
02 نونبر 2001		B B B	سلبية	A - 3
02 مارس 1998		B B B	مستقرة	A - 3

المصدر: ستاندارد أند بورز

ويعزى تحسن جودة مديونية المغرب، حسب الوكالة، إلى الاستقرار السياسي الذي تنعم به المملكة، والجهود المبذولة من أجل تقليص الدين العمومي. إضافة إلى التزام السلطات العمومية بالمضي قدما في برامج الإصلاح التي من شأنها تطوير تنافسية الاقتصاد وتخفيف النمو.

التمويل الداخلي

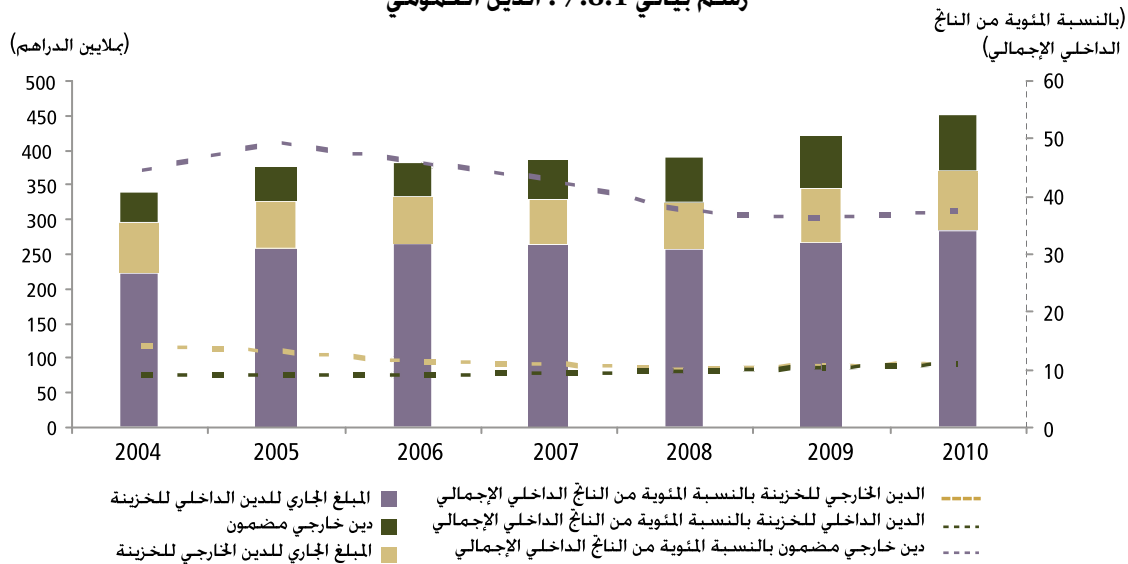
عرف اللجوء إلى التمويل الداخلي نموا كبيرا في سنة 2010 مقارنة بالسنوات الفارطة. وشكلت الإصدارات الصافية لسندات الخزينة، البالغة قيمتها 20 مليار درهم، المصدر الرئيسي للتمويل. هكذا، بلغت الاكتتابات الصافية

لشركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي 37,3 مليار، فيما قامت الخزينة بتسديدات صافية بقيمة 17,4 مليار لفائدة الأبنك. وبلغت الاكتتابات الصافية للمؤسسات المالية الأخرى مليار درهم. تغطي تدفقات صافية إيجابية لدى منظمات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، وصندوق الإيداع والتدبير وتسديدات لدى الفاعلين الآخرين بواقع 12 مليار.

4.8.1 الدين العمومي

بلغ جاري الدين العمومي 465,6 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 11,5% مقارنة بالسنة الفارطة، وهي نسبة النمو الأعلى خلال السنوات العشر الأخيرة. ويعكس هذا الارتفاع بشكل أساسي التوجه الكبير للخزينة نحو التمويل الداخلي حيث وصل المبلغ الجاري الكلي لهذه الاقتراضات إلى 292,1 مليار، مرتفعا بمبلغ 27 مليار كتدفقات صافية. واستقر المبلغ الجاري لسندات الخزينة بالمزايدة في 277,4 مليار ليمثل بذلك 95% من الدين الداخلي. في هذا السياق، انتقلت نسبة الدين العمومي إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 57% إلى 60,9% في ظرف سنة واحدة.

رسم بياني 7.8.1 : الدين العمومي



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

ارتباطا بنمو المبلغ الجاري للدين الداخلي للخزينة بنسبة 10,2%. انتقل متوسط تكلفته من 5,63% إلى 5,75%. وعلى مستوى بنية الدين حسب المدة المتبقية، التي تميزها هيمنة السندات طويلة ومتوسطة الأجل بنسبة تصل إلى 86% من المبلغ الجاري الكلي للدين الداخلي. سجلت حصة السندات قصيرة الأجل انخفاضا من 23,6% سنة 2009 إلى 13,2% هذه السنة.

وارتفع الدين الخارجي العمومي. البالغ 173,4 مليار درهم أو 22,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. بحوالي 14% واتسمت بنيته بتراجع حصة الدين الخارجي المضمون. التي تدنت في ظرف سنة واحدة من 48,3% إلى 46,8%. وبدوره. ارتفع الدين الخارجي للخزينة بنسبة 17,3% ليصل إلى 92,3 مليار درهم. أو 12,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. مقابل 78,7 مليار و 10,7% من الناتج الداخلي الإجمالي في السنة المنصرمة. ليمثل بذلك 24,5% من مديونية الخزينة.

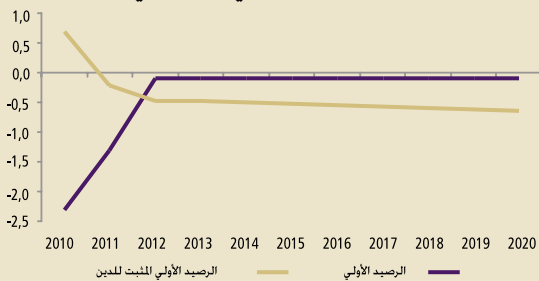
إطار 3.8.1 : عناصر تحليل استدامة الميزانية العمومية على المدى المتوسط

يعتبر الإطار التحليلي لاستدامة الميزانية أداة تساعد على فهم وتحليل السياسة المالية. من خلال توقع تطورات الدين على المدى المتوسط وتحديد التعديلات التي قد تكون ضرورية على مستوى الميزانية. ويأخذ هذا النموذج بعين الاعتبار النمو الاقتصادي كمتغير داخلي. من خلال توقع تغير الناتج الداخلي الإجمالي حسب على الخصوص التأثير المنشط للميزانية. كما يأخذ في الحسبان أيضا تأثير الأسعار وتطور نسب الفائدة ضمانا للمزيد من الشمولية.

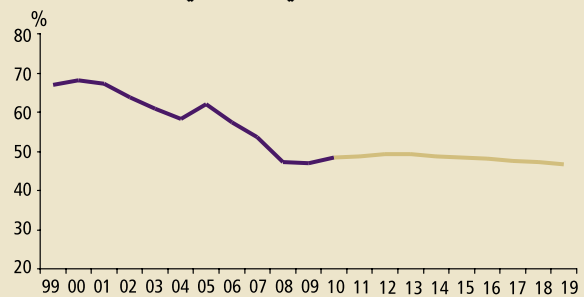
وفي أعقاب الفوائض المحققة سنتي 2007 و 2008 التي سرعت من عملية تصحيح الميزانية ومكنت من توفير هامش للمناورة أمام الخزينة. سجلت ميزانية سنتي 2009 و 2010 عجوزات بلغت 2,2% و 4,6% من الناتج الداخلي الإجمالي على التوالي. في ظل هذه الظروف. بلغت مديونية الخزينة 50,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010. مقابل 47% سنة من قبل. منهية بذلك منحاهما التنازلي المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة.

ويستعرض السيناريو المعد في إطار تقييم استدامة مديونية الخزينة الشروط التي تسمح بإبقاء الدين في مستوى يقل عن 50% من الناتج الداخلي الإجمالي في أفق سنة 2020. هكذا. وأخذا بعين الاعتبار مداخل تعادل 24,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. يتوقع أن لا تتجاوز نسبة النفقات الأولية (النفقات الإجمالية عدا تسديدات الفوائد) 24,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. وهو مستوى مائل لمتوسط الفترة 2009-2000. ومن المنتظر أن تصل نسبة النمو إلى 5% في المتوسط خلال فترة التوقع.

رسم بياني 2.8.3.1 : نسبة الرصيد الأولي إلى الناتج الداخلي الإجمالي



رسم بياني 1.3.8.1 : نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الإجمالي



في ظل هذه الظروف. من المتوقع حدوث ارتفاع طفيف في نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الإجمالي قبل تباطؤه اعتباراً من سنة 2014. ليستقر في حوالي 50% في سنة 2020. وسيستقر الرصيد الأولي الناجم عن هذه التطورات في 0,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. وهو رصيد شبه منعدم مقارنة بالرصيد المثبت للدين.

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
49,9	50,2	50,4	50,6	50,8	51,0	51,1	51,3	51,4	51,5	50,3	نسبة الدين الكلي للخزينة إلى الناتج الداخلي الإجمالي
18,6	18,2	17,6	17,2	16,7	16,1	15,4	14,6	13,8	13,7	12,1	نسبة الدين العمومي الخارجي إلى الناتج الداخلي الإجمالي
31,3	32,0	32,6	33,4	34,1	34,9	35,7	36,7	37,6	37,8	38,2	نسبة الدين العمومي الداخلي إلى الناتج الداخلي الإجمالي
3,0	3,0	3,0	3,1	3,1	3,1	3,2	3,2	3,2	4,7	4,6	نسبة عجز الميزانية إلى الناتج الداخلي الإجمالي
-0,1	-0,1	-0,1	-0,1	-0,1	-0,1	-0,1	-0,1	-0,1	-1,3	-2,3	نسبة الرصيد الأولي إلى الناتج الداخلي الإجمالي
-0,6	-0,6	-0,6	-0,6	-0,5	-0,5	-0,5	-0,5	-0,5	-0,2	0,7	نسبة الرصيد الأولي المثبت للدين إلى الناتج الداخلي الإجمالي
5,0	5,0	5,0	5,0	5,0	5,0	5,0	5,0	5,0	5,0	3,3	نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة المؤية
											الفرضيات الرئيسية
2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	2,0	0,9	نسبة التضخم
24,3	24,3	24,3	24,3	24,3	24,3	24,3	24,3	24,3	25,4	27,6	نسبة النفقات الأولية إلى الناتج الداخلي الإجمالي
24,2	24,2	24,2	24,2	24,2	24,2	24,2	24,2	24,2	24,1	25,3	نسبة المداخل إلى الناتج الداخلي الإجمالي
3,8	3,8	3,9	4,0	4,0	4,1	4,1	4,2	4,2	4,9	5,0	نسبة الفائدة الحقيقية المطبقة على مديونية الخزينة

المصدر : توقعات بنك المغرب

9.1 السياسة النقدية

تميز الاقتصاد العالمي في سنة 2010 بتواصل الانتعاش الذي بدأ في النصف الثاني من 2009. وبوتيرة أسرع في البلدان الصاعدة. ففي الدول المتقدمة، لاسيما الشركاء الرئيسيين للمغرب، ظل النمو معتدلاً بسبب اختلالات المالية العمومية واستمرار البطالة وتباطؤ نمو الائتمان. وعلى المستوى الداخلي، ظلت الضغوط التضخمية منخفضة للغاية على الرغم من الارتفاع الذي سجلته الأسعار العالمية للمواد الأولية، والذي كان أكثر حدة في نهاية السنة. وفي هذا السياق وبالنظر لتوقعات التضخم التي ظلت منسجمة مع هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط، أبقى مجلس البنك سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند نسبة 3,25% خلال اجتماعاته الأربع لسنة 2010.

وواصل البنك خلال هذه السنة عملية التخفيض التدريجي لنسبة الاحتياطي الإلزامي التي انطلقت في دجنبر 2007. فقد قرر المجلس في اجتماعه المنعقد في 30 مارس 2010 خفض هذه النسبة من 8% إلى 6% والمحافظة عليها في هذا المستوى دون تغيير خلال الفترة المتبقية من السنة. وذلك بالنظر لاستمرارية الحاجة إلى السيولة في السوق النقدية.

وعلى المستوى العملي، ظلت تدخلات البنك لضبط السوق النقدية تتم أساساً من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات العروض، مما مكن من الإبقاء على سعر الفائدة ما بين البنوك في مستوى قريب من سعر الفائدة الرئيسي.

1.9.1 قرارات السياسة النقدية

أبرز التقييم الذي أجراه مجلس البنك على أساس التحليلات الاستشرافية وتوقعات التضخم الكلي والتضخم الأساسي غياب مخاطر التضخم على المدى المتوسط. فقد ظل متوسط التوقع التوافقي للتضخم على مدى ستة فصول منسجماً مع هدف استقرار الأسعار. وإن كان قد شهد بعض التعديلات الطفيفة نحو الارتفاع.

فباستثناء تقرير السياسة النقدية لشهر مارس الذي تم فيه تعديل التوقع المتوسط خلال الفصول الستة الموالية نحو الانخفاض من 1,9% إلى 1,4%. خضعت التوقعات التي أجريت في الفصول الثلاثة التالية لمراجعة طفيفة نحو الارتفاع. وهكذا، ارتفع متوسط التوقع التوافقي في أفق ستة فصول إلى 1,7% في تقرير يونيو ثم إلى 1,9% في شتنبر قبل أن يبلغ 2,2% في التقرير الصادر في دجنبر. وعلى الرغم من هذا الاتجاه التصاعدي في توقعات التضخم، ظلت هذه الأخيرة على العموم في مستوى يتوافق مع هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

وبالموازاة مع ذلك، كان ميزان المخاطر المحيطة بهذه التنبؤات على العموم متجها قليلا نحو الارتفاع في تقارير السياسة النقدية للفصول الثلاثة الأولى من السنة. بينما جاء في تقرير الربع الأخير من السنة محايدا على العموم. وقد شكلت توقعات الأسعار العالمية للمواد الأولية، وبالتالي أسعار الواردات، العامل الرئيسي الذي أدى إلى توجه ميزان المخاطر نحو الارتفاع. في المقابل، لم تمثل وتيرة نمو الطلب الداخلي والقروض البنكية أحد عناصر الشك على التوالي في تقريرينا مارس ويونيو 2010

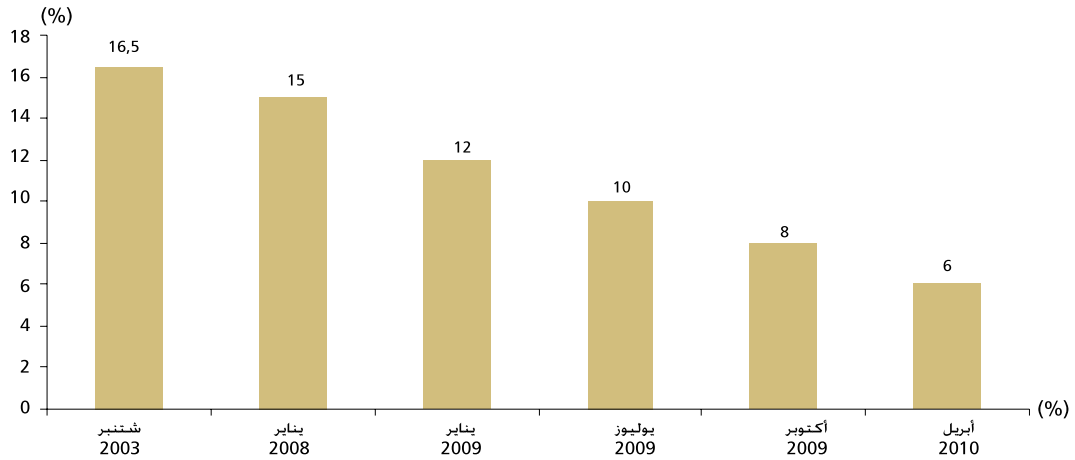
في هذا السياق وأخذا في الاعتبار غياب ضغوط تهدد بشكل كبير هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط. قرر مجلس البنك الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي في نسبة 3,25% خلال اجتماعاته الأربع لسنة 2010.

جدول 1.9.1 : قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2006

نسبة الاحتياطي الإلزامي	سعر الفائدة الرئيسي	سعر الفائدة على عمليات سحب السيولة	
			1 فـ 2 فـ 3 فـ 4 فـ
		رفع من 2,50% إلى 2,75%	2006
			1 فـ 2 فـ 3 فـ 4 فـ
تخفيض من 16,5% إلى 15%			2007
			1 فـ 2 فـ
	رفع من 3,25% إلى 3,50%		3 فـ 4 فـ
تخفيض من 15% إلى 12%			2008
			1 فـ 2 فـ 3 فـ 4 فـ
تخفيض من 12% إلى 10% تخفيض من 10% إلى 8%	تخفيض من 3,50% إلى 3,25%		2009
			1 فـ 2 فـ 3 فـ 4 فـ
تخفيض من 8% إلى 6%			2010

بالإضافة إلى ذلك، واصل مجلس البنك عملية تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، إذ قرر خفضها من 8% إلى 6% ابتداء من فاتح أبريل 2010، وذلك بالنظر لاستمرار الحاجة إلى السيولة في السوق النقدية، فضلا عن التغيرات الملاحظة والمتوقعة لعوامل السيولة. وقد أدى هذا التقليل إلى ضخ سيولة تناهز قيمتها 8,2 مليار درهم.

رسم بياني 1.9.1 : نسبة الاحتياطي الإلزامي



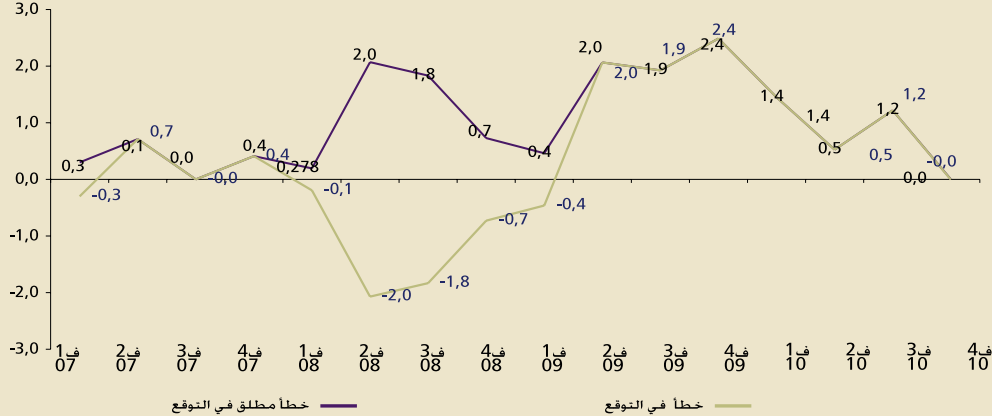
إطار 1.9.1 : تقييم توقع التضخم خلال سنة 2010

تشكل التوقعات المنبثقة عن النماذج التي يعتمد عليها البنك* موضوع توافق في الآراء قبل أن تتم المصادقة عليها من طرف اللجنة النقدية والمالية. لتكون بمثابة أساس لقرار مجلس البنك. ويجرى التقييم اللاحق لفعالية هذه التوقعات بناء على الانحراف بين نسبة التضخم الفعلية. من جهة، ونسبة التضخم الناتجة عن التوقع التوافقي. من جهة أخرى.

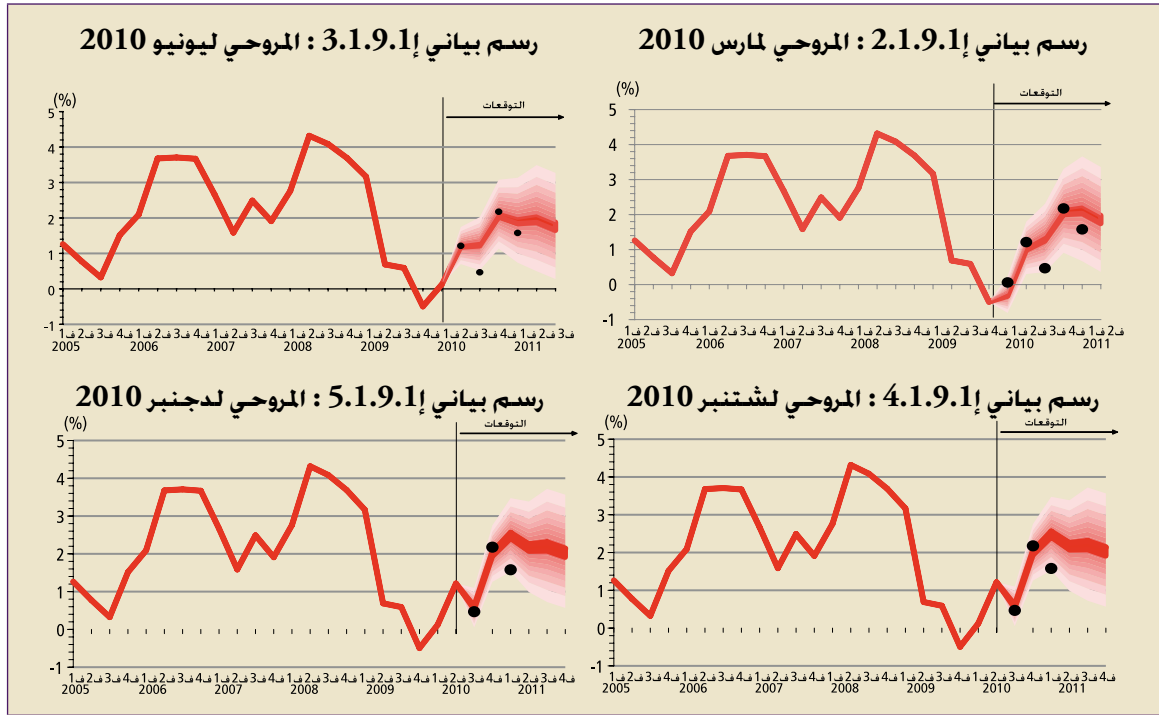
ومن حيث الإنجازات، ظل التضخم خلال سنة 2010 معتدلاً بفعل غياب ضغوط تضخمية قوية، سواء من الطلب الداخلي أو الخارجي، وانخفاض مستوى التضخم لدى أبرز الشركاء التجاريين للمغرب. وقد جاءت التوقعات التوافقية لبنك المغرب لعام 2010، والتي تنبأت بنمو معتدل في أسعار الاستهلاك، قريبة من النسب الفعلية للتضخم الكلي. وبشكل عام، كانت المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم تتجه قليلاً نحو الارتفاع. وارتبطت أساساً بتقلبات أسعار المواد الأولية وتأثيرها على أسعار الواردات.

وخلال السنة ككل، بلغ الانحراف المتوسط المطلق للتوقع، أي 0,1%. حيث وصل مستواه الأعلى 1,4 نقطة مئوية في الربع الأول من السنة، مقابل صفر كحد أدنى في الربع الأخير.

رسم بياني 1.1.9.1 : الانحراف بين التوقع التوافقي للتضخم ونسبة التضخم الفعلية (بالنقط المئوية)



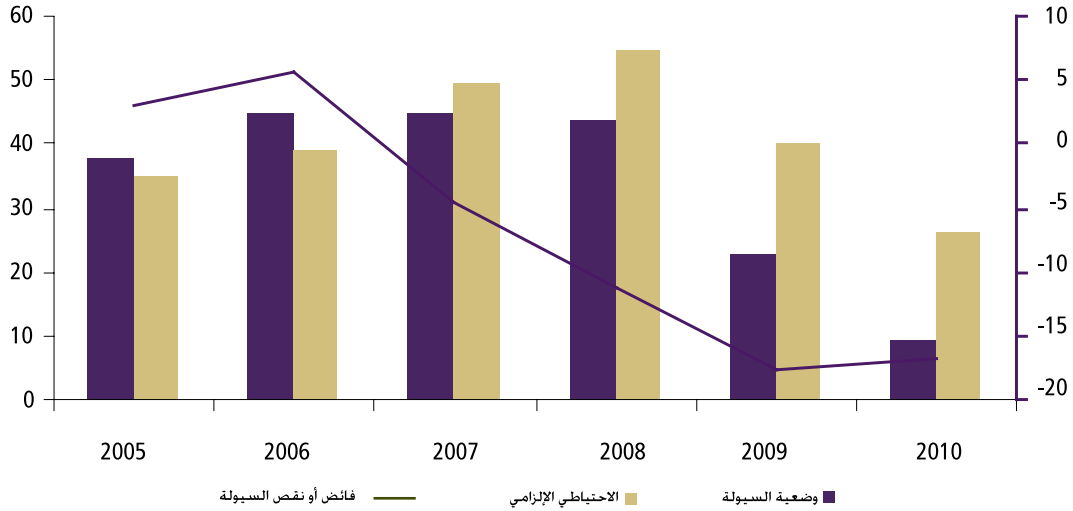
* يرجع لتقرير السياسة النقدية لشهري مارس 2007، الإطار 1.6 «نماذج توقعات التضخم»، الصفحة 28، وشتنبر 2009، الإطار 1.6 «نموذج إحصائي جديد لتوقع التضخم يعتمد التغيير الهيكلي للنظام» الصفحة 51.



2.9.1 الجوانب العملية للسياسة النقدية

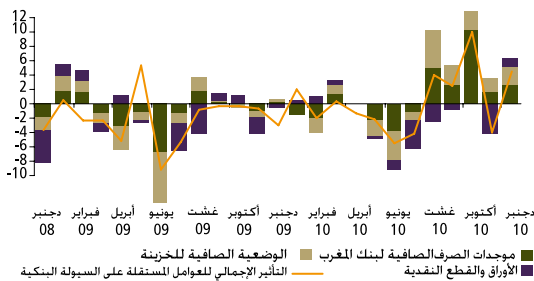
في سنة 2010، بلغت احتياجات البنوك من السيولة، على أساس متوسط نهايات الأسبوع، 16,9 مليار درهم، مما يمثل انخفاضا طفيفا مقارنة مع مبلغ 17,7 مليار درهم التي سجلت في العام الماضي. ونظرا للتراجع الجديد في الوضعية الأساسية للسيولة من 22 مليار درهم في 2009 إلى 9,5 مليار في عام 2010، يعكس شبه الاستقرار هذا التأثير الذي خلفه تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 6% الذي أدى إلى ضخ حوالي 8,2 مليار درهم.

رسم بياني 2.9.1 : الوضعية الأساسية للسيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي (متوسط نهايات الأسبوع بملايير الدراهم)

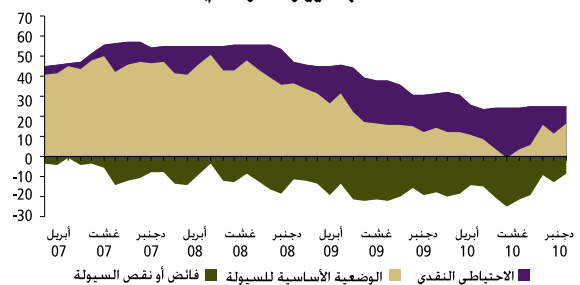


خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة، كان التأثير التقييدي لانخفاض صافي الموجودات الخارجية لبنك المغرب وتحسن الوضعية الصافية للخبزينة أكبر من التأثير التوسعي لتراجع النقد المتداول، مما أدى إلى وجود حاجة للسيولة قدرها 17,1 مليار درهم في متوسط نهايات الأسبوع. وإلى جانب خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 6%. قام بنك المغرب بضخ سيولة بلغت في المتوسط 16,8 مليار درهم، لاسيما من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام بواسطة طلبات العروض بسعر فائدة بنسبة 3,25%. ونتيجة لذلك، بلغ سعر الفائدة اليومي في السوق القائمة بين البنوك 3,29% في المتوسط خلال هذه الفترة.

رسم بياني 4.9.1 : تأثير العوامل المستقلة (متوسط نهايات الأسبوع بملايير الدراهم)



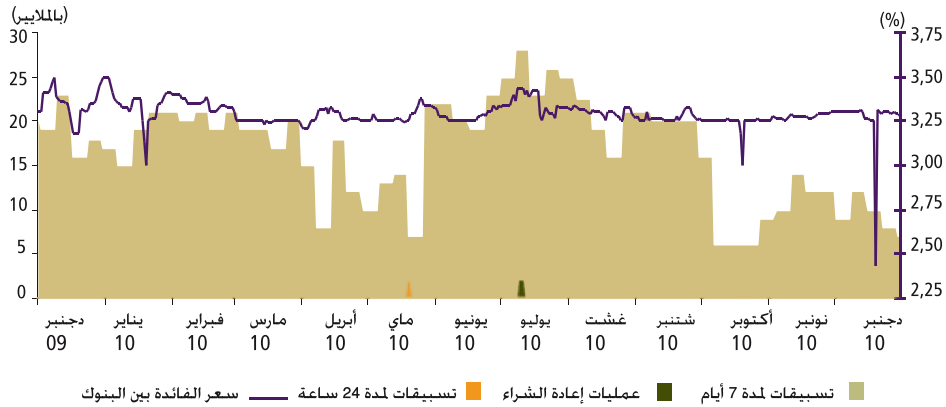
رسم بياني 3.9.1 : وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي (متوسط نهايات الأسبوع بملايير الدراهم)



وفي الفترة الممتدة ما بين يونيو وشتنبر. تزايدت حاجة البنوك إلى السيولة ليصل متوسط الخصاص إلى 21,5 مليار درهم. بسبب استمرار تقلص احتياطات الصرف لبنك المغرب وتزايد التداول النقدي. وعلى الرغم من زيادة المبالغ التي تم ضخها إلى 21,6 مليار درهم. ظل سعر الفائدة في السوق القائمة بين البنوك أعلى بقليل من سعر الفائدة الرئيسي، إذ بلغ 3,30%.

وبعد ارتفاع صافي الأصول الخارجية لبنك المغرب في الربع الأخير من السنة. تراجع مبلغ تدخلات البنك المركزي إلى 10,2 مليار درهم في متوسط نهايات الأسبوع. وبلغ سعر الفائدة بين البنوك نسبة 3,26%.

رسم بياني 5.9.1 : تدخلات بنك المغرب ومتوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك (معطيات يومية بملايير الدراهم)

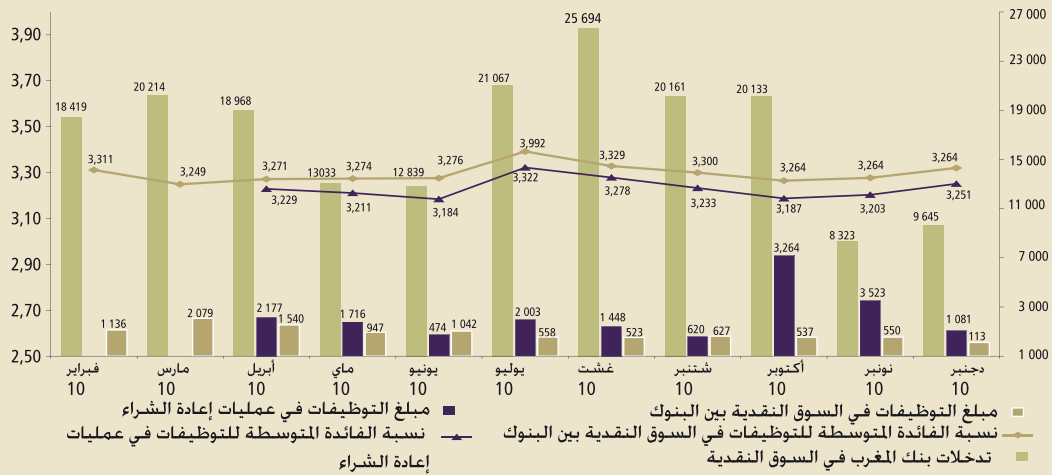


إطار 2.9.1 : تطبيق الاتفاقية الموقعة بين بنك المغرب والخزينة

وفقا للاتفاقية التي وقعها في يوليوز 2009 وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب من أجل تدبير فائض أو خصاص حسابها الجاري لدى بنك المغرب، يمكن للخزينة القيام بعمليات توظيف (إعادة الشراء و/أو قروض غير مضمونة) أو اقتراض (اقتراضات غير مضمونة و/أو إصدار سندات خزينة لأمد قصير جدا). في إطار احترام تطبيق السياسة النقدية.

وقد قامت الخزينة بأول عملية توظيف في السوق النقدية في 18 فبراير 2010.

الرسم بياني 1.2.9.1 : التطور الشهري لتوظيفات الخزينة في السوق النقدية في سنة 2010 (بملايين الدراهم)

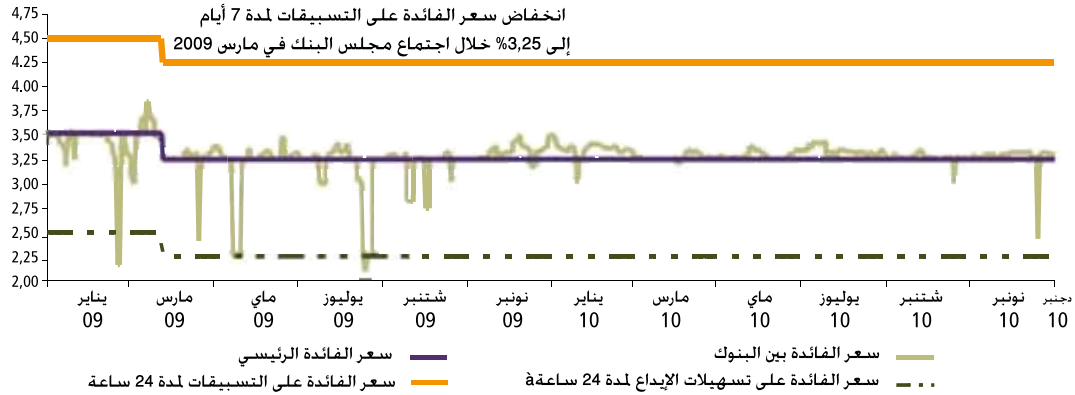


خلال عام 2010، بلغ المتوسط اليومي لعمليات توظيف فائض الحساب الجاري للخزينة في السوق النقدية 2,8 مليار درهم. تم توظيف 863 مليون منها في القروض غير المضمونة بين البنوك بسعر فائدة مرجح قدره 3,28% و 2 مليار درهم في عمليات إعادة الشراء بسعر فائدة بلغ 3,21%. وقد أدت توظيفات الخزينة إلى ضخ 1,4 مليار درهم في النظام البنكي.

3.9.1 أسعار الفائدة

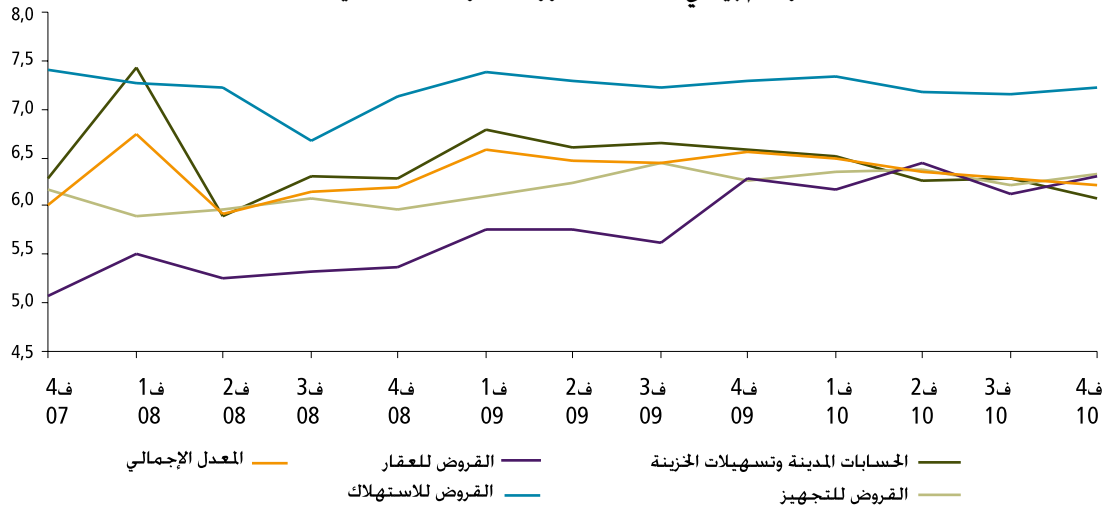
مكنت تدخلات البنك في سنة 2010 من الإبقاء على سعر الفائدة بين البنوك في مستوى قريب من سعر الفائدة الرئيسي. إذ بلغ متوسطه اليومي 3,29%. وفي الوقت نفسه، انخفض تقلبه بشكل كبير بحيث تراجع الانحراف المعياري من 0,27 في سنة 2009 إلى 0,18 هذا العام.

رسم بياني 6.9.1 : تطور متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك (معطيات يومية)



وفي ما يتعلق بأسعار الفائدة المدينة، تبين نتائج الاستقصاء الفصلي لبنك المغرب لدى البنوك تراجع سعر الفائدة المرجح للقروض البنكية بمقدار 17 نقطة أساس، ليستقر في 6,34% في 2010.

رسم بياني 7.9.1 : تطور أسعار الفائدة المدينة



ويعكس تراجع متوسط سعر الفائدة المرجح المطبق على القروض البنكية نموا متفاوتا بين مختلف فئات القروض. فقد واصلت أسعار الفائدة المطبقة على تسهيلات الخزينة الانخفاض الذي بدأته في النصف الثاني من سنة 2009، وتراجعت كذلك نسب الفائدة على قروض الاستهلاك بما قدره 7 نقط أساس في المتوسط مقارنة مع العام السابق. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت من جديد نسب الفائدة على قروض التجهيز والقروض العقارية، وإن بوتيرة أقل من تلك التي سجلت في 2009.

جدول 2.9.1 : تطور أسعار الفائدة المدينة

متوسط 2010	2010				متوسط 2009	2009				
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1		فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1	
6,29	6,08	6,28	6,26	6,52	6,66	6,58	6,65	6,61	6,78	حسابات مدينة وتسهيلات الخزينة
6,32	6,32	6,22	6,38	6,35	6,26	6,27	6,44	6,24	6,1	قروض للتجهيز
6,26	6,30	6,13	6,45	6,16	5,85	6,29	5,61	5,75	5,75	قروض للعمار
7,23	7,23	7,16	7,19	7,33	7,30	7,3	7,22	7,29	7,38	قروض للاستهلاك
6,34	6,34	6,21	6,36	6,49	6,51	6,56	6,45	6,46	6,58	السعر الفائدة الإجمالي

المصدر : الاستقصاء الفصلي الذي يجريه بنك المغرب لدى البنوك

وفي ما يتعلق بأسعار الفائدة الممنوحة على الودائع لأجل لدى البنوك، سجل متوسط سعر الفائدة المرجح على الودائع لمدة 6 أشهر و12 شهرا تراجعاً إلى 3,54% في المتوسط خلال 2010. بعد أن بلغ 3,66% في عام 2009. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض أسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر ولمدة سنة واحدة، التي انخفضت على التوالي من 3,42% و3,81% في المتوسط خلال 2009 إلى 3,31% و3,69% في 2010.

جدول 3.9.1 : سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك

متوسط 2010	فصل 10	فصل 10	فصل 10	فصل 10	متوسط 2009	متوسط 2008	متوسط 2007	
3,31	3,33	3,32	3,32	3,28	3,42	3,58	3,42	الودائع لمدة 6 أشهر
3,69	3,77	3,71	3,64	3,65	3,81	3,91	3,67	الودائع لمدة 12 شهرا
3,54	3,60	3,59	3,48	3,48	3,66	3,80	3,57	الودائع لمدة 6 و 12 شهرا

وفي الوقت نفسه، سجلت أسعار الفائدة على سندات الخزينة لأمد قصير في السوق الأولية ارتفاعاً في الربع الأول، قبل أن تنخفض تدريجياً خلال الفترة المتبقية من السنة. وفي المتوسط، ظلت هذه النسب في مستويات أعلى من تلك المسجلة في 2009، حيث بلغت 3,36% بالنسبة لسندات 13 أسبوعاً و3,42% على سندات 26 أسبوعاً و3,54% على سندات 52 أسبوعاً. وقد لوحظ نفس التطور في أسعار الفائدة المطبقة على السندات المتوسطة الأجل التي وصلت إلى 3,68% بالنسبة لسندات سنتين و3,90% لسندات 5 سنوات، مقابل 3,60% و3,79% في المتوسط في عام 2009. كما شهدت سنة 2010 استئناف إصدار السندات الطويلة الأجل، بعد غياب هذه الفئة من الإصدارات في 2008 و2009. وقد بلغت نسب الفائدة الممنوحة على السندات الصادرة لأجل 10 و15 و20 سنة 4,17% و4,34% و4,45% على التوالي، لتتخفف بذلك عن المستويات التي سجلتها آخر الإصدارات التي تمت في 2007.

جدول 4.9.1 : أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية*

متوسط 2010	10 فصل 4	10 فصل 3	10 فصل 2	10 فصل 1	متوسط 2009	متوسط 2008	متوسط 2007	
أسعار الفائدة القصيرة الأمد								
3,37	-	-	-	3,37	3,48	-	-	21 يوما
3,36	3,29	-	3,39	3,44	3,33	3,52	3,24	13 أسبوع
3,42	3,33	3,41	3,45	3,56	3,38	3,68	3,27	26 أسبوع
3,54	3,48	3,49	3,55	3,62	3,45	3,63	3,20	52 أسبوع
أسعار الفائدة المتوسطة والطويلة الأمد								
3,68	3,62	3,68	3,69	3,73	3,60	3,68	3,38	سنتان
3,90	3,85	3,90	3,90	3,95	3,79	3,86	3,57	5 سنوات
4,17	4,15	4,17	4,19	4,20	-	-	3,40	10 سنوات
4,34	4,34	-	4,35	4,32	-	-	3,65	15 سنة
4,45	-	-	4,45	-	-	-	3,81	20 سنة
-	-	-	-	-	-	-	3,98	30 سنة

(*) متوسطات عددية

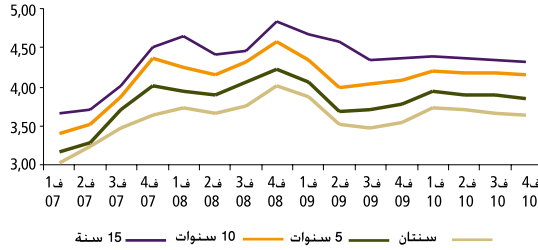
وقد لوحظ نفس الاتجاه في السوق الثانوية، حيث سجلت عائدات السندات لأجل قصير ومتوسط تحسنا في الربع الأول من السنة، قبل أن تنخفض بشكل طفيف بعد ذلك، لتظل في المتوسط أعلى من مستويات العام السابق. وفي المقابل، شهدت أسعار الفائدة على السندات الطويلة الأجل تغيرات متباينة، إذ ارتفعت نسب الفائدة على سندات الخزينة لمدة 10 سنوات، بينما انخفضت تلك المطبقة على سندات 15 و20 سنة.

جدول 5.9.1 : أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الثانوية*

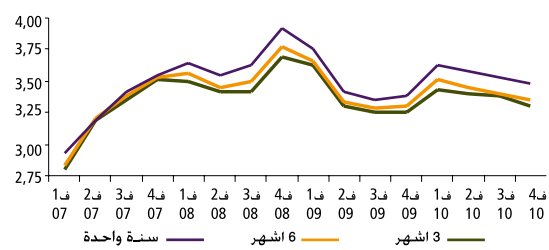
متوسط 2010	10 فصل 4	10 فصل 3	10 فصل 2	10 فصل 1	متوسط 2009	متوسط 2008	متوسط 2007	
أسعار الفائدة القصيرة الأمد								
3,38	3,30	3,38	3,40	3,44	3,36	3,51	3,21	13 أسبوع
3,43	3,36	3,40	3,46	3,51	3,39	3,57	3,24	26 أسبوع
3,55	3,47	3,53	3,57	3,62	3,48	3,68	3,27	52 أسبوع
أسعار الفائدة المتوسطة والطويلة الأمد								
3,69	3,63	3,67	3,71	3,73	3,60	3,79	3,34	سنتان
3,90	3,85	3,89	3,90	3,95	3,81	4,03	3,54	5 سنوات
4,17	4,15	4,18	4,17	4,19	4,11	4,33	3,79	10 سنوات
4,35	4,33	4,34	4,36	4,39	4,48	4,59	3,97	15 سنة
4,45	4,45	4,45	4,45	4,47	4,50	4,64	4,04	20 سنة

(*) متوسطات عددية

رسم بياني 9.9.1 : أسعار الفائدة على سندات
الخزينة لأجل متوسط وطويل في السوق الثانوية



رسم بياني 8.9.1 : أسعار الفائدة على سندات
الخزينة لأجل قصير في السوق الثانوية



لم ينعكس توجه سندات الخزينة، الذي كان على العموم تصاعديا، بشكل كلي على مستوى نسب الفائدة الممنوحة على حسابات الادخار، وذلك بسبب فارق الستة أشهر الذي تقتضيه منظومة ربط عائدات سندات الخزينة بالفوائد الممنوحة على حسابات الادخار¹. ونتيجة لذلك، انخفضت أسعار الفائدة على الحسابات على الدفتر لدى البنوك والحسابات على الدفتر لدى صندوق التوفير الوطني على التوالي بما قدره 21 و15 نقطة أساس مقارنة بالعام الماضي، لتصل إلى 2,99% و1,80%.

جدول 6.9.1 : سعر الفائدة الأدنى المطبق على حسابات الادخار

2010	2009	2008	2007
2,99	3,20	3,11	2,45
1,80	1,95	1,95	1,23

سعر الفائدة على الحسابات على الدفاتر لدى البنوك
سعر الفائدة على الحسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني

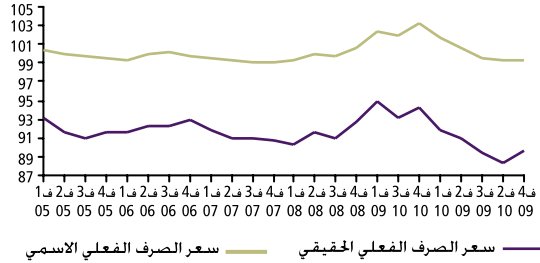
4.9.1 أسعار الصرف²

في عام 2010، انخفضت قيمة الأورو، في المتوسط السنوي، مقارنة مع الدولار الأمريكي والين الياباني والجنيه الإسترليني. وفي هذا السياق، ارتفعت قيمة العملة الوطنية، في المتوسط السنوي، بنسبة 0,86% مقابل الأورو، بينما انخفضت إزاء الين والدولار والجنيه الإسترليني بواقع 9,98% و3,90% و2,83% على التوالي.

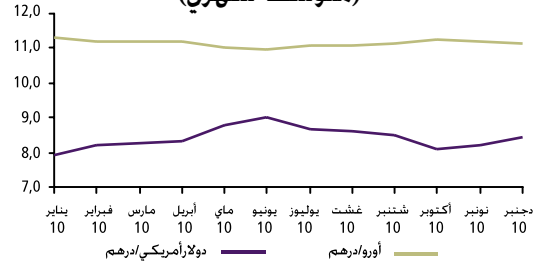
1 يرتبط سعر الفائدة الأدنى الممنوح على الحسابات على الدفاتر لدى البنوك بسعر الفائدة المتوسط المرجح المطبق على سندات الخزينة لمدة 52 أسبوعا، الصادرة عن طريق المزايدة خلال الأشهر الستة السابقة، مع خصم 50 نقطة أساس.
ويرتبط سعر الفائدة الأدنى على الحسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني بسعر الفائدة المتوسط المرجح المطبق على سندات الخزينة لمدة 5 سنوات، الصادرة عن طريق المزايدة خلال الأشهر الستة السابقة، مع خصم 200 نقطة أساس.

2 انظر الملحق الإحصائي م.1.8.

رسم بياني 11.9.1 : سعر الصرف الفعلي الإسمي
والحقيقي للدرهم (2000: سنة أساس)*



رسم بياني 10.9.1 : سعر الصرف الخاص بالتحويل
(متوسط شهري)



(* حسابات بنك المغرب)

وفي ما يتعلق بسعر صرف الدرهم مقابل عملات بعض البلدان الصاعدة المنافسة، سجلت قيمة العملة الوطنية انخفاضا بنسبة 15,8% و 9,6% و 7,2% و 5,1% على التوالي إزاء الريال البرازيلي والروبية الهندية والليرة التركية واليوان الصيني. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت قيمة الدرهم مقابل الدينار التونسي بنسبة 1,5%.

في ظل هذه الظروف، انخفضت قيمة سعر الصرف الفعلي الإسمي للدرهم بنسبة 2,5% في المتوسط. وتراجعت كذلك قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 4,13%. لاسيما بسبب التوجه الإيجابي لفارق التضخم الذي كان في صالح المغرب سنة 2010.

10.1 النقد والأئتمان والتوظيفات السائلة¹

تشير المعطيات النقدية الجديدة، المعدة طبقاً لمبادئ دليل الإحصائيات النقدية والمالية الذي أصدره صندوق النقد الدولي سنة 2000، إلى استمرار اعتدال الوتيرة السنوية لنمو المجمع م3، التي تراجعت إلى 4,8% مع متم شهر دجنبر 2010 بعد أن بلغت 7% سنة 2009 و12,2% كمتوسط للسنوات الخمس الأخيرة. ويعكس هذا التطور إلى جانب أثر أساسي، تأثيراً تباطؤ نسبة نمو القروض، وكذا ضعف مساهمة باقي المقابلات.

علاوة على ذلك، تعززت مجتمعات التوظيفات السائلة بواقع 25,6%. متزايدة بوتيرة ملحوظة مقارنة بالسنة الماضية حيث بلغت 3,4%. لتعكس بذلك دينامية كافة الأصول المشمولة في هذه المجمعات.

إطار 1.10.1: تأثير إصلاح الإحصائيات النقدية

منذ شهر يونيو 2010، شرع بنك المغرب في نشر الإحصائيات النقدية طبقاً لمقتضيات دليل الإحصائيات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي لسنة 2000. وقد نتج عن اعتماد هذه المنهجية تزايد الكتلة النقدية لاسيما بعد إدراج وحدات اقتصادية جديدة على مستوى القطاعات المصدرة والحائزة للنقود. فقد أصبح القطاع المصدر للنقود، الذي يتكون من الشركات المالية التي تدرج بعض خصومها في تعريف الكتلة النقدية، يتضمن -بالإضافة إلى بنك المغرب والبنوك التجارية- هيئات التوظيف الجماعي النقدية. ففوق المنهجية الجديدة، تتوفر السندات التي تصدرها هذه الهيئات على مواصفات الأصول النقدية بالنظر لسرعة وسهولة تحويلها إلى وسيلة للأداء دون مخاطر هامة للخسارة في رأس المال. أما القطاع الحائز للنقود، فقد تم توسيعه ليضم كافة القطاعات المؤسسية المقيمة باستثناء مؤسسات الإيداع والإدارة المركزية.

وننتج أيضاً عن اعتماد هذه المنهجية الجديدة في الإحصائيات النقدية ظهور فارق بين المجمع النقدي م3 ومقابلاته. بفعل استثناء عنصر الودائع لدى الخزينة العامة للمملكة ولدى بريد المغرب (حساب الشيك البريدي وحساب الادخار الوطني)، تماشياً مع المنهجية المنصوص عليها في دليل الإحصائيات النقدية والمالية. وبالرغم من أن هاتين الوحدتين المؤسستين لا تدخلان في قطاع الشركات المالية، حسب نظام المحاسبة الوطنية لسنة 1993، إلا أنه تم إدراجها في المجمع النقدي م3، بالنظر إلى كون ودائعها تستجيب لتعريف النقد في نطاقه الواسع.

بهذا، فإن الفارق بين م3 ومقابلاته قد بلغ، في نهاية شهر دجنبر 2010، ما قدره 72 مليار درهم. ويرتقب أن يتراجع هذا الفارق بمبلغ يساوي مبلغ الودائع في حسابات الشيك البريدي وحسابات الادخار الوطني، وذلك بمجرد أن يتم اعتبار الوضعية المحاسبية للبريد بنك في الإحصائيات النقدية.

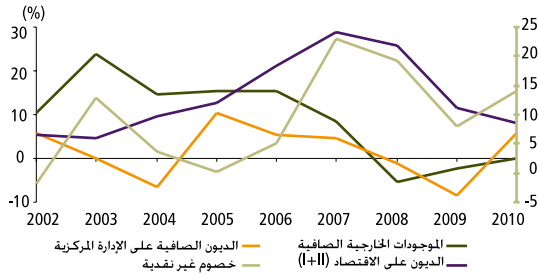
ويجدر التذكير أنه قبل تطبيق المنهجية الجديدة للإحصائيات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي، كان تخصيص مقابلات الودائع لدى الخزينة العامة للمملكة والبريد يتم بشكل تقريبي (الديون على الإدارة المركزية بالنسبة للخزينة العامة للمملكة والحسابات البريدية والديون غير المحددة بالنسبة لصندوق الادخار الوطني). باعتبار أنها لم تكن تتأثر من الوضعيات المحاسبية (أصول/خصوم) لكل واحدة من هذه المؤسسات.

1 يرجع للملحقات الإحصائية: الجداول من م 1.9 إلى م 11.9

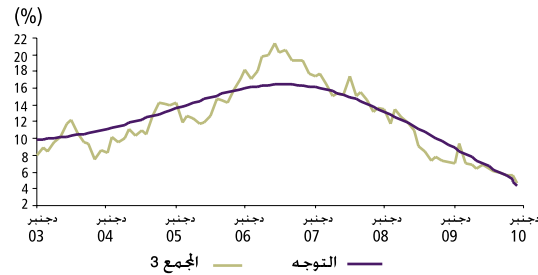
1.10.1 المجموع م3

في سياق يتسم بتباطؤ النشاط الاقتصادي، يعزى ضعف نمو المجموع م3 خلال سنة 2010 بالأساس إلى التراجع الواضح لوتيرة نمو القروض البنكية وبدرجة أقل، إلى تزايد الموارد غير النقدية¹. أما الديون الصافية على الإدارة المركزية، فقد تزايدت في نهاية السنة، بعد أن ظلت في تراجع لشهور عديدة، فيما حافظت الموجودات الخارجية الصافية على مستواها المسجل السنة الماضية.

رسم بياني 2.10.1: النمو السنوي لأبرز مقابلات المجموع م3



رسم بياني 1.10.1: النمو السنوي للمجموع م3 وتوجهه

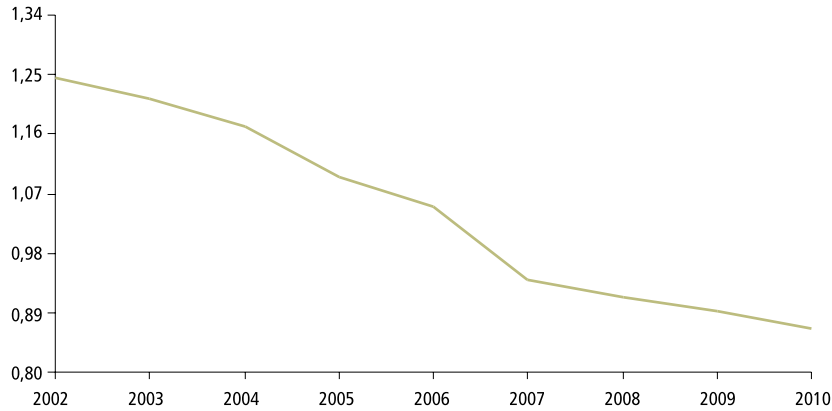


وانطلاقاً من تحليل المعطيات خلال السنة، يتبين أن نمو المجموع م3 قد بلغ، إلى غاية شهر يونيو، نسبة 7,7% في المتوسط. ذلك أن تراجع الموجودات الخارجية الصافية وارتفاع الموارد غير النقدية قد عوض جزئياً توسع القروض البنكية، الذي بلغ 12,1%. وفي المدة المتبقية من السنة، وبالرغم من تقلص حدة انخفاض الموجودات الخارجية الصافية والديون الصافية على الإدارة المركزية، لم يتجاوز نمو المجموع م3 ما قدره 5,3% في المتوسط. وذلك بفعل استمرار تباطؤ وتيرة ارتفاع القروض وتزايد الموارد غير النقدية. وفي نهاية شهر دجنبر، ظل نمو هذا المجموع محدوداً في 4,8% نتيجة أثر أساسي يرتبط بالارتفاع الواضح الذي سجل في نفس الفترة من السنة الماضية.

أما بالنسبة لمجموع السنة، فقد ارتفع المجموع م3، الذي يتم حسابه على أساس متوسط المبالغ الجارية لنهايات الأشهر، بنسبة 6,4%. أي بتراجع ملحوظ مقارنة بسنتي 2009 و2008 حيث سجلت نسبة 9,5% و15,2% على التوالي. وحيث إن نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي بلغت 4,3%. فإن سرعة تداول النقد استقرت في 0,9، أي دون تغيير يذكر مقارنة بالسنة الماضية.

¹ يؤدي ارتفاع الموارد غير النقدية إلى تراجع الكتلة النقدية.

رسم بياني 3.10.1 : سرعة تداول النقد



2.10.1 مكونات المجمع م 3

باستثناء الودائع لأجل، التي تسارع نموها في نهاية السنة بفعل تزايد مردوديتها وانتعاش عمليات إعادة توزيع المحافظ لصالحها. عرفت باقي مكونات المجمع م 3 تراجع نسب نموها سنة 2010. ورغم أن النقود الكتابية كانت الأكثر تأثراً بهذا التراجع، إلا أنها لا تزال تساهم بأعلى نسبة في نمو الكتلة النقدية.

جدول 1.10.1: تطور مكونات المجمع م 3

المجمع م 3	أصول نقدية أخرى	التوظيفات تحت الطلب	النقود الكتابية	العملة الائتمانية	
المبالغ الجارية في نهاية دجنبر (بملايين الدراهم)					
511 508	120 990	59 429	241 182	89 906	2005
604 556	151 527	65 446	278 406	109 177	2006
709 997	177 854	72 421	339 677	120 045	2007
805 986	234 275	79 869	363 751	128 091	2008
862 655	246 824	87 336	391 831	136 664	2009
904 240	258 149	93 802	407 054	145 235	2010
بنية المجمع م 3 بالنسبة المئوية					
100	23,7	11,6	47,2	17,6	2005
100	25,1	10,8	46,1	18,1	2006
100	25,0	10,2	47,8	16,9	2007
100	29,1	9,9	45,1	15,9	2008
100	28,6	10,1	45,4	15,8	2009
100	28,5	10,4	45,0	16,1	2010

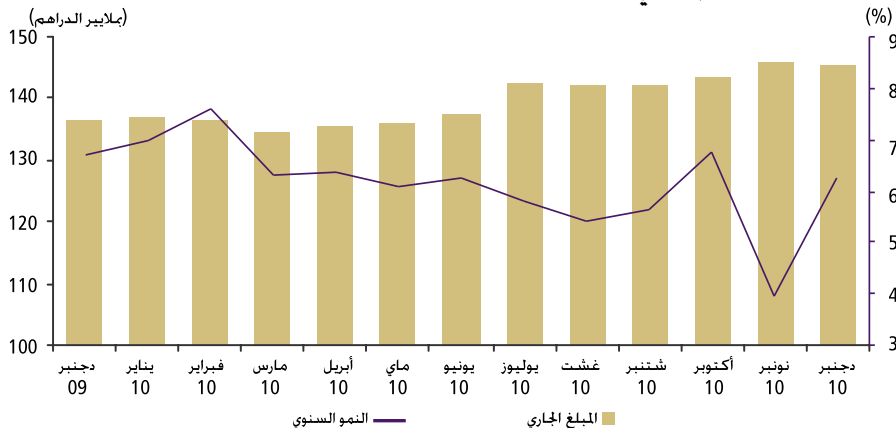
المجموع م 3	أصول نقدية أخرى*	التوظيفات تحت الطلب	النقود الكتابية	العملة الائتمانية	
التغيرات بالنسبة المئوية					
14,3	20,0	11,7	13,2	12,0	2005
18,2	25,2	10,1	15,4	21,4	2006
17,4	17,4	10,7	22,0	10,0	2007
13,5	31,7	10,3	7,1	6,7	2008
7,0	5,4	9,3	7,7	6,7	2009
4,8	4,6	7,4	3,9	6,3	2010
الإسهام في النمو السنوي للمجموع م3 الى غاية متم شهر دجنبر					
100	31,5	9,7	43,8	15,1	2005
100	32,8	6,5	40,0	20,7	2006
100	25,0	6,6	58,1	10,3	2007
100	58,8	7,8	25,1	8,4	2008
100	22,1	13,2	49,6	15,1	2009
100	26,9	15,5	36,9	20,8	2010

* الودائع لأجل+سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية+القيم المسلمة للاستحفاظ+شهادات الإيداع+الودائع بالعملة الأجنبية+ودائع أخرى

العملة الائتمانية

سجلت وتيرة الارتفاع السنوي للعملة الائتمانية تباطؤًا طفيفًا خلال سنة 2010 لتصل إلى 6,3%. بعد ان استقرت في نسبة 6,7% خلال السنتين الأخيرتين. فخلال سنة 2010، وباستثناء بعض الارتفاعات التي سجلت خلال الفصل الأول نتيجة بالخصوص لآثار أساسية. وخلال شهري أكتوبر ودجنبر إثر الاحتفال بعيد الأضحى وبنهاية السنة. ظلت هذه الوتيرة. على العموم، تتقلب في مستوى أقل من 7% خلال الأشهر المتبقية.

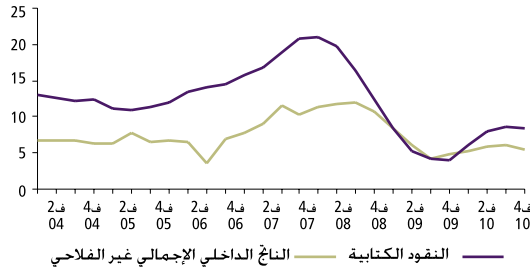
رسم بياني 4.10.1 : تطور العملة الائتمانية سنة 2010



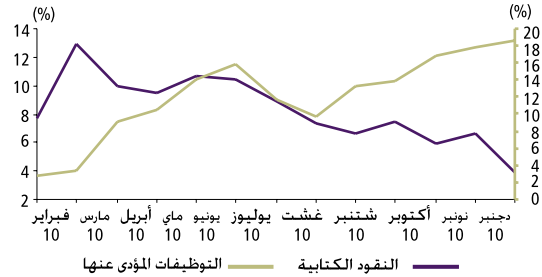
النقود الكتابية

لم تتجاوز نسبة نمو النقود الكتابية خلال سنة 2010 ما قدره 3,9%. مقابل 7,7% سنة 2009. مما يفسر، إلى حد كبير، تباطؤ نمو المجمع م3. وقد همّ هذا التطور الموجودات تحت الطلب المتعلقة بكافة القطاعات الحائزة للنقود. ليعكس أساسا تدني وتيرة النمو الاقتصادي وإعادة التوزيع التدريجي للتوظيفات المؤدى عنها. ويعزى تراجع وتيرة نمو النقود الكتابية كذلك إلى المستوى المرتفع الذي سجلته السنة الماضية.

رسم بياني 6.10.1: النمو السنوي للنقود الكتابية وللناج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي بالنسبة المئوية (متوسط متحرك لأربع فصول)



رسم بياني 5.10.1: تطور النقود الكتابية سنة 2010



وعموما، حافظ تطور النقود الكتابية خلال السنة على توجهه المعتاد. فبعد أن بلغ نسبة 12,9% في شهر يناير، عرفت وتيرة نموه السنوي تراجعا تدريجيا خلال المدة المتبقية من السنة. في المقابل، سجلت نسب ارتفاع شهرية في مارس ويونيو وشتنبر ودجنبر. بفعل تشكيل المقاولات لدفعات أولية برسوم سداد الضريبة على الشركات.

التوظيفات تحت الطلب

تنامت التوظيفات تحت الطلب بنسبة 7,4% عوض 9,3% سنة 2009 و9,5% كمتوسط السنوات الخمس الأخيرة. أما بنية هذه التوظيفات، فلم تعرف تغيرا يذكر، إذ ظلت حسابات الادخار لدى البنوك هي الغالبة بحصة تقارب 83%.

جدول 2.10.1 : تطور التوظيفات تحت الطلب

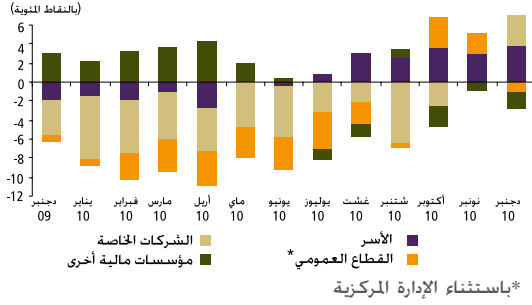
نهاية 2010		نهاية 2009		نهاية 2008		المبلغ الجاري بملايين الدراهم
التغيرات بالنسبة المئوية	المبالغ الجارية	التغيرات بالنسبة المئوية	المبالغ الجارية	المبالغ الجارية		
7,4	93 802	9,3	87 336	79 869		مجموع التوظيفات تحت الطلب
7,6	77 723	9,9	72 257	65 752		حسابات التوفير لدى البنوك
6,6	16 079	6,8	15 079	14 117		حسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني
بنية التوظيفات تحت الطلب بالنسبة المئوية						
82,9		82,7		82,3		حسابات التوفير لدى البنوك
17,1		17,3		17,7		حسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني

أصول نقدية أخرى

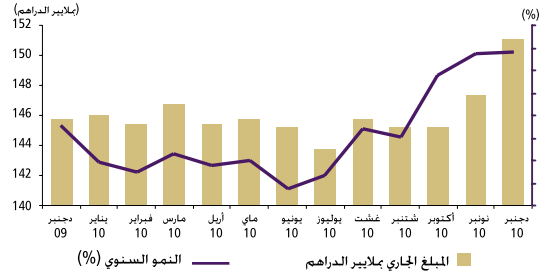
تراجعت نسبة ارتفاع الأصول النقدية الأخرى من نهاية سنة إلى أخرى لتصل إلى 4,6% سنة 2010. ويشمل هذا التراجع تسارع وتيرة نمو الودائع لأجل وتباطؤ وتيرة نمو سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية، بينما ظلت باقي المكونات دون أثر ملحوظ على المجموع م3.

وفي ما يتعلق على الخصوص بالودائع لأجل لدى البنوك، فقد ارتفعت مبالغها الجارية بنسبة 3,8% في شهر دجنبر بعد أن انخفضت بنسبة 3% في نهاية سنة 2009. مما يبين أن تطور هذه الودائع يأخذ توجهين مختلفين حسب أبرز فئات المودعين. فخلال الأشهر التسعة الأولى من السنة، تراجعت الحسابات لأجل على أساس سنوي، نتيجة بالخصوص لتدني ودائع المقاولات غير المالية والقطاع العمومي. أما في الفصل الرابع، وموازية مع نمو أسعار الفائدة الدائنة، عادت الودائع لأجل إلى وضعها تدريجيا، بفعل ارتفاع ودائع الأسر والمقاولات غير المالية.

رسم بياني 8.10.1 : مساهمة القطاعات المؤسساتية في النمو السنوي للودائع لأجل

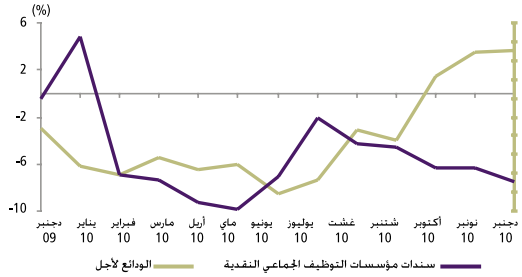


رسم بياني 7.10.1 : تطور الودائع لأجل

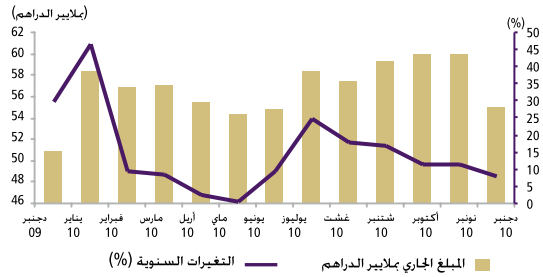


أما سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية، فلم تتجاوز نسبة نموها 8,4% في نهاية سنة 2010. مقابل 29,8% السنة الماضية. فبعد تراجعها بين شهري يناير وماي، تصاعدت وتيرة نمو هذه الأصول خلال شهري يونيو ويوليوز نتيجة بالأساس إلى ارتفاع قيمتها، وقد عادت هذه النسبة لتتخفف مرة أخرى في الأشهر المتبقية بفعل التعديلات الاستثنائية التي عرفتها المحافظ في نهاية السنة.

رسم بياني 10.10.1 : نمو سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية والودائع لأجل



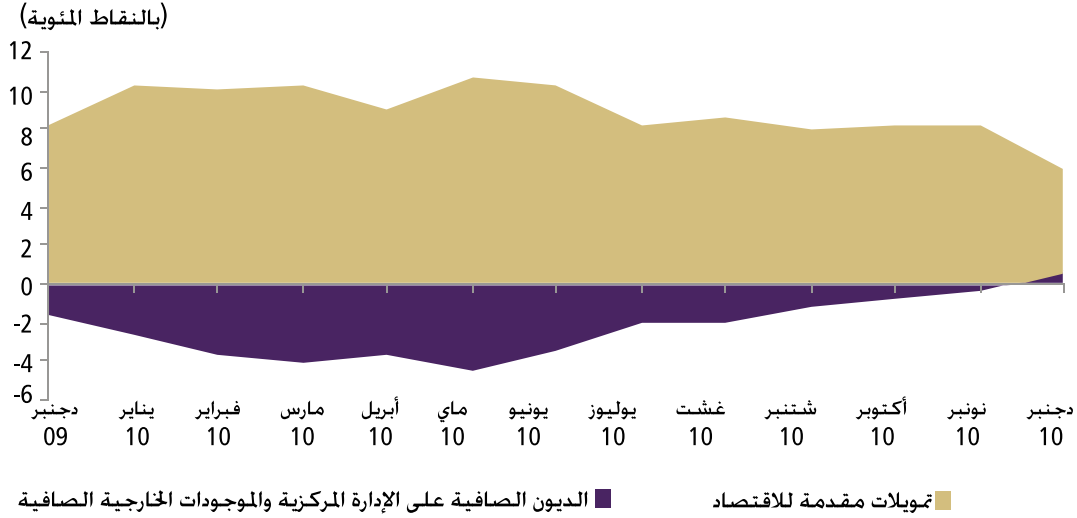
رسم بياني 9.10.1 : تطور سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية



3.10.1 الائتمان وباقي مصادر الإنشاء النقدي

بالرغم من استمرار تباطؤ وتيرة نمو الديون على الاقتصاد، لا تزال هذه الأخيرة تشكل أهم مصدر للإنشاء النقدي، فبعد أن بلغت وتيرتها نسبة 11,5% في نهاية سنة 2009، عادت لتصل إلى 7,4% سنة 2010 إثر تباطؤ وتيرة ارتفاع القروض البنكية والمبالغ الجارية لمحافظ السندات التي تخص كافة مؤسسات الإيداع الأخرى.

رسم بياني 11.10.1 : مساهمة أبرز المقابلات في النمو السنوي للمجموع م 3



بعد أن أثرت الديون الصافية على الإدارة المركزية والموجودات الخارجية الصافية سلبيًا على نمو المجموع م3 سنة 2009، عادت خلال سنة 2010 لتساهم تدريجيا في هذا النمو. بل إنها حققت مساهمة إيجابية مع متم شهر دجنبر.

جدول 3.10.1 : تطور مقابلات الكتلة النقدية

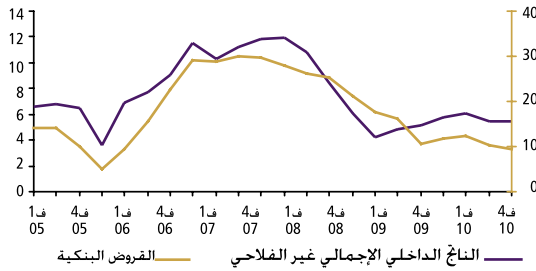
نهاية 2010	المبلغ الجاري	التغيرات %	نهاية 2009	المبلغ الجاري	التغيرات %	نهاية 2008	المبلغ الجاري
0,0	192 742		-2,2	192 714		197 099	أ. الموجودات الخارجية الصافية
2,8	91 943		-8,8	89 406		98 001	ب. الديون الصافية على الإدارة المركزية
7,4	696 318		11,5	648 382		581 271	ج. التمويلات المقدمة للاقتصاد
7,7	621 356		9,7	577 083		526 189	بما فيها القروض البنكية
5,7	131 536		9,0	124 412		114 173	د. موارد ذات طابع غير نقدي
33,0	17 571		1,1	13 215		13 074	هـ. عناصر صافية أخرى
4,9	830 466		5,8	792 875		749 124	مجموع المقابلات ⁽¹⁾
4,8	904 240		7,0	862 655		805 986	المجموع م3

أ+ب+ج-د-هـ

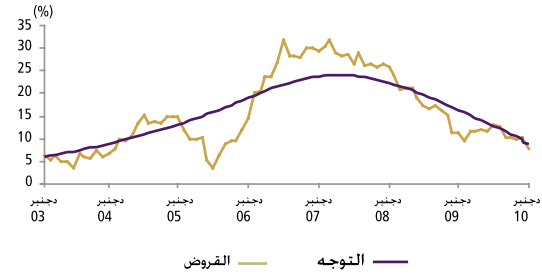
القروض البنكية

واصلت الوتيرة السنوية لتطور القروض البنكية توجهها نحو الانخفاض في سنة 2010 موازاة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي. وقد بلغت هذه الوتيرة 7,7% مقابل 9,7% السنة الماضية و17,9% خلال الأربع سنوات الماضية. لتعكس بذلك ضعف مساهمة أبرز أصناف القروض.

رسم بياني 13.10.1 : التطورات السنوية للقروض البنكية والناج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي (المتوسط المتحرك لأربع فصول)



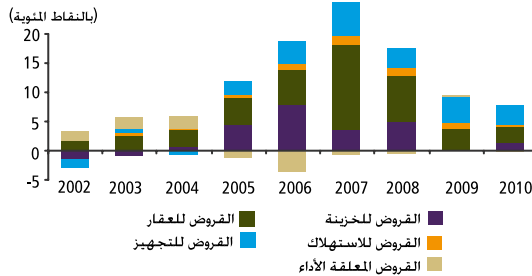
رسم بياني 12.10.1 : النمو السنوي للقروض البنكية وتوجهها



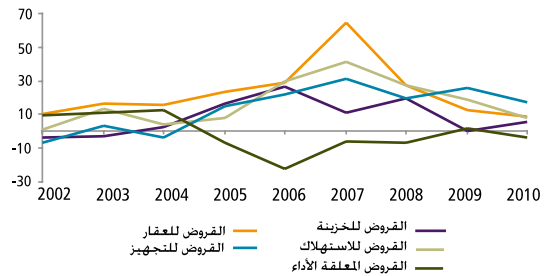
توزيع القروض البنكية حسب أغراضها

باستثناء تسهيلات الخزينة، التي تسارعت وتيرة نموها في شهر دجنبر، والديون المعلقة الأداء، التي تراجعت خلال نفس الفترة، عرفت باقي أصناف القروض تباطؤ وتيرة نموها سنة 2010. لتظل بذلك في نفس توجهها المسجل منذ سنة 2008.

رسم بياني 15.10.1 : مساهمة أبرز الأصناف في نمو القروض البنكية (بالنقط المئوية)



رسم بياني 14.10.1 : النمو السنوي لأبرز أصناف القروض البنكية (%)

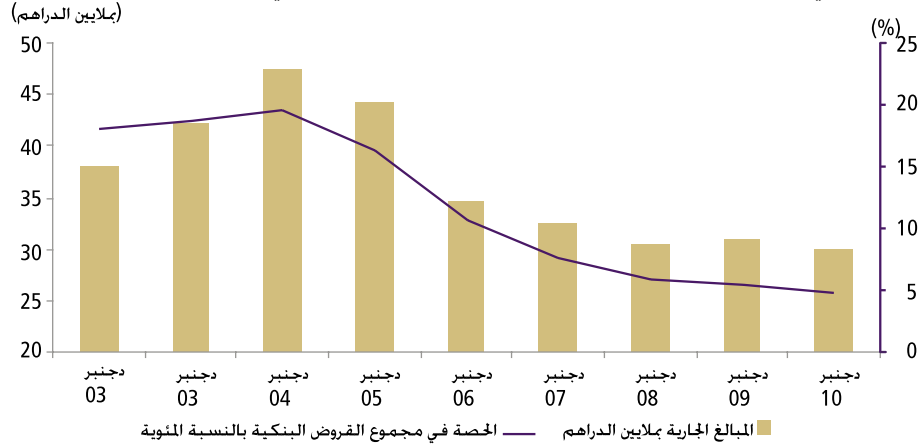


فقد عرفت القروض للعقار ارتفاعا بواقع 8,7% مقابل 13% سنة 2009. لتعكس بذلك، إلى جانب انخفاضها بعد فترة من النمو القوي، التباطؤ الجلي لوتيرة نمو القروض الممنوحة للمقاولين العقاريين، في الوقت الذي ظلت فيه القروض للسكن شبه مستقرة من سنة لأخرى. وقد لوحظ نفس التغير على مستوى القروض للتجهيز، التي تراجع نموها السنوي إلى 16,9% عوض 26,2% سنة من قبل.

أما القروض للاستهلاك، التي عرفت تطورات مهمة خلال السنوات الأربع الأخيرة، فلم تتجاوز نسبة نموها 8,1% عوض 19,1% السنة الماضية. في المقابل، تنامت تسهيلات الخزينة، الممنوحة في غالبيتها للمقاولات، بنسبة 5,9% سنة 2010، بعد أن ظلت شبه مستقرة سنة 2009.

وبعد تزايدها بواقع 1,5% خلال السنة الفارطة، تقلصت الديون المعلقة الأداء بنسبة 3,8% نتيجة بالأساس إلى عمليات التشطيب التي قامت بها البنوك وإلى الجهود الرامية إلى تحصيل الديون. أما نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء على مستوى كافة البنوك، فقد تراجعت من سنة لأخرى من 74,1% إلى 70%. وعلى مستوى البنوك الخاصة، بلغت هذه النسبة ما قدره 73% عوض 77% سنة من قبل.

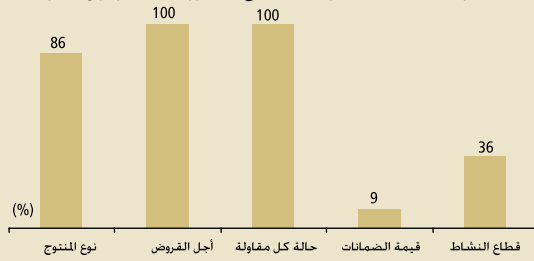
رسم بياني 16.10.1 : تطور القروض المعلقة الأداء وحصلتها في مجموع القروض البنكية



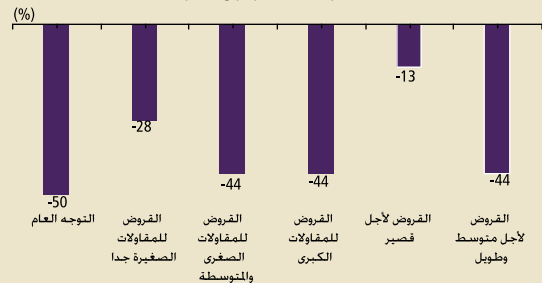
إطار 2.10.1: تقييم شروط منح القروض سنة 2010

أجرى بنك المغرب تقييما سنويا لشروط منح القروض برسم سنة 2010 لدى تسعة بنوك تتوفر على 90% من حصص السوق من حيث توزيع القروض. ويتضح من خلال النتائج المتوصل إليها أن تشديد شروط منح القروض، خاصة بالنسبة للشركات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة، يعزى بالأساس إلى ارتفاع التكاليف الخاصة بالأموال الذاتية وإدراك المخاطر المرتبطة بتطبيق الضمانات.

رسم بياني 2.2.10.1 : العوامل المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة المطبقة على القروض (فوارق الآراء)

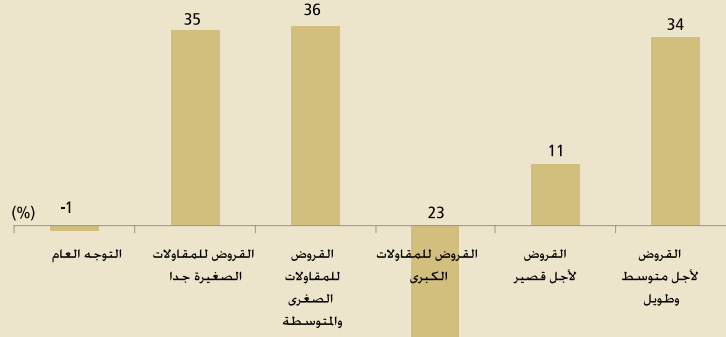


رسم بياني 1.2.10.1 : تطور شروط منح القروض للمقاولات (فوارق الآراء)



موازاة مع ذلك، سجلت طلبات المقاولات للقروض نموا متفاوتا، إذ عرفت الطلبات الصادرة عن المقاولات الكبرى تراجعاً طفيفاً فيما استمر نمو طلبات المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جداً. وحسب الأبنك، يعتبر الاستثمار في الأسهم الثابت العامل الرئيسي الذي شجع المقاولات على طلب القروض. في حين أدى إصدار سندات القروض والأسهم إلى الحد من نسبة هذه الطلبات، وبخصوص نسب الفائدة المطبقة، فإنها تظل رهينة بأجل القروض وبوضعية كل مقابلة على حدة، وكذا بنوعية المنتج الممول.

رسم بياني إ 3.2.10.1 : طلب المقاولات للقروض (فوارق الآراء)

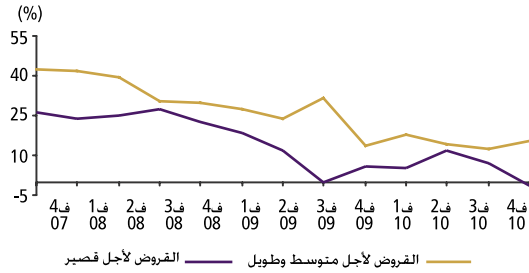


وفي الجانب المتعلق بشروط منح القروض للأسر، يبين التقييم أن الدافع وراء تشديد شروط منح القروض للاستهلاك والإبقاء على الشروط الخاصة بالقروض للسكن دون تغيير - من سنة لأخرى - يتجلى في المديونية المفرطة للأسر إلى غياب الآفاق في سوق السكن. ومن حيث الطلب، عرفت الطلبات الخاصة بالقروض للسكن نمواً طفيفاً، فيما استمرت طلبات القروض للاستهلاك في التراجع.

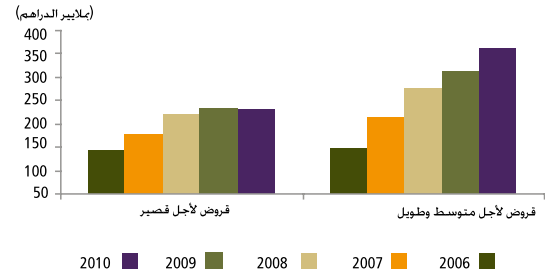
توزيع القروض البنكية حسب آجالها

سجلت القروض المتوسطة والطويلة الأمد، التي تمثل 58,3% من مجموع القروض البنكية، والتي بلغت قيمتها 362,3 مليار درهم، نمواً بواقع 15,6% سنة 2010 مقابل 13,7% سنة من قبل. وعلى النقيض من ذلك، عرفت القروض القصيرة الأمد، التي لا تزال حصتها في تراجع، تدني مبالغها الجارية بنسبة 1,4% من نهاية سنة لأخرى لتصل إلى 229,3 مليار.

رسم بياني 18.10.1 : النمو السنوي للقروض حسب الآجال



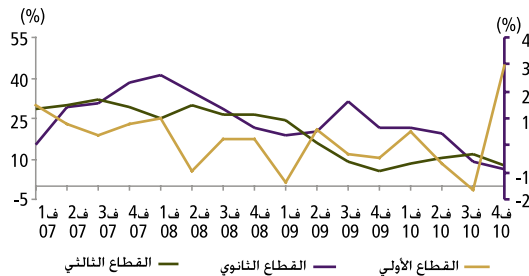
رسم بياني 17.10.1 : توزيع القروض حسب آجالها



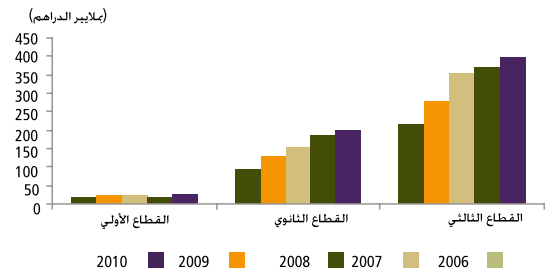
توزيع القروض البنكية حسب القطاعات

لا زالت القروض الممنوحة للقطاعات الثانوية والثالثية تنمو بنسب معتدلة. أما بالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع الأولي، ورغم توسعها مع نهاية سنة 2010، إلا أن حصتها ضمن مجموع القروض البنكية ومساهمتها في نموه تظل ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى.

رسم بياني 20.10.1 : النمو السنوي للقروض حسب القطاعات



رسم بياني 19.10.1 : توزيع القروض حسب القطاعات



وعرف جاري القروض الممنوحة للقطاع الثالثي، البالغ 399,4 مليار درهم، نموا سنويا بنسبة 7,4%، مقابل 5,5% في السنة الماضية، وينطوي هذا التطور عن ارتفاعات بوتيرات متباينة حسب قطاعات الأنشطة. وسجلت التسهيلات الممنوحة للأسر وللأنشطة المالية تباطؤا في وتيرة نموها حيث تدنت على التوالي من 15,9% و 5,3% إلى 8,5% و 3,9%. إلا أنها لا زالت تمثل المساهمة الكبرى في نمو القروض الممنوحة للقطاع الثالثي حيث ظلت نسبتها دون تغيير إجمالا في حوالي 70%. وبعد ارتفاعها بنسبة 10,6% سنة 2009، تنامت القروض الممنوحة لقطاع التجارة هذه السنة بنسبة لم تتجاوز 2,5%. لتستقر في

38,6 مليار درهم. أما في ما يخص التمويلات الممنوحة لقطاع الفنادق، فقد تراجعت بنسبة 3,7%. لتتدنى إلى 17,8 مليار درهم. على النقيض من ذلك، سجلت القروض المقدمة لأنشطة النقل والاتصالات وتلك الممنوحة للخدمات الأخرى نسب نمو أعلى من السنة الماضية، أي 3,2% و 23,1% على التوالي، مما جعل مستوياتها ترتفع إلى 24,7 و 50,9 مليار درهم.

أما بالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع الثانوي، فقد ارتفعت مجددا هذه السنة وإن بوتيرة أقل قوة من 2009. وبلغها ما يعادل 196,7 مليار درهم. انحصر نمو مبلغها الجاري في 5,9% بدلا من 21,3% خلال السنتين الماضيتين. لتعكس بذلك تراجع القروض المقدمة للصناعات الاستخراجية ولقطاع البناء والأشغال العمومية، وكذا تباطؤ نمو القروض الموجهة للصناعيين. أما بالنسبة للقروض الممنوحة لقطاع الكهرباء والغاز والماء، فقد ارتفعت بأكثر من الثلث ليصل مستواها إلى 24,4 مليار درهم.

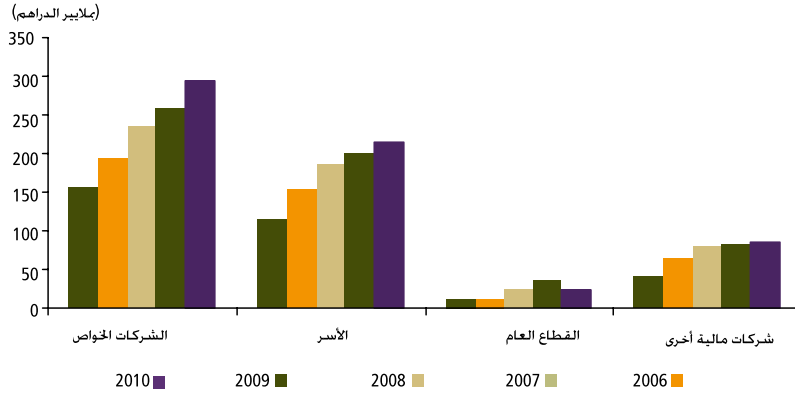
وبدوره، انتقل المبلغ الجاري للتمويلات الممنوحة للقطاع الأولي، الذي يمثل 4,1% من مجموع القروض البنكية، من سنة لأخرى، من 19,6 إلى 25,3 مليار درهم، ارتباطا بالأساس بانطلاق الموسم الفلاحي 2010-2011.

توزيع القروض البنكية حسب الوحدات الاقتصادية

لا تزال الشركات الخاصة والأسر المستفيد الأكبر من قروض مؤسسات الائتمان بنسبة تصل إلى 47,5% و 34,4% على التوالي. وارتفعت القروض الممنوحة للشركات الخاصة بنسبة 14,6% لتصل إلى 295,2 مليار درهم، فيما تزايدت القروض المقدمة للأسر البالغة 213,6 مليار، بنسبة 7% مقارنة بمستوى سنة 2009. وبالمثل، سجل المبلغ الجاري للتمويلات الممنوحة للشركات المالية الأخرى بنسبة 1,8% ليصل إلى 84,7 مليار مع نهاية السنة. وفي المقابل، تراجعت القروض الممنوحة للقطاع العمومي¹ بنسبة 27,6% لتبلغ 24,5 مليار درهم.

1 باستثناء الإدارة المركزية

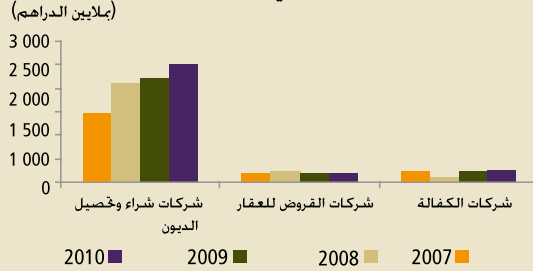
رسم بياني 21.10.1 : توزيع القروض حسب الوحدات الاقتصادية



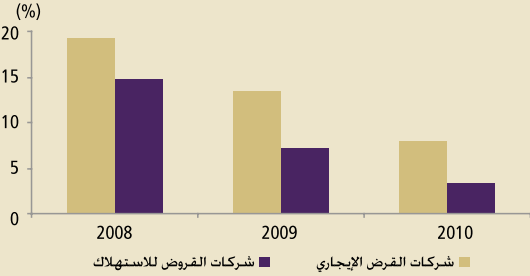
إطار 3.10.1: نشاط مؤسسات التمويل و جمعيات القروض الصغرى في 2010

تراجعت مجددا هذه السنة وتيرة نمو القروض الموزعة من طرف شركات التمويل، التي يصل مبلغها الجاري إلى 85,3 مليار درهم، حيث تدنت بنسبة 6,7% مقابل 9,9% في 2009. ولا تزال القروض المقدمة من طرف شركات القرض للاستهلاك وشركات القرض الإيجاري تهيمن على بنية هذه القروض بنسب تصل على التوالي إلى 50% و 46%.

رسم بياني 2.3.10.1 : المبالغ الجارية للقروض الممنوحة من طرف باقي أصناف شركات التمويل



رسم بياني 1.3.10.1: نمو القروض الموزعة من طرف أبرز فئتي شركات التمويل



تراجع نمو القروض الممنوحة من طرف شركات القرض للاستهلاك، التي بلغت 42,5 مليار درهم، من 7,1% إلى 3,4% من سنة لأخرى. بموازاة ذلك، سجلت القروض الممنوحة من طرف شركات القرض الإيجاري نموا بنسبة 7,8% بدلا من 13,5% في السنة الفارطة لتصل إلى حوالي 39 مليار درهم. وفيما يتعلق بقروض شركات شراء وخصيل الديون، ورغم تسارع وتيرة نموها السنوي بنسبة 18,3%، إلا أن مبلغها الجاري، 2,6 مليار درهم، يظل ضعيفا نسبيا مقارنة بجاري الفئات الأخرى من القروض. وتنطبق نفس الخلاصة على تمويل شركات الكفالة وشركات التمويل الأخرى التي وصل مبلغها الجاري إلى 244 مليون درهم و 731 مليون درهم على التوالي.

على مستوى القروض الصغرى، تميز النشاط سنة 2010 بانخفاض أقل أهمية للقروض الموزعة مقارنة بالسنة الماضية. وتراجع المبلغ الجاري للتمويلات الممنوحة بنسبة 1% ليتدنى إلى ما يقارب 4,7 مليار درهم مقابل انخفاض بنسبة 16% في 2009. وظلت حصة الديون المعلقة الأداء مستقرة إجمالا في 6,2%. فيما تحسنت نسبة تغطيتها بالمؤونة بواقع 16 نقطة لتصل إلى 75%. في هذا السياق، تراجع عدد الزبناء النشيطين بنسبة 11% إلى أقل من 900.000 مستفيد.

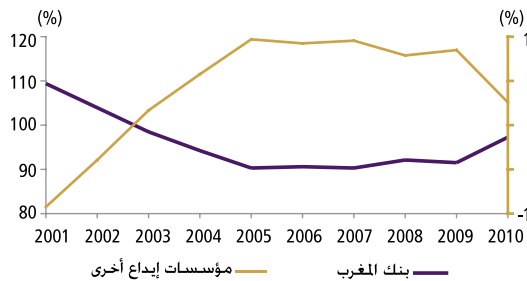
موازة مع هذه التطورات، تميزت سنة 2010 بتبني الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى لمدونة أخلاقيات خاصة بالقطاع. ومن المتوقع أن تقوم الفدرالية بإحداث لجنة لتنسيق سياسات تواجد الجمعيات كما هو وارد في هذه المدونة وستكلف أيضا بتأهيلها. بالنظر لأحكام القانون الخاص بحماية المعلومات الشخصية ومشروع القانون الخاص بحماية المستهلك، إلى جانب ذلك، تم إحداث شبكة التضامن للائتمان الصغير، التي طور القرض الفلاحي للمغرب نظامها المعلوماتي المشترك. وسيتم تعميمها بنهاية يونيو 2011 كأقصى تقدير. وعلى الصعيد القانوني، سيتم إجراء تعديل على القانون الخاص بالقروض الصغرى من شأنه تمكين مؤسسات القطاع من إحداث وحدات تابعة لها في إطار تحول محتمل.

4.10.1 باقي مصادر الإنشاء النقدي

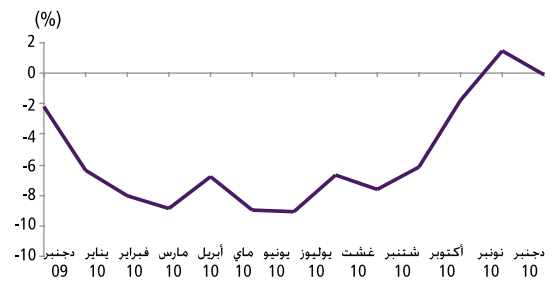
الموجودات الخارجية الصافية

ظل المبلغ الجاري للموجودات الخارجية الصافية مع نهاية 2010 في نفس مستواه المسجل مع نهاية السنة الفارطة. فبعد الانخفاض المسجل خلال نصف السنة الأول، الذي يعزى بشكل أساسي لتفاقم العجز التجاري وتفويت مساهمات شركتي Portugal Telecom و Telefonica في رأسمال Meditel، عادت هذه الموجودات للنمو تدريجيا ابتداء من شهر يوليو. وسجلت بالفعل ارتفاعات شهرية اعتبارا من هذا الشهر، وخاصة في شهر أكتوبر. نظرا بالأساس لإصدار الاقتراض السندي بقيمة مليار أورو في السوق الدولية.

رسم بياني 23.10.1 : تطور بنية الموجودات الخارجية الصافية



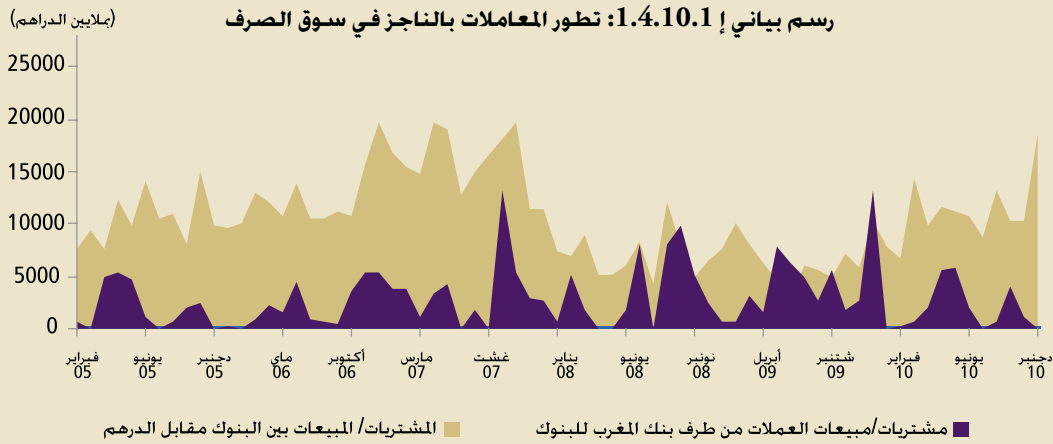
رسم بياني 22.10.1 : النمو السنوي للموجودات الخارجية الصافية



ومن حيث بنيتها، ارتفعت حصة الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب إلى أكثر من 97,4% فيما تراجعت حصة مؤسسات الإيداع الأخرى إلى 2,6%.

إطار 4.10.1: المعاملات في سوق الصرف سنة 2010

خلال سنة 2010، بلغ متوسط المعاملات ما بين البنوك الخاصة بالعملات الأجنبية مقابل الدرهم بالناجز 11,1 مليار درهم، مرتفعة بأكثر من 52% مقارنة بالسنة الماضية. بموازاة ذلك، ارتفعت عمليات الإقراض والاقتراض ما بين البنوك بالعملات الأجنبية بأكثر من 47%. ليصل متوسطها إلى قرابة 33 مليار درهم. بالمقابل، انخفضت مبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية لفائدة البنوك الأخرى بنسبة 57%. لتتدنى من 4,2 مليار سنة 2009 إلى 1,8 مليار سنة 2010.

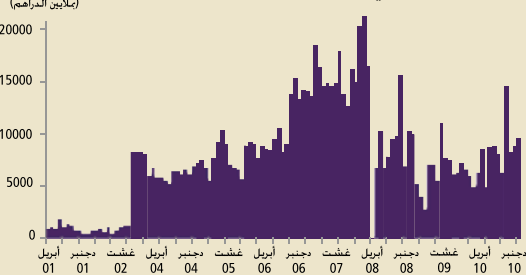


بعد انخفاضها بنسبة 21% سنة 2009، انتعشت عمليات شراء العملات لأجل والتي تستهدف تغطية الواردات بنسبة 20,9%. ليصل متوسطها إلى 8,1 مليار درهم. وبدورها، تعززت مبيعات العملات لأجل، والتي تستهدف تغطية الواردات بنسبة 25%. لتنتقل من 1,4 إلى 1,8 مليار، في المتوسط، في الفترة الممتدة بين السنتين الماضيتين.

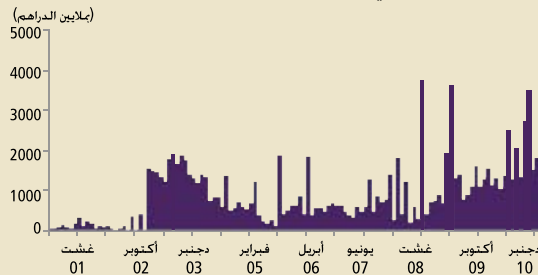
أما عمليات المفاضلة بين العملات التي تنجزها البنوك مع مراسليها في الخارج، فقد ارتفعت بحوالي 68,7 مليار درهم لتصل إلى ما يناهز 115 ملياير درهم في المتوسط سنة 2010، وذلك عقب انخفاضها بحوالي 10 مليار درهم خلال السنة الفارطة. وتراجعت الودائع والتوظيفات بالعملات الأجنبية في الخارج بنسبة 14,8%. ليصل متوسطها إلى 5,3 مليار درهم.

في ظل هذه الظروف، استقرت وضعيات الصرف الطويلة والقصيرة للبنوك في 6,8% و 0,6% بدلا من 7% و 0,4% على التوالي في السنة الماضية.

رسم بياني 3.4.10.1: شراء العملات لأجل



رسم بياني 2.4.10.1: بيع العملات لأجل



الديون الصافية على الإدارة المركزية

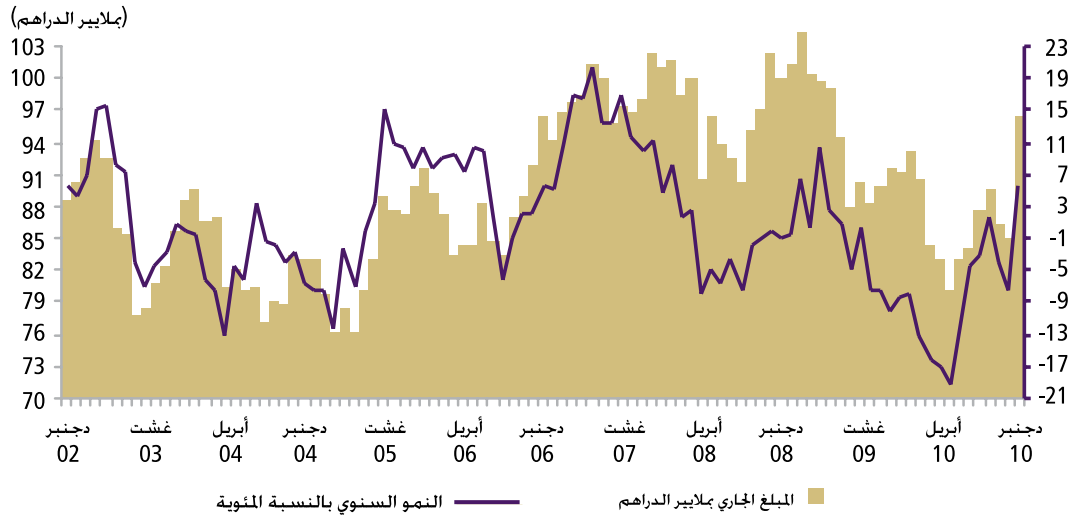
ارتفعت الديون الصافية على الإدارة المركزية بنسبة 2,8% سنة 2010، مقابل انخفاضها بنسبة 8,8% في السنة السابقة، لتعكس بالأساس زيادة اكتتابات مؤسسات الإيداع الأخرى في سندات الخزينة.

جدول 4.10.1 : الديون الصافية على الإدارة المركزية

نهاية 2010		نهاية 2009		نهاية 2008		المبلغ الجاري بملايين الدراهم
التغيرات %	المبلغ الجاري	التغيرات %	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري	
2,8	91 943	-8,8	89 406	98 001	ديون صافية على الإدارة المركزية	
5,7	3 524	-48,2	3 332	6 438	ديون بنك المغرب الصافية	
2,7	88 419	-5,3	86 074	91 563	الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى	

ويبرز التطور خلال السنة انخفاضا مستمرا لجاري الديون الصافية على الإدارة المركزية إلى غاية شهر ماي، وكذا أكتوبر ونونبر، بالنظر على الخصوص لتراجع الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى. وعرفت الشهور الأخرى ارتفاعات، نظرا لنمو التمويلات المعبئة من طرف الخزينة.

رسم بياني 24.10.1 : الديون الصافية على الإدارة المركزية



5.10.1 مجتمعات التوظيفات السائلة

موازية مع النمو الضعيف للأصول المدرجة ضمن الكتلة النقدية. تعزز في سنة 2010 جاري مجتمعات التوظيف السائلة، البالغ 335,9 مليار درهم، بنسبة 25,6% بعد 3,4% في السنة الماضية. ليعكس بذلك دينامية كافة الأصول المدرجة ضمن هذه المجمعات.

جدول 5.10.1 : مجتمعات التوظيفات السائلة

نهاية 2010		نهاية 2009		نهاية 2008	المبالغ الجارية بملايين الدراهم
التغيرات %	المبلغ الجاري	التغيرات %	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري	
25,8	202 485	0,7	160 900	159 710	مجمع ت.س.1
25,3	100 595	4,5	80 306	76 857	مجمع ت.س.2
25,6	32 805	18,7	26 112	22 006	مجمع ت.س.3
25,6	335 885	3,4	267 318	258 573	مجموع التوظيفات السائلة

مجمع ت.س.1

بعد شبه استقرار في سنة 2009، ارتفع المبلغ الجاري لمجمع ت.س.1 إلى 202,5 مليار درهم، بزيادة بنسبة 25,8% من نهاية سنة لأخرى. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى تسارع وتيرة نمو سندات الخزينة القابلة للتداول وسندات شركات التمويل التي في حوزة الوحدات غير المالية، إلى جانب تزايد سندات هيئات التوظيف الجماعي التعاقدية في محافظ الشركات غير المالية.

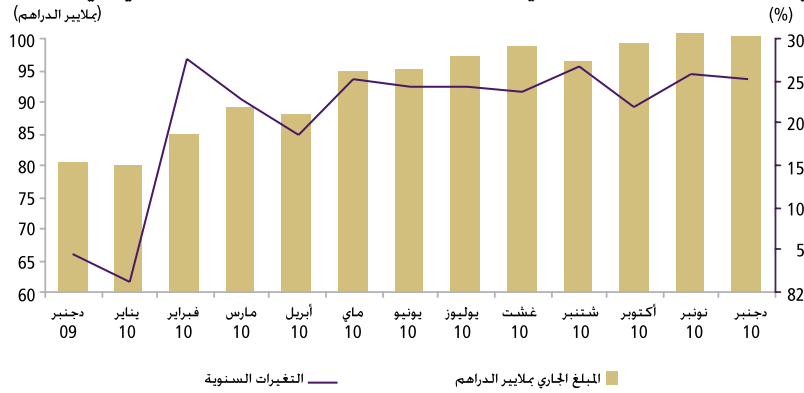
جدول 6.10.1 : تطور مجمع ت.س.1

نهاية 2010	نهاية 2009	نهاية 2008	نهاية 2007	المبلغ الجاري بملايين الدراهم
193 728	156 535	157 576	158 742	سندات الخزينة القابلة للتداول
5 185	2 926	643	947	السندات الصادرة عن شركات التمويل
1 452	1 048	1 267	890	أوراق الخزينة
2 120	391	225	0	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية
202 485	160 900	159 710	160 580	مجموع مجمع ت.س.1

سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض: مجمع ت.س. 2

تسارعت وتيرة نمو مجمع ت.س. 2، الذي يضم سندات مؤسسات التوظيف الجماعي الخاصة بسندات الاقتراض، بنسبة 25,3% ليصل إلى 100,6 مليار درهم، وهو ما يعكس جزئياً أثر تخفيض نسب الفائدة الخاصة بسندات الخزينة في السوق الثانوية في النصف الثاني من السنة.

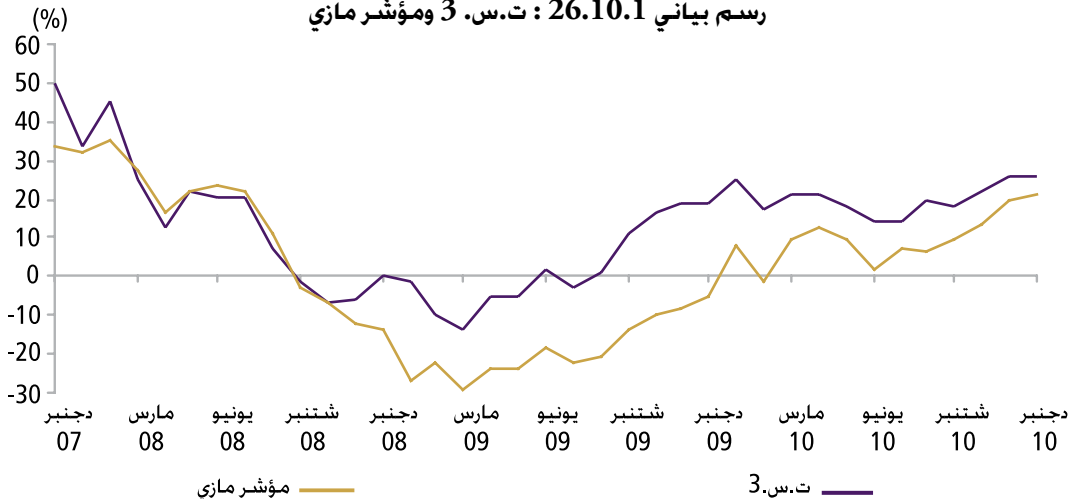
رسم بياني 25.10.1 : النمو السنوي لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض



سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم فقط وفي الأسهم وسندات الاقتراض: مجمع ت.س. 3

سجل مجمع ت.س. 3، الذي يشمل سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض معاً، نمواً بنسبة 25,6%، مقابل ارتفاع بنسبة 18,7% خلال السنة الماضية. ليعكس بذلك تطور الأسعار في بورصة الدار البيضاء.

رسم بياني 26.10.1 : ت.س. 3 ومؤشر مازي



سيولة الاقتصاد

ارتفعت سيولة الاقتصاد، التي تشمل المجموع م3 وكافة مجتمعات التوظيفات السائلة، بنسبة 9,7% في المتوسط سنة 2010 بدلا من 7,8% في السنة السابقة. وأخذا بعين الاعتبار نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 4,3%. بلغ معدل سيولة الاقتصاد 155,6% مقابل 147,9% سنة 2009.

جدول 7.10.1: معدل سيولة الاقتصاد (%)

*2010	2009	2008	2007	2006	
115,0	112,8	109,5	106,3	95,2	م 3/الناتج الداخلي الإجمالي
108,9	106,0	101,3	97,5	88,0	م 3/الدخل الوطني الإجمالي المتاح
155,6	147,9	145,9	148,5	139,2	السيولات الإجمالية/الناتج الداخلي الإجمالي
147,3	139,0	134,9	136,3	128,7	السيولات الإجمالية/الدخل الوطني الإجمالي المتاح

(*) أرقام مؤقتة

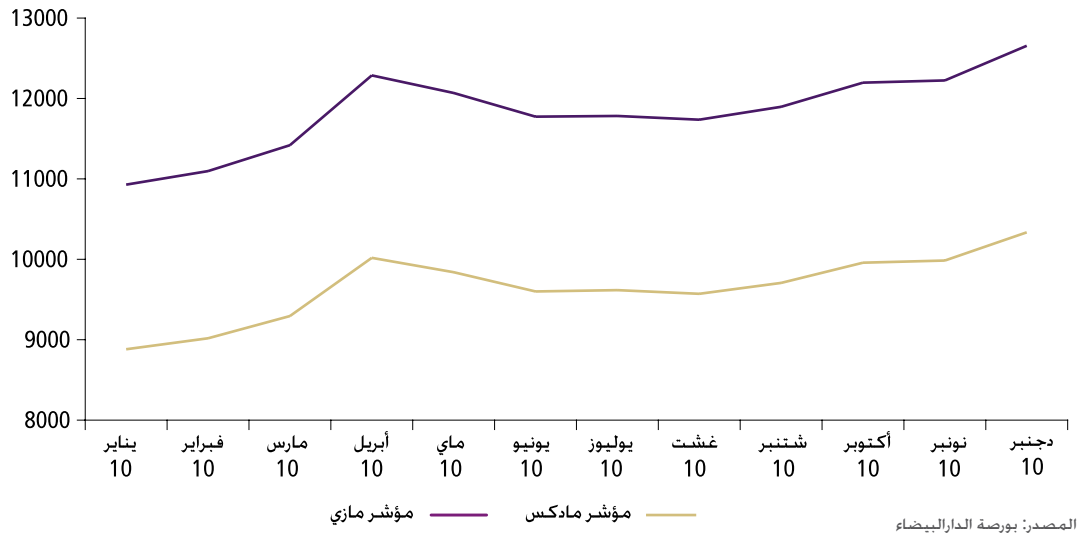
11.1 سوق البورصة وسندات الدين وتدير الأصول

تميز نشاط سوق الرساميل سنة 2010 بالتطور الإيجابي عموما لأبرز مؤشرات البورصة وبالنمو الملحوظ لإصدارات سندات الدين القابلة للتداول. لاسيما شهادات الإيداع. وعرفت إصدارات سوق سندات الاقتراض شبه تضاعفها من سنة لأخرى. كما تعززت من جديد الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

1.11.1 سوق البورصة

خلال سنة 2010، شهد نشاط سوق البورصة تغيرا في منحاه التنازلي المسجل في السنتين الأخيرتين، إذ ارتفع مؤشر مازي ومادكس بنسبة 21,2% و22,1% على التوالي. فقد سجلت مؤشرات البورصة طيلة السنة¹ توجهها نحو الارتفاع باستثناء أشهر ماي ويونيو وغيشت حيث عرفت انخفاضا تصحيحيا.

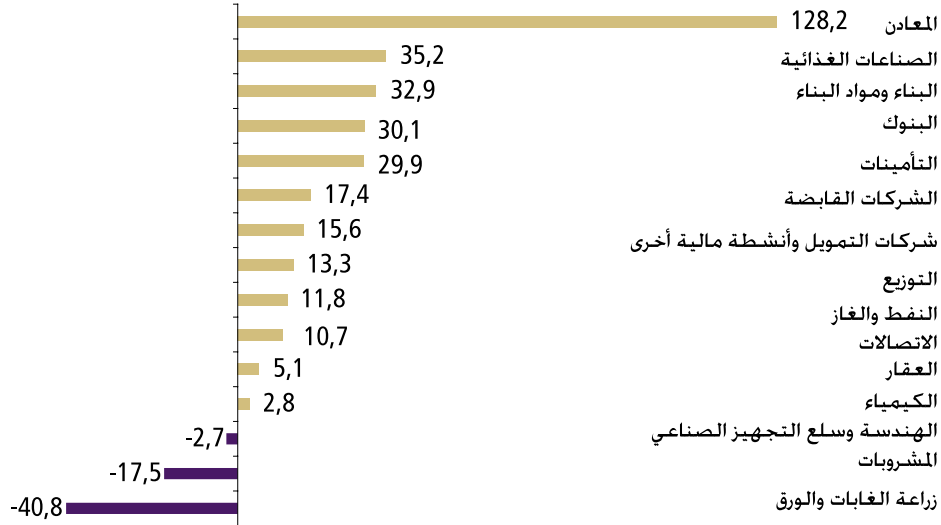
رسم بياني 1.11.1 : تطور مؤشرات البورصة لسنة 2010



ومن خلال تحليل المؤشرات القطاعية، يتبين مدى اختلاف تطورها. ففي حين سجل قطاع الغابات وصناعة الورق وقطاع المشروبات أداءات سلبية مهمة بلغت 40,8% و17,5% على التوالي، عرفت قطاعات أخرى، خاصة قطاع المعادن، تناميا ملحوظا بنسبة 128,2%. يليه قطاعا الكيمياء والعقار اللذان ارتفعا بنسب أقل بلغت 2,8% و5,1% على التوالي.

1 يرجع للملحق الإحصائي 4.111

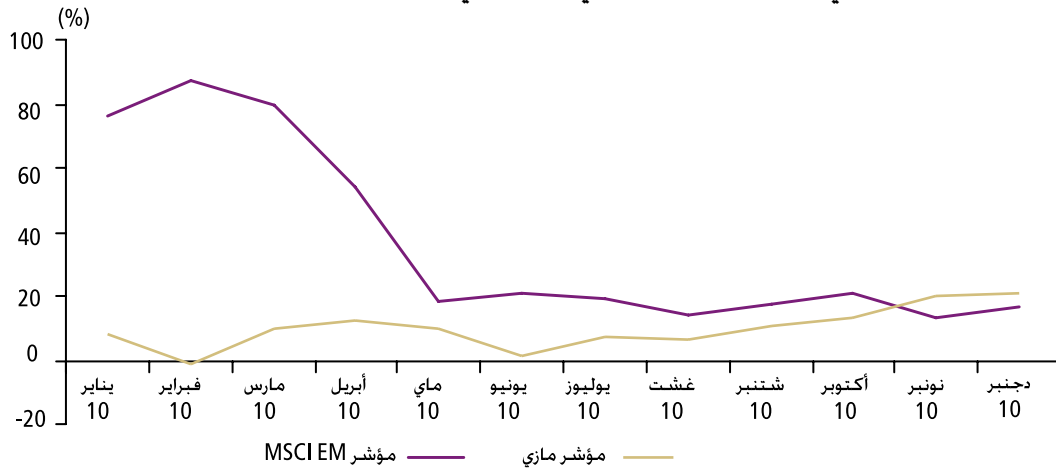
رسم بياني 2.11.1 : الأداء السنوي للمؤشرات القطاعية سنة 2010، بالنسبة المئوية



المصدر: بورصة الدار البيضاء

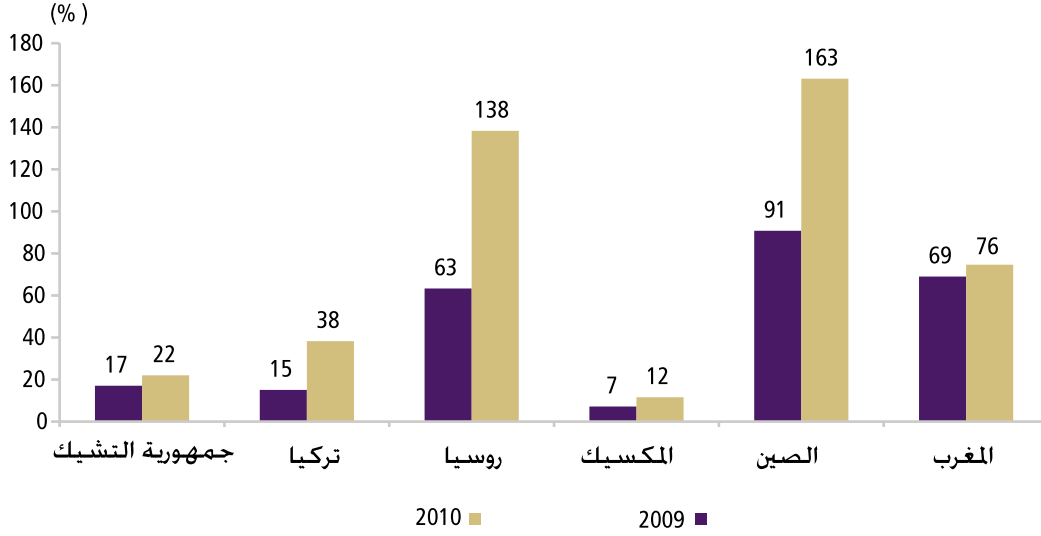
وبالرغم من الارتفاع المهم الذي شهدته مؤشرات بورصة الدار البيضاء، إلا أن أداء هذه الأخيرة خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2010 يبقى ضعيفا مقارنة بالبلدان الصاعدة.

رسم بياني 3.11.1 : الأداء السنوي لمؤشر مازي مقارنة بمؤشر البلدان الصاعدة



المصدر: بورصة الدار البيضاء و Datastream

رسم بياني 4.11.1 : نسبة رسملة البورصة إلى الناتج الداخلي الإجمالي



المصدر: بورصة الدار البيضاء و Datastream

أما رسملة البورصة، فقد سجلت نمواً بنسبة 13,8% لتصل إلى 579 مليار درهم، أي ما يعادل 76% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 69% المسجلة سنة من قبل، وهو مستوى أكبر مما سجل في بعض البلدان الصاعدة كتركيا وأقل من الصين.

وبلغ عدد الشركات المدرجة 74 بدل 76، إثر التشطيط على ثلاث شركات، واندماج اثنتين وإدراج اثنتين جديدتين في البورصة¹. من جهة أخرى، همت عمليات الزيادة في الرأسمال، والتي بلغ عددها 10 عمليات، حوالي 12,5 مليار مقابل 6,4 مليار سنة 2009.

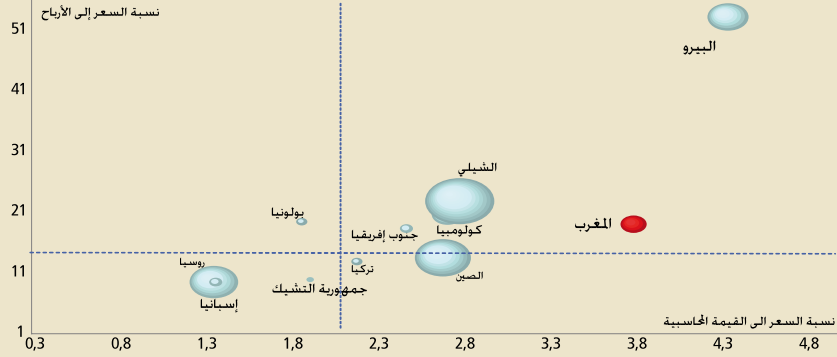
وكنتيجة لارتفاع قيم الأسهم المدرجة، انتقل تقييم بورصة الدار البيضاء، الذي يتم قياسه بنسبة السعر إلى الأرباح، من 15,7 إلى 19,1 من سنة لأخرى².

1 التشطيط على شركات ONA و SNI و LGMC
اندماج شركتي Distrosoft و Matel PC
إدراج شركتي Ennaki و CNIA Saada
2 أنظر الإطار 1.11.1

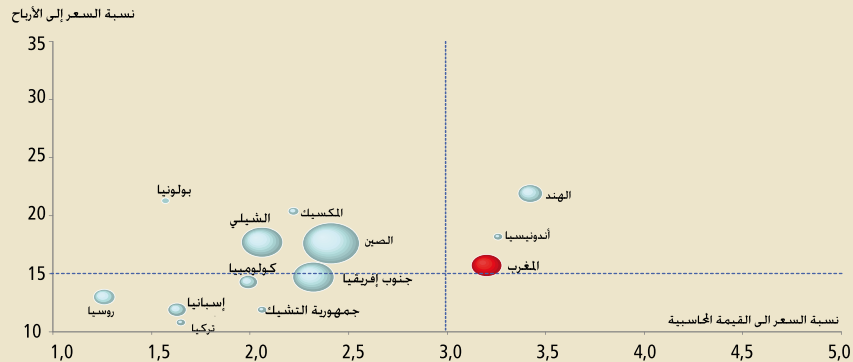
إطار 1.11.1: عمليات تقييم البورصة: مقارنة دولية

تراجعت علي العموم نسبة السعر إلى الأرباح في العديد من الأسواق الصاعدة. بينما سجلت نوعا من الارتفاع في بورصة الدار البيضاء. وبالمثل، تبقى نسبة السعر إلى القيمة المحاسبية الأكثر ارتفاعا مقارنة بأسواق صاعدة أخرى.

رسم بياني 1.1.11.1: تقييم سوق البورصة في المغرب وفي بعض البلدان الصاعدة (*) مع نهاية شهر دجنبر 2010



رسم بياني 2.1.11.1: تقييم سوق البورصة في المغرب وفي بعض البلدان الصاعدة (*) مع نهاية شهر دجنبر 2009



المصدر: CFG و Datastream

(*) يحدد حجم الكرات نسبة رسملة البورصة إلى الناتج الداخلي الإجمالي

علاوة على ذلك، ارتفع حجم المعاملات بشكل ملحوظ من 144,4 مليار درهم سنة 2009 إلى 238,7 مليار درهم سنة 2010. ويعزى هذا التغيير بالأساس، من جهة، إلى تنامي العمليات في السوق المركزية لتصل إلى ما يقارب 104 مليار بدل 71,9 مليار درهم سنة 2009. ومن جهة أخرى، إلى العمليات التي تم تنفيذها في سوق الكتل، والتي ارتفعت بحوالي 53% لتبلغ 59,5 مليار درهم. بذلك، ارتفعت نسبة السيولة إلى 14,4% بدلا من 10,7%.

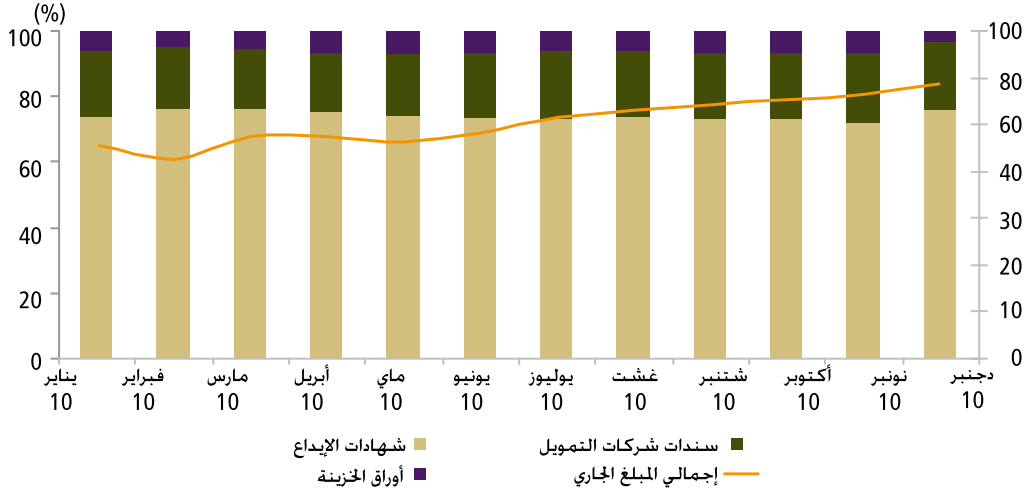
أما بخصوص الربحيات الموزعة من طرف الشركات المدرجة، فقد سجلت انخفاضا طفيفا لتصل إلى 20,8 مليار سنة 2010 مقابل 21,2 مليار سنة 2009، مما جعل النسبة المتوسطة العامة للربحية تبلغ 3,6% عوض 4,2% .

2.11.1 سندات الدين القابلة للتداول

عرفت الإصدارات الإجمالية لسندات الدين القابلة للتداول¹، والتي بلغت قيمتها 50,4 مليار درهم، تزيادا بنسبة 66,3%. بفعل النمو القوي لإصدارات شهادات الإيداع من 20,7 مليار إلى ما يقارب 42 مليار درهم. أما إصدارات سندات شركات التمويل وإصدارات أوراق الخزينة، فقد تراجعت قيمتها على التوالي إلى 4,9 مليار و3,4 مليار مقابل 6 مليار و3,5 مليار سنة من قبل. وحيث إن التسديدات قد بلغت 34,1 مليار درهم، فقد ارتفع المبلغ الجاري الإجمالي لسندات الدين القابلة للتداول من 42,9 مليار إلى 58,8 مليار درهم²، ما يفوق 75% منها برسم شهادات الإيداع.

وفي ما يخص أسعار الفائدة المطبقة على هذه السندات، فقد تراوحت تلك المطبقة على الأجل الأكثر رواجاً، والمتمثل في سنة واحدة، بين 3,70% و4,15% بالنسبة لشهادات الإيداع عوض 3,36% و4,35%. أما أسعار الفائدة المطبقة على إصدارات أوراق الخزينة، فقد تراوحت ما بين 4% و4,40%. وهي نسب قريبة من تلك المسجلة السنة الماضية، حيث تراوحت هذه الأسعار بين 3,90% و4,40% .

رسم بياني 5.11.1 : تطور المبالغ الجارية لسندات الدين القابلة للتداول وعناصرها (بملايير الدراهم)



المصدر: بنك المغرب

1 تتكون سندات الدين القابلة للتداول من شهادات الإيداع وسندات شركات التمويل وأوراق الخزينة
2 أنظر الملحق الإحصائي 5.11.1

3.11.1 إصدارات سندات الاقتراض

تميزت سنة 2010 بتزايد لجوء المؤسسات لسوق السندات، إذ تزايدت الإصدارات الخاصة بهاته السندات بحوالي الضعف لتصل إلى 25,6 مليار درهم.

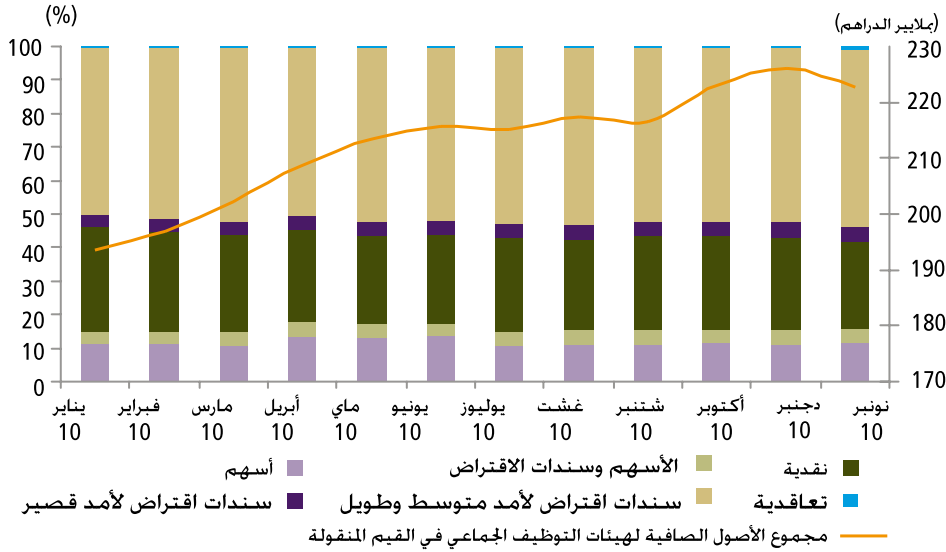
فقد شكلت اقتراضات الشركات غير المالية الأغلبية بحصة تقارب 95% من المبلغ الإجمالي للسندات التي تم إصدارها. إذ بلغت قيمتها 24,3 مليار درهم مقابل 6,7 مليار فقط سنة 2009. وهمت هذه الاقتراضات على الخصوص المقاولات الخاصة بنسبة 69,1%. فيما أصدرت الشركات العمومية الحصة المتبقية. أما أسعار الفائدة على الأجل الأكثر رواجاً، وهو أجل 5 سنوات، فقد تراوحت ما بين 4,69% و 5,50% مقابل 4,40% سنة من قبل.

وبعد أن بلغت إصداراتها لسنة 2010 ما قدره 6,4 مليار، قلّصت البنوك من درجة لجوئها إلى إصدارات السندات، إذ لم تتجاوز قيمتها 1,2 مليار درهم. وقد تم تحقيق هذا المبلغ بعملية إصدار واحدة لأجل 7 سنوات بسعر فائدة حدد في 4,78% بعد أن انحصرت بين 4,76% و 5% لنفس الأجل خلال السنة الماضية.

4.11.1 تدبير الأصول

عادت الأصول الصافية -التي تقوم مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بتدبيرها- للتناهي بوتيرة مرتفعة بلغت 21%. لتصل بذلك قيمتها إلى 222,7 مليار درهم في نهاية سنة 2010. مما يعكس نمو مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بكافة أنواعها. فقد تنامت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في السندات المتوسطة والطويلة الأمد بنسبة 22,5% بفعل تزايد الاكتتابات الصافية إلى جانب إنشاء 11 صندوقاً جديداً. كما عرفت المبالغ الجارية لصناديق التوظيف في الأسهم فقط وفي الأسهم وسندات الاقتراض معانوا بنسبة 24,6% و 32,9% على التوالي، إثر تزايد أسعار أسهم البورصة. أما أصول مؤسسات التوظيف الجماعي في السندات القصيرة الأمد ومؤسسات التوظيف الجماعي النقدية، فقد بلغ أداؤها على التوالي 36,8% و 9,3% فيما ارتفعت أصول مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية من 417,6 مليون إلى 2,1 مليار درهم.

رسم بياني 6.11.1 : تطور الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة



المصدر: مجلس القيم المنقولة

خلال سنة 2010، استمرت دينامية إنشاء مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. إذ تنامي عدد الصناديق بواقع 26 ليصل إلى 320 مؤسسة، بين 275 صندوق للتوظيف الجماعي و45 شركة استثمار ذات رأسمال متغير. أما مؤسسات التوظيف الجماعي في السندات المتوسطة والطويلة الأمد، فلا زالت تشكل الأغلبية بنسبة 40% من المجموع.

وتبقى حصة مؤسسات التوظيف الجماعي في السندات المتوسطة والطويلة الأمد أكثر أهمية من حيث الأصول الصافية. إذ شكل مبلغها الجاري 52,7% من المجموع. وبخصوص صناديق الأسهم، فقد بقيت حصتها شبه مستقرة في حدود 11,5%. فيما ارتفعت حصة مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض من 3,8% إلى 4,2%. في المقابل، تراجعت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي النقدية من 28,6% المسجلة السنة الماضية إلى 26%.

ومن خلال تفكيك الأصول الصافية حسب الوحدات الاقتصادية، يتبين أن رصيد المقاولات المالية قد ارتفع بواقع 22,8 مليار درهم. لتبلغ بذلك حصتها في المجموع 69,1% مقابل 71,2%. وتدعمت الأصول الموجودة في حيازة المؤسسات غير المالية لتصل إلى 22% مقابل 20% السنة الماضية. فيما ظلت حصة الأشخاص الذاتيين المقيمين والأشخاص الذاتيين والمعنويين غير المقيمين مستقرة في 8,3% و 0,6% على التوالي. وإجمالاً، فقد ارتفعت نسبة الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي مقارنة بالناج الداخلي الإجمالي لتبلغ 29,4% مقابل حوالي 25%.

إطار 2.11.1: المقتضيات القانونية المصادق عليها سنة 2010 من طرف مجلس القيم المنقولة

صادق مجلس القيم المنقولة على خمس دوريات تتعلق بما يلي:

- الآليات الواجب على شركات البورصة اعتمادها من أجل ممارسة نشاطها: مع توضيح المقتضيات القانونية المتعلقة بشروط ممارسة النشاط والضمانات التي ينبغي على شركات البورصة تقديمها سعياً إلى التقليل من حالات تعارض المصالح والجمع بين المناصب، ما سيمكنها من ممارسة نشاطها في ظروف آمنة.
- المعلومات التي ينبغي على شركات البورصة إيفاء مجلس القيم المنقولة بها: تهدف الدورة المؤرخة في 25 أكتوبر 2010 إلى تحديد لائحة ونماذج الوثائق - التي يجب على شركات البورصة أن تعدّها وفق المقتضيات القانونية - والمدة الزمنية التي ينبغي على أساسها إيفاء مجلس القيم المنقولة بهذه الوثائق.
- واجب الإبلاغ المطبّق على شركات تدبير مؤسسات التوظيف في رأسمال المخاطر: وتهدف المقتضيات الجديدة إلى تحديد لائحة الوثائق والمعلومات التي يجب على شركات تدبير مؤسسات التوظيف في رأسمال المخاطر تقديمها. وكذا طرق تبليغها (الدورة المؤرخة في 4 يناير 2010).
- عمليات إصدار أو تفويت السندات التي لا تدخل في إحدى عمليات طرح أسهم للتداول العام: تنص الدورة المؤرخة في 16 يوليوز 2010 أنه على الطرف الذي يبادر بإجّاز عملية توظيف خاص أن يشعر مجلس القيم المنقولة مسبقاً بنوع العملية وطرق تنفيذها.
- واجب الحذر واليقظة الداخلية: تهدف الدورة المؤرخة في 13 دجنبر 2010 إلى تحديد الطرق العملية لتفعيل واجب الحذر واليقظة الداخلية في إطار محاربة غسيل الأموال.

الجزء 2

أنشطة البنك

بنك المغرب
بنك المغرب

أبرز الأحداث التي عرفتھا السنة

تعتبر سنة 2010 السنة الأولى لتنفيذ المخطط الثلاثي 2010-2012 الذي اعتمد. في إطار استمرارية المخططين الثلاثين السابقين. سبع توجهات استراتيجية، وبالنظر إلى الأولويات المحددة لسنة 2010، فقد تمكن البنك من تحقيق تقدم ملموس في تحديث ممارساته من حيث الحكامة وتدبير الموارد وتكثيف الأنشطة المرتبطة بالتواصل والتعاون.

فعلى مستوى الحكامة، واصل البنك جهوده الرامية إلى دعم القاعدة التي تم إرساؤها من أجل تحديث آليات التدبير والتحليل وعمل البنك. فإلى جانب تعزيز البنك لمنظومة الأخلاقيات إثر تبني مجلسه لميثاق أخلاقي خاص بأعضائه، سُجل تقدم مهم على مستوى تحديث آليات التدبير من خلال وضع منهجية للتخطيط المدمج لنظامه المتعلق بمراقبة التدبير. وقد تم أيضا التركيز على تعزيز أنظمة المراقبة الداخلية وتدبير المخاطر وسلامة المعلومات. كما واصل البنك العمل على ملائمة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال مع المعايير الدولية، مع استكمال هذه العملية على المستوى الداخلي.

ومن حيث الموارد، واصل البنك تعزيز بنيته التحتية الخاصة بتكنولوجيات الإعلام ومنظومة دعم اتخاذ القرار والمنظومة العملياتية. فقد عمد إلى إرساء أنظمة جديدة للإعلام والتدبير بغية تعزيز آليات التحليل وتسيير الأنشطة واتخاذ القرار، إلى جانب عمله على تعزيز وتطوير قدرات وخبرة كفاءاته.

وسعيا منه في الانخراط في التنمية المستدامة، شرع البنك سنة 2010 في وضع نظام للتدبير المندمج (جودة، سلامة، بيئة QSE).

وشكل تطوير أنشطة التواصل، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، إلى جانب توسيع عمليات الإخبار والتوعية، من أبرز أولويات محاور التحسين لسنة 2010، وكثف البنك من مشاركاته في مختلف المنتديات الدولية والجهوية، كما عمل على مضاعفة وتنويع أنشطة التعاون مع البنوك المركزية المماثلة.

أما على صعيد المهام الرئيسية للبنك، فقد تواصل العمل على تعزيز الركائز النقدية والتحقيقية الخاصة بإطار تحليل السياسة النقدية. ذلك أن الإجراءات التي اتخذت سنة 2010 استهدفت تعزيز آلية توقع التضخم والنشاط

الاقتصادي إذ عمد البنك إلى وضع إطار محاكاة النشاط الاقتصادي لأمد متوسط وإعداد نموذج جديد ومصغر لتوقع التضخم. بالإضافة إلى توسيع آلية تحليل أسعار الأصول العقارية وتعميق فهم قنوات انتقال السياسة النقدية. خاصة منها المتعلقة بالائتمان وسعر الصرف. وبالموازاة مع ذلك، قام البنك بنشر عدة وثائق مرجعية منهجية حول آليات التحليل والتوقع التي يعتمد عليها ليعمل على قراراته في مجال السياسة النقدية.

وفي ما يخص الإشراف البنكي، مكنت الجهود المبذولة من تعزيز القوانين الاحترازية وأنشطة المراقبة. إذ شهدت سنة 2010 قرب إتمام تطبيق مقتضيات بازل 2 على القطاع البنكي. كما أجريت عمليات مراقبة أكثر دقة على شركات القروض للاستهلاك وجمعيات القروض الصغرى. ومن جانب آخر، عمل البنك على تحسين علاقات مؤسسات الائتمان بزبائناتها. مع التركيز على تطوير الخدمات البنكية. وعلى مستوى أكثر شمولية، يسعى البنك إلى تحقيق هدف طموح يتجلى في توسيع التعامل البنكي قصد تشجيع الادخار الوطني.

وكرر فعل على الأثار المترتبة عن الأزمة، قام بنك المغرب بتكثيف أعمال التحليل والبحث المتعلقة بالاستقرار المالي. سعياً منه على الخصوص إلى إتمام المنظومة الاحترازية لتوقع الأزمات.

وبخصوص أنظمة ووسائل الأداء، عمد البنك إلى تفعيل آلية المراقبة الدائمة والميدانية بغية تعزيز نجاعة وسلامة عمل أنظمة الأداء. وفي إطار مهمته المتمثلة في إنتاج وإصدار وإعادة تصنيع الأوراق البنكية والقطع النقدية، انخرط البنك في مسار تحديث آلياته الإنتاجية، كما واصل عمليات المراقبة من أجل مكافحة ظاهرة تزوير الأموال. التي تراجعت حدتها سنة 2010.

وقصد تعزيز استجابة البنك وتطوير فعاليته في مواجهة التحديات التي سيفرضها الانفتاح المالي المتزايد للاقتصاد الوطني في غضون السنوات القادمة، دون تجاهل العبر المستخلصة من الأزمة المالية الدولية الأخيرة، تم التفكير بعمق على الصعيد الداخلي سنة 2010 من أجل مراجعة الإطار التشريعي المنظم لأنشطة البنك وكذا أنشطة مؤسسات الائتمان.

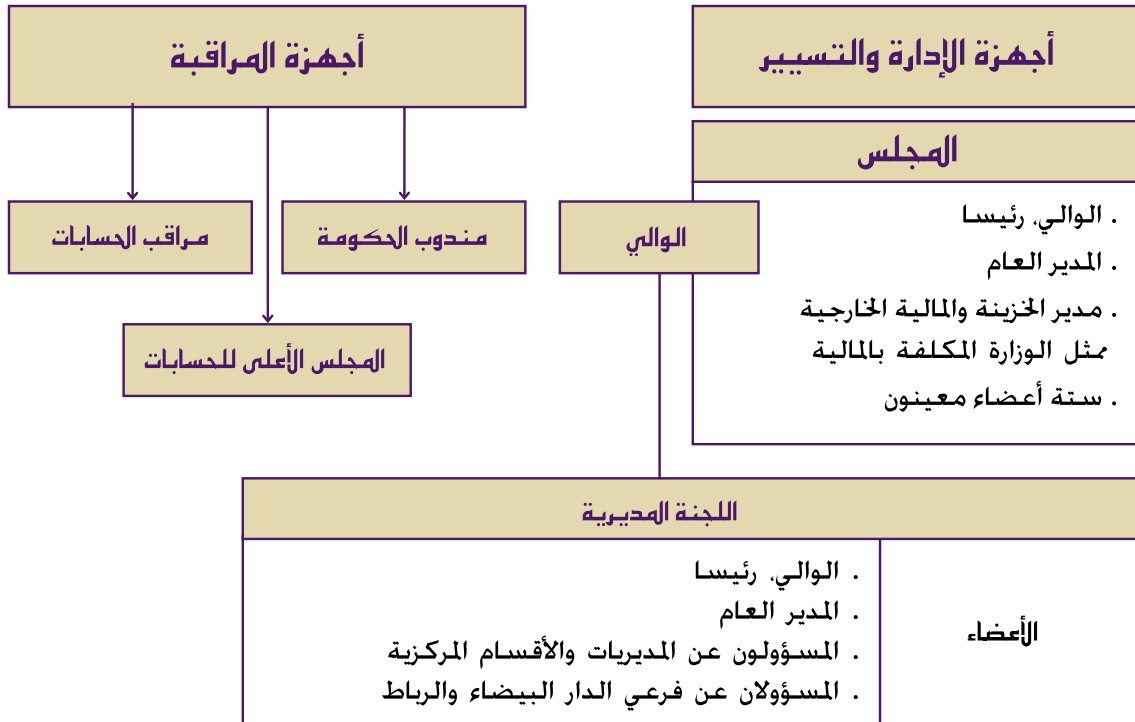
1.2 الحكامة

واصل البنك عمله من أجل تعزيز إطار الحكامة الذي تبناه منذ سنة 2005. وقد هم التقدم المنجز سنة 2010 جوانب عدة منها تطبيق مقاربة جديدة للتخطيط الاستراتيجي والتعمق أكثر في تتبع المخاطر المرتبطة بأنشطة البنك، وكذا آليات عمله ومشاريعه، وتحسين المراقبة الداخلية واعتماد ميثاق للأخلاقيات خاص بأعضاء مجلسه وكذا إتمام إرساء آلية مكافحة غسل الأموال على الصعيد الداخلي.

1.1.2 بنية الحكامة

تتمثل أجهزة الإدارة والتسيير في المجلس والوالي واللجنة المديرية، ويُعهد بمهمة مراقبة البنك إلى ثلاث هيئات: مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات.

بنية الحكامة



1.1.1.2 أجهزة الإدارة والتسيير

يتألف المجلس من الوالي والمدير العام إلى جانب ستة أشخاص يتم تعيينهم لكفاءتهم في الميدان النقدي أو المالي أو الاقتصادي. وذلك لمدة ست سنوات قابلة للتجديد. ويشارك مدير الخزينة والمالية الخارجية بصفته عضوا في المجلس. لكنه لا يصوت على القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

ويحدد المجلس الأهداف الكمية للسياسة النقدية. كما تُخوّل له صلاحية تحديد مميزات الأوراق المالية والقطع النقدية التي يصدرها البنك وكذا اتخاذ قرار ترويجها أو سحبها من التداول.

علاوة على ذلك، يتولى المجلس مهمة إدارة البنك - خاصة في ما يتعلق بالسياسات الداخلية - والتدبير المالي والمحاسبة بالإضافة إلى تنظيم البنك وسياسته العامة.

يقوم الوالي بإدارة البنك وتسييره. ومن أبرز مهامه السهر على ضمان احترام مقتضيات القانون الداخلي والقوانين التنظيمية للبنك وعلى تنفيذ قرارات مجلس البنك.

وترافق اللجنة المديرية الوالي في تسيير شؤون البنك. وتتكون هذه اللجنة من الوالي والمدير العام والمدراء الذين يعينهم الوالي.

2.1.1.2 أجهزة المراقبة

يتولى مندوب الحكومة مهمة مراقبة أنشطة البنك، باستثناء الأنشطة المتعلقة بالسياسة النقدية. وذلك لحساب الحكومة وباسم الوزير المكلف بالمالية. كما يسهر على مراقبة مدى احترام البنك للنصوص التشريعية المنظمة لأنشطته، خاصة تلك المتعلقة بقانونه الأساسي.

وتخضع حسابات البنك لافتحاص سنوي يتم تحت مسؤولية مراقب الحسابات، الذي يصادق على البيانات التركيبية للمؤسسة وقيّم جهاز المراقبة الداخلية الخاص بها.

ويُدلي البنك كل سنة للمجلس الأعلى للحسابات بالوثائق المحاسبية للبنك ولهيئات الاحتياط الاجتماعي الخاصة بمستخدميه، وذلك طبقاً للتشريعات الجاري بها العمل.

3.1.1.2 الهيكل التنظيمي وتسيير الأنشطة

يتكون الهيكل التنظيمي للبنك من خمسة عشرة وحدة، منها سبع وحدات خاصة بالمهام الأساسية وثمان وحدات للدعم.

الهيكل التنظيمي للبنك



في ما يتعلق بالمهام الأساسية للبنك، هناك ثلاث لجان تتولى تسيير أنشطته وهي:

- اللجنة النقدية والمالية: يرأسها الوالي وتتكون من المدير العام ومسؤولين عن الوحدات المكلفة بإعداد وتنفيذ السياسة النقدية، بالإضافة إلى المسؤول عن الإشراف البنكي. تعمل هذه اللجنة، التي تجتمع شهرياً، على

تشخيص الظرفية النقدية والمالية والاقتصادية بشكل دقيق. وذلك على أساس الدراسات والتحليل والتوقعات المنجزة من طرف مصالح البنك في إطار إعداد التقرير الفصلي حول السياسة النقدية. هذا الأخير الذي يوفر كافة المعطيات الضرورية لأعضاء المجلس لاتخاذ القرار. علاوة على ذلك، تسهر اللجنة على تتبع تنفيذ قرارات المجلس. كما تعمل على تحليل وتتبع كل ما له صلة بالسوق النقدية وتدبير الاحتياطات وتطور سوق الصرف والإشراف البنكي.

- لجنة السوق النقدية: تتألف من مسؤولين عن الوحدات المكلفة بإعداد وتنفيذ السياسة النقدية. تقوم هذه اللجنة أسبوعيا بتقييم وضعية السوق النقدية قصد تحديد مبلغ تدخل البنك خلال الجلسات الأسبوعية المخصصة لطلبات العروض.
- لجنة أنظمة الأداء: وهي هيئة استشارية تجتمع فصليا قصد تدارس القضايا المتعلقة بمجال أنظمة ووسائل الأداء. خاصة تلك التي تهم الإجراءات التشريعية والتنظيمية والتقنية الهادفة إلى تحسين فعالية وشفافية أنظمة ووسائل الأداء وكذا سلامتها.

من جهة أخرى، تم إحداث لجان للتسيير تتولى تتبع المشاريع المرتبطة بالحكامة، ومجالات الدعم والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة. ويتعلق الأمر بالمجلس الاستشاري للتكوين ولجنة الإستراتيجيات المعلوماتية واللجنة التقنية المعلوماتية ولجنة الاستثمار والمجلس الاستشاري للتواصل ولجنة مخاطر التشغيل ولجنة الأخلاقيات ولجنة السلامة الجسدية ولجنة المراكز الخاصة للفرز ولجنة المقاوله ولجنة السلامة والنظافة ولجان التسيير المكلفة بتسيير وتتبع التخطيط الاستراتيجي.

2.1.2 التخطيط الاستراتيجي

في ظل التطور المستمر للمحيط الاقتصادي والمالي والنقدي، تبنى بنك المغرب منذ سنة 2004 مقاربةً تركز على التخطيط الاستراتيجي الثلاثي. في هذا الصدد، التزم البنك بتحقيق عدة أولويات للفترة الممتدة ما بين 2010 و2012 على أساس سبعة توجهات إستراتيجية، وهي:

1. تطوير السياسة النقدية لكي تساهم في إنجاح اندماج الاقتصاد المغربي ضمن الاقتصاد العالمي؛
2. تعزيز الإشراف البنكي وتطوير وظيفة الاستقرار المالي؛
3. العمل على تطوير الخدمات المالية؛
4. مواصلة تطوير وسائل وأنظمة الأداء بالنظر إلى تطور التكنولوجيات والمخاطر؛

5. ملاءمة عمل شبكة البنك مع تطور مهامه؛
6. تعزيز إطار الحكامة وتعزيز صورة البنك. المبنية على الشفافية والتقيّد بالقوانين والنزاهة. والانخراط في سياسة التنمية المستدامة؛
7. تشجيع التطور المهني وتوفير مناخ عمل محفز والسعي إلى تحقيق الفعالية في تدبير الموارد وجودة الخدمات المقدمة.

وقد عكف البنك. خلال السنة الأولى من تفعيل هذا الخطة الاستراتيجية. على تطبيق العديد من الأولويات. وبتقييم الإجازات إلى متم هذه السنة. يتبين أن البنك قد حقق تقدماً كبيراً على مستوى الأهداف المسطرة. مما سمح له ببلوغ متوسط نسبة إنجاز إجمالية وصلت إلى 40% بالنسبة للتوجهات الإستراتيجية السبعة.

وفي السياق ذاته. وقصد تحقيق الهدف الإستراتيجي المتمثل في ملاءمة هذه الممارسات مع أفضل المعايير. تبنى البنك منذ 2010 منهجية التخطيط المتكامل لمنظومة مراقبة التدبير التي تقوم على أساس ثلاثية التخطيط الاستراتيجي والتخطيط العملياتي وإعداد التقارير.

المخطط الاستراتيجي 2010 - 2012

المنجزات المحققة سنة 2010

أبرز الإنجازات	التقدم الحاصل	التوجهات الإستراتيجية
<ul style="list-style-type: none"> • إصلاح الإطار العملياتي للسياسة النقدية، الذي تم تفعيله ابتداء من 21 أبريل 2011؛ • تطوير التفكير حول مدى استعداد المغرب لتحقيق خريز أكبر لحساب الرأسمال؛ • الإسهام في إعداد الإطار المؤسساتي لمشروع القانون المتعلق بخلق سوق لأجل. 	<ul style="list-style-type: none"> 31% (2010) 50% (2011) 24% (2012) 	<p>التوجه 1 الاستراتيجي</p> <p>تطوير السياسة النقدية لكي تساهم في إنجاح اندماج الاقتصاد المغربي ضمن الاقتصاد العالمي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • إتمام الجزء الأكبر من عملية تطبيق مقتضيات بازل 2 على القطاع البنكي؛ • مشروع مراجعة الإطار المؤسساتي المتعلق بالنظام الأساسي للبنك والقانون البنكي. 	<ul style="list-style-type: none"> 33% (2010) 56% (2011) 17% (2012) 	<p>التوجه 2 الاستراتيجي</p> <p>تعزيز الإشراف البنكي وتطوير وظيفة الاستقرار المالي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • اعتماد مؤشرات لتتبع آثار الاستراتيجيات الخاصة بالخدمات البنكية لفائدة ذوي الدخل المحدود (إعداد تقرير كل ستة أشهر حول عدد الحسابات الواجب إعدادها، وتنفيذ مشروع التنوع الآلي لتواجد الأبنك)؛ • تحسين الإطار التنظيمي الذي يهدف إلى إرساء علاقة أكثر توازنا بين الأبنك والزبناء. 	<ul style="list-style-type: none"> 59% (2010) 82% (2011) 23% (2012) 	<p>التوجه 3 الاستراتيجي</p> <p>العمل على تطوير الخدمات المالية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ الإطار العملياتي لمراقبة أنظمة الأداء؛ • تعزيز سلامة وسائل الأداء ضد الغش؛ • إتمام عملية تحديث آلية إنتاج الأوراق المالية والقطع النقدية. 	<ul style="list-style-type: none"> 48% (2010) 53% (2011) 50% (2012) 	<p>التوجه 4 الاستراتيجي</p> <p>مواصلة تطوير وسائل وأنظمة الأداء بالنظر إلى تطور التكنولوجيات والمخاطر.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تقدم أشغال مشروع القاعدة المركزية لمسك الحسابات (BACETE). 	<ul style="list-style-type: none"> 34% (2010) 39% (2011) 27% (2012) 	<p>التوجه 5 الاستراتيجي</p> <p>ملاءمة عمل شبكة البنك مع تطور مهامه</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تكثيف الجهود التحسيسية بخصوص الأخلاقيات وثقافة المخاطر • ملاءمة المرجع المحاسبي للبنك مع أفضل الممارسات المعمول بها في هذا المجال؛ • تحقيق تواصل شفاف سواء على المستوى الداخلي والخارجي؛ • تعزيز منظومة سلامة المعلومات. 	<ul style="list-style-type: none"> 40% (2010) 60% (2011) 23% (2012) 	<p>التوجه 6 الاستراتيجي</p> <p>تعزيز إطار الحكامة، وتعزيز صورة البنك المبنية على الشفافية والتقيد بالقوانين والنزاهة، والانخراط في سياسة التنمية المستدامة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تحديث أساليب وآليات تدبير موارد البنك: الموارد البشرية (تطوير آليات جديدة للمخطط المدير للموارد البشرية (SDRH) وتعزيز دور التكوين) والتدبير المالي (تدبير أمثل للميزانية والتحكم في التكاليف)؛ • تحسين الخدمات المقدمة وظروف العمل. 	<ul style="list-style-type: none"> 36% (2010) 50% (2011) 24% (2012) 	<p>التوجه 7 الاستراتيجي</p> <p>تشجيع التطور المهني وتوفير مناخ عمل محفز والسعي إلى تحقيق الفعالية في تدبير الموارد وجودة الخدمات المقدمة.</p>

نسبة إنجاز العمليات المقررة للفترة الممتدة ما بين 2011 و2012

نسبة إنجاز العمليات المقررة لسنة 2010

نسبة الإنجاز الإجمالية

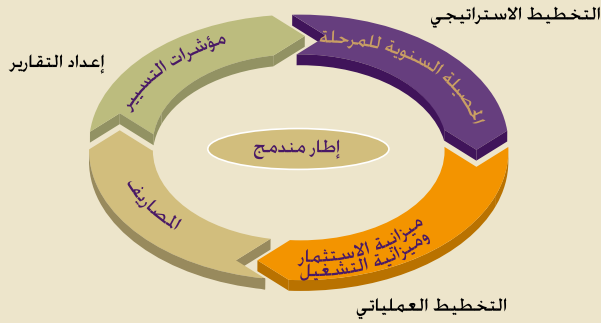
إطار 1.1.2: منهجية التخطيط المندمج

انطلقت منهجية التخطيط المندمج بدايةً بالتخطيط الاستراتيجي الذي يضع قواعد التخطيط العملياتي (إعداد الميزانيات) ويسمح بإعداد التقارير من أجل تتبع الأهداف الإستراتيجية واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة عند ظهور فوارق.

- التخطيط الاستراتيجي: تم اعتماد دورة تمتد لثلاث سنوات ستخول للبنك. حسب منهجية تشاركية متعددة الأبعاد. من تحديد أولوياته حسب التحديات التي يفرضها تطور محيطه الداخلي والخارجي. وتبين المرحلة الأولى من هذه المنهجية المخطط الإستراتيجي للفترة الثلاثية. كما توضح الأهداف المرجوة من التوجهات المسطرة، وذلك ارتكازاً على التوقعات المتوسطة والطويلة الأمد وأخذاً في الاعتبار منجزات المخططات السابقة.

- التخطيط العملياتي: تسمح هذه المرحلة بتخصيص الموارد اللازمة بالأساس لتنفيذ الأنشطة التي يحددها المخطط الاستراتيجي. وتمكن هذه المرحلة من إعداد الميزانية السنوية والثلاثية طبقاً للتوجهات الاستراتيجية. وبالنظر إلى الحاجيات الحقيقية وقدرات الإنجاز مع السهر على ترشيد النفقات وضمان نجاعة الاستثمارات.

- إعداد التقارير: تكمن المرحلة الأخيرة من هذه المنهجية في تتبع استعمال القروض ومدى تحقيق الأهداف من أجل اتخاذ إجراءات تصحيحية. وذلك من خلال إعداد تقارير دورية.

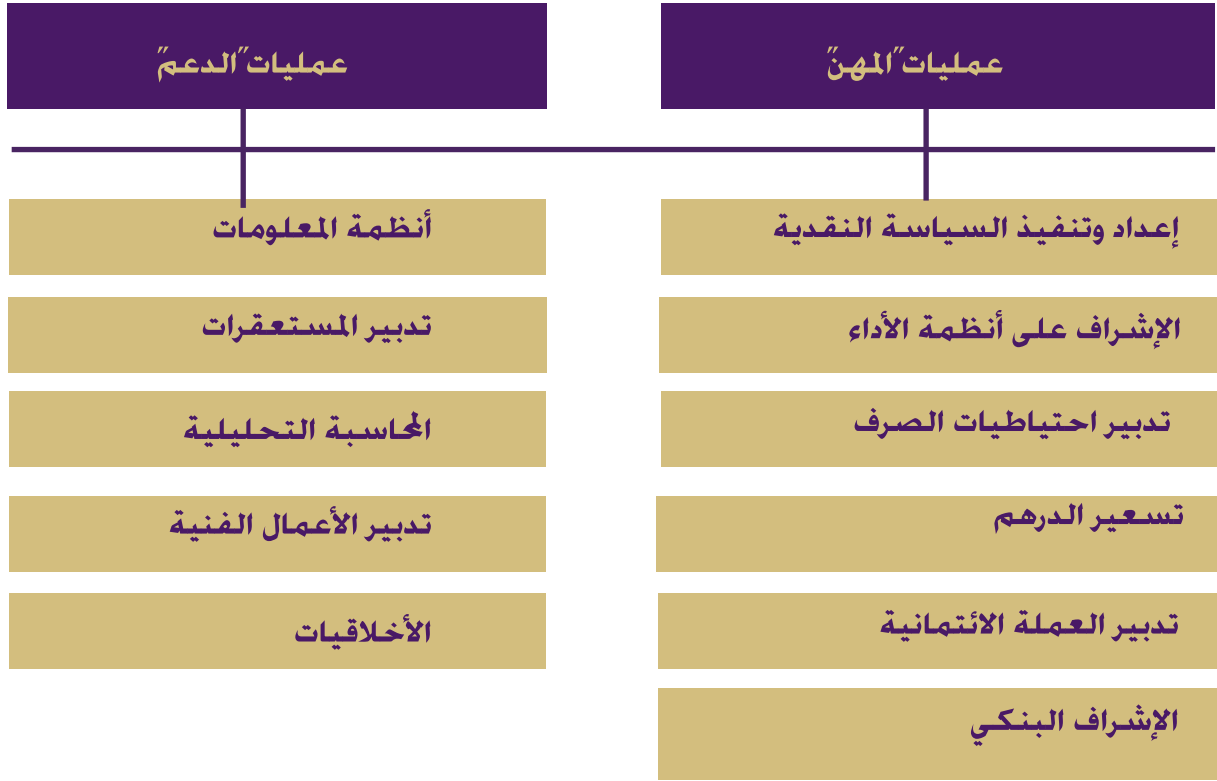


3.1.2 الافتتاح والمراقبة الداخلية وتبدير المخاطر

1.3.1.2 الافتتاح الداخلي

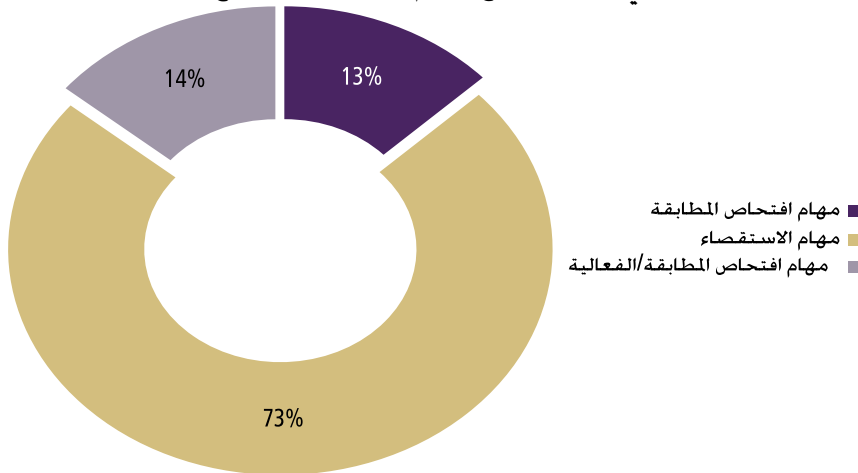
تميزت سنة 2010 بتنظيم دورة جديدة للافتتاح الداخلي تمتد على ثلاث سنوات وتتماشى مع المخطط الاستراتيجي للبنك. وذلك بهدف تغطية مجموع العمليات المرتبطة بالمهام الأساسية للبنك. وقد تمت برمجة حوالي عشرين مهمة باتباع مقارنة قائمة على المخاطر همت أبرز العمليات المرتبطة بالمهام الأساسية للبنك (حوالي 50%) علاوة على أنشطة «الدعم».

أبرز العمليات التي خضعت للافتحاص الداخلي سنة 2010



ويكمن الهدف الرئيسي لهذه المهام في تقييم مدى فعالية وجماعة وحكامة العمليات التي يقوم بها البنك. وكذا مدى تقيدها بالقوانين والتنظيمات والمساطر الجاري بها العمل.

رسم بياني 1.1.2 : توزيع المهام المنجزة حسب نوع الأهداف



2.3.1.2 المراقبة الداخلية

يستند نظام المراقبة الداخلية للبنك إلى الإطار المرجعي الدولي للجنة الأنظمة الراعية للجنة تريدواي (COSO). سواء في ما يخص التنظيم أو طريقة سير العمل. وقد تم إعداد هذا النظام تدريجيا بناء على المكونات الخمس للإطار المرجعي وهي: محيط المراقبة وتقييم المخاطر وأنشطة المراقبة ونظام الإعلام والتواصل ونظام التسيير.

وفي هذا الصدد، يتم إنجاز تقرير سنوي لنظام المراقبة الداخلية يعرض حصيلته أهم الإنجازات في هذا المجال، وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم ذاتي لمختلف الوحدات، والخريطة العامة لمخاطر التشغيل التي قد يتعرض لها البنك، بالإضافة إلى خلاصات الافتحاص الداخلي والخارجي. كما يعرض هذا التقرير، الذي يقدم إلى مجلس البنك، محاور التحسين اللازمة لتحقيق تدبير أمثل لنظام المراقبة الداخلية للبنك.

وعلاوة على الإشادة بالتطور الإيجابي لمجموع المكونات السالفة الذكر، ركز التقرير الذي أُنجز سنة 2010 حول نظام المراقبة الداخلية على تقييم مدى احترام العمليات المرتبطة بأنشطة البنك للقوانين والتنظيمات والتعليمات الجاري بها العمل. كما سلط هذا التقرير الضوء على الدرجة التي بلغها هذا النظام في سلم النضج، حيث تم إعداد مقياس بخمس مستويات مستمد من ضوابط تقنية المعلومات والتقنيات المتعلقة بها (COBIT). في هذا السياق، وبالنظر إلى التقدم المسجل في مختلف مكونات نظام المراقبة الداخلية في الفترة الممتدة بين 2005 و2009، تبين أن هذا النظام قد بلغ مستوى نضج مُرضٍ على العموم (المستوى 3).



وسعيا إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي للبنك الرامي إلى تطوير منظومات المراقبة الداخلية من أجل فعالية أكبر، تم إعداد منهجية لمرافقة مهام البنك في مجال المراقبة الداخلية، إذ شُرع في اعتمادها داخل وحدة رائدة سنة 2010، ليتم تعميمها على باقي الوحدات ابتداء من سنة 2011.

3.3.1.2 تدبير المخاطر

في مجال الوقاية من المخاطر، يعتمد البنك منذ سنة 2005 على منهجية ماريو (MARIO) الخاصة بالتحكم في المخاطر التشغيلية وتحليلها، والتي تتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية. وتهدف هذه المنهجية بالأساس إلى تعزيز المراقبة الداخلية من خلال اعتماد إطار مشترك للتحكم في المخاطر التشغيلية وإدارتها، وفي سنة 2010، تم تدعيم هذه المنهجية بمقاربة خاصة بمخاطر المشاريع مندمجة في المنهجية المتبعة في إدارة مشاريع البنك.

وقصد تطوير تحليل المخاطر عن طريق تقييم أفضل لاحتمال وقوع المخاطر التي تم رصدها وتأثيرها. تم خلال سنة 2010 إحداث قاعدة عامة لتجميع الحوادث على مستوى البنك.

وبالاعتماد على تنظيم يضم كلا من المسؤولين عن تدبير المخاطر داخل كل وحدة والمسؤولين عن تسيير العمليات. تم إنجاز خريطة شاملة سادسة خاصة بالمخاطر التشغيلية سنة 2010. وجعلها أداة للإدارة والتسيير رهن إشارة جميع المسؤولين بالبنك.

4.1.2 الأخلاقيات

تميزت سنة 2010 باعتماد مجلس البنك ميثاق الأخلاقيات المطبق على أعضائه. وذلك تماشيا مع أفضل ممارسات الحكامة داخل البنوك المركزية. ويعزز هذا الإجراء نظام الأخلاقيات الذي اعتمده البنك منذ سنة 2005. حيث يتميز أساسا بإعداد وتنفيذ ميثاق للأخلاقيات مطبق على جميع المستخدمين بما في ذلك ولاية البنك. وهو يعكس التزام أعضاء مجلس البنك بمستوى عال من الأخلاق المهنية كفيل بتعزيز ثقة العموم. وفي هذا السياق، يتعهد كل عضو من أعضاء المجلس باحترام المبادئ الأساسية للأخلاقيات المتعلقة بخدمة مصلحة البنك ومهامه فقط. وكذا بتدبير حالات تضارب المصالح والمعلومات السرية. وقد تم نشر ميثاق الأخلاقيات الخاص بأعضاء المجلس وذلك المتعلق بمستخدمي البنك على الموقع الإلكتروني للبنك. وفقا لسياسة الشفافية المتبعة في البنك.

وقد تم إغناء هذه المنظومة الأخلاقية في سنة 2010 من خلال إدخال مقتضيات خاصة بالتدربين الذي يقضون فترة تدريبية بالبنك في إطار دراستهم. وكذلك مقدمي الخدمات الخارجية للبنك.

علاوة على ذلك. تم خلال نفس السنة تكثيف أنشطة التحسيس وتكييفها مع العناصر المستهدفة وفقا لسياسة القرب المعتمدة من قبل البنك قصد ترسيخ ثقافة الأخلاقيات وتعزيزها. وعلى سبيل المثال. تم إعداد كتيب مبسط بالصور باللغتين العربية والفرنسية. وتم توزيعه على مجموع المستخدمين. كما تم إطلاق حملة ملصقات طيلة السنة لعرض مختلف مقتضيات ميثاق الأخلاقيات.

وأخيرا. وخلال نفس السنة. تم توسيع عمليات مراقبة التقيد بالميثاق. التي كانت محصورة في واجب التصريح بحافظ السندات. لتشمل التصريحات الإلزامية الأخرى. أي تلك المتعلقة بوضعية تضارب المصالح واستلام الهدايا.

5.1.2 سلامة المعلومات

في إطار سياسة سلامة المعلومات التي تبناها البنك منذ سنة 2005، تواصل تنفيذ عدة أورايش تهدف إلى التحكم في المخاطر المرتبطة بسلامة المعلومات، لا سيما تلك المتعلقة «بضمان سلامة المعلومات والمبادلات الإلكترونية» و«تتبع تدبير الحسابات ذات الامتيازات العالية».

1.5.1.2 ضمان سلامة المعلومات والمبادلات الإلكترونية

يقتضي تعميم المبادلات الإلكترونية والتبادل غير المادي للوثائق تفعيل نظام ملائم للسلامة. في هذا السياق، أطلق البنك مشروعاً لوضع تنظيم وبنية تحتية لإصدار الشهادات الإلكترونية بغية ضمان سرية المعلومات وسلامتها والتحكم في المخاطر المرتبطة بالولوج إلى المعلومات وتبادلها، والمساهمة بذلك في التقيد بالواجبات القانونية وبأفضل الممارسات المتعلقة بحماية المعطيات. وتميزت سنة 2010 بإتمام أشغال تركيب المكونات المادية والبرمجية لهذه البنية التحتية.

وجدير بالذكر أن الخدمات التي يقدمها المشروع، والتي تم اختبارها على مستوى الوحدات التجريبية، تهم التوقيع الإلكتروني على الرسائل وترميز الوثائق والمصادقة والتسجيل الزمني للمعاملات، وسيتم تنفيذ المشروع بشكل تدريجي سنة 2011، مع إدماج التطبيقات الهامة.

2.5.1.2 تتبع عمليات الحسابات ذات الامتيازات العالية

يقصد بالحسابات ذات الامتيازات العالية الحسابات التي تدبر الأنظمة المعلوماتية للبنك، والتي تملك حقوقاً كبيرة من حيث الولوج لافتحاص الأنظمة، وبغية ضمان تتبع منتظم للعمليات المنجزة من طرف المشرفين على هذه الأنظمة، تم اعتماد منظومة بمثابة حل يسمح باستغلال مسارات الافتحاص وإنجاز تقارير دورية وإصدار إنذارات في الوقت الحقيقي. وتميزت سنة 2010 بالبداية في استغلال هذا الحل بالنسبة للجزء الذي يهم تتبع نظام الاستغلال Windows؛ ومن المقرر البدء في الجزء الخاص بأنظمة UNIX سنة 2011.

6.1.2 مخطط استثمارية النشاط

أعد البنك مخطط استثمارية النشاط قصد مواجهة الاضطرابات التشغيلية التي قد تؤدي إلى توقف المهام الأساسية للبنك، والتي قد تتسبب فيها كوارث خطيرة مثل الحرائق أو الفيضانات أو الأوبئة. ويسعى هذا المخطط إلى التقليل من أثر هذه الكوارث على مستخدمي البنك وممتلكاته. وقد تميزت سنة 2010 بالاعتماد الرسمي لمخطط تدبير الأزمات، والذي يمكن من تنسيق جهود كل الوحدات للتحرك بسرعة في مواجهة الحالات المستعجلة؛ ونفس الشيء بالنسبة لمخططات استمرار العمليات ذات الأهمية البالغة في إنجاز المهام الأساسية.

علاوة على ذلك، واصل البنك سياسة اعتماد منظومات وحلول لضمان استمرارية النشاط طبقاً لاستراتيجيات الاستثمارية التي ينفجها البنك في مجال المعلومات واللوجيستك والموارد البشرية. كما تم تهيئة وتجهيز موقع لتخزين المعلوماتي للنسخ الاحتياطية طبقاً لأفضل المعايير والممارسات المعمول بها في هذا المجال. كما تم الانتهاء من تنفيذ موقع النسخة الاحتياطية بالنسبة لأنشطة البنك المتعلقة بالصرف وتدبير احتياطات الصرف وأنظمة الأداء، والتي خضعت لاختبار في وقت حقيقي لإجاز نسخة احتياطية.

7.1.2 التقيد بالقوانين

1.7.1.2 السياق الوطني

خلال سنة 2010، عزز البنك انخراطه في الورش الذي أطلقته السلطات الحكومية بتعاون مع وحدة معالجة المعلومات المالية، وذلك بغية ملاءمة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير الدولية المعتمدة.

في هذا السياق، ساهم البنك بشكل فعلي في جميع مراحل عملية مراجعة المنظومة المعيارية المنظمة لهذا المجال. ذلك أنه وضع خبرته في خدمة مجموعات العمل الخاصة والتي كلفت بوضع مشروع قانون رقم 13-10 الذي يغير ويتمم القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية وقانون مكافحة غسل الأموال.

كما عمل البنك، بصفته عضوا في وحدة معالجة المعلومات المالية، على تعزيز التنسيق بين الودعتين، لاسيما من أجل الدفاع عن مواقف المغرب في الهيئات الدولية.

2.7.1.2 المنظومة الداخلية لمكافحة غسل الأموال

خلال سنة 2010، واصل البنك إرساء قواعد منظومته الداخلية لمكافحة غسل الأموال، أخذا بعين الاعتبار المتطلبات القانونية والتنظيمية من جهة، والتطورات التقنية من جهة أخرى.

وعلى المستوى التنظيمي، شرع البنك في تطبيق قواعد المراقبة البعيدة، التي تتضمن كفاءات تحليل الإنذارات التي يصدر بشكل تلقائي بواسطة الآلية المعلوماتية لتحديد الهوية وتتبع الحسابات والعمليات وإرسال حالات الاشتباه. أما فيما يخص الجانب التقني، وطبقا للمخطط الزمني المعتمد، فقد تم الشروع في استغلال الآلية المعلوماتية لتحديد هوية الحسابات والمساعدة في تحليل سلوك الزبائن خلال النصف الثاني من سنة 2010.

وقصد مواكبة إتمام المنظومة الداخلية لمكافحة غسل الأموال، واصل البنك عملية إقفال حسابات الزبناء غير المؤسساتيين، التي شرع فيها منذ 2005، مع وضع قيود أمام هذه الفئة ليصبحوا زبناء للبنك.

إطار 3.1.2: أهم مستجدات القانون رقم 10-13 الذي دخل حيز التنفيذ في يناير 2011، والذي يغير ويتمم القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية والقانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال

- إعادة تعريف جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتشمل مختلف الأفعال المادية التي تشكل هاتين الجريمتين وفقا للاتفاقيات الدولية.
- توسيع قائمة الجرائم الكامنة وراء غسل الأموال وفقا لمنهجية التقييم التي تعتمدها مجموعة العمل المالي الدولية، وفي هذا الصدد، وسع مشروع القانون القائمة المنصوص عليها في المادة 574-2 من القانون الجنائي من خلال سرد مختلف الجرائم المدرة للأموال.
- وضع قائمة شاملة للأشخاص الخاضعين للالتزامات التي ينص عليها القانون، وفي هذا الشأن، اختار مشروع القانون تعداد المهنيين الخاضعين لمقتضيات القانون بدلا من تقديم تعريف واسع على أساس معيار مادي، مع تذييله بقائمة مبدئية، ومن المرتقب أن تساعد هذه المقاربة الجديدة على إزالة الغموض بالنسبة للمهنيين المعنيين بواجب اليقظة.
- تعزيز واجب اليقظة والرصد والتصريح بالاشتباه، الذي ينطبق على جميع المهنيين الخاضعين، مع اعتماد مقاربة مرتكزة على المخاطر لتنفيذ هذه الالتزامات وفقا للمتطلبات الدولية في هذا المجال.
- ترسيم حدود صلاحيات سلطات الإشراف في مجال مراقبة تقييد المهنيين، ضمن اختصاص كل منها، بقواعد منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعزيز صلاحيات وحدة معالجة المعلومات المالية، لاسيما عبر توسيع اختصاصاتها في مجال جمع المعلومات المتعلقة بالأعمال التي يشتبه في صلتها بغسل الأموال.

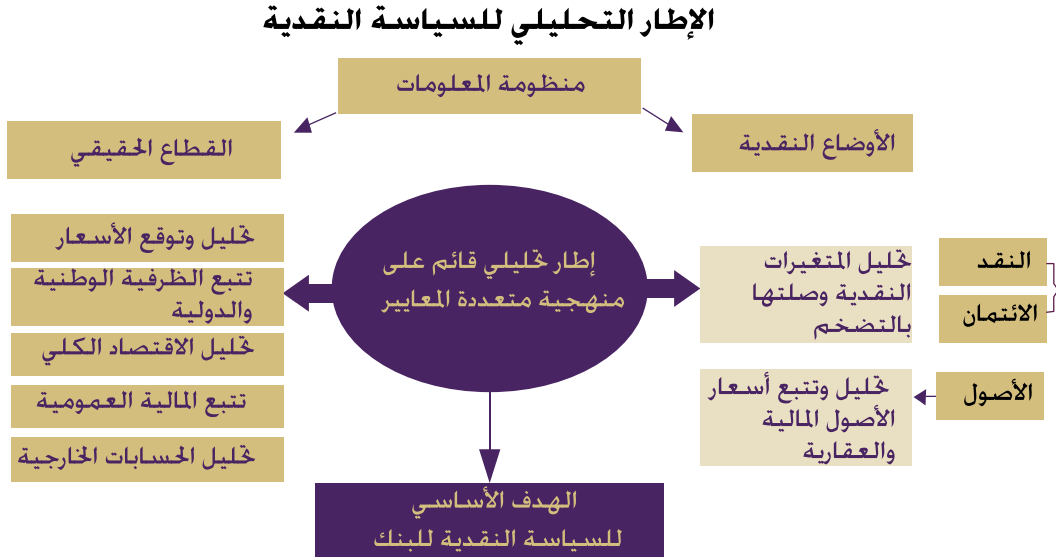
2.2 مهام البنك

1.2.2 السياسة النقدية

تعزيزت في سنة 2010 أسس إعداد قرارات السياسة النقدية، و يندرج هذا الجهد في إطار مقارنة مستمرة تهدف إلى تحسين الإطار التحليلي للسياسة النقدية وكذا إلى تحقيق الهدف الذي حددته التوجهات الاستراتيجية للمخطط الثلاثي الذي وضعه البنك والذي يروم تطوير السياسة النقدية لتساهم بشكل أفضل في إنجاح اندماج المغرب في الاقتصاد العالمي. وقد انعكست هذه الإجراءات من خلال تقوية إطار التحليل وتعميق المعرفة بآليات انتقال السياسة النقدية. وأثمرت هذه التطورات تبعا أكثر عمقا وتحليلا دقيقا للأوضاع الاقتصادية والنقدية، مما مكن البنك من تطوير خبرة إحصائية وتحليلية وتوقعية، كما حرص البنك على تعزيز الشفافية والتواصل بشأن قرارات السياسة النقدية، حيث عمل بالخصوص على وضع رهن إشارة العموم عدة مراجع متعلقة بمنهجية وضع الأدوات التحليلية والتوقعية لإطار تحليل السياسة النقدية.

1.1.2.2 الإطار التحليلي

قام البنك بتعميق إطار تحليل السياسة النقدية في كل من القطاع النقدي والقطاع الحقيقي، وهما دعامتان يرتكز عليهما البنك لرصد المخاطر التضخمية.



القطاع النقدي

في ما يخص الركيزة النقدية للسياسة النقدية، فقد استهدفت الأعمال المنجزة خلال سنة 2010 تحسين عملية تحديد الضغوط التضخمية النقدية المصدر، وكذا تعزيز فهم آليات انتقال السياسة النقدية وتأثير تقلبات أسعار الأصول العقارية على التضخم.

وهكذا، وفي إطار الورش الواسع النطاق الذي ينجزه البنك بالتعاون مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية من أجل وضع مؤشر لأسعار الأصول العقارية، يقتصر في البداية على العقارات السكنية، قام البنك سنة 2010 بتوسيع نطاق تغطية هذا المؤشر ليشمل أسعار العقارات المهنية والأراضي.

وبالنظر لأهمية الائتمان كقناة انتقال رئيسية للسياسة النقدية، أجريت دراسة ميدانية بهدف التعرف على طبيعة الخلل في التوازن بين متغيرين غير قابلين للرصد، وهما العرض والطلب في سوق الائتمان في المغرب. وفي الوقت نفسه، تم إجراء تحليل شامل لوضعية السيولة في النظام البنكي خلال الفترة الأخيرة، مما يعكس الاهتمام الخاص الذي يوليه البنك المركزي لهذا البعد في سياق أزمة السيولة التي تعاني منها العديد من البلدان. وبالإضافة إلى

ذلك، تم تقدير دالة طلب الودائع¹ بالموازاة مع تحليل للحقائق المجردة، وذلك في سياق التباطؤ في الودائع البنكية الملاحظ منذ بداية سنة 2008.

وفي نفس السياق، تم تقدير سعر فائدة التوازن² بالنسبة للمغرب، وهو مفهوم ذو دلالة بالنسبة للبنوك المركزية من أجل تقييم توجهات سياستها النقدية. وهمت أشغال تعميق الدعامة النقدية كذلك إعادة تقدير دالة الطلب على النقد. وقد تم تنفيذ هذه العملية أخذا بعين الاعتبار الإحصائيات النقدية الحديثة، بالإضافة إلى إدخال متغيرات جديدة يمكن أن تساهم أكثر في تفسير سلوك الطلب على الموجودات السائلة الحقيقية.

أما في ما يخص تحسين تحليل أسعار الأصول العقارية في الإطار التحليلي للسياسة النقدية، تم بناء العديد من النماذج لقياس التفاعل بين التضخم الأساسي في المغرب ومؤشر أسعار الأصول العقارية من جهة؛ وقياس التفاعل بين مؤشر أسعار الأصول العقارية ومحدداته، من جهة أخرى. وإضافة إلى ذلك، أجريت دراسة على انتقال أثر أسعار الصرف إلى التضخم، وذلك بهدف التحقق من التراجع المتواصل لعملية الانتقال والتعرف على محدده. وقد أكدت نتائج هذه الدراسة هذا الانخفاض، مما قد يساهم في الحد من تأثير تقلبات أسعار الصرف على التضخم إذا ما اختار المغرب الانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة.

القطاع الحقيقي

على المستوى الحقيقي، همت الإنجازات التي تم تحقيقها تحسين آليات التتبع والتوقع وإغناء أدوات تحليل الظرفية. وهكذا، تم العمل على تحسين منظومة تحليل التضخم من خلال إطلاق الأشغال المتعلقة بوضع قياس للتضخم الأساسي عبر المقاربة ذات المتجهة الارتدادية الذاتية والبنويية (VARs). وكذا قياس لتوقع التضخم باستخدام منهج إحصائي ونموذج مصغر للاقتصاد الكلي القياسي بهدف وضع سيناريوهات ومحاكاة تأثير السياسات الاقتصادية.

ومن أجل تحديد حجم وفترة انتقال التضخم المستورد، تم إغناء الإطار التحليلي للسياسة النقدية من خلال بناء مؤشر يشمل التضخم في الدول الشريكة وتضخم السلع التجارية المتضمنة في التضخم الأساسي، كما أجريت بحوث في سنة 2010 لتحسين قدرة النماذج التوقعية للتضخم.

ومن أجل تعميق فهم التطورات القطاعية. تم توسيع إطار التوقع على المدى القصير جدا من خلال وضع مؤشرين جديدين مركبين يتعلقان بقطاعي السياحة والصيد. وذلك من خلال عمليات المعايرة التي تتمثل في إقامة علاقة اقتصاد قياسي بين تغير الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي على أساس سنوي والعوامل الناشئة عن تطبيق تحليل المكونات الرئيسية للمتغيرات الأولية، والتي يتم تحديدها بطريقة الاختيار الآلي.

وفي الوقت نفسه، تم تعزيز تحليل مساهمة الصدمات الداخلية والخارجية في تطور القطاعات الاقتصادية وذلك بفضل إعداد نموذج متجه الارتداد الذاتي الإجمالي (GVAR) للقطاعات الاقتصادية في المغرب. ويتميز هذا النموذج بمراعاة التفاعلات المباشرة وغير المباشرة بين مختلف القطاعات.

وفي سياق تتبع ميزانية الدولة، تم وضع أداة محاكاة نفقات صندوق المقاصة. وتمكن هذه الأداة من قياس تأثير نفقات المقاصة بارتفاع الأسعار الدولية للنفط وتغيرات أسعار الصرف وتدابير تغيير بنيات الأسعار.

ومن جانب آخر، تم تعزيز آلية تتبع وتحليل التطورات الاقتصادية الكلية من خلال تدعيم إطار البرمجة المالية واعتماد دالات سلوكية جديدة تعمل على إضفاء المزيد من الانسجام بين مجتمعات الاقتصاد الكلي الرئيسية. وفي إطار نفس الدينامية، تم تعميق منظومة تتبع وتحليل عناصر الطلب من خلال تطوير نماذج سلوكية بغية توقع استهلاك الأسر النهائي بالإضافة إلى الاستثمار.

وقد مكنت هذه الإنجازات البنك من تطوير أدوات توقع الاقتصاد الكلي على المديين القصير والمتوسط، والتي يستثمرها البنك في إطار مناقشاته الداخلية وكذا في إطار الحوار مع شركائه الخارجيين. ووفقا لعملية إعداد هذا العمل، التي أصبحت مقننة في سنة 2010، يتم إعداد سيناريوهات لتطور الاقتصاد الوطني على أساس فصلي، على التوالي في شهري ماي ونونبر من كل سنة.

2.1.2.2 شفافية السياسة النقدية

في سنة 2010، واصل البنك أنشطته التواصلية مع العموم، بهدف تحسين شفافية القرارات التي يتخذها مجلسه بشأن السياسة النقدية، ويتجلى هذا أيضا من خلال القيام منذ سنة 2009 بإضفاء الطابع المؤسسي على المؤتمر الصحفي الذي يعقده والي بنك المغرب، في نفس يوم انعقاد اجتماع المجلس. وأبضا من خلال نشر التقرير حول السياسة النقدية، فضلا عن تنظيم العديد من اللقاءات مع الصحافة الوطنية والدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، يسعى البنك، من خلال بوابته على شبكة الأنترنت، إلى إضفاء الشفافية الكاملة على المنهجية المعتمدة لتطوير أدواته التحليلية في هذا المجال. وهكذا، قام البنك بنشر المنهجية المتعلقة بالمؤشرات التي تسمح بفهم دينامية التضخم في المغرب والإجابات عن الأسئلة المتكررة المرتبطة به.

وفي السياق نفسه وفي إطار إصلاح الإحصاءات النقدية الذي دخل حيز التنفيذ في شهر يونيو، نشر البنك على بوابته الإلكترونية، في سلسلة «الوثائق المرجعية»، المنهجية التي اعتمدت في إعدادها كما قام في نفس الوقت بإعادة تركيب السلاسل التاريخية للبيانات النقدية ووضعها على الأنترنت حتى تكون متاحة للمستعملين في صيغة قابلة للتحميل.

2.2.2 تدبير الاحتياطات

اعتمد البنك، الذي تتمثل مهمته في تدبير احتياطي الصرف، على إستراتيجية استثمارية تخضع للمصادقة السنوية للمجلس وتستجيب لثلاثة متطلبات رئيسية هي: الأمن والسيولة والمردودية. ويهدف تدبير الاحتياطات إلى الرفع من مستوى المردودية، مع ضمان مستوى مناسب من الأمان ومن السيولة بالنسبة للأصول. وفي ظل محيط مالي دولي يعاني من تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية وبالنظر إلى الحفاظ على أسعار الفائدة الرئيسية في مستويات جد منخفضة، اعتمد البنك في سنة 2010 إستراتيجية استثمارية جد حذرة في مجال تدبير احتياطات الصرف. وهكذا، ونظرا لتصاعد المخاطر المرتبطة بالمصاعب التي تواجهها بعض بلدان منطقة الأورو، قرر البنك تعزيز أمن توظيفات أصوله بالعملات الأجنبية وتقليص الاستثمارات في الأصول الطويلة الأجل لصالح الاستثمارات القصيرة الأجل. وهكذا، تم تعزيز حصة سندات الخزينة العالية الجودة على حساب سندات الخزينة التي تصدرها البلدان الطرفية لمنطقة الأورو. ومن جهة أخرى، فقد فضل البنك إعادة استثمار المبالغ المستحقة في الأصول القصيرة الأجل بسبب ضعف المردودية وكذا استواء منحنى العائد اللذين لم يكونا يبرران تمديد أمد التوظيفات.

وفي سياق الإستراتيجية التي اعتمدها البنك منذ سنة 2008، واصل تعزيز الإطار العملي الخاص برصد المخاطر المالية المرتبطة باحتياطات الصرف. ولهذا الغرض، تم وضع مؤشرات لقياس مخاطر الائتمان لضمان تقييم أفضل لخطر الائتمان على ثلاثة مستويات: المقابلات البنكية والعناصر التي تصدر السندات، وكذا المحافظ.

أما بشأن مخاطر السوق، فقد واصل البنك قياس تعرض الموجودات بالعملات الأجنبية للمخاطر عبر مجموعة من المؤشرات.

3.2.2 أنظمة ووسائل الأداء

تتضمن بنية أنظمة الأداء¹ في المغرب ثلاثة أنظمة للأداء بين البنوك: نظام خاص بالمبالغ الضخمة (النظام المغربي للأداءات الإجمالية - SRBM)² ونظامين للأداءات بالتجزئة وهما: النظام المغربي للمقاصة الآلية في ما بين البنوك (SIMT)³ ومركز النقديات (CMI).

أما في ما يخص الإشراف على أنظمة الأداء، فقد اتسمت سنة 2010 بإجاز عملية تقييم النظام المغربي للأداءات الإجمالية، لضمان التحكم في مختلف المخاطر المرتبطة به. وقد شملت مراجعة تقييد هذا النظام بالقوانين جميع المبادئ الأساسية التي وضعتها لجنة أنظمة الأداء والتسوية التابعة لبنك التسويات الدولية، والتي تسري على أنظمة الأداء ذات الأهمية النظامية.

وبالموازاة مع ذلك، تم وضع آلية لضمان أداء أرصدة المخرطين في النظام المغربي للمقاصة الآلية في ما بين البنوك عند عجز أحد الأعضاء. وهكذا، تم تفعيل صندوق الضمان الدائم اعتباراً من أكتوبر 2010.

أما في ما يتعلق بمراقبة وسائل الأداء الكتابية⁴ ووفقاً للتوجه الاستراتيجي القائم على تعزيز عناصر الأمن ذات الصلة، قام البنك بتقييم تقييد مختلف مطبوعات الشيك لدى البنوك الموجودة بالمغرب، مما مكنه من تحديد المتطلبات الدنيا التي يجب مراعاتها لإعداد مطبوعات الشيك.

وفضلاً عن ذلك، وفي إطار استكمال وضع نظام للأداء بالبطاقات البنكية، قام البنك باتخاذ إجراءات لمكافحة الغش وتعزيز ثقة المستخدمين في البطاقات البنكية. وهكذا، تم تشجيع المصدرين المعنيين على الامتثال لمتطلبات معيار «EMV» بالنسبة لكافة البطاقات المحلية المصدرة وكذا جميع الشبائيك الآلية البنكية، بغية معالجة عمليات السحب باستخدام البطاقات المغربية.

ويحرص البنك على وضع وتعزيز بنية ختية للسوق تتسم بالقوة والفعالية، سواء من حيث سلامة وموثوقية البيانات والمعاملات أو من حيث سرعة تنفيذ الأوامر، وفقاً للمعايير الدولية.

¹ تقدّم هيكلية أنظمة الأداء بشكل مفصل في التقرير السنوي حول وسائل وأنظمة الأداء الذي يعده بنك المغرب.

² النظام المغربي للأداءات الإجمالية هو النظام الخاص بالمبالغ الضخمة الذي يسيره بنك المغرب.

³ النظام المغربي للمقاصة الآلية في ما بين البنوك الذي تشغله جمعية النظام المغربي للمقاصة الآلية في ما بين البنوك هو النظام القائم بين البنوك والذي يسمح بالتبادل اللامادي لوسائل الأداء الكتابية باستثناء البطاقات البنكية، التي يشرف عليها مركز النقديات.

⁴ تشمل وسائل الأداء الكتابية الشيكات والكمبيالات والاقتطاعات الآلية.

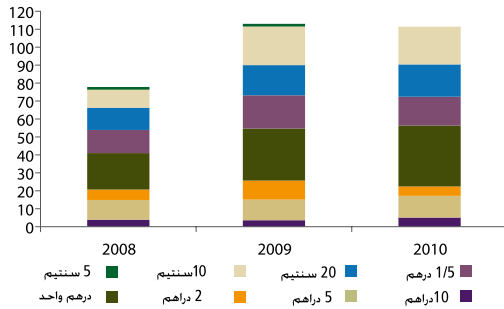
وقد عمل البنك في سنة 2010 على تعديل الإطار التنظيمي الخاص بأنظمة ووسائل الأداء. وهكذا تم إدراج الإطار القانوني لممارسة مهمة الإشراف على أنظمة الأداء في مشروع تعديل القانون الأساسي للبنك. وبالإضافة إلى ذلك، تم استحداث فئة جديدة من الفاعلين، وهي مؤسسات الأداء. وكذا مفهوم العملة الإلكترونية ضمن مشروع إصلاح القانون البنكي. وذلك لخلق الإطار المناسب لممارسة الوظائف الجديدة الناتجة عن التطورات التكنولوجية وتعزيز استخدام المنتجات المبتكرة. وأخيرا، ومن أجل استكمال الإطار القانوني، يجري حاليا إعداد مشروع قانون خاص بوسائل الأداء.

4.2.2 النشاط المتعلق بالعملة الائتمانية ومراكز الفرز الخاصة

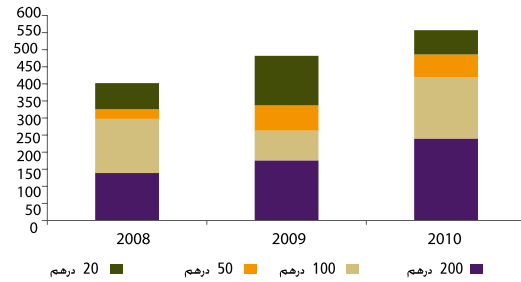
1.4.2.2 النشاط المتعلق بالعملة الائتمانية

في ما يخص نشاط التصنيع، قام البنك سنة 2010 بإنتاج 538 مليون ورقة بنكية جديدة مقابل 490 مليون ورقة بنكية سنة 2009، بزيادة قدرها 10%. وبالموازاة مع ذلك، أنتج البنك 111 مليون قطعة نقدية سنة 2010، أي نفس العدد الذي تم تصنيعه في السنة الفارطة.

رسم بياني 2.4.2.2: إنتاج القطع النقدية الجديدة سنوات 2008 و2009 و2010 (بملايين القطع)



رسم بياني 1.4.2.2: إنتاج الأوراق النقدية الجديدة سنوات 2008 و2009 و2010 (بملايين الأوراق)



وبلغ التداول النقدي 152 مليار درهم، بزيادة قدرها 6,2% مقارنة مع سنة 2009. وارتفع عدد الأوراق البنكية المتداولة وكميات القطع النقدية بنسبة 4,7% و4,3% بدلا من 4,9% و4,6%.

وقد شهدت سحبوات الأوراق البنكية من شبابيك البنك تزايدا بواقع 7,2% مقارنة بالسنة الفارطة. حيث بلغ عدد الأوراق المسحوبة 1.009 مليار ورقة. أما من ناحية الفئات، فقد عرفت كلها منحا تصاعديا. بنسب بلغت 11% و4% و5% و3% بالنسبة للأوراق البنكية من فئة 200 درهما و100 درهما و50 درهما و20 درهما على التوالي.

وبلغ عدد الأوراق البنكية المودعة لدى شبابيك البنك 959 مليون ورقة. أي بزيادة نسبتها 7,6%. ووصل عدد الأوراق البنكية السليمة المودعة من طرف مراكز الفرز الخاصة 89 مليون ورقة مقابل 75 مليون سنة 2009.

وتراجع عدد القطع النقدية المسحوبة. البالغ 120 مليون قطعة. بنسبة 2,8% مقارنة بسنة 2009. وقد هم هذا المنحى التنازلي جميع فئات القطع النقدية. ما عدا القطع من فئتي 20 و10 سنتيمات. اللتين شهدتا ارتفاعا بواقع 5% و9% على التوالي.

وتزايد الحجم الإجمالي للقطع النقدية المودعة بنسبة 22%. مع تسجيل نمو على مستوى القطع النقدية من فئة درهمين ودرهم واحد ونصف درهم و20 سنتيما بنسب بلغت 24% و227% و18% و50% على التوالي وانخفاض في القطع من فئة 10 دراهم و5 دراهم و10 سنتيمات و5 سنتيمات وسنتيم واحد بواقع 11% و6% و47% و38% و50% على التوالي.

وقد نتج عن إبداعات الأوراق البنكية الواجب فرزها بشبابيك البنك معالجة 966 مليون وحدة من مختلف الفئات. وأسفرت هذه العملية عن سحب 496 مليون ورقة بنكية من التداول بشكل نهائي لكونها لم تعد تستجيب لمعايير الجودة المطلوبة لإعادتها للتداول.

ووصل عدد الأوراق البنكية التي عالجتها الشركات المسيرة لمراكز الفرز الخاصة خلال سنة 2010 إلى 866 مليون ورقة. شملت جميع الفئات وجاءت كالتالي: 441 مليون ورقة تمت إعادة تدويرها و89 مليون سليمة تم إرجاعها لوكالات البنك و342 مليون ورقة تم سحبها من التداول.

وفي سياق آخر. سجلت عمليات شراء الأوراق البنكية الأجنبية ارتفاعا بنسبة 1% مقارنة بسنة 2009. بينما عرفت المبيعات تزايدا بنسبة 7,8%.

وفي إطار محاربة تزيف العملة. تراجع عدد الأوراق المزورة التي رصدها بنك المغرب مقارنة مع السنة الفارطة. حيث انتقل من 19.044 ورقة بقيمة إجمالية بلغت 2,4 مليون درهم إلى 13.181 ورقة بقيمة تصل إلى 1,7 مليون درهم. وحسب الفئات. لا تزال فئة 200 درهم مهيمنة ضمن الأوراق المزورة بحصة تبلغ حوالي 49%. في حين بلغت حصص الأوراق المزورة من فئة 100 درهم و50 درهما و20 درهما 19% و17% و15% على التوالي.

وقد بلغ العدد الإجمالي للأوراق البنكية الأجنبية المشكوك في صحتها التي رصدها البنك 2.669 ورقة. من بينها 1.680 ورقة مزورة. مقابل 4.043 ورقة بنكية أجنبية مشكوك في صحتها و3.634 ورقة مزورة رصدت خلال سنة

2009. ويمثل الأورو والدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني على التوالي 76% و14% و6% من مجموع الأوراق البنكية الأجنبية المزورة.

ومن جهة أخرى، عمل البنك على تحديث عمليات تصنيع إنتاج الألواح الأصلية الخاصة بطريقتي الطباعة «Offset» و«Taille douce». وقد تم الانتهاء من مشروع اقتناء سلسلة آلات جديدة لطباعة الأوراق البنكية وتم الاتفاق مع المقاول على الجدول الزمني لتسليم المعدات.

وقصد تحسين جودة الأوراق البنكية، اقتنى البنك أيضا معدات وبرمجيات لمراقبة الجودة أثناء طباعة الأوراق وترقيمها. وكذا آلات لمراقبة جودة الأوراق البنكية الجديدة.

وحرصا من البنك على تلبية احتياجات الفاعلين من العملة الائتمانية وجعل عملية الإنتاج والتخزين أكثر فعالية من حيث التكاليف وأجال التزويد بالعملة، عمل البنك على نمذجة التوقعات الخاصة بسحوبات الأوراق البنكية من شبابيكه.

وأخيرا، وفي سياق إنجاز المخطط الاستراتيجي 2010-2012، يستعد البنك لإصدار سلسلة جديدة من القطع النقدية سنة 2011 وسلسلة جديدة من الأوراق البنكية سنة 2012.

2.4.2.2 مراكز الفرز الخاصة

يكمن الهدف من وراء عملية الفرز في ضمان جودة العملة الائتمانية المتداولة. ويعمل البنك، في إطار استراتيجيته في هذا المجال، على تفويض هذا النشاط تدريجيا، وذلك بالاستعانة بمراكز فرز خاصة اعتمدت لهذا الغرض. وقد تعززت عمليات تفويض هذا النشاط لمتعهد خارجي خلال سنة 2010 بافتتاح مركزين جديدين خاصين للفرز بمدينة فاس. ومع نهاية السنة، بلغ عدد مراكز الفرز الخاصة المعتمدة 6 مراكز دخلت مرحلة الاشتغال، وتتوزع بالتساوي بين شركتي Brink's Maroc و Business Cash Center. وبالموازاة مع ذلك، كثف البنك أنشطته الإشراف على مراكز الفرز الخاصة ومراقبتها. فقد تزايد عدد المهام المنجزة في هذا المجال بأزيد من الضعف سنة 2010، حيث انتقل من 21 إلى 50 تدخلا.

5.2.2 الإشراف البنكي

1.5.2.2 الإطار الاحترازي

تميزت سنة 2010 باعتماد البنوك للنصوص المتعلقة بالمقاربات المتقدمة لمنظومة بازل II، بعد اعتمادها سنة 2007 لهذه المنظومة في ما يخص الحد الأدنى من الأموال الذاتية في إطار المقاربة العامة. وفي هذا الصدد، حدد البنك، من خلال منشور جديد، كيفية تغطية الأموال الذاتية لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل وفق هذه المنظومات، وبموازاة ذلك، عمل البنك على مراجعة المنشور المنظم للأموال الذاتية، وذلك قصد إدخال التعديلات التي تنطوي عليها المقاربات المتقدمة وتطبيق المعايير الدولية IFRS¹ لإعداد التقارير المالية لحساب الأموال الذاتية المجمعة.

ففي ما يخص مخاطر الائتمان، عرّف البنك فئات التعرض وطرق حساب الخسائر المنتظرة وغير المنتظرة وقواعد تقليص هذه المخاطر وكذا الحد الأدنى من المتطلبات النوعية والكمية التي يجب مراعاتها للحصول على ترخيص للانتقال إلى مقاربات «التقييمات الداخلية».

وقد تمت ملاءمة طرق حساب المتطلبات من الأموال الذاتية برسم مخاطر السوق مع مقارنة النماذج الداخلية التي يوصي بها اتفاق بازل II، وكذا مع المقتضيات الجديدة التي تنص عليها الوثيقة التي نشرتها لجنة بازل في يونيو 2009.

وقصد قياس مخاطر التشغيل، يمكن لمؤسسات الائتمان، بعد الحصول على ترخيص من بنك المغرب، اعتماد منهجية للقياس المتقدم تعتمد على النماذج الداخلية. وتخضع هذه المنهجية لمتطلبات جودة تتعلق بمعايير عامة وبتنظيم عملية المراقبة والإشعار بالمخاطر، وكذا المتطلبات الكمية المتعلقة بنمذجة المخاطر.

وإلى جانب الالتزام بالإصلاح الجديد الذي بدأ على المستوى الدولي (بازل III) سعياً إلى تعزيز جودة الأموال الذاتية وتكثيف مراقبة السيولة، شرع البنك في إجراءات تمهيدية قصد تقييم أثر المعايير الجديدة على القطاع البنكي.

ومن جانب آخر، وأمام تكاثر حالات الغش في قطاع قروض الاستهلاك، شجع البنك شركات التمويل على الرفع من مستوى اليقظة في معالجة ملفات القروض ومنظومات تدبير المخاطر. وفي السياق ذاته، قام البنك، من خلال تعليمة

1 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

صدرت سنة 2010 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2011، بتحديد الإجراءات الدنيا الواجب اعتمادها من طرف شركات التمويل عند منح القروض، ووضع إطار للتبادل بين هذه الشركات بشأن حالات الغش المرصودة.

2.5.2.2 نشاط المراقبة

خلال سنة 2010، شمل مجال مراقبة البنك 83 مؤسسة موزعة ما بين 19 بنك، و36 شركة تمويل، و6 بنوك حرة، و12 جمعية للقروض الصغرى و8 شركات متخصصة في مجال تحويل الأموال، والصندوق المركزي للضمان، وصندوق الإيداع والتدبير. ويتكلف البنك بمهمة الإشراف عن طريق المراقبة الدائمة، التي تقوم على أساس فحص دوري للمعلومات التي تتوصل بها، إلى جانب القيام بالمراقبة الميدانية التي تسمح له بتدقيق التحليلات المنجزة.

وفي هذا السياق، واصلت وحدة المراقبة الدائمة التابعة للبنك تركيز أعمالها على تحليل البيانات الحسابية والاحترازية، كما استمر البنك، في إطار تقييم تفعيل الرقابة 2 من اتفاقية بازل 2، في مهمة التتبع الدقيق لتنفيذ برامج البنوك الهادفة إلى تعزيز آليات المراقبة الداخلية، وتدبير المخاطر، وكذا مخطط استمرارية النشاط، وموازية مع ذلك، لا يزال تتبع مسألة كفاية الرساميل الذاتية وتنفيذ التدابير المتخذة لتعزيزها في صلب اهتمامات المراقبة الدائمة، وفي سنة 2010، مكن تمديد نظام التنقيط، الذي يغطي أساسا البنوك، ليشمل شركات القروض الاستهلاكية وشركات القروض التأجيرية، من تعزيز مقارنة الإشراف من خلال المخاطر، وضمان استهداف أفضل للمراقبة الدائمة لنقاط الضعف في القطاع البنكي، في هذا الإطار، وفي ظل تزايد مخاطر التحول، تم إيلاء اهتمام كبير لتدبير مخاطر السيولة بوجه خاص، وتدبير الأصول والخصوم بشكل عام.

وبدورها، خضعت بعض المؤسسات، بحكم مكانتها في القطاع البنكي، لمراقبة عن قرب وبشكل منتظم، تركزت حول أنشطتها والمخاطر التي تواجهها سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وعلى نفس المنوال، شهدت بعض شركات التمويل والمؤسسات المماثلة تعزيز المراقبة عليها بالنظر لنقاط الضعف التي تمت معاينتها، وفي الوقت نفسه، ومع انطلاق أشغال وحدة الاستخبارات المالية، قامت وحدة المراقبة الدائمة بتعيين تقييمها لدى مطابقة أنظمة اليقظة المتبعة بالبنك مع المتطلبات القانونية.

أما بالنسبة للمراقبة الميدانية، والتي تعد توصياتها مكملاً أساسياً لعمليات المراقبة الدائمة، فقد تم في إطارها إنجاز 14 مهمة، موزعة ما بين 7 مهام ذات طابع عام، و4 مهام ذات طابع مختلط و3 مهام محددة، وعلى غرار

المراقبة الدائمة، ركزت الأبحاث الميدانية على مناطق المخاطر. وبفضل التواجد القريب من أهم مؤسسات الائتمان. استطاعت المراقبة الميدانية على طول السنة القيام بتتبع دوري لتطور المخاطر الائتمانية داخل القطاع البنكي في سياق اقتصادي جد صعب.

وإلى جانب المراقبة ذات الطابع العام، همت الأبحاث التي تمت سنة 2010 المخاطر التي يتسبب فيها المدينون النظاميون، وجمعيات القروض الصغرى، ومكافحة غسل الأموال والغش.

وتجدر الإشارة في الأخير، إلى أنه تم اتخاذ تدابير مراقبة من أجل تقييم التقدم المحرز من طرف البنوك في عملية الانتقال للمقاربات المتقدمة المحددة في اتفاقية بازل II، وكذا التحقق من تطبيق البنوك للتعليمات الجديدة الصادرة سنة 2010 من أجل تحسين علاقاتها مع الزبناء، لا سيما ما يتعلق بالشفافية ومجانبة الخدمات المالية الأساسية.

6.2.2 العلاقات بين مؤسسات الائتمان والزياء و مصالح مركزة المعلومات

1.6.2.2 العلاقات ما بين مؤسسات الائتمان والزياء

من أجل تعزيز تطور الخدمات المالية والرفع من متطلبات الشفافية، واصل البنك أنشطته الهادفة إلى تحسين العلاقات ما بين مؤسسات الائتمان وزيائها. وهكذا، فقد حدد لائحة تضم 16 خدمة بنكية يتعين تقديمها مجانا من طرف الأبنك، كما وحد البنك الشروط العامة الدنيا التي يجب إدراجها في اتفاقيات الحسابات، بالإضافة إلى مواومة مسميات المعاملات المسجلة على كشوفات الحسابات، وفرض إبلاغ الزبناء بملخص عن العمولات والرسوم المستخلصة.

وانطلاقا من هذا المنظور، تواصلت عملية توسيع الولوج إلى الخدمات البنكية، هكذا، عمل البنك بالتعاون مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، على إقرار فتح حسابات الودائع دون تقديم دفعات مقدما، وعلى نفس المنوال وبدعم من المجموعة، تم الاتفاق على توقيع اتفاقية مشتركة بين البنوك تقضي بمنح الأشخاص الخاضعين للضريبة المهنية شيكات مسطرة مسبقا فقط.

وفيما يتعلق بالقروض الصغرى، فقد تم الشروع في عمليات لإعادة هيكلة القطاع من أجل ضمان استمراريته. ومن هذا المنطلق، تم إنشاء شبكة مكونة من جمعيات صغرى لتطوير علاقات التعاون، خاصة في المجالات المتعلقة بأنظمة المعلومات وتدبير المخاطر.

وشهدت سنة 2010، الانطلاقة الفعلية لمنظومة الوساطة البنكية داخل قطاع شركات التمويل، حيث اختار الوسيط محل إقامته في مقر الجمعية المهنية لشركات التمويل، والتي سخرت له كل الوسائل المادية لأداء مهامه.

2.6.2.2 مصالِح مركزَة المعلومات

شملت عملية تحديث مصالِح مركزَة المعلومات إتمام مشروع إعادة هيكلة مصلحة عوارض الأداء المتعلقة بالشيكات وتفعيل نشاط مكتب القروض منذ أكتوبر 2009.

مصلحة عوارض الأداء المتعلقة بالشيكات

يهدف مشروع إعادة هيكلة مصلحة عوارض الأداء المتعلقة بالشيكات، والذي من المتوقع الانتهاء من أشغاله سنة 2011، إلى دمج عوارض الأداء المتعلقة بالأوراق التجارية غير المؤداة والشيكات غير القانونية، وإحداث نظام تبادل المعطيات في الوقت الحقيقي مع مختلف الجهات المعنية وإنشاء نظام للتحليل بغرض المساهمة في إضفاء المصداقية على المعطيات.

وموازة مع مشروع إعادة هيكلة مصلحة عوارض الأداء المتعلقة بالشيكات، استمر البنك في ضمان تجميع ونشر تصريحات عوارض الأداء المتعلقة بالشيكات لدى المؤسسات البنكية، وكذا تصريحات التسوية والإلغاء التي يتوصل بها البنك من طرف المؤسسات المسحوب عليها وأحكام المنع القضائي بإصدار الشيكات التي تصدرها المحاكم.

وفي ما يخص أنشطة مصلحة عوارض الأداء لسنة 2010، تبين مقارنة تدفق الأنشطة مع السنتين الفارقتين التطورات الرئيسية التالية:

- تباطؤ وتيرة ارتفاع التصريحات بعوارض الأداء في سنة 2010، حيث بلغت 8,95% مقابل 11,14% في السنة السابقة:

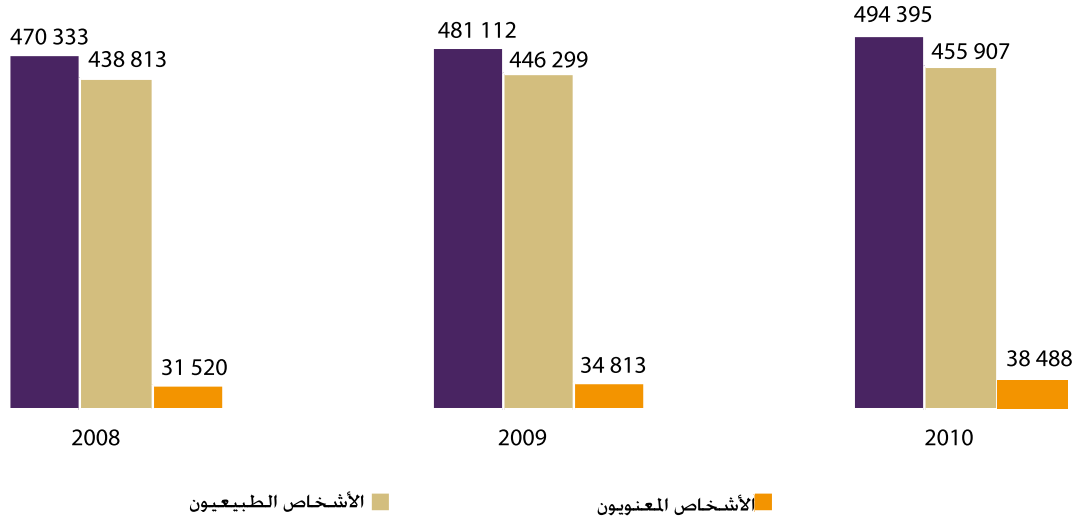
- تراجع وتيرة انخفاض تسويات عوارض الأداء، حيث اقتصرت على 1,48% مقابل 5% في سنة 2009؛
- انخفاض وتيرة نمو عوارض الأداء المنتهية الأجل، حيث تراجعت من 17,72% إلى 3,42% فقط مع نهاية 2010؛
- استمرار تراجع أحكام المنع القضائي، بنسبة 18% مقابل 13% سنة 2009.
- لوحظ تغير في منحى تطور تصريحات إلغاء عوارض الأداء، حيث أن الارتفاع المسجل سنة 2009 بنسبة 11,32% تلاه تراجع بنسبة 2,51%.
- حدثت قطيعة مع المنحى التصاعدي المعتاد لطلبات المعلومات، حيث سجل تراجع بنسبة 6% سنة 2010.

جدول 1.6.2.2 تطور تدفقات المعطيات المعالجة من طرف مصلحة عوارض الأداء المتعلقة بالشيكات

العدد/ السنة	2008	2009	2010	التطور ما بين 2009/2008	التطور ما بين 2010/2009
التصريح بعوارض الأداء	302.746	336.489	366.596	11,14%	8,95%
تسويات عوارض الأداء	111.854	106.270	104.695	4,99%	1,48%
عوارض الأداء المنتهية الأجل	172.136	202.646	209.587	17,72%	3,42%
أحكام المنع القضائي	128	111	91	13,28%	18,01%
إلغاءات عوارض الأداء	4.962	5.524	5.385	11,32%	2,51%
طلبات المعلومات	1.208.216	1.351.653	1.270.159	11,87%	6,03%

ويوضح الرسم البياني أدناه تطور توزيع منح إصدار الشيكات بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين في الفترة الممتدة ما بين 2008 و2010، ووفقا لهذه المعطيات، فإن عدد حالات المنع من كلا الفئتين ارتفع خلال هذه الفترة ليصل في المجموع إلى 494.395 شخصا، من بينها 455.907 شخصا طبيعيا و38.488 شخصا معنويا.

رسم بياني 1.6.2.2 : توزيع عدد الأشخاص الممنوعين عن إصدار الشيكات



مصالح مركزة المخاطر

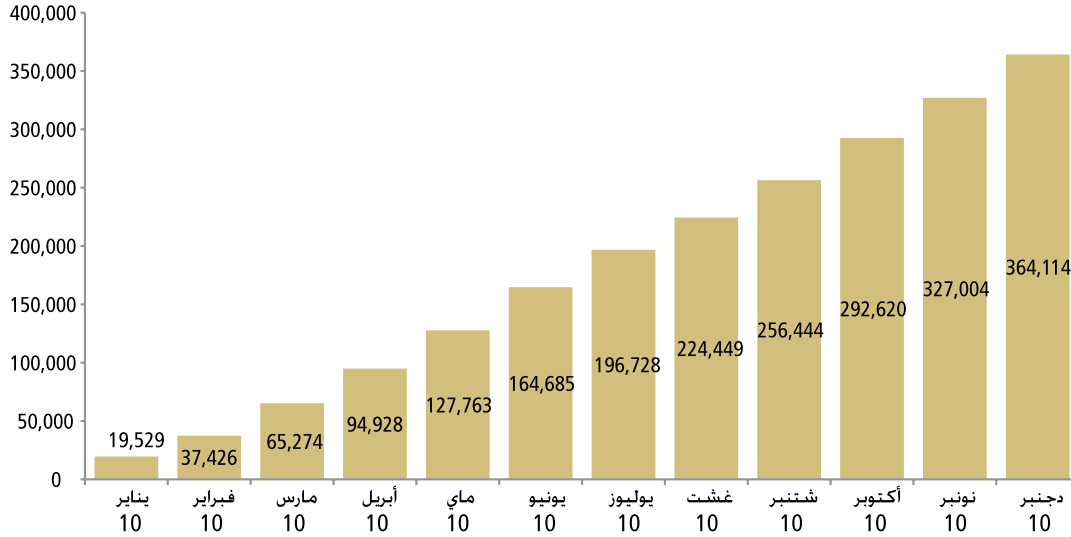
بحكم تفويضه بإدارة مصلحة مركزة المخاطر التابعة للبنك، تم تكليف "مكتب القروض" الذي بدأ العمل فعليا منذ أكتوبر 2009، بمهمة تجميع وتعميم المعطيات المبلغ عنها بشكل منفصل من طرف كل مؤسسة ائتمان برسم القروض الممنوحة للزبناء، وذلك بقصد موافاة هذه المؤسسات بتقارير ملاءة تتضمن معلومات عن جميع التزامات الزبناء، وتكون بمثابة أداة لتقييم المخاطر الائتمانية إزائهم. ويوضح الرسم البياني أسفله عملية تبادل المعلومات بين مختلف الجهات المتدخلة داخل النظام.

وبالنظر إلى الدور الهام "مكتب القروض" في النظام، نجح المكتب، في غضون بضعة أشهر فقط، في فرض نفسه كمنبر مفضل لتبادل المعلومات المالية بين مؤسسات الائتمان.

وبالفعل، ففي نهاية سنة 2010، سجلت قاعدة مكتب القروض 4.848.463 عقدا، أي ما يعادل عدد القروض الممنوحة. ويشكل هذا الحجم من المعطيات المجمعة مصدرا غنيا للمعلومات، وسهل الولوج بالنسبة لمؤسسات الائتمان عبر وسيطين اثنين للاطلاع وهما، شبكة الإنترنت والقناة الآلية « من جهاز إلى جهاز ».

وهكذا، أدى الاطلاع على قاعدة البيانات أعلاه خلال سنة 2010 إلى إصدار 364.114 تقرير ملاءة، ويعكس هذا الأداء الفعال، المنجز في فترة وجيزة نسبيا، تجاوب المستعملين مع منظومة المعلومات المالية التي تم اعتمادها، وبيشتر بتطور هام في السنوات المقبلة.

رسم بياني 2.6.2.2: تراكم عدد استشارات مكتب القروض سنة 2010



وتميزت سنة 2010 أيضا بتعزيز البنك لمهمة تتبع نشاط مكتب القروض من خلال إنشاء:

- منظومة مراقبة من طرف مصالح البنك؛
- منهجية لمعالجة الشكايات طبقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل؛
- ميثاق للأخلاقيات يطبق على مستخدمي المعلومات المقدمة من طرف مكتب القروض؛
- لجنة للمستعملين. مشكلة من ممثلين عن البنك، والشركة المسؤولة عن مكتب القروض، والمجموعة المهنية لبنوك المغرب (GPBM) والجمعية المهنية لشركات التمويل (APSF) من أجل القيام شهريا بتدارس تطور النشاط والتدابير اللازمة لتحسينه.

7.2.2 المنظومة الإحصائية والإعلامية

1.7.2.2 إعادة هيكلة الإحصائيات النقدية

تميزت سنة 2010، ابتداء من 30 يونيو، بنشر الإحصائيات النقدية وفقا لتعليمات دليل الإحصائيات النقدية والمالية (MFSM) لصندوق النقد الدولي، وبالتالي موافقتها مع أفضل الممارسات في هذا المجال. ويعتبر المغرب بذلك من بين البلدان 123 التي اعتمدت منهجية إعداد هذه الإحصائيات، ونشرها على أساس منتظم في إطار نشرة «الإحصائيات المالية الدولية» لصندوق النقد الدولي.

بفضل هذه الإحصائيات الجديدة، التي تقوم على مبادئ تقسيم الوحدات المؤسساتية حسب القطاعات وتصنيف الأصول المالية حسب كل أداة مالية، وذلك تماشياً مع مبادئ نظام المحاسبة الوطنية لسنة 1993، تمكن البنك من تحسين جودة وشفافية المعطيات المرتبطة بالمجال النقدي بشكل كبير.

وتطلب نشر منهجية دليل الإحصائيات النقدية والمالية تعاون الوحدات الداخلية والخارجية للبنك إضافة إلى المساعدة التقنية لصندوق النقد الدولي. وقد تم إشراك كل الجهات الفاعلة في مختلف مراحل تنفيذ هذا الإصلاح الذي كان له أثر كبير على الإحصائيات النقدية للمغرب.

وكان إصلاح الإحصائيات النقدية موضوع العديد من حملات التوعية وتبسيط المفاهيم الجديدة لدى المستخدمين. على الصعيدين الداخلي والخارجي. كما قام البنك بنشر المقاربة المنهجية المتبعة من خلال موقعه الإلكتروني. فضلاً عن سلسلات متصلة تعود لشهرين يناير 1985. وفي السياق ذاته، ومن أجل تسهيل الفهم لدى العموم يتم مع نهاية كل شهر، عرض تحليل موجز لهذه البيانات على الموقع الإلكتروني للبنك بعنوان «المؤشرات الرئيسية للإحصائيات النقدية»، والتي تضم المجمعات الرئيسية مصحوبة بتعليقات.

وبما أن عملية إنجاز الإحصائيات النقدية تقوم على أساس منهجية طويلة الأمد ومعيارية، فإن الخطوات المقبلة للإصلاح المزمع إنجازه في 2011 و2012 تكمن في الإدماج التدريجي للمعطيات الخاصة بالمكونات الأخرى للقطاع المالي، لا سيما شركات التمويل (بمختلف فئاتها)، ومؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (عدا النقدية)، وجمعيات القروض الصغرى، وشركات التأمين وصناديق التقاعد، وستهدف الخطوة النهائية إلى إعداد هذه الإحصائيات على شكل تدفقات، وذلك من خلال تسليط الضوء على جميع العمليات، وعمليات إعادة التقييم والتغيرات الأخرى في حجم الأصول، التي تؤثر على أوضاع جميع القطاعات المؤسساتية. وفي نهاية المطاف، فالهدف المنشود هو التوصل إلى وضعية فصلية موحدة للقطاع المالي برتمه، والتي ستمكن من إفراز ديون والتزامات الشركات المالية إزاء باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

2.7.2.2 وضع النظام المعلوماتي لدعم اتخاذ القرار

أهداف النظام

في إطار تعزيز النظام المعلوماتي الأساسي لمهام البنك الرئيسية، شرع البنك في 2010 بالعمل بأرضية لدعم اتخاذ القرار، قادرة على تلبية احتياجات مختلف الوحدات فيما يتعلق بإعداد التقارير، ومعالجة البيانات والتحليل

- الإحصائي والاقتصاد القياسي. ويسعى البنك من خلال هذه المنظومة إلى تحقيق الأهداف التالية :
- تسريع عملية صنع القرار من خلال تزويد صانعي القرار بالمعلومات الضرورية وفي الوقت المناسب؛
- تعزيز استقلالية المستعملين من خلال نشر العديد من أدوات الاستعلام عن البيانات وإعداد التقارير؛
- تدبير المعارف من خلال الاستعمالات التي تسمح بتقنين وتقاسم المعايير والمنهجيات المعتمدة في حساب مختلف المؤشرات التي يتم تحليلها في إطار مختلف مهن البنك؛
- تحسين الإنتاجية من خلال القضاء على العمليات المتكررة في مجال جمع ومعالجة المعلومات.

الولوج إلى معلومات النظام ومحتواها

يمكن الوصول إلى الخدمات التي يقدمها النظام المعلوماتي لدعم اتخاذ القرار من خلال بوابة تعاونية، والتي تمثل نقطة الولوج الوحيدة والمؤمنة للحصول على جميع محتويات المعلومات.

وتتيح هذه البوابة العديد من الخدمات، بما في ذلك القدرة على ملازمة محتوى الصفحات مع الحاجيات، وتبادل وثائق العمل ونشر التقارير حسب دورات للمصادقة محددة سلفا. وعلى نفس المنوال، فإن عددا كبيرا من البيانات والتقارير المتاحة على بوابة البنك أصبحت تتضمن أيضا المعطيات الخاصة بالسنوات السابقة.

كما يسمح هذا النظام المعلوماتي بالوصول إلى مصادر معطيات متعددة متأتية من الأنظمة العملياتية لكل من البنك والموردين الخارجيين، وذلك بطريقة شفافة بالنسبة للمستعملين. وتجدر الإشارة إلى أنه تم التركيز في المرحلة الأولى على القواعد الأساسية التالية :

- القاعدة الجديدة للسلاسل الإحصائية النقدية والاقتصادية والمالية (NBSMEF) وهي نسخة مطورة من قاعدة السلاسل الإحصائية للبنك والتي تتضمن سلاسل مرتبطة. ولأجل استغلالها الاستغلال الأمثل، تم وضع وحدة لتحليل الرسوم البيانية رهن إشارة المستعملين؛
- المستودع المركزي للبيانات الذي يوظف كمنظومة لتخزين مؤشرات مهن البنك التي يتم حسابها وفقا لعمليات معالجة أوتوماتيكية، ويمكن الإطلاع عليها من خلال (DataMarts)¹؛
- المصلحة المركزية للمعلومات المالية للشركات غير المالية التي مكنت من إتاحة الولوج إلى عدد كبير من البيانات والمؤشرات التوجيهية الفردية.

1 نموذج من المستودع المركزي لتخزين البيانات يسمح بالحصول على معلومات مستهدفة حول مهنة معينة من مهن البنك حسب عدة محاور للتحليل.

كما يتيح النظام للمستخدمين الولوج إلى مجموعة متنوعة من الأدوات للقيام بإعداد التقارير وتقديم الطلبات حول البيانات المنظمة وغير المنظمة وكذا حساب المؤشرات وإجراء تحاليل إحصائية وقياسية.

كما تتضمن منظومة اتخاذ القرار داخل البنك آلية تسمح بتدبير مختلف مراحل الاستقصاءات، من بداية انطلاقها حتى لحظة الحصول على النتائج. وبالإضافة إلى هذا، تم وضع (DataMarts) لضمان تحليل بيانات الاستقصاءات التي يقوم بها البنك.

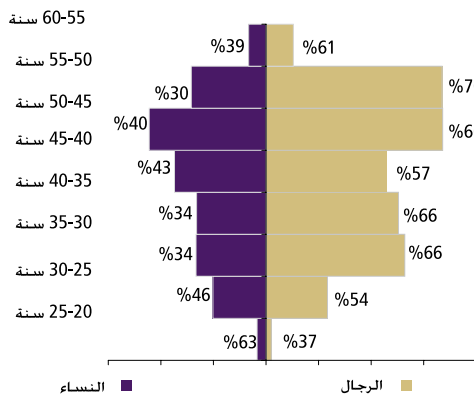
3.2 الموارد ومحيط العمل

2. 3. 1. الموارد البشرية

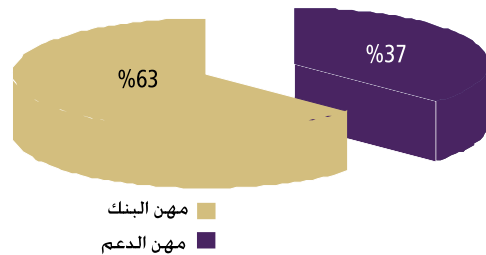
2. 1. 1. 3. عدد المستخدمين

بنهاية سنة 2010، بلغ عدد المستخدمين العاملين في البنك 2.567 مستخدماً. موزعين ما بين 63% من الذكور و37% من الإناث. ويعمل 49% في الإدارة المركزية، و19% في صناعة القطع النقدية والأوراق البنكية و32% في الشبكة. أما متوسط عمر المستخدمين فيبلغ 41 عاماً، ومتوسط الأقدمية يصل إلى 14,7 سنة. ويفرز توزيع مستخدمي البنك أن نسبة 63% تعمل بالمهن الرئيسية للبنك، بما فيها النشاط الائتماني والشبكة، و37% في مهن الدعم.

رسم بياني 2. 1. 3. 2: هرم الأعمار حسب الجنس



رسم بياني 1. 1. 3. 2: عدد المستخدمين حسب مجال النشاط



2.1.3.2 منظومة التدبير

تعتبر سنة 2010 السنة الثالثة من تنفيذ منظومة تدبير الموارد البشرية المنبثقة عن المخطط التوجيهي لتدبير الموارد البشرية. وقد لاحظ المستخدمون والمدراء العديد من التطورات حيث أمكن ملامسة المساهمات الأولى لمختلف آليات تدبير الموارد البشرية من خلال ما يلي :

- تلبية 57% من حاجيات البنك من المستخدمين عن طريق نظام الحركة الداخلية. وبالفعل. جرى سنويا حوالي مائة عملية انتقال وتتم تلبية بقية الاحتياجات من الموارد البشرية. أي 43% عن طريق التوظيف الخارجي؛
- 83% من الحركية جري في سياق بناء المهنة و 17% تلبية احتياجات التنقل الجغرافي؛
- 45% من أنشطة خطة التكوين لسنة 2010 تم تكريسها لتحقيق الأهداف الفردية لتطوير الكفاءات؛
- 46% من مستخدمي البنك تابعوا نشاطا تكوينيا مرة واحدة على الأقل في سنة 2010؛
- 78% من المستخدمين الذين خضعوا للتكوين. وضعوا المعارف المكتسبة موضع التنفيذ؛
- 30% من أنشطة التكوين لسنة 2010 خصصت لمصاحبة المشاريع أو لأنشطة جديدة؛
- تم تحديث 25% من توصيفات الوظائف استجابة للتغيرات في المهن؛
- 20% من أهداف الأداء مكنت من تعبئة المستخدمين لمواجهة التحديات المشتركة.

كما شهدت سنة 2010 قطع مراحل إضافية في تنفيذ عملية متكاملة ومتسلسلة من المخطط الإداري للموارد البشرية. لا سيما ما يتعلق بتدبير الخلف وتنفيذ آلية تدبير الترقيات.

وبالإضافة إلى ذلك. نفذت عدة إجراءات لمصاحبة مديري «القرب» في دورهم الجديد الخاص بالموارد البشرية لتعزيز تمكن المديرين من الآليات المعتمدة وتطوير قدراتهم على ترجمة المبادئ التي تم اعتمادها على أرض الواقع.

2.3.1.3 التكوين

مكنت خطة التكوين لسنة 2010 من مواكبة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للبنك وكذا إنجاز مشاريع وتطوير الكفاءات اللازمة للقيام بالمهام على أحسن وجه. وشملت هذه الخطة مواضيع تتطرق إلى عمليات الإنجاز (120 موضوع). والتدبير (18 موضوع) وكذا عمليات الدعم (54 موضوع).

هكذا، نظم البنك 192 موضوع للتكوين في سنة 2010 موزعة على 247 دورة في مركز التدريب بمدينة العرفان. وذلك في إطار دورات مشتركة مع المقاولات أو في الخارج. وقد استفاد من هذه الدورات 1841 مستخدم ينتمي ثلثهم إلى شبكة البنك.

وقد عمل البنك، بالإضافة إلى ذلك، على تعزيز دوره على المستوى الجهوي، ولا سيما من خلال تنظيم الاجتماع السنوي السابع للمسؤولين عن التكوين التابعين للبنوك المركزية بالدول الناطقة بالفرنسية؛ وذلك في إطار التعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية.

2.3.2 الأنشطة الاجتماعية

خلال سنة 2010، واصل البنك تطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة مستخدميه، وخاصة من خلال توسيع نطاق شبكته من مراكز الاصطيفاف، وإثراء مرافق البنية التحتية للمراكز والمركبات الرياضية والاجتماعية، وتحسين شروط منح القروض ووضع اتفاقات شراكة جديدة.

2.3.2 أنظمة المعلومات

في 2010 سنة، وضع البنك إطارا مرجعيا لتدبير محفظة مشروعاته، التي يطلق عليها اسم «حقيقية». كما تم تعزيز هذه المحفظة في يوليوز 2010، من خلال حل « تدبير مشروع المقاولاة » (EPM). وتتجلى الفوائد الرئيسية المتوقعة من هذا الإطار المرجعي في التوفر على رؤية شاملة ومركزة لضمان التجانس بين جميع مشاريع المحفظة، وبالتالي الحصول على رؤية واضحة فيما يخص التقدم المحرز في المشاريع.

والجدير بالذكر أن البنك إما أعطى إشارة الانطلاقة أو انتهى من إنجاز عدة مشاريع تتعلق بتحديث وتطوير الإطار العملي لممارسة أنشطة البنك، وهي:

- مشروع القاعدة المركزية لمسك الحسابات (BACETE)، الذي من المنتظر أن يتم تعميمه في سنة 2012، والذي تتجلى أهم أهدافه في إنشاء قاعدة مركزية وحيدة لتدبير الحسابات النقدية وحسابات السندات للزبناء، بالإضافة إلى المعالجة المندمجة، والمتجانسة وفي الوقت الحقيقي للعمليات المختلفة للبنك في إطار نظام واحد وكذا تحسين سرية وتتبع الإجراءات وكذا تدفق المعلومات.
- مشروع العملة الائتمانية (MFID) الذي سيتم تطبيقه بالتزامن مع مشروع BACETE، ويهدف إلى ضمان

تعقب تحركات الأموال والحد من المخاطر العملية المرتبطة بها وتحسين تدبير المخزون من العملة الائتمانية والتوقع المبكر لاحتياجات الوحدات الاقتصادية من النقود من خلال ربط وثيق بين إنتاج القطع النقدية والأوراق المالية وتوقعات الطلب عليها.

- نظام INDIMAJ الذي مكن بدء العمل به في سنة 2010 من التوفر على نظام مندمج لتدبير المحاسبة والميزانية وتدبير الصفقات، وكذا المخزون والمستعقرات، استنادا إلى آليات جديدة ومطورة.
- إلغاء النظام المعلوماتي للموارد البشرية SIRH من خلال طرح آليات جديدة، خاصة الخدمة الذاتية: وهي منظومة تمكن مستخدمي ومديري البنك من الوصول إلى المعلومات الخاصة بالموارد البشرية التي تهمهم والقيام بتنفيذ إجراءات معينة عن طريق الخدمة الذاتية.
- مشروع تدبير خدمات تقنيات المعلومات IMTIASE الذي تلاه تطبيق عمليات «تدبير التكوين وكذا مشروع «تدبير التغيرات» و«تدبير الطلبات والخدمات». وقد توج هذا المشروع بتعميم لائحة الخدمات على جميع وكلاء البنك في شهر يونيو. وتكمن أهمية هذا الحل في توفير أداة غير مادية للمستعملين سواء على مستوى إدخال البيانات، وكذا تتبع معالجة طلباتهم في الوقت الحقيقي.

3.3.2 المنظومة المحاسبية

تميزت سنة 2010 بالشروع الفعلي في العمل بنظام تخطيط الموارد (ERP) المسمى "INDIMAJ". ويشكل هذا البرنامج الحاسوبي إصلاحا لنظام المعلومات المحاسبية للبنك، إذ يلبي حاجيات التحديث والتدبير الأمثل وحوسبة أنشطة مهن الدعم. كما يسعى إلى بلوغ ثلاثة أهداف تتمثل في التنسيق والتوحيد وكذا التقاسم بين الآليات العملية الستة وهي: المحاسبة العامة والميزانية، والمشتريات، والمخزونات، والمستعقرات، والمحاسبة الخاصة بالزبناء، والمحاسبة الخاصة بالمومنين.

أما في ما يتعلق بالمحاسبة، فقد مكن هذا النظام عموما من الوصول بشكل فوري إلى البيانات مع تحسين قابليتها للتتبع وموثوقيتها، وهكذا، فبعض العمليات لا سيما قيود المخزونات ومخصصات استخدامات المستعقرات التي كانت تدرج في المحاسبة عند نهاية السنة فقط أصبحت الآن تدرج في المحاسبة بشكل آني. وقد سمح هذا النظام أيضا بفصل المحاسبة الفردية عن المحاسبة العامة لتركز المحاسبة على مهنتها الأساسية. كما مكن من تطبيق المحاسبة متعددة العملات، حسب المومون وحسب الزبون، وأخيرا الانتقال من المحاسبة على أساس النقدية إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق.

وخلال سنة 2010، تم اتخاذ عدة تدابير تهدف إلى تحسين منظومة المحاسبة، وتهتم أساسا الميثاق المتعلق بنظام مراقبة المعلومات المحاسبية ومشروع إنجاز برنامج تفسير المحاسبة.

1.3.3.2 الميثاق المتعلق بنظام مراقبة المعلومات المحاسبية

بغية ملاءمة المرجعيات وعمليات المراقبة المحاسبية مع أفضل الممارسات والمعايير المحاسبية الدولية، تعزز البنك حاليا بميثاق يتعلق بنظام مراقبة المعلومات المحاسبية. وتهدف هذه المنظومة إلى تحديد أدوار ومسؤوليات الوحدات التي تشارك في العمليات المؤثرة في البيانات المالية للبنك وكذا تقديم المبادئ العامة لمراقبة المعلومات المحاسبية. ويهدف هذا النظام إلى ضمان ما يلي:

- تطبيق المقتضيات القانونية والتنظيمية، بما فيها بالخصوص جميع المعايير المحددة في التصميم المحاسبي للبنك وكذا في المدونة العامة للتنميط المحاسبي؛
- موثوقية تدفق المعلومات المحاسبية وشموليتها وانسجامها وسلامتها وقابليتها للتتبع ؛
- إنتاج البيانات المالية في الشكل والموعده المحددين في الإطار التنظيمي؛

2.3.3.2 برنامج تفسير المحاسبة

- قام البنك بوضع برنامج لتفسير المحاسبة وذلك بهدف تركيز وتوحيد الإرسال والترجمة المحاسبية لتدفقات المعلومات الصادرة عن التطبيقات المهنية، ويتيح هذا البرنامج:
- جميع المرجع المحاسبي على مستوى أداة واحدة مما يمكن من توفير الاستقلالية اللازمة لتدبير المخططات والقواعد المحاسبية وبالتالي تركيزها في بوابة مستندية؛
 - تعزيز قابلية العمليات للتتبع من خلال إحداث مسارات للافتحاص؛
 - تصميم نظام المعلومات المحاسبية على أساس الوحدات وتقليص التكاليف وآجال التطورات الخاصة الناجمة عن التغيرات في المخططات المحاسبية.

3.3.3.2 مواصلة إصلاح صندوق تقاعد المستخدمين

في إطار إصلاح صندوق تقاعد المستخدمين الذي انطلق سنة 2008، اتخذ البنك تدابير هامة تتجلى بشكل خاص في تعزيز الوضع المالي لصندوق التقاعد وإرساء الممارسات الجيدة في تسيير ومراقبة المخاطر وفقا لأفضل المعايير في هذا المجال.

وتمشيا مع التوجهات الاستراتيجية للبنك، مكنت النتائج المحققة من تحديث طريقة الحكامة، وهيكله التدبير المالي وإسناده إلى متعهد خارجي بغية تحسين عائدات الأصول قيد التدبير والحفاظ على الفصل الوظيفي بين الأجهزة التشغيلية وأجهزة المراقبة، وذلك عن طريق إحداث لجنة لتتبع التوظيفات.

2.3.4. 4. مناخ العمل

في إطار التوجهات الاستراتيجية التي اعتمدها البنك لتطوير مناخ عمل محفز وتحقيق فعالية تدبير الموارد وجودة الخدمات المقدمة، مع الانخراط في سياسة للتنمية المستدامة، تميزت سنة 2010 بانطلاق المشاريع الرئيسية التالية :

2.3.4. 1. مشروع تحديث تدبير الأرشيف

يهدف هذا المشروع إلى الحفاظ على الذاكرة والموروث الأرشيفي للبنك، الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من التراث الوطني. ولقد ساعدت المرحلة التمهيديّة من تصفية الموجود وتوفير فضاء أوسع للاستغلال، وبفضل هذا المشروع، سيتمكن البنك في نهاية المطاف من امتلاك نظام حديث وفعال ومطابق للمعايير والقوانين الجاري بها العمل.

2.3.4. 2. إسناد تدبير السيارات الخفيفة لمتعهد خارجي

من أجل تدبير أمثل لوظيفة النقل، قرر البنك اعتماد خيار الإيجار طويل الأمد وفق خطة عمل تضمن الاقتصاد بشكل كبير في كلفة التدبير؛ وقد صاحب هذا المشروع عدة أنشطة تكوينية وتحسيسية لفائدة السائقين لحثهم على السياقة مع احترام المتطلبات البيئية وشروط السلامة والقوانين (مدونة السير الجديدة).

2.3.4. 3. تحسين تدبير المشاريع العقارية

في سنة 2010، اعتمدت أجهزة تدبير المشاريع العقارية مقارنة جديدة تهدف إلى إدراج توصيات المرجعيّات التي أثبتت فعاليتها في المحافظة على البيئة وتوفير فضاءات مريحة للعمل. هكذا، أصبحت معايير «الجودة البيئية العالية» (HQE)، «ومعايير جودة وسلامة البيئة» (QSE) تؤخذ بعين الاعتبار في أي مشروع بناء أو تهيئة بهدف ضمان الراحة بعزل الصوت، وإيجاد فضاء عمل متناعم ومعالجة أمثل للنفايات وكذا المحافظة على مصادر الطاقة.

2.3.4. مشروع الجودة والصحة والسلامة في العمل والبيئة

في إطار التنمية المستدامة التي انخرطت فيها أنشطة البنك، قام البنك خلال سنة 2010 بإحداث مقاربة مندمجة تتعلق بالجودة والصحة والسلامة في العمل والبيئة.

وقد همت الأنشطة المحققة برسم هذه السنة بالأساس ما يلي:

- تعريف المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تطبق على البنك في مجال الصحة والسلامة في الشغل (SST) والبيئة:
- تقييم مطابقة أنشطتنا للأنظمة الجاري بها العمل:
- إعداد سجل تنظيمي خاص:
- إنجاز تحليل بيئي حسب المناطق ووفقا للدلائل المحددة مسبقا:
- تحديد المخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة في العمل (SST).

2.3.4. مشروع الافتحاص الطاقوي

من أجل بلوغ تدبير يستجيب للمعايير والمرجعيات من حيث الفعالية الطاقوية، قام البنك في سنة 2010 بإجاز افتحاص طاقي يغطي جميع مبانيه. وستمكن التوصيات التي ستنبثق عن هذا الافتحاص من تحقيق تدبير أكثر صرامة لمصادر الطاقة، وتمكين البنك من المساهمة في الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الاقتصاد في الطاقة.

2.4. أنشطة التواصل والتعاون

2.4.1. أنشطة التواصل

سعت سياسة التواصل في سنة 2010 إلى تعزيز صورة البنك، باعتباره مؤسسة شفافة وقريبة من العموم.

فقد اكتسب التعريف بأدوار البنك ومهامه أهمية رئيسية في إطار السياسة الإعلامية للمؤسسة الموجهة للعموم. هكذا، تم إصدار منشور باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية يشرح المهن المتعلقة بالبنك. كما تم إغناء منظومة التواصل بمذكرة إعلامية جديدة خاصة بأنظمة ووسائل الأداء. وقد تم نشر هذه الدعائم على بوابة البنك الإلكترونية وكذلك من خلال شبكته الوطنية التي تتكون من فرعين و18 وكالة.

كما انتهى البنك أيضا من إعداد فيلم تعليمي متعلق بمهمة الإشراف البنكي التي يمارسها. ويهدف هذا الفيلم إلى إبراز دور البنك المركزي في حسن سير الاقتصاديات الحديثة من خلال الإشراف على المؤسسات المالية.

وعلى المستوى الداخلي، شهدت سنة 2010 إطلاق أول مجلة خاصة بالمقاولة. أطلق عليها اسم «تواصل» وهي مجلة نصف سنوية تصدر بالعربية والفرنسية. وتهدف هذه المجلة إلى مواكبة المشاريع الكبرى التي ينجزها البنك وتسلط الضوء على النجاحات الجماعية.

ومن أجل تعزيز تواصل القرب، تم توزيع العديد من الدلائل التعليمية على كل موظفي البنك. وهمت هذه الدلائل محاربة غسل الأموال وتقديم معلومات حول بعض المشاريع الهيكلية والتي تم إنجازها على المستوى الداخلي.

وقد تبنى البنك أيضا استراتيجية لدعم اعتماد التخطيط الاستراتيجي وتوجهاته من قبل مستخدميه. وهكذا، تم تكريس نشاط تواصل خاص بالمخطط الثلاثي 2010-2012.

كما شكل اليوم الخاص بالأطر فرصة لتبادل الأفكار بخصوص حصيلة المخطط الاستراتيجي في سنته الأولى وكذا التحديات الجديدة التي تواجهها المؤسسة.

وفي إطار دينامية الانفتاح على المستوى الداخلي، تم تنظيم زيارات إلى دار السكة ومتحف البنك لفائدة مستخدمي البنك على مدى سنة 2010. وقد استفاد من هذه الزيارات حوالي 600 شخص ينتمون إلى مختلف الوحدات.

2.4.2 المتحف

تميزت سنة 2010 بتدشين متحف البنك في 18 ماي 2010. وسجل هذا المتحف المفتوح أمام العموم نسبة ارتياد جيدة، حيث بلغ عدد الزوار أكثر من 2500 شخص ما بين شهري ماي ودجنبر.

وواصل البنك في سنة 2010 جمع ومعالجة أرشيفه التاريخي في هذا المجال من خلال تصنيف 160.000 من السجلات الأرشيفية التي حصل عليها من بنك "BNP Paribas" ومن الأرشيف الملكي المغربي؛ كما عاود الاتصال مع البنك المركزي الإسباني للحصول على المواد الأرشيفية التي توجد في حوزته.

وقد تم أخيراً إغناء التراث النقدي والفني للبنك من خلال اقتناء عدة مجموعات تتضمن قطعاً نقدية، وأوراق مالية مسحوبة من التداول وكذا بعض اللوحات الفنية.

3.4.2 التعاون الدولي

خلال سنة 2010، شارك البنك في العديد من التظاهرات الدولية، منها على الخصوص:

- اجتماعات الربيع والخريف لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أبريل وأكتوبر في واشنطن؛
- الاجتماع السنوي السابع عشر لمحافظة البنوك المركزية للبلدان الفرنكوفونية، الذي عقد في ماي بمونتريال حول موضوع «التحديات على مستوى السياسات وبرنامج الإصلاحات ما بعد الأزمة»؛
- الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في شتنبر بطرابلس؛
- اللقاء الأورومتوسطي السادس الذي ينظمه البنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي القبرصي في بافوس، في شهر أكتوبر.

خلال السنة المالية 2010، تم القيام بأحد عشر نشاطاً تعاون مع بنك فرنسا وبنك بلجيكا الوطني والبنك الوطني السويسري وبنك كندا والبنك الدولي.

وفي الوقت نفسه، نظم البنك عدة زيارات دراسية لفائدة شركائه التقليديين في الجنوب وخصوصاً البنك المركزي الموريتاني، والبنك المركزي لدول غرب أفريقيا، والبنك المركزي لجمهورية غينيا، وكذا مع بعض الشركاء الجدد مثل سلطة النقد الفلسطينية، وبنك السودان المركزي وبنك الكونغو المركزي، والبنك المركزي لسيشيل والبنك المركزي لجزر القمر.

كما ساهم البنك أيضاً في تشييط ندوة حول التجارب الدولية في مجال توقع التضخم في إطار تعاونها مع البنك المركزي لدول غرب أفريقيا (BCEAO). وقد شارك في هذه الندوة الجهوية ما يقرب من ثلاثين مشاركاً قدموا من ثمانية بلدان تنتمي إلى منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA).

كما نظم البنك حلقة دراسية جهوية لفائدة الأطر العاملة في البنوك المركزية للبلدان الناطقة بالفرنسية (الجزائر وتونس وغينيا والكونغو ودول غرب أفريقيا ودول أفريقيا الوسطى وموريتانيا ولبنان). حول موضوع «تدبير الموارد البشرية والتكوين في البنك المركزي».

في مجال تدبير المخاطر التشغيلية، شارك البنك بشكل فعال في أشغال (IORWG)¹. وهي مجموعة دولية مكونة من البنوك المركزية و تهدف إلى تدبير المخاطر التشغيلية، كما و اكب بعض البنوك المركزية في القارة الأفريقية. في هذا المجال.

أما بالنسبة للافتحاص، فقد تولى البنك مسؤولية الأمانة الدائمة لمؤتمر مسؤولي الافتحاص في البنوك المركزية للدول الفرنكوفونية، وذلك بمناسبة عقد دورته الثالثة في لبنان في أكتوبر بعد تلك التي عقدت في المغرب سنة 2009 وفي فرنسا سنة 2008.

وفي الأخير، عمل البنك على تعزيز إطار تعاونه مع البنوك المركزية الأخرى من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع مصرف قطر المركزي. وقد تم توقيع هذه الاتفاقية في 23 فبراير 2011، وتتمحور أساسا حول تبادل المعلومات في مجال.

1 فريق العمل الدولي المختص في الأخطار التشغيلية.

الجزء 3

البيانات المالية لبنك المغرب



البيانات المالية

1. حصيد بنك المغرب في نهاية دجنبر 2010
(بعد توزيع الأرباح)

31/12/10	31/12/09	إيضاح(*)	الأصول (بالآلاف الدراهم)
8 353 023	6 152 625	1	موجودات وتوظيفات بالذهب
181 863 016	172 317 841	2	موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية
41 131 883	37 461 701		- موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية
136 623 826	128 081 155		- سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها
4 107 307	6 774 985		- موجودات أخرى بالعملات الأجنبية
7 564 186	7 307 702	3	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
1 093 137	1 053 778		- اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
6 205 608	5 999 775		- موجودات من حقوق السحب الخاصة
265 441	254 149		- اكتتاب لدى صندوق النقد العربي
-	-		مساعادات مالية للدولة
-	-		- تسبيقات تعاقدية
-	-		- تسبيقات برسم تسهيلة الصندوق
-	-		- مساعادات مالية أخرى
7 097 325	17 034 139	4	ديون على مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها
-	-		- قيم مستحقة
7000 102	17 000 631		- تسبيقات للبنوك
97 223	33 508		- ديون أخرى
-	-		سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة
8 681 377	12 822 901	5	أصول أخرى
7 272 044	7 979 124		- مدينون مختلفون
1 409 333	4 843 777		- أصول مختلفة أخرى
2 920 533	2 796 030	6	قيم مستعقرة
2 920 533	2 796 030		قيم مستعقرة
216 479 460	218 431 238		مجموع الأصول

(*) انظر القسم 3.4 الخاص بتعريف الإيضاحات المتعلقة ببنود الحصيد

31/12/2010	31/12/2009	إيضاح	الخصوم (بآلاف الدراهم)
152 059 445	143 139 225	7	أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة
149 738 509	140 937 548		- أوراق بنكية
2 320 936	2 201 677		- قطع نقدية
3 099 165	2 895 116	8	التزامات بالذهب والعملات الأجنبية
			- التزامات بالذهب
3 099 165	2 895 116		- التزامات بالعملات الأجنبية
201 850	210 403	9	التزامات بالدرهم المقابل للتحويل
190 706	197 112		- التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
11 144	13 291		- التزامات أخرى
33 877 149	44 261 285	10	ودائع والتزامات بالدرهم
2 039 635	3 809 646		- الحساب الجاري للخرينة العمومية
27 742 197	37 294 962		- وودائع والتزامات تجاه البنوك المغربية
27 742 197	37 294 962		- حسابات جارية
			- حسابات سحب السيولة
1 858 799	1 194 821		- حسابات تسهيلات الإيداع
2 236 518	1 961 856		- وودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
14 482 607	15 473 844	11	- حسابات أخرى
7 225 435	6 918 045	12	خصوم أخرى
5 533 809	5 533 320	13	مخصصات حقوق السحب الخاصة
			رساميل ذاتية ومثيلاتها
500 000	500 000		- رأس المال
5 001 340	5 001 340		- احتياطيّات
32 469	31 980		- رساميل ذاتية أخرى ومثيلاتها
216 479 460	218 431 238		مجموع الخصوم

2. حساب العائدات والتكاليف

2009/12/31	2010/12/31	العائدات (بآلاف الدراهم)
5 048 010	4 127 267	فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-	فوائد محصلة على المساعدات المالية للدولة
587 428	549 510	فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها
8 017	6 995	فوائد محصلة أخرى
307 324	353 019	عمولات محصلة
1 065 648	294 367	عائدات مالية أخرى
65 453	154 826	مبيعات السلع والخدمات المنتجة
18 225	25 009	عائدات مختلفة
-	271	عمليات سحب على الاستخدمات
471 291	1 567 780	مؤونات مسترجعة
234 342	397 261	عائدات غير جارية
7 805 738	7 476 304	مجموع العائدات

2009/12/31	2010/12/31	التكاليف (بآلاف الدراهم)
9 355	21 114	فوائد منوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-	فوائد منوحة على الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل
459 828	403 311	فوائد منوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم
24 678	16 785	عمولات منوحة
414 982	410 150	تكاليف مالية أخرى
924 697	928 501	تكاليف خاصة بالموظفين
175 353	291 598	شراء المواد والأدوات
206 752	223 939	تكاليف خارجية أخرى
811 108	2 008 888	مخصصات للاستخدمات والمؤونات
218 132	267 478	تكاليف غير جارية
1 776 996	1 078 050	ضرائب على الأرباح
5 021 881	5 649 815	مجموع التكاليف
2 783 857	1 826 489	الربح الصافي

3. خارج الحصيلة

2009/12/31	2010/12/31	Note	(بآلاف الدراهم)
		14	
			عمليات الصرف بالناجز
			- العملات الأجنبية المتوقع تسليمها بالناجز
			- الدراهم المتوقع تحصيلها بالناجز
			عمليات الصرف لأجل
81 794	-		- العملات الأجنبية المتوقع تحصيلها لأجل
77 738	-		- العملات الأجنبية المتوقع تسليمها لأجل
14 015 132	9 844 465		عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية
			عمليات الصرف - عمليات المفاضلة
8 403 145	3 772		- العملات الأجنبية المتوقع تحصيلها
8 382 360	3 776		- العملات الأجنبية المتوقع تسليمها
			تعديل العملات الأجنبية خارج الحصيلة
			التزامات على المنتجات المالية المشتقة
			التزامات على السندات
	6 872 900		- سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة
17 819 500	2 120 020		- سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها
			- سندات متوقع تسليمها
			التزامات أخرى
28 619	33 275		- ضمانات محصلة على الأسواق
612 373	664 040		- التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
35 259	48 992		- التزامات بالتمويل ممنوحة لفائدة الموظفين
1 000	1 000		- التزامات ممنوحة أخرى

1.3 حصيلة بنك المغرب

بلغ مجموع حصيلة البنك 216.479 مليون درهم مع متم سنة 2010. بانخفاض طفيف بنسبة 0,9%. ويشمل هذا الارتفاع تغيرات متباينة على مستوى مختلف البنود المكونة له وخاصة الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية وكذا الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها في جانب الأصول؛ وكذا الودائع والالتزامات بالدرهم والأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة في جانب الخصوم.

1.1.3 الأصول

الموجودات والتوظيفات من الذهب

ارتفعت قيمة الموجودات والتوظيفات من الذهب مع نهاية سنة 2010 إلى 8.353 مليون درهم. مسجلة نموا بنسبة 36%. وهو ما يعزى لارتفاع سعر أونصة الذهب التي بلغت أعلى مستوى لها مع نهاية السنة. في 1410.25 دولار أمريكي. ومن جهته، ظل مخزون الذهب شبه مستقر مقارنة بالسنة المالية السابقة. أي 708.765,169 أونصة ذهب أو ما يعادل 22 طن.

الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

عرفت الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية نموا بنسبة 6% أو 9.545 مليون درهم ليصل مجموعها إلى 181.863 مليون درهم. وتضع بذلك حدا للتوجه التنازلي الملاحظ خلال السنتين الماضيتين والبالغ 4%- و3%- على التوالي. ويعزى هذا الارتفاع. المسجل منذ أكتوبر 2010. إلى اقتراض الخزينة لمبلغ مليار أورو في السوق الدولية.

ويتم استثمار معظم الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية. التي تمثل 84% من أصول البنك. في حافظة لسندات الاقتراض. وتتم حيازتها بشكل متساو. على شكل سندات استثمار وتوظيف.

موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

بلغت الموجودات لدى المؤسسات المالية الدولية. المكونة بنسبة 82% من الموجودات من حقوق السحب الخاصة. 7.564 مليون درهم مرتفعة بنسبة 4% مقارنة بسنة 2009. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع قيمة حقوق السحب الخاصة بنسبة 4% من سنة لأخرى.

الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

في سياق يتسم بالعجز المستمر للخزائن البنكية، تمت إعادة تمويل البنوك بالأساس اعتمادا على التسبيقات لمدة 7 أيام، التي بلغت مع نهاية السنة 7 مليار درهم بدلا من 17 مليار في 2009.

قيم مستعقرة

بلغت قيمة الأصول المستعقرة لدى البنك 2.921 مليون درهم، مرتفعة بنسبة 4%، وهو ما يشمل:

- نموا قدره 321 مليون درهم للمستعقرات المجسدة وغير المجسدة التي انتقلت إلى 2.177 مليون درهم مع نهاية 2010، ارتباطا بنمو الاستثمارات في الأصول المجسدة، خاصة منها تلك المتعلقة بعصرنة معدات إنتاج العملة الائتمانية بدار السكة، إلى جانب ذلك، وفي إطار التطوير المستمر لنظام تدبير المستعقرات، أجز البنك في سنة 2010 جردا لمراقبة مستعقراته المجسدة، بما في ذلك الموروث الثقافي (اللوحات الفنية والمنحوتات)، الذي أسفر عن وجود فارق محدود ما بين الجرد المادي والمحاسبي بقيمة 2,4 مليون درهم.
- انخفاضا بقيمة 246 مليون درهم في سندات المساهمة للبنك، نتيجة من جهة لتفويت بعض المساهمات الأجنبية بقيمة صافية تصل إلى 263 مليون درهم، والاكتتاب بمبلغ 20 مليون درهم (200.000 سهم) في رأسمال الهيئة المالية المغربية «Moroccan Financial Board»¹ من جهة أخرى.

بملايين الدراهم	2010	2009	التغير	(%)
قيم مستعقرة	2 921	2 796	125	4
قروض مستعقرة	658	608	50	8
سندات المساهمة والاستخدامات المماثلة	86	332	-246	-74
بما فيها:				
السندات التي تتم حيازتها في المؤسسات المغربية	25	5	20*	380
السندات التي تتم حيازتها المؤسسات المالية الأجنبية	120	383	-263**	-68
مؤونات عن انخفاض قيمة سندات المساهمة	-61	-59	-2	4
المستعقرات المجسدة وغير المجسدة	2 177	1 856	321	17

(*) مساهمة البنك في رأسمال «الهيئة المالية المغربية»
 (**) تفويت مساهمات أجنبية لبنك المغرب.

2.1.3 الخصوم

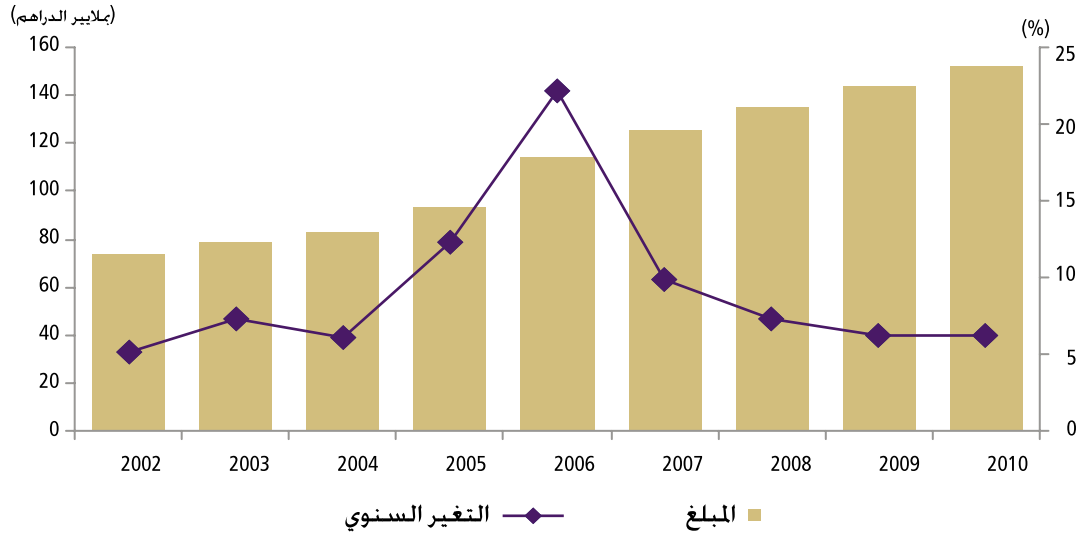
الأوراق والقطع النقدية المتداولة

تمثل الأوراق والقطع النقدية المتداولة، البالغة قيمتها 152.059 مليون درهم، 70% من حصيلة البنك لتشكل

أهداف الهيئة المالية المغربية، سواء في المغرب او في الخارج، الى إعداد وإدارة المركز المالي للدار البيضاء لتجعل منه مركزا ماليا دوليا.

بذلك البند الأكثر أهمية في جانب الخصوم. وارتفعت بنسبة 6% في سنة 2010، وهو مستوى نمو مماثل لنظيره المسجل في 2009.

رسم بياني 2.1.3 : تطور الأوراق والقطع النقدية المتداولة



الودائع والالتزامات بالدرهم

يعزى انخفاض هذا البند بواقع 10.348 مليون درهم بالأساس إلى مستوى أرصدة الحسابات الجارية للبنوك وحساب الخزينة الذي تراجع نسبيا مع نهاية السنة مقارنة بسنة 2009.

بالنسبة للموجودات بالحسابات الجارية للبنوك، يعود انخفاضها بنسبة 26% لتقليص نسبة الاحتياطي النقدي في أبريل 2010. أما تراجع وضعية الحساب الجاري للخزينة العمومية بنسبة 46%، فجاء نتيجة توظيفه لفوائضه في السوق النقدية للمرة الأولى خلال سنة 2010.

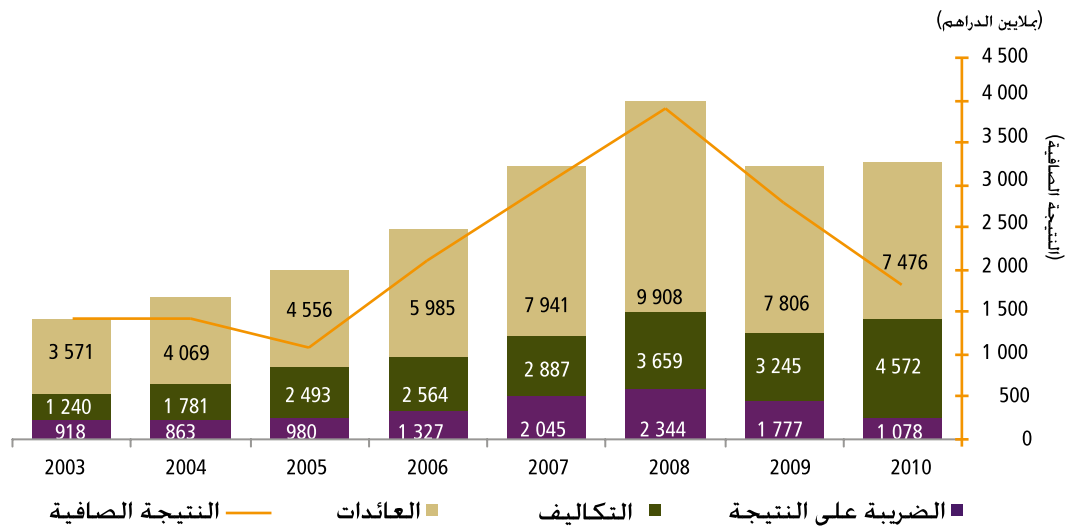
مخصصات حقوق السحب الخاصة

ارتفع مبلغ مخصصات حقوق السحب الخاصة بما قدره 307 مليون درهم لتصل إلى 7.225 مليون درهم. ارتباطا بارتفاع قيمة حقوق السحب الخاصة مع نهاية دجنبر 2010.

2.3 حساب العائدات والتكاليف

تراجعت النتيجة الصافية للبنك للسنة الثانية على التوالي (29- % في 2009 و 34- % في 2010). ارتباطا بالأساس بانخفاض نسب العائدات على التوظيفات بالعملة الأجنبية، التي تشكل المصدر الأساسي لمداهيل البنك.

رسم بياني 1.2.3: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية



2.1.3 العائدات

في سنة 2010، بلغت عائدات البنك 7.476 مليون درهم، منخفضة بنسبة 4% مقابل 21% سنة من قبل. ويعزى هذا التراجع بالأساس لانخفاض عائدات التوظيفات بالعملة الأجنبية.

الفوائد والتوظيفات من الذهب والعملات الأجنبية

استمرارا لتوجهها نحو الانخفاض، تدنت الفوائد عن التوظيفات بالعملة الأجنبية من 5.084 مليون درهم إلى 4.127 مليون درهم. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض العائد عن التوظيفات بالعملة الأجنبية مما يعكس المستوى المتدني لأسعار الفائدة في الأسواق المالية. وذلك نتيجة للسياسات النقدية المرنة التي تبنتها كبرى البنوك المركزية. وتقلصت الفوائد على التوظيفات في سندات الاقتراض، التي تمثل 96% من مجموع البند، بنسبة 18% لتستقر

في 3.971 مليون درهم، نظرا على الخصوص لإعادة توظيف سندات هذه المحفظة بأسعار فائدة أقل. أما فوائد التوظيفات النقدية، فقد أفرزت عائدا بقيمة 109 مليون درهم، متراجعة بنسبة 25% مقارنة مع 2009.

فوائد محصلة على ديون مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها

تواصلت وضعية تضيق الخزائن البنكية في 2010، مما دفع بنك المغرب طوال هذه السنة إلى ضخ سيولات، خاصة من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام، وصل متوسط مبلغها الجاري إلى 16,9 مليار درهم. وبلغت الفوائد المحصل عليها في هذا الإطار 549 مليون درهم مقابل 551 مليون درهم في 2009.

عائدات مالية أخرى

بلغت العائدات المالية الأخرى، المكونة أساسا من فوائض القيمة التي حققتها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، ما قدره 294 مليون درهم، منخفضة بنسبة 72% مقارنة مع 2009. وتغطي هذه الأخيرة بالأساس انخفاضا بنسبة 83% في فوائض القيمة الناجمة عن تفويت سندات التوظيف الأجنبية، وبنسبة 75% في فوائض القيمة عن تفويضات التدبير عقب إنهاء مجمل هذه التفويضات في 2009 و2010.

مبيعات السلع والخدمات

ارتفعت المداخيل برسوم مبيعات المنتجات بواقع 89 مليون درهم لتصل إلى 155 مليون درهم في سنة 2010، وهو ما يعزى على الخصوص إلى العائدات عن جواز السفر البيومتري الجديد البالغة 97 مليون درهم.

استرجاع المؤونات

يعزى ارتفاع هذا البند إلى استرجاع المؤونات عن انخفاض قيمة السندات الأجنبية بمبلغ 1.470 مليون درهم مقابل 391 مليون درهم فقط مع نهاية دجنبر 2009. إلا أن تأثيره على النتائج يظل محدودا في -171 مليون درهم، أخذا بعين الاعتبار تقييد مخصصات في جانب التكاليف بقيمة 1.641 مليون درهم.

عائدات غير جارية

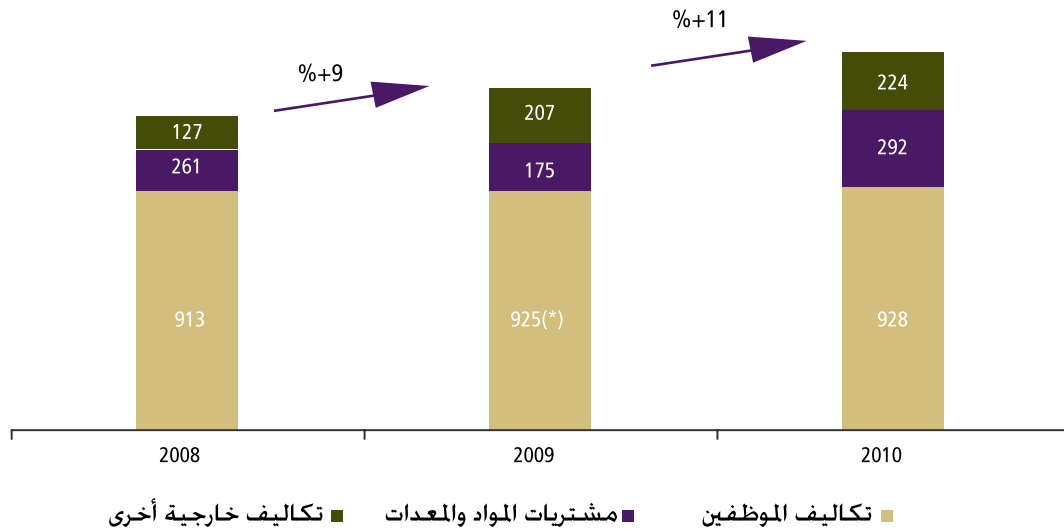
ارتفعت هذه العائدات بنسبة 70% لتصل إلى 397 مليون درهم، وتشمل على الخصوص عائد عملية تفويت المساهمات الأجنبية للبنك، التي تمت في شهر مارس 2010.

2.2.3 التكاليف

بلغت التكاليف الإجمالية للبنك في سنة 2010 ما قيمته 5.650 مليون درهم مقابل 5.022 مليون درهم سنة من قبل. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى نمو التكاليف المالية بنسبة 61%. وبدورها، ارتفعت نفقات التسيير بنسبة 11%.

تكاليف التسيير

رسم بياني 2.2.3 : توزيع نفقات التسيير (بملايين الدراهم)



* يتضمن بعض الحسابات التي تم نقلها في 2010 من بند «تكاليف الموظفين» إلى بند «مشتريات المواد والمعدات» بعد اعتماد النظام المعلوماتي «اندماج»

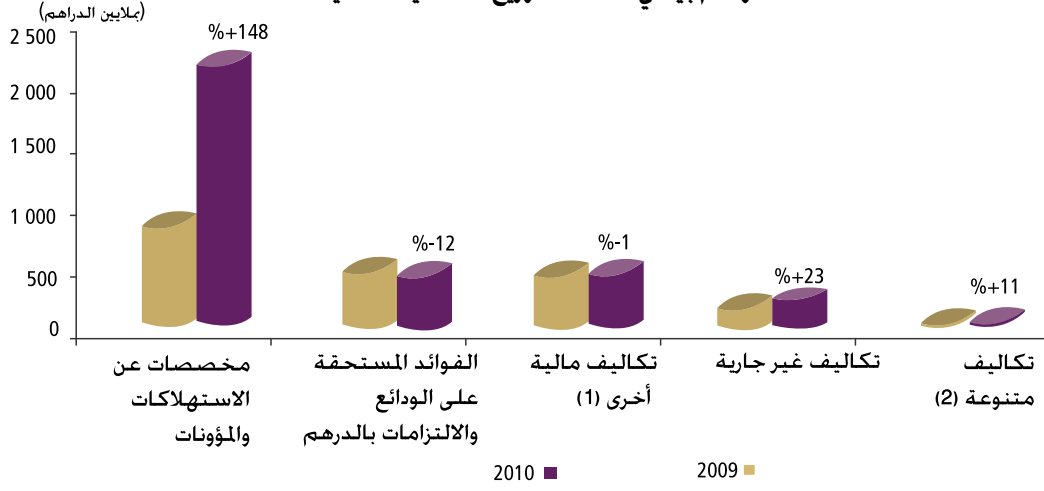
بلغت نفقات التسيير 1.444 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 11% مقارنة بسنة 2009. وتشكل هذه النفقات من:

- نفقات المستخدمين بنسبة 64% (71% في سنة 2009) التي سجلت نموا بنسبة 4,0%؛
- مشتريات المواد والمعدات بنسبة 20%، والتي ارتفعت بنسبة 66% بالنظر لما يلي:
 - المشتريات من المواد والمعدات (الأغلفة الإلكترونية، المداد، إلخ..) المخصصة لإصدار جوار السفر البيومتري.
 - وتغير أقل أهمية للمخزون مقارنة بسنة 2009، أي 9,6- مليون درهم بدلا من 46- مليون درهم؛
- تكاليف خارجية بنسبة 16%. ارتفعت بما قدره 17 مليون درهم نتيجة بالأساس لمواصلة تأهيل عمليات الميزانية وتدبير المستعقرات، من خلال، على الخصوص، إعادة تبويب بعض نفقات الاستثمار ضمن نفقات التسيير (7+)

مليون درهم). وإبرام عقود صيانة جديدة في ظل تطبيق النظام المديرى المعلوماتى (3+ مليون درهم) وأداء الضريبة المهنية لجميع مقرات البنك (2,7+ مليون درهم) التى أصبحت خاضعة للضريبة منذ سنة 2008.

التكاليف المالية

رسم بياني 3.2.3 : توزيع التكاليف المالية



(1) بشكل رئيسى، نواقص القيمة المحققة في إطار عمليات تدبير احتياطات الصرف
(2) خاصة العمولات المقدمة

ارتفعت التكاليف المالية بمبلغ 1.190 مليون درهم أو 61% لتصل إلى 3.128 مليون درهم، ارتباطا بالأساس باحتساب مبلغ 1.641 مليون درهم (489 مليون درهم في 2009) برسم المخصصات للمؤن عن تدني قيمة السندات الأجنبية، إلا أنه ينبغي مقارنة هذا المبلغ بالمؤن التى تم استرجاعها والبالغة 1.470 مليون درهم، أى بتأثير صافى على النتيجة بقيمة 171- مليون درهم.

ويشمل ارتفاع التكاليف المالية أيضا:

- نموا للتكاليف غير الجارية بواقع 49 مليون درهم مقارنة بالسنة المالية 2009، حيث بلغت 267 مليون درهم، منها 263 مليون درهم تمثل القيمة المحاسبية الصافية للمساهمات الأجنبية التى تم تفويتها في مارس 2010 بمبلغ 397 مليون درهم، أى بفائض قيمة يصل إلى 134 مليون درهم.
- وتراجعا بواقع 56 مليون درهم للفوائد الممنوحة برسم الودائع والالتزامات بالدرهم البالغة 403 مليون درهم، نتيجة التأثير المزدوج لانخفاض الفوائد المقدمة برسم الاحتياطي النقدي بواقع 106 مليون درهم عقب تخفيض الحد الأدنى لهذا الاحتياطي، وارتفاع المكافأة¹ الخاصة بالموجودات في الحساب الجاري للخزينة.

1 تم إرساؤها ابتداء من يوليوز 2009

3.2.3 الحصيلة حسب العمليات الرئيسية

عمليات خاصة بالذهب والعملات الأجنبية

التغير (%)	2009	2010	بملايين الدراهم
6	185 779	197 780	الأصول
36	6 153	8 353	موجودات وتوظيفات بالذهب
6	172 318	181 863	موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية
4	7 308	7 564	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
13	17 771	20 120	الخصوم
6	3 106	3 301	التزامات بالذهب، والعملات الأجنبية والدرهم القابل للتحويل
4	6 918	7 225	مخصصات حقوق السحب الخاصة
24	7 747	9 593	حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف
6	-168 008	-177 660	عمليات خاصة بالذهب والعملات الأجنبية

موارد - استخدامات

عمليات مع الدولة

التغير (%)	2009	2010	بملايين الدراهم
-	0	0	أصول
-	0	0	سندات الخزينة المغربية
-22	4 101	3 211	خصوم
-46	3 810	2 040	حساب الخزينة العمومية
220	35 ⁽²⁾	111	فوائد مستحقة على الحساب الجاري للخزينة ⁽¹⁾
312	257	1 060	صندوق الحسن الثاني
-22	4 101	3 211	عمليات مع الدولة

موارد - استخدامات

1- طبقا للاتفاقية المتعلقة بعمليات الخزينة في السوق النقدية

2- تمت إعادة تصنيفها على مستوى العمليات مع الدولة

الوضعيات الصافية لمؤسسات الائتمان

التغير (%)	2009	2010	بملايين الدراهم
-58	17 034	7 097	الأصول
-58	17 034	7 097	ديون على مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها
-26	37 487	27 765	خصوم
-26	37 487	27 765	ودائع والتزامات جّاه البنوك المغربية
1	20 453	20 667	الوضعيات الصافية جّاه مؤسسات الائتمان

موارد - استخدامات

4.2.3 بيان أرصدة التدبير

التغير (%)	2009	2010	بملايين الدراهم
-27	6 102	4 477	نتيجة أنشطة بنك المغرب
-31	5 543	3 804	نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف
17	297	348	نتيجة عمليات السياسة النقدية
24	262	325	نتيجة العمليات البنكية الأخرى
10	1 548	1 705	التكاليف الإجمالية للاستغلال
2	611 ⁽¹⁾	625	تكاليف الموظفين
61	181	291	تكاليف المواد الأولية والمعدات
8	205	221	تكاليف خارجية
0	303	303	تكاليف اجتماعية
7	248	265	مخصصات صافية للاستخدامات والمؤونات
-39	4 554	2 773	النتيجة الإجمالية للاستغلال
غير متاح	6	132	النتيجة غير الجارية ⁽²⁾
70	239	406	العائدات غير الجارية
18	233	274	التكاليف غير الجارية
-39	1 777	1 078	الضريبة على النتائج
-34	2 784	1 826	النتيجة الصافية

1- تم نقل بعض الحسابات من بند «تكاليف الموظفين» إلى بند «مشتريات المواد والمعدات» بعد اعتماد النظام المعلوماتي «اندماج»
2- يتضمن أيضا العائدات والتكاليف عن السنوات المالية السابقة.

5.2.3 نتيجة أنشطة البنك

نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف

التغير (%)	2009	2010	بملايين الدراهم
-9	6 471	5 888	عائدات عمليات تدبير احتياطات الصرف
-18	4 861	3 971	منها: فوائد على سندات الخزينة الأجنبية
-25	145	109	فوائد على التوظيفات لدى البنوك الأجنبية
-75	431	106	فوائض قيمة على تفويضات التدبير
-83	421	73	فوائض قيمة خاصة بتفويت سندات الخزينة الأجنبية
276	391	1 470	استرجاع المؤونات عن انخفاض السندات الأجنبية
125	928	2 084	تكاليف عمليات تدبير احتياطات الصرف
			منها:
14	250	286	التوزيع الزمني للمكافآت على سندات الخزينة الأجنبية
-84	130	21	نواقص القيمة على تفويضات التدبير
236	489	1 641	مخصصات للمؤونات عن انخفاض قيمة السندات الأجنبية
-31	5 543	3 804	نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف

نتيجة عمليات السياسة النقدية

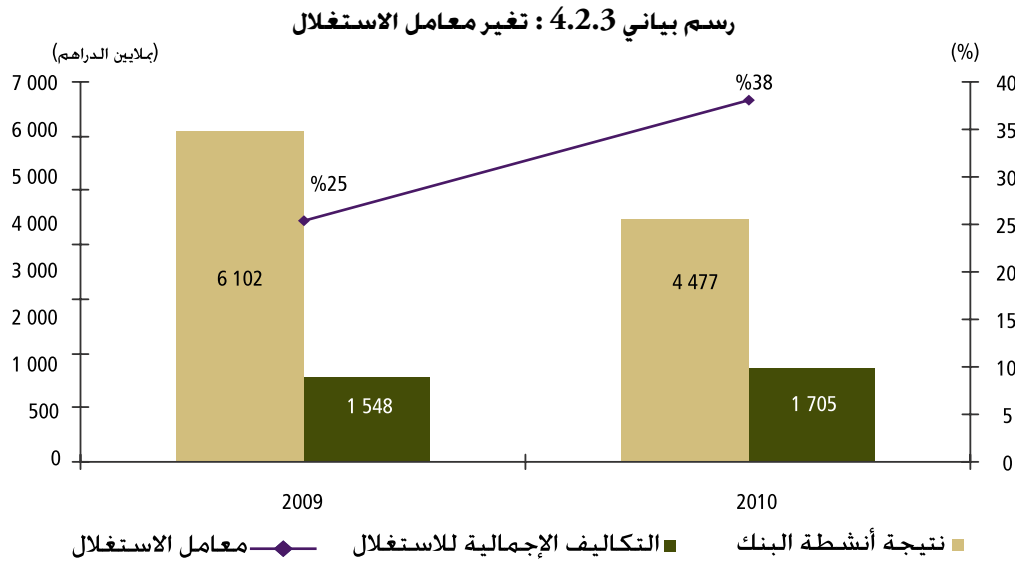
التغير (%)	2009	2010	بملايين الدراهم
-9	604	549	عائدات عمليات السياسة النقدية
			منها:
0	551	549	فوائد محصلة على التسبيقات لمدة 7 أيام
-100	31	0	فوائد على سندات الخزينة المغربية
-35	308	202	تكاليف عمليات السياسة النقدية
			منها:
-35	308	202	فوائد منوحة على حسابات الاحتياطي النقدي
17	297	348	نتيجة عمليات السياسة النقدية

نتيجة العمليات البنكية الأخرى

التغير (%)	2009	2010	بملايين الدراهم
25	475	593	عائدات بنكية أخرى
			منها:
1	231	233	عمولات محصلة على عمليات الصرف
-10	65	59	استرجاع المؤونات عن انخفاض قيمة سندات المساهمة
138	65	155	مبيعات السلع والخدمات المنتجة
26	213	268	تكاليف بنكية أخرى
			منها:
4	58	60	فوائد منوحة على ودائع صندوق الحسن الثاني
119	35	77	فوائد منوحة على الحساب الجاري للخزينة
24	262	325	نتيجة العمليات البنكية الأخرى

6.2.3 النتيجة الإجمالية للاستغلال

سجلت النتيجة الإجمالية للاستغلال انخفاضا بنسبة 39% ارتباطا بتراجع نتيجة أنشطة البنك. وبلغ معامل الاستغلال، الذي يحتسب على أساس نسبة التكاليف العامة للاستغلال إلى نتيجة أنشطة البنك، 38% مع نهاية سنة 2010 مقابل 25% سنة من قبل. ويعزى هذا التدهور إلى التطور غير الإيجابي للعناصر المكونة لهذا المعامل.

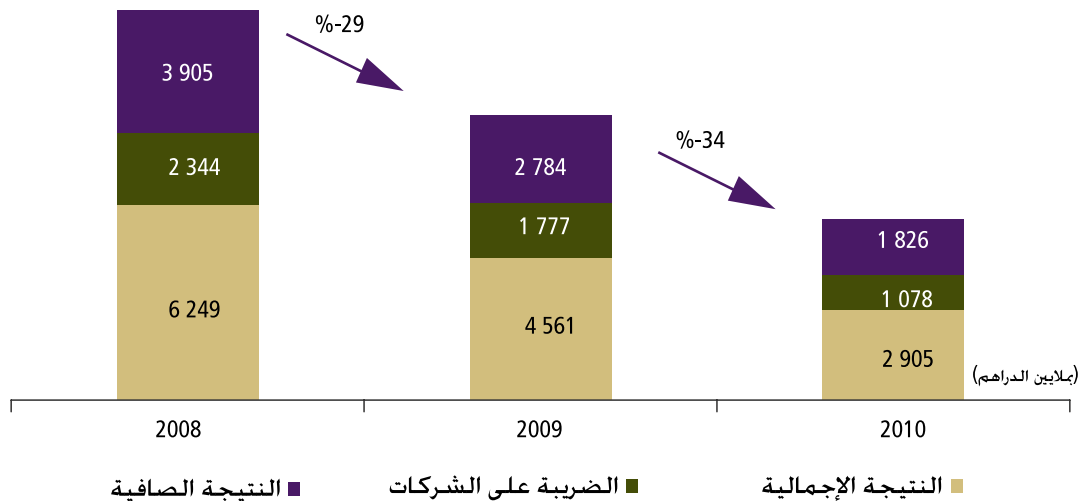


النتيجة الصافية

مع نهاية سنة 2010، بلغت النتيجة الإجمالية 2.905 مليون درهم، منخفضة بنسبة 36% مقارنة بسنة 2009. وبعد خصم تكاليف الضريبة، بلغت النتيجة الصافية 1.826 مليون درهم.

وبحكم تراجع النتيجة الصافية، انخفضت نسبة عائد الأصول (ROA) البالغة 0,8% بواقع 0,4 نقط مقارنة بالسنة الماضية.

رسم بياني 5.2.3 : تطور النتيجة الإجمالية والضريبة على الشركات والنتيجة الصافية



3.3 الإطار القانوني والمبادئ المحاسبية

الإطار القانوني

يتم إعداد القوائم التركيبية لبنك المغرب وتقديمها طبقا للمخطط المحاسبي للبنك الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

ويطبق بنك المغرب المقتضيات المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لمجموع أنشطته؛ ويعتمد أيضا القواعد المحاسبية الدولية، على سبيل المثال، فإن تقييم الالتزامات الاكتوارية (Actuariels) برسم معاشات تقاعد مستخدميه يتم طبقا للمبادئ الواردة في المعيار المحاسبي IAS19 .

وتضم القوائم التركيبية كما هي واردة في المادة 55 من القانون رقم 03-76 المعتبر بمثابة القانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وحساب العائدات والنتائج وبيان المعلومات التكميلية.

المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم

عمليات الصرف

تدخل في إطار عمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز ولأجل، سواء تمت هذه العمليات للحساب الخاص للبنك أو في إطار الوساطة مع البنوك. وتدرج هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام، ثم في حسابات الحصيلة عند تاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

الموجودات والالتزامات بالعملات الأجنبية وبالذهب

يتم تحويل الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف السارية المفعول عند اختتام السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن إعادة التقييم في حساب تقييم احتياطات الصرف المدرج في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة.

وتحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى لهذا الحساب في 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب. وهو المستوى الذي يجب الإبقاء عليه في رصيد هذا الحساب. كما تضع آلية لوضع مخصصات أو الاقتطاع منه في حالة وجود نقص أو فائض عن الحد الأدنى المطلوب.

يتم تحويل العائدات والتكاليف بالعملات الأجنبية حسب سعر الصرف المطبق في تاريخ العملية.

السندات

تصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطات الصرف حسب الغرض من حيازتها. وذلك ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف أو الاستثمار.

1 محفظة المعاملات : تتكون من السندات المشتراة بغرض إعادة بيعها في أجل قصير لا يتجاوز ستة أشهر. ويتم تقييدها. منذ البداية. حسب سعر شرائها. مع احتساب المصاريف وعند الاقتضاء. الفوائد المستحقة. وتدرج فوائض ونواقص القيمة الناتجة عن إعادة التقييم الشهري لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة.

ولا يملك بنك المغرب أي سند معاملات ضمن محفظته إلى غاية متم سنة 2010.

2 - محفظة التوظيف: تتكون من السندات المشتراة بغرض الاحتفاظ بها لمدة تتجاوز ستة أشهر. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية:

• تسجل الإدراجات في المحفظة حسب سعر الشراء. دون احتساب مصاريف الشراء. وعند الاقتضاء دون احتساب الفوائد المستحقة.

• لا يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة مدة حيازة هذه السندات.

• في نهاية كل شهر. تؤدي نواقص القيمة غير المحققة الناتجة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق إلى تكوين مؤونات لنقصان القيمة. وبالمقابل. لا تدرج في الحسابات فوائض القيمة غير المحققة.

ويجدر التذكير أنه بدءاً من شهر أكتوبر 2008، أحدث البنك فئة فرعية ضمن سندات التوظيف الخاصة به، وذلك قصد إدراج سندات التوظيف قصيرة الأجل ذات الفوائد المحتسبة مسبقاً. ويتم تقييد هذه السندات حسب سعر شرائها. مع احتساب الفوائد؛ وتتوزع الفوائد المحتسبة مسبقاً على طول مدة السندات وتفيد في حسابات العائدات عند نهاية كل شهر.

3 محفظة الاستثمار: تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. يتم تقييدها حسب سعر شرائها. دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة؛ لا يتم تقييد فوائض أو نواقص القيمة المتعلقة بهذه السندات. يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بطريقة منتظمة على المدة المتبقية للسندات.

موجودات أخرى بالعملة الأجنبية

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي والتي يفوض تدبيرها للبنك الدولي. ويتم تقييد هذه السندات حسب قيمتها السوقية. وبالفعل، يتم تقييدها في البداية حسب سعر الشراء. وتفيد فوائض ونواقص القيمة مع نهاية كل شهر في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة، وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات في نهاية الشهر. بعد افتتاحها والتوصل بها بشكل قانوني من طرف الوكلاء المفوضين بالتدبير.

المستعقرات المجسدة وغير المجسدة

تفيد المستعقرات المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها. وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها. ناقص الاستخدامات المتراكمة. ويتم استخدام المستعقرات بطريقة منتظمة، حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الاستخدام المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخدام المعتمدة، حسب طبيعة كل مستعقر، في ما يلي:

- 20 سنة للمباني؛
- 5 سنوات للاستصلاح أو التهيئ والمنشآت
- 10 سنوات عتاد دار السكة؛
- 5 سنوات لمعدات المكتب، والمعدات والبرامج المعلوماتية، والعربات والمعدات الأخرى.

المستعقرات المالية

تقيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها الصافية المكونة من كلفة الشراء ناقص المؤونات المكونة في تاريخ حصر الحسابات. وفي ما يتعلق بالمساهمات الأجنبية، يتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية.

وبالنظر لعدم إدراجها في البورصة، يتم تقييم هذه المساهمات عند نهاية السنة المالية وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية للسنة الفارطة.

المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي :

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك؛
 - المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية (الأوراق والمداد والقوالب)؛
 - المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة)؛
 - والقطع النقدية التذكارية.
 - وتقيد المواد واللوازم القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمان الشراء، مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات.
 - وتدرج المواد الأولية في الحصيلة حسب كلفة الشراء المكونة من سعر الشراء إضافة إلى المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد ومع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها.
 - وتقيد المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع في الحصيلة بتكلفة إنتاجها، مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها.
- ويتم تقييم القطع النقدية التذكارية حسب سعر بيعها.

4.3 إيضاحات حول بنود الحصيلة

إيضاح رقم 1- الموجودات والتوظيفات من الذهب

تتكون الموجودات من الذهب من الموجودات من الذهب المودعة في المغرب وفي الخارج. ومنذ نهاية سنة 2006، بدأ تقييم الموجودات من الذهب وفق سعر السوق. وتدرج الأرباح والخسائر المرتبطة بهذه العملية في حساب تقييم احتياطات الصرف.

إيضاح رقم 2- الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

يتضمن هذا البند المقابل بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل. وتتم حيازة هذه الأخيرة على شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وسندات أجنبية.

إيضاح رقم 3- موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

يتضمن هذا البند :

- الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي: يتكون من الجزء الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي.

وتبلغ مساهمة المغرب في صندوق النقد الدولي 588,20 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة:

• 517,76 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة محررة بالعملة الوطنية منها 14,71 مليون وحدة حقوق

السحب الخاصة من طرف بنك المغرب (186 مليون درهم). ويمثل هذه المبلغ الشريحة المعبأة من الاحتياطي

ويتم تقييده في دائنية «الحساب رقم 1». المفتوح باسم صندوق النقد الدولي في دفاتر البنك:

• 70,45 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (907 مليون درهم) مسددة من طرف بنك المغرب بالعملة

الأجنبية. وتمثل القسم القابل للتصرف من جزء الحصة المشار إليه أعلاه.

- ويمكن اللجوء لشريحة الاحتياطي عند الضرورة. إذ أنها تشكل جزءا من احتياطات الصرف لبنك المغرب.

- الموجودات من حقوق السحب الخاصة: ويتعلق الأمر بموجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي . وتسجل في

الجانب المدين عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي.

أما في الجانب الدائن، فتسجل العمولات على منيحات حقوق السحب الخاصة وتسديدات القروض المقدمة للمغرب.

ويمنح صندوق النقد الدولي فوائد ربع سنوية على هذه الموجودات.

- الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي: يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع بالعملة

الأجنبية في رأسمال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 27,55 مليون دينار عربي. موزعة بين بنك المغرب والخزينة على النحو

التالي:

- 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية، ومودعة في حساب صندوق النقد العربي لدى بنك المغرب. ويبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (5,5 مليون درهم)؛
- 14,8 مليون دينار عربي مكتتبه بالعملة الأجنبية منها 6,87 مليون دينار عربي مكتتبه من طرف البنك (265,4 مليون درهم) ؛
- 12,55 مليون دينار عربي. منها 5,88 مليون مكتتبه من طرف بنك المغرب برسم عملية الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطات التي تمت في سنة 2005 .

إيضاح رقم 4- الديون على مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية.

إيضاح رقم 5 - أصول أخرى

يتضمن هذا البند على الخصوص :

- المدينون المختلفون الذين يضمنون أساسا ديون مختلفة مستحقة للبنك.
- حسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف موزعة على عدة سنوات مالية وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة مما يسمح بربط العائدات والتكاليف وكذا كل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية بالسنة المالية الموافقة لها.
- حسابات التحصيل التي تشمل أيضا الشيكات المستلمة مع اعتماد فوري.

إيضاح رقم 6 - قيم مستعقرة

يتضمن هذا البند :

- القروض التي يمنحها البنك لفائدة مستخدميه ؛
- المساهمات في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية.
- المستعقرات غير المجسدة والمجسدة للاستغلال وغير الاستغلال.

إيضاح رقم 7 - الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة

يمثل مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

إيضاح رقم 8 - الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتضمن هذا البند على الخصوص الودائع بالعملات الأجنبية للبنوك المغربية والبنوك الأجنبية ولغير المقيمين.

إيضاح رقم 9 - الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين. ويشكل «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. ويتم سنويا تعديل الموجودات في هذا الحساب وكذا في «الحساب رقم 2» لصندوق النقد الدولي قصد الأخذ بعين الاعتبار تطور الدرهم مقابل حقوق السحب الخاصة.

إيضاح رقم 10 - الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند :

- الحساب الجاري للخرينة الذي تقيده فيه جميع عملياتها؛ وتتم مكافأة الرصيد الدائن لهذا الحساب وفقا للاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب في 28 يوليوز 2009.
- بالنسبة للشريحة التي لا تتجاوز أو تعادل 2 مليار درهم، تتم مكافأتها بسعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص خمسين نقطة أساس؛
- أما الشريحة التي تتجاوز 2 مليار درهم إلى غاية 3 مليار درهم، فيطبق عليها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص مائة نقطة أساس؛
- ولا تكافأ الشريحة التي تتجاوز 3 مليار درهم.
- الحسابات الجارية للبنوك المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي الإلزامي الذي بلغت نسبته 6% مع متم سنة 2010، وتؤدي عنه فائدة سنوية بنسبة 0,75%.
- حسابات سحب السيولة وتسهيلات الإيداع ؛
- حسابات باقي المقيمين، بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي تؤدي عنه نسبة فائدة تعادل تلك الخاصة بالتسبيقات لمدة 7 أيام، ناقص 50 نقطة أساس.

إيضاح رقم 11 - أصول أخرى

يتضمن هذا البند :

- دائنون مختلفون، الذي يتشكل بالأساس من الاقتطاعات برسوم الضرائب والرسوم، والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة والمساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتغطية الاجتماعية ؛
- حسابات التسوية، التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين فروع البنك ومن التكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا، مما يمكن من ربط العائدات والتكاليف وكذا كل المبالغ الدائنة قيد التسوية بالسنة المالية الموافقة لها ؛
- المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل ؛
- المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي تمكن من تقييد وجود خسائر وتكاليف مرتبطة بعمليات تم القيام بها خلال السنة المالية والتي من المحتمل تحققها. المؤونات التي تم تشكيلها في سنة 2010 عن المخاطر الضريبية والنزاعات، والمؤونة عن العطل المؤدى عنها.
- حساب تقييم احتياطات الصرف، الذي تقييد فيه تغيرات سعر الصرف الناجمة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية، على أساس متوسط أسعار الصرف في نهاية السنة، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب، والموقعة ما بين بنك المغرب والدولة. ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر.

إيضاح رقم 12 - مخصصات حقوق السحب الخاصة

تسجل في هذا البند القيمة بالدرهم لمخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بوصفه بلدا عضوا.
ويؤدي البنك عمولات فصلية عن هذه المخصصات.

إيضاح رقم 13 - رساميل ذاتية ومثيلاتها

يتضمن هذا البند :

- رأسمال بنك المغرب البالغ 500 مليون درهم؛
- الاحتياطات التي بلغت 5 ملايين درهم في نهاية دجنبر 2010؛
- رساميل ذاتية أخرى ومثيلاتها البالغة 32,5 مليون درهم.

إيضاح رقم 14 - خارج الحصيلة

يمسك البنك في دفاتره محاسبة خاصة بالالتزامات خارج الحصيلة. ويتضمن بيان خارج الحصيلة الالتزامات التي يمنحها البنك أو يتلقاها. وتكون حسابات خارج الحصيلة مدينة إذا ما نفذ الالتزام مع نهاية الأجل أو في حالة تحققه من خلال حركة مدينة في الحصيلة. وتكون دائنة في حالة العكس.

ويتضمن بيان التزامات خارج الحصيلة الالتزامات بالعملات الأجنبية والالتزامات الخاصة بالسندات والالتزامات الأخرى.

5.3 التقرير العام لمراقب الحسابات

السنة المالية من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2010

طبقا للمهمة التي عهد بها إلينا مجلس البنك، أجزنا تدقيقا للقوائم التركيبية المرفقة والمتعلق ب«بنك المغرب»، والتي تتضمن الحصيلة، وحساب العائدات والتكاليف، وقائمة المعلومات التكميلية برسم السنة المالية المحصورة بتاريخ 31 دجنبر 2010. وتبرز هذه القوائم التركيبية مبلغا للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 5 533 320 ألف درهم مغربي، وريحا قدره 1 826 489 ألف درهم مغربي.

مسؤولية الإدارة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وتقديم القوائم التركيبية تقديمًا صريحًا موافقًا للمرجعية المحاسبية المعمول بها في المغرب. وتتضمن هذه المسؤولية تهيئة واتباع مراقبة داخلية تتعلق بإعداد وتقديم القوائم التركيبية بدون أي خلل ملموس، وكذا تحديد تقديرات محاسبية معقولة مع اعتبار الظرفية.

مسؤولية مدقق الحسابات

تكمّن مسؤوليتنا في إبداء رأينا بشأن هذه القوائم التركيبية اعتمادًا على تدقيقنا للحسابات. وقد أجزنا تدقيق الحسابات وفق معايير المهنة المعمول بها في المغرب. إن هذه المعايير تستلزم من جانبنا احترام أخلاقيات المهنة، تخطيط تدقيق الحسابات وإجازه بغية الحصول على ضمان معقول لغياب أي خلل ملموس في القوائم التركيبية.

إن تدقيق الحسابات يتطلب أعمال مساطر من أجل جميع العناصر الإثباتية المتعلقة بالمبالغ والمعلومات الواردة في القوائم التركيبية. ويخضع اختيار المساطر المعتمدة إلى تقدير مدقق الحسابات علاوة على تقدير مخطر تسرب اختلالات ملموسة إلى القوائم التركيبية. عند تقدير هذا المخطر، يأخذ مدقق الحسابات بعين الاعتبار المراقبة الداخلية المعمول بها داخل الوحدة و المعنية بإعداد وتقديم القوائم التركيبية قصد تحديد مساطر التدقيق الملائمة للظرفية، وليس من أجل إبداء رأي بشأن فعالية المراقبة الداخلية. كما أن تدقيق الحسابات

يتضمن تقييم الطابع الملائم للأساليب المحاسبية المعتمدة وكذا الطابع المعقول للتقديرات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة، وكذا تقييم التقديم العام للقوائم التركيبية.

ونحن نعتقد بأن العناصر الإثباتية التي تم جمعها كافية وملائمة لسبر رأينا.

إبداء الرأي بشأن القوائم التركيبية

نشهد أن القوائم التركيبية المذكورة في الفقرة الأولى هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة العمليات المنجزة برسم السنة المالية المنصرمة وكذا الوضعية المالية والذمة المالية ل«بنك المغرب» إلى غاية 31 دجنبر 2010 وفق المرجعية المحاسبية المعمول بها في المغرب.

ودون إعادة النظر في الرأي المعبر عنه أعلاه، نحيطكم علما بأنه تم تطبيق المبادئ المفصلة في القائمة «أ1» من قائمة المعلومات التكميلية قصد تقييم الممتلكات والتعهدات من الذهب والعملات الأجنبية.

التحقيقات والمعلومات الخاصة

وقد تأكدنا من تطابق المعلومات الواردة في تقرير التدبير مع القوائم التركيبية للبنك.

6.3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 55 من القانون رقم 76-03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب. يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه في 29 مارس 2011، وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير التسيير الذي أعده البنك، صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية لسنة 2010 وعلى توزيع النتيجة الصافية.

الملحقات

بنك المغرب
بنك المغرب
بنك المغرب

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية⁽¹⁾

التغيرات %		*2010	2009	2008	(المبالغ بملايير الدراهم)
2010 2009	2009 2008				
					الحسابات الوطنية
		3,7	4,8	5,6	- الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (التطور %)
		1,6-	30,4	16,3	. القيمة المضافة للفلاحة
		4,2	0,8	4,1	. القيمة المضافة غير الفلاحية
4,3	6,3	764,3	732,4	688,8	- الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية
1,5-	21,4	99,3	100,8	83	. القيمة المضافة للفلاحة
6,6	2,9	588,7	552,4	536,7	. القيمة المضافة غير الفلاحية
4,4	3,7	806,9	773,1	745,2	- الدخل الوطني الإجمالي المتاح
3,6	6,4	571,7	551,9	518,5	- الاستهلاك الوطني النهائي
3,6	0,6-	234,4	226,2	227,5	- التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت
6,3	2,4-	235,2	221,2	226,6	- الادخار الوطني الإجمالي
		30,7	30,9	33,0	- معدل الاستثمار (ت.إ.رت.ن.د.إ) (%)
		29,2	28,6	30,4	- الادخار\ الدخل الوطني الإجمالي المتاح (%)
		9,1	9,1	9,6	معدل البطالة (%)
					الأسعار
0,9	1,0	108,4	107,4	106,3	- مقياس كلفة الاستهلاك
1,2	1,0	114,4	113,0	111,9	المواد الغذائية
0,4	0,7	107,0	106,6	105,9	- مؤشر التضخم الأساسي
					الحسابات الخارجية
30,9	27,4-	147,9	113,0	155,7	- الصادرات الإجمالية (فوب)
12,5	19,0-	297,1	264,0	326,0	- الواردات الإجمالية (كاف)
1,2-	11,3-	149,1-	151,0-	170,3-	- الرصيد التجاري الإجمالي
5,5	6,6-	46,4	44	47,1	- فائض الأسفار
2,7	11,8-	61,2	59,6	67,6	- رصيد التحويلات الجارية
16,8-	11,1	33,2-	39,9-	35,9-	- رصيد الحساب الجاري
		4,3-	5,4-	5,2-	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
14,1	14,3	174,2	152,7	133,6	- المبلغ الجاري للدين العمومي الخارجي
		22,7	20,7	19,5	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
					سعر الصرف ⁽²⁾
1,3-	0,6	11,171	11,316	11,246	- الدرهم مقابل أورو واحد
6,3	2,9-	8,3569	7,8602	8,0983	- الدرهم مقابل دولار واحد
					المالية العمومية ⁽³⁾
35,7-	32,1-	12,8	19,9	29,3	- الرصيد العادي
0,1	21,5	46,4	46,4	38,2	- نفقات الاستثمار
		35,2-	15,9-	3,1	- رصيد الميزانية
		4,6-	2,2-	0,4	- رصيد الميزانية\ الناتج الداخلي الإجمالي
					(بالنسبة المئوية)
10,2	3,6	292,1	265,2	257,1	- المبلغ الجاري للدين الداخلي
		38,1	36,0	37,3	- المبلغ الجاري للدين الداخلي\ الناتج الداخلي الإجمالي
					(بالنسبة المئوية)
					النقود
4,5	7,5	552,3	528,5	491,8	- المجموع م 1
4,8	7,0	904,2	862,7	806,0	- الكتلة النقدية م 3
0,0	2,2-	192,7	192,7	197,1	- الموجودات الخارجية الصافية
2,8	10,5-	91,9	89,4	98,0	- الديون الصافية على الإدارة المركزية
7,4	11,5	696,3	648,4	581,3	- ديون على الإقتصاد

(*) أرقام مؤقتة.

(1) احتسبت التغيرات والمعدلات على أساس المبالغ بملايين الدراهم.

(2) أرقام آخر السنة.

(3) بدون احتساب موارد الخصوصية.

جدول م 1.2 تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي (الأساس 1998)
(التغيرات بالنسبة المئوية) (أسعار السنة الفارطة)

*2010	2009	2008	2007	2006	فروع النشاط الاقتصادي
2,1-	28,9	16,6	20,0-	21,1	القطاع الأولي
1,6-	30,4	16,3	20,8-	25,3	الزراعة
9,5-	12,2	19,0	10,1-	19,3-	الصيد البحري
6,4	4,7-	3,6	6,6	4,8	القطاع الثانوي
38,6	23,8-	5,9-	9,1	1,6	الصناعات الاستخراجية
3,1	0,9	2,1	3,8	3,8	صناعة (خارج تكرير النفط)
21,5-	70,7-	5,8-	41,9	32,7-	تكرير النفط
7,1	3,5	5,9	5,8	6,9	الماء والكهرباء
2,6	3,4	9,4	11,7	8,7	البناء والأشغال العمومية
3,3	3,6	4,1	6,1	5,2	القطاع الثالثي (1)
0,4-	3,5	4,5	2,5	4,6	التجارة
8,0	1,2-	0,8	4,1	8,7	الفنادق والمطاعم
7,2	2,8	2,6	8,4	5,2	المواصلات
4,4	2,8	8,7	10,4	10,4	البريد والاتصالات
3,8	2,3	3,9	8,5	5,3	خدمات أخرى (2)
2,9	9,3	3,9	2,4	3,2	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي
3,3	4,8	5,7	1,8	7,4	القيمة المضافة بسعر الأساس
6,7	4,6	5,0	10,6	10,8	الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم
3,7	4,8	5,6	2,7	7,8	الناتج الداخلي الإجمالي

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

(2) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات وخدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية، فرع وهمي.

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(بملايين الدراهم)

(بالأسعار الجارية)

*2010	2009	2008	2007	2006	فروع النشاط الاقتصادي
105.805	107.050	90.690	74.928	87.482	القطاع الأولي
99.262	100.757	82.969	68.716	81.147	الزراعة
6.543	6.293	7.721	6.212	6.335	الصيد البحري
204.075	186.742	187.866	149.052	141.927	القطاع الثانوي
29.579	16.925	45.121	13.155	10.534	الصناعات الاستخراجية
105.250	104.004	86.996	82.074	82.498	صناعة (خارج تكرير النفط)
2.799	1.084	963	841	1.296	تكرير النفط
19.362	18.953	16.123	15.749	14.687	الماء والكهرباء
47.085	45.776	38.663	37.233	32.912	البناء والأشغال العمومية
378.113	359.365	341.076	321.713	288.539	القطاع الثالثي (1)
72.815	72.054	70.597	65.058	60.956	التجارة
19.446	16.775	16.278	16.294	13.265	الفنادق والمطاعم
27.480	25.795	23.897	23.264	18.357	المواصلات
23.065	22.097	21.365	19.887	18.134	البريد والاتصالات
172.707	162.769	154.939	145.300	127.163	خدمات أخرى (2)
62.600	59.875	54.000	51.910	50.664	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي
687.993	653.157	619.632	545.693	517.948	القيمة المضافة بسعر الأساس
76.309	79.292	69.211	70.561	59.396	الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم
764.302	732.449	688.843	616.254	577.344	الناتج الداخلي الإجمالي

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

(2) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات وخدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية، فرع وهمي.

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

جدول م 3.2 زراعات الحبوب

الموسم الفلاحي 2009 - 2010			الموسم الفلاحي 2008 - 2009			
المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المساحة (ألف هكتار)	المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المساحة (ألف هكتار)	
16,6	32.433	1.951	21,6	43.384	2.009	الحبوب الرئيسية
18,1	16.328	901	21,0	20.330	969	القمح الطري
13,4	25.665	1.920	17,3	37.860	2.183	القمح الصلب
12,1	2.792	230	9,1	2.045	224	الشعير
15,4	77.217	5.002	19,2	103.619	5.385	الذرة
						المجموع

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات)

جدول م 4.2 القطاني

الموسم الفلاحي 2009 - 2010			الموسم الفلاحي 2008 - 2009			
المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المساحة (ألف هكتار)	المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المساحة (ألف هكتار)	
7,6	1.494	197	8,5	1.530	180	الفل
7,2	566	78	6,4	521	81	الحمص
6,0	258	43	7,1	276	39	الجلبان
7,0	284	41	6,6	232	35	العدس
5,7	162	29	4,6	193	42	قطاني مختلفة
7,1	2.765	387	7,3	2.752	377	المجموع

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات)

جدول م 5.2 زراعات الخضار

من أكتوبر 2009 إلى شتنبير 2010			من أكتوبر 2008 إلى شتنبير 2009			
المردود (طن للهكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	المردود (طن للهكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	
25,6	5.771,4	225,3	23,8	5.581,4	234,7	زراعات الخضار الموسمية
63,5	1.973,9	31,1	55,4	1.749,2	31,6	البواكر
128,2	872,0	6,8	135,2	838,0	6,2	الطماطم
26,3	163,0	6,2	21,3	159,5	7,5	البطاطس
51,9	938,9	18,1	42,0	751,8	17,9	فواكه وخضار أخرى
30,2	7.745,3	256,4	27,5	7.330,6	266,3	المجموع

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات)

جدول م 6.2 الحوامض

(بالآلاف الأطنان)

من أكتوبر 2009 إلى يوليو 2010		من أكتوبر 2008 إلى يوليو 2009		من أكتوبر 2007 إلى يوليو 2008		
الصادرات	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	
162	856	163	715	296	732	البرتقال
204	466	181	353	184	337	الكلمنتين
123	302	139	211	102	169	حوامض أخرى
489	1.624	482	1.279	582	1.238	المجموع

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات).

جدول م 7.2 زراعات الشمندر

المردود (الأطنان للهكتار)	المحصول (الأطنان)	المساحة المجنية (الهكتارات)	
---------------------------------	----------------------	-----------------------------------	--

الموسم الفلاحي 2008 - 2009

29,5	332.000	11.250	الغرب
25,1	163.000	6.500	اللوكوس
49,8	672.000	13.500	تادلة
66,9	1.264.000	18.900	دكالة
52,1	268.000	5.140	ملوية
48,8	2.699.000	55.290	المجموع

الموسم الفلاحي 2009 - 2010

36,4	156.500	4.300	الغرب
32,7	71.830	2.200	اللوكوس
58,9	629.840	10.700	تادلة
60,9	1.230.000	20.200	دكالة
57,9	289.580	5.000	ملوية
56,4	2.435.910	43.200	المجموع

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات).

جدول م 8.2 زراعات قصب السكر

المردود (الأطنان للهكتار)	الإنتاج (الأطنان)	المساحة المجنية (الهكتارات)	
الموسم الفلاحي 2009 - 2008			
48,9	543.000	11.100	الغرب
53,0	247.000	4.660	اللوكوس
50,1	790.000	15.760	المجموع
الموسم الفلاحي 2010 - 2009			
58,6	468.980	8.000	الغرب
71,0	163.300	2.300	اللوكوس
51,4	632.280	10.300	المجموع

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات)

جدول م 9.2 زراعة الزيتون

(بآلاف الأطنان)

المحصول نهاية 2010 - بداية 2011**	المحصول نهاية 2009 - بداية 2010*	المحصول نهاية 2008 - بداية 2009	
1.484	1.500	850	إنتاج الزيتون
95	90	85	إنتاج زيت الزيتون

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات)

جدول م 10.2 الحبوب الزيتية

الموسم الفلاحي 2009 - 2010			الموسم الفلاحي 2008 - 2009			
المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (آلاف القناطير)	المساحة المنتجة (آلاف الهكتارات)	المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (آلاف القناطير)	المساحة المنتجة (آلاف الهكتارات)	
9,6	593,4	62,0	9,5	604,0	63,8	عباد الشمس
21,6	495,6	22,9	29,2	680,0	23,3	الفول السوداني

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات)

جدول م 11.2 زراعة الكروم

سنة 2010		سنة 2009		سنة 2008		
الإنتاج (الأطنان)	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (الأطنان)	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (الأطنان)	المساحة (الهكتار)	
210.000	36.000	234.500	35.900	240.000	37.700	العنب المخصص للاستهلاك
93.300	13.600	135.000	9.400	51.000	9.600	العنب المخصص لإنتاج المشروبات
303.300	49.600	369.500	45.300	291.000	47.300	المجموع

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات)

جدول م 12.2 تربية المواشي⁽¹⁾

(بآلاف الرؤوس)

**2010	*2009	2008	
2.900	2.861	2.814	البقر
18.030	17.476	17.078	الغنم
5.414	5.152	5.118	الماعز
26.344	25.489	25.010	المجموع

(1) يتعلق الأمر بالإحصاء الذي تم خلال شهري مارس وأبريل 2010.

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإستراتيجية والإحصائيات)

جدول م 13.2 اللحوم المتوفرة للاستهلاك

(بآلاف الأطنان)

**2010	*2009	2008	
450,0	425,0	400,0	اللحوم الحمراء
-	-	180,0	البقر
-	-	121,0	الغنم
-	-	22,0	الماعز
-	-	77,0	لحوم أخرى والأحشاء
510,0	490,0	490,0	اللحوم البيضاء

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية تربية المواشي).

جدول م 14.2 الصيد البحري

(بآلاف الأطنان)

**2010	*2009	
1.144,7	1.208,0	الإنتاج
58,5	141,0	الصيد بأعالي البحار
1.086,2	1.067,0	الصيد الساحلي
406,0	362,0	استهلاك المنتجات الطرية
669,0	690,0	التحويل
183,0	109,0	المصبرات
278,0	344,0	دقيق وزيت السمك
208,0	237,0	التجميد
610,3	524,2	الصادرات
172,1	145,6	السمك الطري والمجمد
82,2	104,3	القشريات والرخويات
219,5	143,4	السمك المصبر
136,5	130,9	دقيق وزيت السمك

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : - الإنتاج : وزارة الفلاحة والصيد البحري والمكتب الوطني للصيد البحري
- التصدير : مكتب الصرف.

جدول م 15.2 مقياس إنتاج المعادن

(الأساس 100=1998)

%	2010 2009	**2010	*2009	2008	
15,8		138,4	119,5	138,0	المقياس العام
6,3-		53,5	57,1	55,3	المعادن الفلزية
					منها :
6,3		61,3	57,7	56,6	المعادن الحديدية
6,4-		53,5	57,1	55,3	المعادن غير الحديدية
17,0		148,0	126,5	147,2	المعادن غير الفلزية
					منها
45,6		116,1	79,7	112,5	الفسفاط

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء).

جدول م 16.2 ميزان الطاقة

(بآلاف الأطنان المعادلة للنفط)

**2010		*2009		2008		
%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	
100	15.746,7	100	15.007,2	100	14.583,1	الاستهلاك الأولي
22,5	3.548,5	22,7	3.405,6	25,2	3.676,2	الفحم
60,8	9.577,6	60,7	9.085,0	61,5	8.962,0	المنتجات النفطية
3,1	481,1	2,8	445,4	2,8	405,8	الغاز الطبيعي
13,6	2.139,6	13,8	2.071,2	10,6	1.539,0	الكهرباء من أصل مائي والإمدادات الخارجية
						منها :
100	1.130,2	100	820,1	100	374,7	المواد الأولية المحلية
5,1	57,3	6,2	50,5	15,7	59,0	النفط والغاز الطبيعي
94,9	1.072,9	93,8	769,6	84,3	315,7	الكهرباء من أصل مائي وهوائي
	14.616,4		14.187,1		14.208,4	العجز في الطاقة
92,8		94,5		97,4		بالنسبة المئوية للاستهلاك الكلي

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والمندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء)

جدول م 17.2 إنتاج الطاقة

% <u>2010</u> <u>2009</u>	**2010	*2009	2008	
النشاط الاستخراجي				
20,7-	7,4	9,3	9,0	إنتاج النفط الخام (آلاف الأطنان)
21,2	49,9	41,2	50,0	إنتاج الغاز الطبيعي (ملايين الأمتار المكعبة)
النشاط التحويلي				
35,0	5.767,9	4.271,2	5.378,8	إنتاج معلمي التكرير (آلاف الأطنان) (1)
10,8	22.591,1	20.393,1	19.742,5	الإنتاج الصافي للطاقة الكهربائية (ملايين كيلواط ساعة)
(4,7-)	(12.207,6)	(12.809,9)	(13.072,6)	منه : إنتاج القطاع الخاص (حرارية وريحية)

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزيت والتزييت).
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء.

جدول م 18.2 إنتاج الطاقة محتسب بالأطنان المعادلة للنفط

**2010			*2009			بآلاف الأطنان المعادلة للنفط
التركيب	التغيير بالنسبة المئوية	الكميات	التركيب	التغيير بالنسبة المئوية	الكميات	
100,0	21,6	11.642	100,0	8,9-	9.574	مجموع الإنتاج (1)
منه :						
49,5	35,0	5.768	44,6	20,6-	4.271	المنتجات النفطية (2)
50,5	10,8	5.874	55,4	3,3	5.301	الكهرباء

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) احتسب الإنتاج الكلي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء وبناء على معامل تحويلي يبلغ 0,26 لآلاف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء و0,56 للطن فيما يتعلق بالفحم.

(2) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزيت والتزييت).
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء.

جدول م 19.2 مجموع استهلاك الطاقة

% 2010 20 09	**2010	*2009	2008	
5,4	9.578	9.085	8.962	المنتجات النفطية (آلاف الأطنان)
6,3	5.666	5.330	5.008	المنتجات البيضاء
8,0	540	500	470	. الوقود الممتاز
14,3	560	490	488	. بترول المحركات النفاثة
5,2	4.566	4.340	4.050	. زيت الغاز
3,2	1.956	1.895	1.854	الغازات السائلة
3,3	1.788	1.730	1.680	. البوتان
1,9	168	165	174	. البروبان
5,2	1.956	1.860	2.100	زيت الفيول
31,9	1.279	970	1.102	. استهلاك المكتب الوطني للكهرباء
24,0-	677	890	998	. استهلاك الآخرين
4,2	5.376	5.160	5.570	الضخم (آلاف الأطنان)
1,7	4.190	4.120	4.490	. استهلاك المكتب الوطني للكهرباء
14,1	1.186	1.040	1.080	. استهلاك الآخرين
8,0	633	586	534	الغاز الطبيعي (ملايين الأمتار المكعبة)
7,0	583	545	484	منه : استهلاك محطة تاهدارت
5,9	23.706	22.392	21.638	الكهرباء (ملايين كيلواط الساعة)
14,8-	3.940	4.623	4.261	منه : الإمدادات الخارجية

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء.

جدول م 20.2 الاستهلاك النهائي للطاقة (1)

**2010			*2009			بآلاف الأطنان المعادلة للنفط
التركيب	التغيير بالنسبة المئوية	الكميات	التركيب	التغيير بالنسبة المئوية	الكميات	
100	4,1	15.212	100	3,4	14.611	الاستهلاك النهائي للطاقة (2)
54,3	2,0	8.266	55,0	4,1	8.102	. المنتجات النفطية .
(29,8)	(4,8)	(4.533)	(29,6)	(8,8)	(4.327)	منها : (زيت الغاز)
40,5	5,9	6.163	39,8	3,5	5.822	. الكهرباء
5,1	14,1	783	4,7	3,7-	686	. الفحم

(1) يشمل الاستهلاك النهائي للطاقة الاستهلاك الأولي بعد طرح استهلاك المكتب الوطني للكهرباء.

(2) احتسب الاستهلاك النهائي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء، و بناء على معامل تحويلي يبلغ 0,26 لآلاف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء و0,66 للطن فيما يتعلق بالفحم.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء.

جدول م 21.2 مقاييس الإنتاج الصناعي

(الأساس 100 :1998)

التغيرات (%)		2010	2009	2008	الترجيح	
2010 2009	2009 2008					
1,6	2,6	146,3	144,0	140,4	230	الصناعات الغذائية والتبغ
1,3	2,0	143,7	141,8	139,0	205	الصناعات الغذائية
3,4	6,9	167,8	162,3	151,8	25	صناعات التبغ
3,5	0,5-	133,5	129,0	129,7	209	صناعات النسيج والجلد
0,0	0,9-	115,5	115,5	116,6	65	صناعات النسيج
5,1	0,0	148,2	141,0	141,0	126	صناعات الملابس والفرو
2,8	4,3-	94,5	91,9	96,0	17	صناعات الجلد والأحذية
2,5	1,4-	161,9	157,9	160,0	363	صناعات كيميائية وشبه كيميائية
2,3	7,7-	114,4	111,8	121,1	9	نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب
0,8	0,4-	230,6	228,8	229,7	31	صناعة الورق والورق المقوى
0,4-	0,6	160,9	161,6	162,6	18	نشر، طباعة واستنساخ
8,4	19,8	112,5	103,8	129,4	41	تكويك، تكرير البترول وصناعات نووية
5,1	2,5	149,6	142,3	138,8	155	صناعات كيميائية
0,1	1,5-	236,7	236,4	240,1	19	صناعات المطاط والبلاستيك
0,8-	0,5-	171,6	172,9	173,7	90	صناعات منتجات أخرى غير معدنية
0,7	1,4	197,6	196,3	193,5	160	صناعات ميكانيكية ومعدنية
6,3-	3,3	188,7	201,4	195,0	53	صناعة المواد المعدنية
2,5	4,2	202,1	197,2	189,2	49	تحويل المواد المعدنية
3,4	8,9-	165,7	160,3	175,9	15	صناعة الآلات و التجهيزات
9,5	0,7-	239,8	219,0	220,5	27	صناعة السيارات والهيكل
1,6-	5,5-	144,6	147,0	155,5	6	صناعة وسائل أخرى للنقل
0,7	1,8	188,5	187,2	183,9	11	صناعة الأثاث وصناعات مختلفة
0,9-	0,8-	186,3	188,1	189,7	38	صناعات كهربائية وإلكترونية
0,6-	1,3-	172,6	173,6	175,9	27	صناعة الآلات و الأجهزة الكهربائية
1,6-	0,2-	220,6	224,2	223,7	10	صناعة أجهزة الراديو، التلفزة والاتصال
1,7-	1,6-	201,3	204,8	208,2	1	صناعة أجهزة الطب، الدقة، النظر وصناعة الساعات
2,0	0,2	159,0	156,0	155,7	1000	مجموع الصناعات التحويلية

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 22.2 دخول السياح

التغيرات % 2010 2009	2010	2009	2008	
13,8+	5.248.572	4.612.311	4.541.775	I- السياح من جنسية أجنبية
14,8+	4.928.572	4.292.958	4.211.855	أ. سياحة الإقامة
13,9+	3.889.344	3.414.920	3.359.117	دول الاتحاد الأوروبي
				منها :
0,5-	1.827.453	1.699.201	1.707.055	. فرنسا
13,0+	726.540	642.817	595.279	. إسبانيا
17,8+	205.417	174.384	179.037	. ألمانيا
33,6+	338.060	252.945	274.762	. المملكة المتحدة
31,1+	233.224	177.915	163.315	. إيطاليا
22,0+	255.076	209.153	205.746	دول أوروبية أخرى
16,9+	251.012	214.692	201.915	أمريكا
				منها :
11,7+	135.376	121.144	110.778	. الولايات المتحدة
24,0+	67.925	54.789	56.231	. كندا
19,0+	9.615	8.077	7.219	. الأرجنتين
3,5+	121.635	117.489	111.463	الشرق الأوسط(*)
14,6+	155.550	135.766	135.820	المغرب العربي
15,8+	121.503	104.884	94.086	دول إفريقية أخرى
27,1+	82.173	64.650	63.418	آسيا
66,5+	52.279	31.404	40.290	بلدان أخرى
0,2+	320.000	319.353	329.920	ب. سياحة العبور
8,1+	4.377.903	4.048.279	3.666.784	II- المغاربة المقيمون بالخارج
11,2+	9.626.475	8.660.590	8.208.559	المجموع

(*) بما فيها مصر.
المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

جدول م 23.2 الرقم الاستدلالي لإنتاج الصناعي (*)

(الأساس = 100 (1997)

التغيرات %	2009		2010				المتوسط السنوي	المتوسط السنوي 2009	الترجيح %	صناعات غذائية
	2010	2008	الارابعة	الثالثة	الثانية	الأولى				
0,6- 0,0	0,4- 0,0	117,3 116,1	119,0 116,1	117,2 116,1	116,5 116,1	116,3 116,1	117,9 116,1	28,9 3,1	صناعة التبغ	
2,0	0,0	96,8	97,1	97,4	96,6	96,2	94,9	6,5	صناعة النسيج	
0,4- 2,2	0,7 3,9	94,3 109,4	94,1 109,5	94,1 109,5	94,4 109,5	94,4 108,9	94,6 107,0	6,7 1,6	صناعة الملابس	
3,2	0,9	113,0	121,7	109,9	110,1	110,1	109,4	1,8	صناعة الجلد والأحذية	
10,4	2,2-	98,2	102,0	104,4	96,5	90,0	89,0	2,6	تجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب	
0,9	1,2	98,4	98,6	98,4	98,3	98,3	97,5	1,4	صناعة الورق والورق المقوى	
33,8	33,6-	300,4	315,7	302,0	307,4	276,7	224,6	13,3	نشر، طباعة واستنساخ	
10,6-	30,2-	125,1	125,3	125,2	125,0	124,9	139,9	13,1	تكرير البترول	
1,0-	2,0-	101,8	101,7	101,0	102,4	102,1	102,9	2,0	صناعة كيميائية	
0,6	3,8	122,7	122,5	122,7	122,7	122,8	121,9	5,9	صناعة المطاط والبلاستيك	
0,7-	9,3-	129,7	131,0	129,9	129,3	128,4	130,6	3,2	صناعة منتجات أخرى غير معدنية	
2,0-	5,2-	111,4	112,7	111,6	111,5	109,8	113,7	3,0	صناعة المواد المعدنية	
0,6-	1,3-	87,9	87,4	88,0	88,0	88,0	88,4	0,9	تحويل المواد المعدنية	
1,3	1,3	123,4	124,6	123,8	122,7	122,4	121,8	2,0	صناعة الآلات والتجهيزات	
0,0	0,0	92,8	92,8	92,8	92,8	92,8	92,8	0,5	صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية	
0,1-	0,4	103,4	103,2	103,3	103,6	103,6	103,6	0,1	صناعة أجهزة الراديو، التلفزة و الاتصال	
0,4	0,8	103,1	103,2	103,2	103,0	103,1	102,7	2,5	صناعة السيارات والهيكل	
0,3-	1,5-	103,5	104,0	104,0	103,5	102,5	103,8	0,1	صناعة وسائل أخرى للنقل	
1,1	1,5	121,6	123,0	121,9	121,0	120,4	120,3	0,9	صناعة الأثاث وصناعات مختلفة	
6,5	15,3-	138,5	141,4	138,8	139,0	134,6	130,1	100	المقياس العام	

(*) يحسب هذا الرقم الاستدلالي على أساس الأثمة بدون ضريبة ومع الأخذ بعين الاعتبار لمن المنتج عند مقارنة المصنع المصدر : المنشورية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء)

جدول م 1.3 مؤشرات حول وضعية التشغيل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

التغيرات (2) 2010 2009	المجموع		الوسط القروي		الوسط الحضري				
	2010	2009	التغيرات (2) 2010 2009	2010	2009	التغيرات (2) 2010 2009			
337,0	31.851	31.514	7,0	13.462	13.455	330,0	18.389	18.059	مجموع السكان
381,3	23.081	22.683	83,4	9.324	9.312	298,9	13.758	13.369	السكان البالغون 15 سنة فما فوق
128,0	11.442	11.314	51,0	5.449	5.398	77,0	5.993	5.916	السكان النشيطون البالغون 15 سنة فما فوق
120,0	10.405	10.285	8,0	5.235	5.184	69,0	5.170	5.101	منهم - السكان النشيطون المشتغلون
8,0	1.037	1.029	0,0	214	214	8,0	823	815	- السكان النشيطون العاطلون
0,3-	49,6	49,9	0,0	58,4	58,4	0,4-	43,6	44,0	معدل النشاط (1)
0,0	9,1	9,1	0,1-	3,9	4,0	0,1-	13,7	13,8	معدل البطالة
0,1-	8,9	9,0	0,2-	4,8	5,0	0,0	12,1	12,1	حسب الجنس
0,1	9,6	9,5	0,3	2,0	1,7	0,0	19,8	19,8	ذكور
0,4-	17,6	18,0	0,3-	8,4	8,7	- 0,5	31,3	31,8	إناث
0,1	12,8	12,7	0,5	4,4	3,9	- 0,1	19,1	19,2	حسب فئات السن
0,1	5,5	5,4	0,4-	2,0	2,4	0,5	7,9	7,4	15 إلى 24 سنة
0,2	2,1	1,9	0,1	1,0	0,9	0,3	3,2	2,9	25 إلى 34 سنة
									35 إلى 44 سنة
									45 سنة فما فوق
0,1	4,5	4,4	0,1-	2,4	2,5	0,4	8,1	7,7	حسب المستوى التعليمي
0,5-	16,7	17,2	0,4-	11,4	11,8	0,5-	18,1	18,6	غير الحاصلين على شهادة
									الحاصلون على شهادة

(1) نسبة السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق إلى السكان البالغين 15 سنة فما فوق.

(2) تحسب تغيرات المعدلات بالنسب المئوية.

المصدر: المديرية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء).

جدول م 2.3 تطور وضعية التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي⁽¹⁾

(بآلاف الأشخاص)

التغيرات		السنوات		فروع النشاط الاقتصادي
بالنسب المئوية	بآلاف الأشخاص	2010	2009	
32,7+	1.363+	5.530,7	4.167,1	الزراعة، الغابة والصيد البحري
28,4+	371+	1.678,4	1.267,6	الصناعة (بما فيها الصناعة التقليدية)
50,7+	458+	1.362,0	965,7	البناء والأشغال العمومية
38,3+	487+	1.761,0	1.307,4	التجارة
37,2+	168+	619,1	442,2	النقل والمواصلات
				الإدارة العمومية والخدمات الاجتماعية
31,1+	317+	1.334,5	1.042,4	المقدمة للعموم
39,0+	409+	1.458,3	1.078,6	خدمات أخرى
24,8-	5-	13,8	13,4	نشاطات غير محددة
35,0+	3.569+	13.758	10.284	المجموع

(1) يتعلق الأمر بالأشخاص الذين يبلغ عمرهم 15 سنة فما فوق
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء).

جدول م 1.4 تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(التغيرات بالنسبة المئوية)

(بالأسعار الجارية)

*2010	2009	2008	2007	2006	فروع النشاط الاقتصادي
1,2-	18,0	21,0	14,4-	25,8	القطاع الأولي
1,5-	21,4	20,7	15,3-	28,9	الزراعة
4,0	18,5-	24,3	1,9-	4,5-	الصيد البحري
9,3	0,6-	26,0	5,0	6,1	القطاع الثانوي
74,8	62,5-	243,0	24,9	17,1	الصناعات الاستخراجية
1,2	19,6	6,0	0,5-	6,9	صناعة (خارج تكرير النفط)
158,2	12,6	14,5	35,1-	12,7-	تكرير النفط
2,2	17,6	2,4	7,2	0,7	الماء والكهرباء
2,9	18,4	3,8	13,1	4,4	البناء والأشغال العمومية
5,2	5,4	6,0	11,5	6,6	القطاع الثالثي (1)
1,1	2,1	8,5	6,7	8,0	التجارة
15,9	3,1	0,1-	22,8	2,3	الفنادق والمطاعم
6,5	7,9	2,7	26,7	2,2	المواصلات
4,4	3,4	7,4	9,7	9,5	البريد والاتصالات
6,1	5,1	6,6	14,3	7,1	خدمات أخرى (2)
4,6	10,9	4,0	2,5	5,7	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي
5,3	5,4	13,5	5,4	9,3	القيمة المضافة بسعر الأساس
3,8-	14,6	1,9-	18,8	10,6	الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم
4,3	6,3	11,8	6,7	9,4	الناتج الداخلي الإجمالي

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

(2) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات وخدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية، فرع وهمي.

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

جدول م 2.4 حساب السلع والخدمات (بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

التغيرات %		*2010	2009	2008	2007	2006	
2010 2009	2009 2008						
4,3	6,3	764.302	732.449	688.843	616.254	577.344	الموارد
5,8-	12,7-	75.785	80.484	92.244	56.175	31.625	الناتج الداخلي الإجمالي
12,8	17,0-	328.008	290.725	350.409	276.477	229.084	رصيد الموارد
20,0	18,6-	252.223	210.241	258.165	220.302	197.459	واردات السلع والخدمات
3,3	4,1	840.087	812.933	781.087	672.429	608.969	صادرات السلع والخدمات
							مجموع الموارد المتاحة
							الاستعمالات
3,6	6,4	571.653	551.858	518.527	472.242	439.067	الاستهلاك النهائي الوطني
4,6	4,5	437.715	418.461	400.395	360.008	331.996	- الأسر المقيمة
0,4	12,9	133.938	133.397	118.132	112.234	107.071	- الإدارات العمومية
2,8	0,6-	268.434	261.075	262.560	200.184	169.902	الاستثمار
3,6	0,6-	234.407	226.177	227.465	192.573	162.456	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت
-	-	34.027+	34.898+	35.095+	7.614+	7.446+	التغير في المخزونات
3,3	4,1	840.087	812.933	781.087	672.429	608.969	مجموع الاستعمالات

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

جدول م 3.4 الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته (بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

التغيرات %		*2010	2009	2008	2007	2006	
2010 2009	2009 2008						
4,3	6,3	764.302	732.449	688.843	616.254	577.344	الناتج الداخلي الإجمالي
4,9	27,9-	42.595	40.610	56.307	55.367	47.351	الدخل والتحويلات الخارجية الصافية
4,4	3,7	806.897	773.059	745.150	671.621	624.695	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
3,6	6,4	571.653	551.858	518.527	472.242	439.067	الاستهلاك النهائي الوطني
6,3	2,4-	235.244	221.201	226.623	199.379	185.628	التوفير الوطني الإجمالي

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

جدول م 4.4 الاستثمار والتوفير (بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

التغيرات %		*2010	2009	2008	2007	2006	
2010 2009	2009 2008						
6,3	2,4-	235.244	221.201	226.623	199.379	185.628	التوفير الوطني الإجمالي
-	-	1-	4-	15-	26-	81-	صافي الرساميل المتلقاة
-	-	33.191	39.878	35.952	834	-	حاجيات التمويل
2,8	0,6-	268.434	261.075	262.560	200.187	185.547	مجموع الموارد
3,6	0,6-	234.407	226.177	227.465	192.573	162.456	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت
-	-	34.027+	34.898+	35.095+	7.614+	7.446+	التغير في المخزونات
-	-	-	-	-	-	15.645	فائض التمويل
2,8	0,6-	268.434	261.075	262.560	200.187	185.547	مجموع الاستعمالات

(*) أرقام مؤقتة.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

جدول م 5 الرقم الاستدلالي لأسعار الاستهلاك (1)

(الأساس =100=2006)

مجموعات المؤشر العام	المواد الغذائية		المواد غير الغذائية										المجموع	الترجيح		
	المواد الغذائية المشروبات غير الكحولية	المواد الغذائية المشروبات الكحولية والمشروبات غير الكحولية	المسكن، الماء، الغاز و مواد أخرى	التجهيز المنزلي	الصحة	النقل	المواصلات والترفيه والتثاقفة	التعليم	المطاعم والفنادق	أخرى	المسكن، الماء، الغاز و مواد أخرى	الملبس والأحذية			المجموع	
2009 يناير	39,3	2,2	14,8	4,9	5,5	11,4	3,5	2,2	3,9	2,9	2,2	2,2	3,9	58,5	41,5	100
يناير	113,0	108,3	103,5	105,1	101,3	104,1	92,6	98,3	109,1	105,6	98,3	92,6	98,3	103,3	112,8	107,2
فبراير	114,0	108,3	103,5	105,2	101,5	102,8	92,6	98,2	109,1	105,4	102,8	92,6	98,2	103,0	113,7	107,4
مارس	115,4	108,3	103,6	105,2	101,6	102,7	92,6	98,3	109,1	105,5	102,7	92,6	98,3	103,1	115,0	108,0
أبريل	116,9	108,1	103,7	105,3	101,6	102,8	90,9	97,9	109,1	105,6	102,8	90,9	97,9	103,0	116,4	108,6
ماي	112,2	108,2	103,8	105,3	101,6	102,8	90,9	97,8	109,1	105,2	102,8	90,9	97,8	103,1	112,2	106,9
يونيو	109,1	108,2	103,8	105,3	101,6	103,0	91,0	97,8	109,1	105,2	103,0	91,0	97,8	103,2	109,1	105,6
يوليوز	109,6	108,2	103,9	105,4	101,6	103,1	91,0	97,7	109,1	105,2	103,1	91,0	97,7	103,2	109,5	105,8
أغشت	113,4	108,2	103,9	105,4	101,6	103,1	91,0	97,3	109,1	105,2	103,1	91,0	97,3	103,2	113,4	107,4
سبتمبر	118,9	108,2	104,0	105,4	102,4	103,3	90,9	97,3	113,1	107,5	103,3	90,9	97,3	103,7	118,3	109,8
أكتوبر	115,6	108,2	104,0	105,5	102,5	103,4	90,9	97,5	113,3	107,8	103,4	90,9	97,5	103,8	115,2	108,5
نوفمبر	111,1	108,2	104,1	105,6	102,6	103,4	90,9	98,0	113,3	107,8	103,4	90,9	98,0	103,9	110,9	106,8
دجنبر	109,9	108,2	104,3	105,5	102,6	103,3	90,9	97,7	113,3	107,9	103,3	90,9	97,7	103,9	109,8	106,3
2010 يناير	110,2	108,2	104,2	106,0	102,4	103,2	90,9	97,7	113,3	108,0	103,2	90,9	97,7	103,9	110,1	106,5
فبراير	112,5	108,3	104,2	106,0	102,5	103,5	90,9	97,8	113,3	108,2	103,5	90,9	97,8	104,0	112,3	107,5
مارس	116,5	108,3	104,2	106,1	102,6	103,3	90,9	97,6	113,3	108,4	103,3	90,9	97,6	104,0	116,1	109,0
أبريل	115,6	108,3	104,2	106,0	102,9	103,3	90,6	97,4	113,3	109,1	103,3	90,6	97,4	104,0	115,2	108,7
ماي	115,6	108,3	104,3	106,1	103,0	103,2	90,5	97,2	113,3	109,2	103,2	90,5	97,2	104,1	115,2	108,7
يونيو	112,8	108,3	104,3	106,2	102,9	103,2	90,5	96,9	113,3	109,4	103,2	90,5	96,9	104,0	112,6	107,6
يوليوز	111,4	108,3	104,3	106,1	102,9	103,3	90,5	96,8	113,3	109,7	103,3	90,5	96,8	104,1	111,2	107,0
أغشت	113,9	108,3	104,4	106,2	102,9	103,2	90,5	96,8	113,3	109,7	103,2	90,5	96,8	104,1	113,6	108,0
سبتمبر	117,0	108,3	104,3	106,3	102,9	103,3	90,5	96,7	118,0	109,7	103,3	90,5	96,7	104,5	116,5	109,5
أكتوبر	118,6	108,3	104,4	106,3	103,0	103,3	90,5	96,7	118,5	109,8	103,3	90,5	96,7	104,6	118,6	110,4
نوفمبر	117,1	108,3	104,6	106,3	103,0	103,2	89,2	96,7	118,5	109,8	103,2	89,2	96,7	104,6	116,6	109,6
دجنبر	114,5	108,3	104,6	106,3	103,0	102,9	89,2	96,6	118,5	109,8	102,9	89,2	96,6	104,6	114,2	108,6

(1) تم استبدال الرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة بالرقم الاستدلالي لأسعار الاستهلاك اعتباراً من نوفمبر 2009.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديونية الإحصاء)

جدول م 1.6 الميزان التجاري

التغيرات ب %	2010	2009	بملايين الدراهم
12,5	297.089	263.982	الواردات (كاف)
30,9	147.948	113.020	الصادرات (فوب)
1,2	149.141-	150.962-	الرصيد
	49,8	42,8	التغطية بالنسبة المئوية

المصدر : مكتب الصرف

جدول م 2.6 بنية المبادلات التجارية

الصادرات		الواردات		الحصة بالنسبة المئوية حسب المجموعات
2010	2009	2010	2009	
17,3	22,3	9,8	9,2	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
1,1	2,3	22,9	20,5	الطاقة ومواد التزييت
12,1	8,6	5,3	5,2	المواد الخام
30,1	23,3	21,0	20,0	أنصاف المنتجات(1)
39,3	43,4	41,0	45,1	المنتجات منتهية الصنع
15,6	14,4	22,3	25,1	. مواد التجهيز
23,7	29,0	18,8	20,0	. مواد الاستهلاك
100	100	100	100	المجموع

(1) من ضمنها الذهب الصناعي

المصدر : مكتب الصرف

جدول م 3.6 اوارادات حسب أهم المنتجات

التغيرات				**2010		*2009		الوزن بآلاف الأطنان: القيمة بملايين الدراهم
القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	
%	بملايين الدراهم	%	بآلاف الأطنان					
20,1	4.855	17,1-	1 220	29.068	8.360	24.213	7.140	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
33,2	1.823	36,0	860	7.305	3.250	5.483	2.390	القمح
30,4	872	11,4	194	3.746	1.897	2.874	1.704	الذرة
12,5-	49-	21,8-	59-	345	213	394	272	الشعير
3,2-	108-	18,2-	178-	3.300	798	3.409	976	السكر
31,4	483	2,6-	2-	2.023	70	1.540	72	منتجات الحليب
8,0	70	0,1	0	938	54	868	54	الشاي
6,7-	41-	10,3-	4-	573	35	615	39	البن
16,2-	156-	5,5-	1-	807	11	964	12	التبغ
24,3	1.963	25,3	410	10.030	2.031	8.067	1.622	مواد أخرى
25,7	13.908	3,0	503	68.044	17.257	54.136	16.755	الطاقة ومواد التزيت
46,2	7.924	9,4	448	25.090	5.237	17.166	4.788	زيت البترول الخام
28,5	7.958	1,7-	109-	35.898	6.456	27.940	6.564	المنتجات البترولية المكررة
7,8-	372-	1,9	100	4.391	5.376	4.762	5.276	القمح
37,6-	1.603-	50,1	63	2.665	188	4.268	126	المواد الطاقية الأخرى
14,8	2.042	26,4	1.342	15.819	6.418	13.776	5.076	المواد الخام
1,5	52	7,6-	35-	3.449	429	3.397	464	الزيوت النباتية
28,4-	403-	30,4-	122-	1.015	279	1.418	400	الجبوب الزيتية
13,4	364	20,3	171	3.072	1.014	2.709	843	الأخشاب الخام
46,9	234	8,2	3	733	41	499	38	خيوط النسيج والقطن
93,6	1.300	59,1	1 422	2.688	3.828	1.388	2 406	الكبريت الخام
11,4	496	10,6-	98-	4.861	828	4.366	926	مواد أخرى
17,9	9.441	2,2	145	62.254	6.818	52.813	6.674	أصناف المنتوجات (1)
28,0	1.918	25,1	327	8.780	1 633	6.862	1 306	المواد الكيماوية
12,7	226	12,3	6	2.010	55	1.784	49	الأصبغ ومواد التطهير
18,8	261	13,1	62	1.655	537	1.393	475	الأسمدة الطبيعية والكيماوية
5,1	273	18,9-	274-	5.626	1.176	5.353	1.450	الحديد والصلب
15,8	1.108	5,0-	29-	8.137	555	7.030	584	المواد البلاستيكية
9,9	330	2,6	10	3.658	385	3.328	375	الورق والورق المقوى
6,5	108	14,3-	10-	1.777	59	1.669	69	خيوط القطن والألياف
86,8	14.221	51,4	821	30.611	2.417	16.389	1.596	مواد أخرى
37,2-	1.201-	34,5-	23-	2.024	44	3.225	68	مواد التجهيز الفلاحي
1,9	1.180	11,3-	87-	64.091	684	62.911	771	مواد التجهيز الصناعي
6,6	671	14,3-	14-	10.857	84	10.187	98	آلات وأجهزة مختلفة
2,8	108	6,0	4	3.996	64	3.888	60	آلات الجرش والتجميع
24,6-	95-	43,9-	2-	292	3	387	5	آلات النسيج
14,8-	310-	22,1-	14-	1.781	50	2.091	64	أجهزة استخراج المعادن
55,9	676	6,4	1	1.886	24	1.210	22	أدوات والآلات
18,9-	174-	2,9-	1-	746	20	919	20	خزانات وقارورات معدنية
11,7	247	3,2-	0	2.350	10	2.103	10	آلات لقطع التيار الكهربائي
29,6-	339-	18,6-	2-	807	11	1 146	13	مولدات ومحركات كهربائية
15,6-	205-	36,1-	1-	1.109	2	1.314	3	أجهزة كهربائية للمواصلات بالهاتف
23,9	700	9,6	3	3.632	34	2.932	31	وأجهزة البث للمواصلات اللاسلكية
43,6-	1.285-	44,3-	0	1.663	0	2.948	0	اسلاك وحبال كهربائية
7,1-	406-	15,0-	15-	5.302	83	5.708	98	طائرات
5,7	1.594	13,1-	45-	29.671	301	28.077	346	سيارات صناعية
5,4	2.882	7,3-	77-	55.790	989	52.908	1.066	منتجات أخرى
12,0	488	1,9-	0	4.557	7	4.069	7	مواد الاستهلاك
2,0	128	21,3-	20-	6.629	74	6.501	94	الأدوية
14,0	311	6,4	4	2.530	63	2.220	59	الأثواب من القطن والألياف
6,7	310	7,4-	2-	4.945	29	4.634	31	الأدوات البلاستيكية
14,2	1.183	1,9-	2-	9.497	78	8.314	79	أجهزة الاستقبال للمواصلات اللاسلكية
7,2	95	11,3-	3-	1.403	27	1.309	31	السيارات السياحية
1,4	367	7,0-	54-	26 228	710	25 861	764	قطع الغيار
12,5	33.107	8,0	3.021	297.089	40.570	263.982	37.549	منتجات أخرى
								المجموع

(1) من ضمنها الذهب الصناعي.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف

جدول م4.6 الصادرات حسب أهم المنتجات

التغيرات				**2010		*2009		الوزن بآلاف الأطنان: القيمة بملايين الدراهم
القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	
%	بملايين الدراهم	%	آلاف الأطنان					
1,7	431	17,8	370	25.624	2.449	25.193	2.078	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
16,9	424	33,8-	91	2.937	544	2.513	453	الحوامض
7,9-	366-	17,3-	67-	4.294	615	4.659	682	البواكر
4,1-	65-	24,7-	8-	1.507	150	1.572	158	الفواكه الطرية
0,3-	12-	7,5	24-	4.427	85	4.439	109	الرخويات والقشريات و المحار
9,3-	189-	3,2	11	1.840	156	2.030	146	السماك الطري
2,4	117	1,7-	76	4.954	219	4.837	143	مصبرات السمك
7,4	114	4,2-	106	1.651	194	1.537	88	مصبرات الخضضر والفواكه
34,4	253	19,3	3	987	95	734	92	دقيق السمك
5,4	156	8,0-	182	3.026	390	2.871	208	مواد أخرى
39,4-	1.036-	63,4-	441-	1.592	255	2.628	696	الطاقة ومواد التزيت
56,7	1.352	48,4	110	3.734	337	2.383	227	المواد الخام من أصل حيواني و نباتي
423,2	407	480,3	20	503	25	96	4	زيت الزيتون نباتية و مكررة
133,7	555	32,1	35	969	143	415	108	عجين الورق
8,8	26	69,0	11	317	26	292	15	النباتات والورود
18,7	30	16,5	0	193	1	162	1	الأغرة
23,1	6	59,6	3	32	7	26	4	الفلين
0,4-	2-	1,6	0	446	8	447	8	الأحشاء
18,7	13	0,6	0	81	5	68	5	الطحالب
36,2	317	51,0	41	1 192	122	875	81	مواد أخرى
92,6	6.828	59,0	4.560	14.204	12.289	7.376	7.730	المواد الخام من أصل معدني
101,7	4.531	75,3	4.308	8.984	10.033	4.453	5.724	الفوسفاط
84,9	169	2,2	2	368	93	199	91	الزنك
41,7	362	5,0-	5-	1 230	92	868	97	الرصاص والنحاس
207,7	258	124,6	60	382	108	124	48	فضلات الحديد
87,1	1.508	11,0	195	3.239	1.965	1.732	1.770	مواد أخرى
66,0	17.126	43,1	2.085	43.088	6.922	25.962	4.837	أنصاف المنتوجات(1)
68,7	5.533	22,9	437	13.584	2.347	8.051	1.909	الحامض الفوسفوري
132,4	7.444	52,2	1.193	13.064	3.477	5.620	2.284	الأسمدة الطبيعية والكيميائية
26,4	1.023	14,8	0	4.893	3	3.870	3	المركبات الإلكترونية
59,2	843	52,2	13	2.266	37	1.423	24	الرصاص والفضة
46,7	87	1553,4	14	273	15	186	1	الجلد
16,1	97	0,5-	0	699	88	602	88	الصفائح
33,8	2.100	81,2	428	8.309	955	6.210	527	مواد أخرى
41,9	6.840	204,3	232	23.167	345	16.326	113	مواد التجهيز
55,7-	13-	539,7	1	10	2	23	-	عجلات وإطارات المطاط
0,9	1	29,7	0	109	-	108	-	أجهزة إلكترونية ثانوية
51,2	4.650	43,8	28	13.737	92	9.087	64	أسلاك وحيال كهربائية
14,2	137	1,5	0	1.101	14	964	14	سيارات صناعية
33,6	2.065	567,9	202	8.209	238	6.144	36	مواد أخرى
6,8	2.232	185,9	404	35.061	622	32.829	217	المنتوجات منتهية الصنع
-	2-	197,5	110	17.794	165	17.796	56	الملابس الجاهزة
8,0	518	189,1	89	6.979	136	6.461	47	الملابس الداخلية
2,5	58	452,6	52	2.373	63	2.315	11	الأحذية
1,7	1	155,4	1	68	2	67	1	الزرابي
0,3-	1-	14,0	1	323	5	324	4	الأثواب من الألياف والقطن
20,1-	71-	224,6	9	284	13	355	4	قطع الغيار
31,4	1.729	151,1	142	7.241	237	5.512	94	منتجات أخرى
30,9	34.928	46,0	7.320	147.948	23.219	113.020	15.898	المجموع

(1) من ضمنها الذهب الصناعي.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف

جدول م 5.6 التوزيع الجغرافي للمبادلات

(بملايين الدراهم)

الأرصدة		الصادرات مسلمة بميناة الشحن		الواردات باعتبار التكلفة والتأمين والشحن		
**2010	*2009	**2010	*2009	**2010	*2009	
73.352-	80.552-	96.168	78.845	169.520	159.397	أوروبا
57.590-	65.587-	88.480	73.456	146.070	139.043	الاتحاد الأوروبي(1)
12.929-	14.120-	33.220	27.464	46.149	41.584	فرنسا
6.361-	8.567-	25.043	23.574	31.404	32.141	إسبانيا
9.311-	10.567-	4.400	3.827	13.711	14.394	ألمانيا
11.026-	12.004-	6.690	5.286	17.717	17.290	إيطاليا
1.986-	1.036-	4.345	3.764	6.331	4.800	أيرلندا
142-	3.412-	5.037	2.925	5.179	6.337	هولندا
946-	2.174-	3.334	2.010	4.280	4.183	الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج
14.890-	13.707-	6.410	4.606	21.300	18.314	دول أخرى ضمن الاتحاد الأوروبي
5.762-	14.965-	7.688	5.389	23.450	20.354	دول أخرى
9.658-	6.052-	1.560	1.522	11.219	7.574	روسيا
3.537-	4.329-	2.887	1.427	6.424	5.756	تركيا
49.170-	41.967-	24.385	15.548	73.555	57.515	آسيا
24.225-	17.516-	3.126	2.090	27.350	19.606	دول الشرق الأوسط
17.382-	11.310-	357	237	17.739	11.547	العربية السعودية
641-	486-	692	108	1.332	594	إيران
375-	1.174-	1.255	280	1.630	1.454	الإمارات العربية المتحدة
282	193	395	317	114	123	الأردن
6.108-	4.738-	426	1.148	6.534	5.887	دول أخرى
24.946-	24.451-	21.259	13.458	46.205	37.909	دول آسيا الأخرى
2.683-	2.723-	1.083	1.326	3.766	4.049	اليابان
4.132	2.654	9.007	5.852	4.875	3.198	الهند
2.049	1.367	2.217	1.501	167	134	الباكستان
22.800-	19.403-	2.206	1.207	25.006	20.610	الصين
5.644-	6.346-	6.746	3.572	12.391	9.918	دول أخرى
21.622-	26.210-	13.807	7.650	35.429	33.860	أمريكا
15.473-	14.729-	5.376	3.560	20.849	18.289	الولايات المتحدة الأمريكية
1.446-	2.750-	421	415	1.867	3.165	كندا
1.328-	3.708-	5.115	2.339	6.443	6.046	البرازيل
705	655-	970	153	265	809	المكسيك
1.912-	1.121-	991	406	2.902	1.527	الأرجنتين
2.168-	3.247-	935	776	3.103	4.023	دول أخرى
5.405-	4.803-	12.247	8.721	17.652	13.524	إفريقيا
2.640-	2.205-	872	855	3.512	3.060	مصر
6.353-	5.473-	3.333	2.510	9.686	7.983	دول اتحاد المغرب العربي
5.997-	4.711-	1.169	1.061	7.166	5.772	الجزائر
937-	1.094-	1.203	730	2.140	1.825	تونس
47-	31-	321	348	368	380	ليبيا
628	364	638	370	11	7	موريطانيا
3.587	2.875	8.042	5.356	4.455	2.481	دول أخرى
216	1.846	1.065	2.574	850	728	أوقيانوسيا ومناطق أخرى
149.334-	151.686-	147.673	113.338	297.007	265.024	المجموع

(1) بما فيها الأعضاء العشرة الجدد

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

المصدر: مكتب الصرف

جدول م 6.6 ميزان المدفوعات مع الخارج

(بملايين الدراهم)

**2010			*2009			
الأرصدة	النفقات	المدائيل	الأرصدة	النفقات	المدائيل	
33.189,6-	357.441,9	324.252,3	39.873,9 -	320.473,0	280.599,1	أ. حساب المعاملات الجارية
126.859,4-	274.807,3	147.947,9	131.163,0-	244.183,0	113.020,0	السلع
147.001,7-	249.352,6	102.350,9	152.425,4 -	224.952,1	72.526,7	- البضائع العامة
18.655,1	25.416,0	44.071,1	20.209,1	19.122,4	39.331,5	- السلع المستوردة بدون أداء و المعاد
1.487,2	38,7	1.525,9	1.053,3	108,5	1.161,8	تصديرها بعد التحويل
						- مشتريات السلع بالموانئ
43.087,3	62.615,8	105.703,1	43.449,6	55.302,6	98.752,2	الخدمات
4.098,8-	22.231,8	18.133,0	1.854,1-	18.783,3	16.929,2	- النقل
46.430,2	10.133,8	56.564,0	44.010,9	8.822,9	52.833,8	- الأسفار
5.347,6	639,2	5.986,8	4.759,2	684,6	5.443,8	- خدمات الاتصالات
276,4-	1.569,9	1.293,5	22,0-	1.473,5	1.451,5	- خدمات التأمين
222,2-	254,6	32,4	373,5-	388,9	15,4	- رسوم الامتياز والترخيص
6.913,8	13.369,7	20.283,5	6.138,6	12.349,6	18.488,2	- خدمات أخرى مقدمة للمقاولات
11.006,9-	14.416,8	3.409,9	9.209,5-	12.799,8	3.590,3	- خدمات مسداة من طرف أو لفائدة الإدارات العمومية (غير مدرجة في أماكن أخرى)
10.635,2-	17.886,5	7.251,3	11.769,9-	19.239,7	7.469,8	المدائيل
2.289,5-	2.289,5	0,0	2.588,6 -	2.588,6	-	- الإدارة العمومية
6.518,1	0,0	6.518,1	6.877,8	-	6.877,8	- المؤسسات المالية
112,6-	203,0	90,4	147,8	132,5	280,3	- المصارف
14.751,2-	15.394,0	642,8	16.206,9-	16.518,6	311,7	- القطاعات الأخرى
61.217,7	2.132,3	63.350,0	59.609,4	1.747,7	61.357,1	التحويلات الجارية
2.058,6	719,4	2.778,0	3.027,2	613,3	3.640,5	- العمومية
59.159,1	1.412,9	60.572,0	56.582,2	1.134,4	57.716,6	- الخصوصية
34.547,7	62.315,0	96.862,7	44.038,3	38.108,8	82.147,1	ب. الحساب الرأسمالي والمالي
0,7-	0,7	0,0	3,6-	6,9	3,3	1- الحساب الرأسمالي
0,7-	0,7	0,0	3,6-	6,9	3,3	- تحويل الرأسمال
34.548,4	62.314,3	96.862,7	44.041,9	38.101,9	82.143,8	2- العمليات المالية
6.124,5	26.229,7	32.354,2	11.937,3	13.362,5	25.299,8	استثمارات مباشرة
4.849,1-	4.876,5	27,4	3.787,8-	3.837,9	50,1	- بالخارج
10.973,6	21.353,2	32.326,8	15.725,1	9.524,6	25.249,7	- بالمغرب
930,3	3.954,1	4.884,4	144,4-	4.125,5	3.981,1	استثمارات الحافظة
165,5-	1.736,6	1.571,1	124,0-	1.095,2	971,2	- الأصول
1.095,8	2.217,5	3.313,3	20,4-	3.030,3	3.009,9	- الخصوم
37.520,5	22.103,6	59.624,1	30.665,4	20.613,9	51.279,3	الاستثمارات الأخرى
3.437,1	10.873,8	14.310,9	2.074,7	11.021,9	13.096,6	- قروض تجارية
23.066,2	11.229,8	34.296,0	22.615,8	9.592,0	32.207,8	- سلفات
11.017,2	-	11.017,2	130,9	-	130,9	- النقود الائتمانية والودائع
10.026,9-	10.026,9	-	1.583,6	-	1.583,6	الأصول الاحتياطية
0,0	421.115,0	421.115,0	0,0	362.746,2	362.746,2	المجموع

(*) أرقام مراجعة
 (***) أرقام مؤقتة
 المصدر: مكتب الصرف

جدول م 7.6 وضع الاستثمار الدولي للمغرب

(بملايين الدراهم)

الوضع الصافي 2008	2009		2008		الأصول
	التغيرات %	الوضع الصافي	الخصوم	الوضع الصافي	
3,6	11.058,9-	316.274,0-	331.080,2	305.215,1-	13.759,6
7,6	1.046,6	14.806,2	14.806,2	13.759,6	13.759,6
3,8	12.105,5-	331.080,2-	331.080,2	318.974,7-	318.974,7
4,2	12.305,6-	302.188,9-	316.684,6	289.883,3-	302.450,2
8,1-	1.246,7	14.085,1-	14.395,6	15.331,8-	16.524,5
24,9	4.408,5-	22.125,6-	28.837,8	17.717,1-	25.995,0
18,9-	1.565,7-	6.712,2	28.837,8	8.277,9	8.277,9
10,9	2.842,8-	28.837,8-	28.837,8	25.995,0-	25.995,0
24,1	4.412,0-	22.744,7-	28.837,8	18.332,7-	25.995,0
0,6	3,5	619,1	619,1	615,6	615,6
19,4	29.286,7-	180.271,4-	195.184,6	150.705,3-	165.203,4
59,4-	1.336,4	912,4	10.769,7	2.248,8-	10.654,8
15,1	20.548,4-	156.231,0-	159.766,8	135.403,2-	140.189,0
14,7	10.068,0-	78.738,0-	78.738,0	68.259,0-	68.259,0
268,6-	798,4-	501,2-	3.042,9	297,2	3.494,5
14,4	9.682,0-	76.991,8-	77.985,9	67.441,4-	68.435,5
13,8	8.703,0-	71.844,0-	71.844,0	63.153,0-	63.153,0
23,5	-979,0-	5.147,8-	6.141,9	4.288,4-	5.282,5
73,2	10.083,6-	23.852,5-	24.648,1	13.768,9-	14.359,6
169,4	6.315,0-	10.042,0-	10.042,0	3.727,0-	3.727,0
34,7	204,9	795,6	795,6	590,7	590,7
40,1	143,6	501,3	501,3	357,7	357,7
26,3	61,3	294,3	294,3	233,0	233,0
37,4	3.973,5-	14.606,1-	14.606,1	10.632,6-	10.632,6
12,5	-686,0-	6.186,0-	6.186,0	5.500,0-	5.500,0
64,1	3.287,5-	8.420,1-	8.420,1	5.132,6-	5.132,6
1,2	8,9	724,5	724,5	715,6	715,6
0,4-	823,5-	208.085,1	0,0	208.908,6	0,0
24,0	1.191,0	6.153,0	6.153,0	4.962,0	4.962,0
3 746,2	5.844,0	6.000,0	6.000,0	156,0	156,0
0,1-	1,0-	1.054,0	1.054,0	1.055,0	1.055,0
3,9-	7.857,5,1-	194.878,1	194.878,1	202.735,6	202.735,6
17,2	45.577,6-	310.585,9-	555.102,6	264.728,9-	510.173,1
		244.516,7	244.516,7	245.444,2	245.444,2

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 1.7 بيان تطور موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

يناير - 2010	يناير - 2009*	
193.815	189.119	1. الموارد العادية (1)
173.909	167.376	الموارد الجبائية
64.420	71.734	الضرائب المباشرة
12.269	11.830	الرسوم الجمركية
87.169	74.708	الضرائب غير المباشرة (2)
10.051	9.104	رسوم التسجيل والتنبر
16.476	18.125	الموارد غير الجبائية
8.883	10.588	الاحتكارات
7.593	7.538	مداخل أخرى
3.430	3.618	موارد بعض الحسابات الخصوصية
227.453	215.476	2. التحملات
181.022	169.256	النفقات العادية
116.451	122.131	التسيير
(78.447)	(75.527)	منها نفقات الموظفين
17.566	17.326	فوائد الدين
(15.236)	(14.463)	الداخلي
(2.330)	(2.863)	الخارجي
27.195	13.276	دعم الاسعار
19.810	16.523	التحويلات للجماعات المحلية
12.793+	19.863+	الرصيد العادي
46.431	46.219	نفقات الاستثمار
1.571-	10.456	رصيد الحسابات الخصوصية
35.209-	15.901-	رصيد الميزانية
(4,6-)	(2,2-)	نسبة عجز الميزانية إلى الناتج الداخلي الإجمالي
6.886	2.075-	3. تغيير مؤخرات الأداء
28.323-	17.975-	عجز التمويل (1-2+3)
28.323	17.975	التمويل الصافي
15.908	12.822	التمويل الخارجي
21.489	15.055	الاقتراضات الخارجية
5.581-	2.233-	التسديدات
12.380	5.153	التمويل الداخلي
35	0	الخصوصية

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسددة للجماعات المحلية.

(*) أرقام مراجعة.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

جدول م 2.7 بيان تطور الموارد العادية للخبزينة

(بملايين الدراهم)

التغيرات %	يناير - دجنبر 2010	يناير - دجنبر* 2009	
3,9	173.909	167.376	الموارد الجبائية
10,2-	64.420	71.734	الضرائب المباشرة
12,3-	37.163	42.395	الضريبة على الشركات
6,8-	24.912	26.728	الضريبة العامة على الدخل
10,2-	2.345	2.611	ضرائب مباشرة أخرى
3,7	12.269	11.830	الرسوم الجمركية
13,6	87.169	76.708	الضرائب غير المباشرة
19,9	66.035	55.078	الضريبة على القيمة المضافة
22,7	27.599	22.484	- على المعاملات الداخلية
17,9	38.436	32.594	- عند الاستيراد
7,7	21.134	19.630	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
5,1	12.308	11.708	- منتوجات الطاقة
9,3	7.502	6.865	- التبغ
25,4	1.325	1.057	- رسوم أخرى
10,4	10.051	9.104	التسجيل والتبوير
9,1-	16.476	18.125	الموارد غير الجبائية
16,1-	8.883	10.588	الاحتكارات
0,7	7.593	7.538	موارد أخرى
5,2-	3.430	3.618	موارد بعض الحسابات الخصوصية
2,5	193.815	189.119	مجموع الموارد العادية (1)

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(*) أرقام مراجعة

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

جدول م 3.7 تقديرات الميزانية العامة

(بملايين الدراهم)

قانون المالية	قانون المالية	قانون المالية	
2010	2009	2008	
182.716	196.726	161.106	1. الموارد العادية (1)
166.388	178.747	146.213	الموارد الجبائية
66.969	73.992	59.002	الضرائب المباشرة
10.546	11.830	11.215	الرسوم الجمركية
78.768	81.650	67.066	الضرائب غير المباشرة (2)
10.105	11.275	8.930	رسوم التسجيل والتنبر
13.328	14.829	11.893	الموارد غيرالجبائية
9.340	10.015	6.901	الاحتكارات
3.988	4.814	4.992	مداخل أخرى
3.000	3.150	3.000	موارد بعض الحسابات الخصوصية
220.184	223.141	186.040	2. التحويلات
174.238	184.774	153.879	النفقات العادية
123.910	117.973	104.294	التسيير
(80.533)	(75.570)	(66.960)	منها نفقات الموظفين
18.525	18.913	19.214	فوائد الدين
15.604	15.450	16.300	الداخلي
2.921	3.463	2.914	الخارجي
14.000	28.900	15.390	دعم الأسعار
17.803	18.988	14.981	التحويلات للجماعات المحلية
8.478	30.940+	7.227	الرصيد العادي
45.946	38.367	32.161	نفقات الاستثمار
2.000	2.000	2.000	رصيد الحسابات الخصوصية
35.468-	24.415-	22.934-	رصيد الميزانية
0	5.000-	5.610-	3. تغيير مؤخرات الأداء
35.468-	29.415-	28.544-	عجز التمويل (1-2+3)
35.468	29.416	28.544	التمويل الصافي
13.265	9.980	3.146	التمويل الخارجي
18.688	14.839	12.528	الاقتراضات الخارجية
5.423-	4.859-	9.382-	التسديدات
18.203	16.436	22.398	التمويل الداخلي
4.000	3.000	3.000	الخصوصية

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات المحلية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

جدول م 1.8 الأسعار بالدراهم لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب
(أسعار التحويل)

المتوسط السنوي	2010												2009		نهاية الفترة			
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	سنتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	ديجنبر	المتوسط السنوي				
11,145	11,137	11,080	11,216	11,177	11,030	11,094	10,957	10,969	11,128	11,159	11,168	11,221	11,282	11,250	11,282	11,350	11,250	1 أورو
	11,204	11,147	11,283	11,244	11,097	11,160	11,022	11,035	11,195	11,226	11,235	11,288	11,350					شراء بيع
8,445	8,3319	8,5260	8,0618	8,1963	8,6952	8,4791	8,9471	8,9054	8,3614	8,2574	8,2264	8,0460	7,8366	8,0846	8,0846	7,8366	8,0846	1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية
	8,3819	8,5772	8,1102	8,2456	8,7475	8,5301	9,0008	8,9589	8,4116	8,3070	8,2758	8,0944	7,8837					شراء بيع
8,163	8,3448	8,2913	7,9231	7,9859	8,1838	8,2043	8,4694	8,5284	8,2671	8,1362	7,7739	7,5553	7,4652	7,1121	7,4652	7,5100	7,1121	1 دولار كندي
	8,3950	8,3412	7,9707	8,0339	8,2329	8,2536	8,5203	8,5797	8,3168	8,1851	7,8206	7,6007	7,5100					شراء بيع
13,007	12,933	13,221	12,884	12,920	13,374	13,249	13,394	12,933	12,792	12,504	12,492	12,915	12,703	12,632	12,703	12,780	12,632	1 جنيه إسترليني
	13,010	13,300	12,961	12,998	13,454	13,329	13,474	13,011	12,869	12,579	12,567	12,993	12,780					شراء بيع
8,152	8,9202	8,5456	8,1816	8,3884	8,5268	8,1296	8,2786	7,7023	7,7593	7,8154	7,6290	7,6490	7,6043	7,4601	7,6043	7,6500	7,4601	1 فرنك سويسري
	8,9738	8,5970	8,2308	8,4388	8,5781	8,1784	8,3283	7,7486	7,8059	7,8624	7,6749	7,6950	7,6500					شراء بيع
9,695	10,245	10,217	9,9892	9,8171	10,296	9,7316	10,095	9,7369	8,8937	8,8847	9,2219	8,8661	8,4560	8,6367	8,4560	8,5068	8,6367	100 ين ياباني
	10,306	10,279	10,049	9,8761	10,358	9,7901	10,155	9,7954	8,9471	8,9380	9,2773	8,9194	8,5068					شراء بيع

المصدر : بنك المغرب

جدول م 2.8 تطور نشاط سوق الصرف

(بملايين الدراهم)

المتوسط السنوي 2010	2010												المتوسط السنوي 2009	المجموع الشهري		
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير				
	11.122,5	18.551,9	10.192,9	10.212,5	13.255,3	8.735,1	10.714,7	11.269,5	11.666,3	9.957,6	14.305,4	6.796,3	7.812,2	5.672,1		
	114.685,4	129.122,3	147.104,7	216.708,7	156.164,6	95.531,0	98.245,3	84.607,3	73.897,7	100.877,0	135.905,1	82.379,3	55.681,2	45.721,1		
	5.339,0	8.196,4	4.198,6	3.744,3	6.180,4	6.977,7	3.715,8	7.208,9	4.882,9	4.056,5	5.102,0	5.652,5	4.152,0	6.269,6		
	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	2,8		
	1.823,8	16,0	1.150,9	3.923,3	576,6	17,7	1.964,8	5.800,3	5.558,0	1.913,7	635,2	229,0	100,6	4.208,2		
	8.140,8	9.600,8	8.835,6	8.179,0	14.493,0	6.187,9	8.160,7	8.883,6	8.773,1	4.862,4	8.514,0	6.266,9	4.932,6	6.734,8		
	1.800,5	1.819,9	1.513,8	3.501,3	2.737,4	1.345,6	2.039,1	1.284,8	2.499,5	1.361,3	1.052,8	1.316,6	1.133,7	1.440,5		

المصدر : بنك المغرب

جدول م 4.8 تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية

(بملايين الدراهم)

المجموع	تسهيلات بمبادرة من البنوك		تسهيلات بمبادرة من بنك المغرب					سنة 2010 (المعدل اليومي خلال الأسبوع)
	تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة	تسبيقات لمدة 24 ساعة	عمليات إعادة الشراء	مبادلات الصرف	السوق المفتوحة	سحب السيولة	تسبيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض	
17.000	-	-	-	-	-	-	17.000	31 دجنبر إلى 6 يناير
15.000	-	-	-	-	-	-	15.000	7 إلى 13 يناير
19.000	-	-	-	-	-	-	19.000	14 إلى 20 يناير
21.000	-	-	-	-	-	-	21.000	21 إلى 27 يناير
21.000	-	-	-	-	-	-	21.000	28 يناير إلى 3 فبراير
20.000	-	-	-	-	-	-	20.000	4 إلى 10 فبراير
21.000	-	-	-	-	-	-	21.000	11 إلى 17 فبراير
19.000	-	-	-	-	-	-	19.000	18 إلى 24 فبراير
21.000	-	-	-	-	-	-	21.000	25 فبراير إلى 3 مارس
19.000	-	-	-	-	-	-	19.000	4 إلى 10 مارس
19.000	-	-	-	-	-	-	19.000	11 إلى 17 مارس
17.000	-	-	-	-	-	-	17.000	18 إلى 24 مارس
20.000	-	-	-	-	-	-	20.000	25 إلى 31 مارس
15.000	-	-	-	-	-	-	15.000	فاخ إلى 7 أبريل
8.000	-	-	-	-	-	-	8.000	8 إلى 14 أبريل
18.000	-	-	-	-	-	-	18.000	15 إلى 21 أبريل
12.000	-	-	-	-	-	-	12.000	22 إلى 28 أبريل
10.000	-	-	-	-	-	-	10.000	29 أبريل إلى 5 ماي
13.000	-	-	-	-	-	-	13.000	6 إلى 12 ماي
14.000	-	-	-	-	-	-	14.000	13 إلى 19 ماي
7.000	-	-	-	-	-	-	7.000	20 إلى 26 ماي
22.000	-	-	-	-	-	-	22.000	27 ماي إلى 2 يونيو
22.000	-	-	-	-	-	-	22.000	3 إلى 9 يونيو
20.000	-	-	-	-	-	-	20.000	10 إلى 16 يونيو
19.000	-	-	-	-	-	-	19.000	17 إلى 23 يونيو
23.000	-	-	-	-	-	-	23.000	24 إلى 30 يونيو
25.000	-	-	-	-	-	-	25.000	فاخ إلى 7 يوليوز
28.000	-	-	-	-	-	-	28.000	8 إلى 14 يوليوز
30.500	-	3.500	4.000	-	-	-	23.000	15 إلى 21 يوليوز
26.000	-	-	-	-	-	-	26.000	22 إلى 28 يوليوز
25.000	-	-	-	-	-	-	25.000	29 يوليوز إلى 4 غشت
22.386	-	-	-	-	-	-	22.386	5 إلى 11 غشت
19.000	-	-	-	-	-	-	19.000	12 إلى 18 غشت
16.000	-	-	-	-	-	-	16.000	19 إلى 25 غشت
21.000	-	-	-	-	-	-	21.000	26 غشت إلى فاخ شتنبر
21.000	-	-	-	-	-	-	21.000	2 إلى 8 شتنبر
20.000	-	-	-	-	-	-	20.000	9 إلى 15 شتنبر
20.000	-	-	-	-	-	-	20.000	16 إلى 22 شتنبر
20.000	-	-	-	-	-	-	20.000	23 إلى 29 شتنبر
16.000	-	-	-	-	-	-	16.000	30 شتنبر إلى 6 أكتوبر
6.000	-	-	-	-	-	-	6.000	7 إلى 13 أكتوبر
6.000	-	-	-	-	-	-	6.000	14 إلى 20 أكتوبر
6.000	-	-	-	-	-	-	6.000	21 إلى 27 أكتوبر
9.000	-	-	-	-	-	-	9.000	28 أكتوبر إلى 3 نونبر
10.000	-	-	-	-	-	-	10.000	4 إلى 10 نونبر
14.000	-	-	-	-	-	-	14.000	11 إلى 17 نونبر
12.393	-	-	-	-	107,1	-	12.286	18 إلى 24 نونبر
12.000	-	-	-	-	-	-	12.000	25 نونبر إلى فاخ دجنبر
9.000	-	-	-	-	-	-	9.000	2 إلى 8 دجنبر
12.000	-	-	-	-	-	-	12.000	9 إلى 15 دجنبر
10.000	-	-	-	-	-	-	10.000	16 إلى 22 دجنبر
8.000	-	-	-	-	-	-	8.000	23 إلى 29 دجنبر
16.849	-	67	77	-	2,1	-	16.705	المتوسط

المصدر : بنك المغرب.

جدول م 5.8 معدلات الفائدة المعمول بها في السوق النقدية (المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

نهاية الشهر	المتوسط الشهري	معدل تدخلات بنك المغرب				سنة 2010
		تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة	تسيقات لمدة 24 ساعة	سحب السيولة لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	تسيقات لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	
يناير	3,41	2,25	4,25	2,75	3,25	يناير
فبراير	3,32	2,25	4,25	2,75	3,25	فبراير
مارس	3,24	2,44	4,44	2,75	3,25	مارس
أبريل	3,25	2,25	4,25	2,75	3,25	أبريل
مايو	3,32	2,25	4,25	2,75	3,25	مايو
يونيو	3,34	2,25	4,25	2,75	3,25	يونيو
يوليوز	3,33	2,25	4,25	2,75	3,25	يوليوز
غشت	3,28	2,25	4,25	2,75	3,25	غشت
شتنبر	3,27	2,25	4,25	2,75	3,25	شتنبر
أكتوبر	3,25	2,25	4,25	2,75	3,25	أكتوبر
نونبر	3,30	2,25	4,25	2,75	3,25	نونبر
دجنبر	3,28	2,25	4,25	2,75	3,25	دجنبر

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 6.8 معدلات الودائع لدى البنوك (المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2010		2009	
يوليوز - دجنبر	يناير - يونيو	يوليوز - دجنبر	يناير - يونيو

ودائع لدى البنوك

حسابات تحت الطلب حسابات على الدفاتر ⁽¹⁾ حسابات أخرى	دون مكافأة 3,29 (حد أدنى) معدل حر	دون مكافأة 3,11 (حد أدنى) معدل حر	دون مكافأة 2,87 (حد أدنى) معدل حر	دون مكافأة 3,11 (حد أدنى) معدل حر
--	---	---	---	---

(1) ابتداء من فاتح يناير 2005، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك يساوي المعدل المتوسط المرجح لأذينات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.
المصدر: بنك المغرب.

جدول م 7.8 سعر الفائدة للودائع لدى صندوق التوفير الوطني (المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	يناير - يونيو 2009	يوليوز - دجنبر 2009	يناير - يونيو 2010	يوليوز - دجنبر 2010
الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني ⁽¹⁾	2,00	1,90	1,80	1,80

(1) ابتداء من يوليوز 2006، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني يساوي المعدل المتوسط لأذينات الخزينة لمدة 5 سنوات، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 200 نقطة أساسية بدل 250 مسبقا.
المصدر: بنك المغرب.

جدول م 8.8 سعر الفائدة المتوسط المرجح للحسابات والأذينات لأجل
(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 و 12 شهرا	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 12 شهرا	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 أشهر	سنة 2010
3,44	3,57	3,33	يناير
3,50	3,69	3,25	فبراير
3,51	3,69	3,27	مارس
3,44	3,64	3,28	أبريل
3,49	3,65	3,25	مايو
3,52	3,63	3,42	يونيو
3,51	3,65	3,35	يوليو
3,70	3,82	3,28	غشت
3,55	3,67	3,32	سبتمبر
3,67	3,87	3,32	أكتوبر
3,47	3,60	3,30	نوفمبر
3,67	3,85	3,37	دجنبر

المصدر: بنك المغرب.

جدول م 9.8 السعر المتوسط المرجح لأذونات الخزينة
(المدلات السنوية بالنسبة المئوية)

السنة	30 سنة	20 سنة	15 سنة	10 سنوات	5 سنوات	سنتان	52 أسبوعا	26 أسبوعا	13 أسبوعا	السنة
2009										
-	-	-	-	-	4,07	3,95	3,79	3,71	3,65	يناير
-	-	-	-	4,07	3,92	3,74	3,74	3,66	-	فبراير
-	-	-	-	4,01	3,84	3,72	3,72	3,58	3,50	مارس
-	-	-	-	3,76	-	-	-	3,34	3,29	أبريل
-	-	-	-	3,66	3,38	3,35	3,35	-	3,26	ماي
-	-	-	-	3,66	-	-	3,36	3,34	-	يونيو
-	-	-	-	-	-	-	3,35	3,28	3,25	يوليوز
-	-	-	-	3,68	3,49	3,35	3,35	3,26	3,24	غشت
-	-	-	-	-	3,47	3,29	3,29	-	-	سنتبر
-	-	-	-	-	3,53	3,31	3,31	3,28	3,24	أكتوبر
-	-	-	-	3,78	3,58	3,40	3,40	3,28	3,25	نوفمبر
-	-	-	-	-	3,60	3,41	3,41	-	-	دجنبر
2010										
-	-	-	-	3,88	3,67	3,51	3,51	-	3,43	يناير
-	-	-	4,15	3,95	-	3,66	3,66	3,56	3,45	فبراير
-	-	4,32	4,24	4,02	3,78	3,68	3,68	-	-	مارس
-	-	-	4,20	3,94	-	3,60	3,60	3,48	3,41	أبريل
-	4,45	4,35	4,17	3,89	3,70	3,54	3,54	-	-	ماي
-	-	4,35	-	3,88	3,68	3,51	3,51	3,41	3,36	يونيو
-	-	-	4,16	3,88	3,67	3,48	3,48	-	-	يوليوز
-	-	-	4,18	3,90	3,68	3,50	3,50	-	-	غشت
-	-	-	-	3,91	3,69	3,50	3,50	3,41	-	سنتبر
-	-	4,34	4,17	-	-	-	-	-	3,32	أكتوبر
-	-	4,33	4,14	3,84	3,61	3,46	3,46	3,33	3,27	نوفمبر
-	-	4,34	4,14	3,85	3,63	3,49	3,49	3,33	3,28	دجنبر

جدول م 10.8 معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول (المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2010	2009	
		شهادات الإيداع
-	3,45	أقل من 32 يوم
3,80 إلى 3,5	3,75 إلى 3,40	من 32 إلى 92 يوم
3,80 إلى 3,55	3,75 إلى 3,55	من 93 إلى 182 يوم
4,15 إلى 3,75	4,35 إلى 3,77	من 183 إلى 365 يوم
4,35 إلى 3,55	4,55 إلى 3,95	من 366 يوم إلى سنتين
4,59 إلى 4,03	4,50 إلى 4,10	من سنتين إلى 3 سنوات
4,56 إلى 3,70	4,85 إلى 3,65	من 3 إلى 5 سنوات
4,81 إلى 4,28	-	من 5 إلى 10 سنوات
		سندات شركات التمويل
4,45 إلى 4,23	4,75 إلى 4,15	من أكثر من سنتين إلى أقل من 3 سنوات
4,79 إلى 4,37	5,27 إلى 4,16	من 3 إلى أقل من 5 سنوات
-	5,58 إلى 4,55	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
		أوراق الخزينة
-	3,79	أقل من 32 يوم
4,00 إلى 3,84	4,25 إلى 3,79	من 32 إلى 92 يوم
4,20 إلى 3,97	4,31 إلى 3,89	من 93 إلى 182 يوم
4,36 إلى 4,05	4,40 إلى 3,95	من 183 إلى 365 يوم
-	-	من 366 يوم إلى سنتين
-	-	من سنتين إلى 3 سنوات
-	-	من 3 إلى 5 سنوات
-	-	من 5 إلى 10 سنوات

المصدر: بنك المغرب

جدول م 11.8 معدلات الفائدة المطبقة على الأذينات والسندات الإلزامية الصادرة في السوق السندية (1) (المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2010	2009	أمد السندات
-	(*)4,55 إلى 6 (**)	أقل من 3 سنوات
5,50 إلى 4,80	5,00 إلى 4,40	5 سنوات
4,78	-	7 سنوات
-	-	8 سنوات
5,65 إلى 5,30	5,60 إلى 4,27	10 سنوات
5,62	-	15 سنوات
4,97 إلى 4,65	4,92 إلى 4,86	20 سنوات
-	-	25 سنوات

(*) معدل سنة
(**) معدل سنتين
(1) معدلات آخر الإصدارات.
المصدر: ماروك لير

جدول م 12.8 أسعار الفائدة المدينة (المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	مارس 09	يونيو 09	شتنبر 09	دجنبر 09	مارس 10	يونيو 10	شتنبر 10	دجنبر 10	السعر
تسهيلات الخزينة	6,78	6,61	6,65	6,58	6,52	6,26	6,28	6,08	
قروض التجهيز	6,10	6,24	6,44	6,27	6,35	6,38	6,22	6,32	
قروض العقار	5,75	5,75	5,61	6,29	6,16	6,45	6,13	6,30	
قروض الاستهلاك	7,38	7,29	7,22	7,30	7,33	7,19	7,16	7,23	
المعدل العام	6,58	6,46	6,45	6,56	6,49	6,36	6,29	6,21	

المصدر : بنك المغرب

جدول م 13.8 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان (المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	أكتوبر 2006 - مارس 2007	أبريل 2007 - مارس 2008	أبريل 2008 - مارس 2009	أبريل 2009 - مارس 2010	أبريل 2010 - مارس 2011	السعر
المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية	(1)14,00	14,17	14,17	14,40	14,26	

(1) ابتداء من أكتوبر 2006، يعادل المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية معدل قروض الاستهلاك خلال السنة الماضية مع إضافة 200 نقطة أساس بدل المعدل المتوسط المرجح المطبق على مجموع القروض بإضافة 60%.
تتم مراجعة المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية عند بداية أبريل من كل سنة على أساس تغيرات معدلات الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر و سنة المسجلة خلال السنة السابقة.
المصدر : بنك المغرب

جدول م 1.9 المؤشرات الرئيسية النقدية

المكونات	2010												2009			
	على أساس سنوي (%)															
	2010	2009	2008	نوجبر	نوجبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل		مارس	فبراير	يناير
المجموع م 1	4,5	7,5	7,0	552,3	541,0	533,1	536,0	532,8	534,6	532,2	525,7	519,9	521,4	521,0	525,4	528,5
المجموع م 2	4,9	7,7	7,4	646,1	634,1	625,6	628,0	624,1	625,0	622,1	615,6	609,6	610,7	609,7	613,5	615,8
المجموع م 3	4,8	7,0	13,5	904,2	891,5	883,0	883,5	881,2	881,5	880,3	874,1	865,3	868,2	865,6	868,3	862,7
مجمعات التوظيفات السائلة	25,6	3,4	4,8	335,9	329,1	318,2	312,7	313,9	309,1	318,1	315,0	305,1	301,8	285,6	275,9	267,3
التداول الائتماني	6,3	6,7	6,7	145,2	145,6	143,4	142,3	142,3	142,5	137,5	136,1	135,4	134,7	136,5	136,9	136,7
الودائع البنكية ذات الطابع النقدي ⁽¹⁾	2,9	2,8	13,5	607,2	595,0	589,6	590,0	589,4	588,3	597,6	590,1	582,7	585,5	584,8	582,9	589,9
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	4,9	4,9	4,9	351,9	342,6	336,7	338,2	335,2	335,8	336,4	330,1	325,4	328,5	326,8	327,8	335,6
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	3,8	3,0-	22,8	151,4	147,3	145,2	145,2	145,8	143,8	145,2	145,8	145,4	146,7	145,5	146,1	145,8
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي	8,4	29,8	28,3	55,2	59,9	59,9	59,2	57,5	58,3	54,9	54,4	55,5	57,1	56,9	58,3	50,9
الموجودات الخارجية الصافية	0,0	2,2-	5,3-	192,7	191,5	188,4	180,8	178,9	177,6	172,9	178,2	181,8	181,0	182,7	183,4	192,7
بنك المغرب	6,4	2,9-	3,4-	187,7	186,0	184,1	174,8	171,8	167,6	164,3	169,1	171,9	172,7	171,2	170,6	176,4
مؤسسات الإيداع الأخرى	68,9-	6,1	22,8-	5,1	5,5	4,3	6,0	7,0	10,1	8,6	9,2	9,8	8,3	11,6	12,8	16,3
الديون الصافية على الإدارة المركزية	2,8	8,8-	0,9-	91,9	83,0	84,2	87,8	85,7	81,3	81,0	78,4	80,7	88,2	88,1	90,3	89,4
ديون على الاقتصاد	7,4	11,5	25,8	696,3	703,9	698,8	695,7	691,4	692,1	698,0	682,1	669,8	672,0	665,4	659,0	648,4
ديون مؤسسات الإيداع الأخرى	7,4	10,4	24,4	633,4	640,8	637,1	634,7	631,0	631,6	635,8	620,7	609,7	610,0	602,6	598,7	589,6
قروض بنكية	7,7	9,7	24,0	621,4	623,6	621,1	620,3	615,9	615,0	618,9	604,2	594,5	592,5	586,0	581,0	577,1
حسب الغرض الاقتصادي																
قروض العقار	8,7	13,0	27,7	188,1	188,0	186,5	184,6	183,8	184,8	183,0	182,4	179,4	177,4	176,3	173,8	173,0
حسابات مدينة وتسهيلات الخزينة	5,9	0,4	19,2	143,0	142,7	141,0	141,7	140,2	141,0	145,6	137,3	136,2	134,0	135,1	134,0	135,0
قروض التجهيز	16,9	26,2	19,3	135,2	134,2	133,0	130,8	129,5	128,1	123,4	122,0	119,7	121,6	116,6	115,8	115,7
قروض للاستهلاك	8,1	19,1	27,7	32,4	32,2	32,1	32,1	32,0	31,9	31,7	31,3	30,9	30,7	30,4	30,2	30,0
ديون مختلفة على الزبناء	0,5	1,3	45,9	92,8	93,0	95,4	98,3	98,6	97,4	103,5	99,7	96,8	97,9	97,3	96,7	92,4
ديون معلقة الأداء	3,8-	1,5	6,5-	29,8	33,5	33,1	32,8	31,8	31,9	31,6	31,5	31,5	30,9	30,4	30,5	31,0
حسب الغرض المؤسسي																
مؤسسات مالية أخرى	1,2	10,5	27,2	96,8	101,7	104,0	103,9	104,8	104,5	112,0	109,5	105,3	106,1	105,4	105,4	95,7
قطاع عمومي	27,6-	36,1	92,6	24,5	29,5	28,4	28,5	29,0	29,3	28,9	29,0	28,4	30,6	29,2	32,7	33,9
قطاع خصوصي	11,3	8,9	21,4	512,1	509,6	504,8	502,3	497,3	497,8	494,9	482,2	476,0	473,3	468,0	460,6	460,0

(1) مجموع ودايع حائزو القبول لدى النظام البنكي باستثناء الودائع المعقنة وودائع الضمان المصدر: بنك المغرب

جدول م 2.9 المجمعات النقدية

(بملايير الدراهم)

المكونات	2010												2009			
	2010	2009	2008	على أساس سنوي (%)	نوجبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل		مارس	فبراير	يناير
التداول الائتماني (1)	6,3	6,7	6,7	145,2	145,6	143,4	142,3	142,3	142,5	137,5	136,1	135,4	134,7	136,5	136,9	136,7
الأوراق المتداولة والنقد المعدي المتداول	6,2	6,2	7,4	152,1	152,8	149,2	149,2	149,2	149,4	144,0	142,2	141,4	140,9	142,1	142,1	143,1
محصل الصندوق لدى البنوك	5,4	-3,1	21,7	6,8	7,2	5,8	6,9	6,9	6,8	6,5	6,1	6,0	6,2	5,6	5,2	6,5
التفوق الكتابية	3,9	7,7	7,1	407,1	395,4	389,7	390,6	392,0	394,7	389,6	384,5	384,5	386,7	384,5	388,6	391,8
الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	30,3	26,9	24,7	2,0	2,1	2,8	2,9	3,1	3,2	3,1	3,0	2,8	2,7	2,3	2,0	1,6
الودائع تحت الطلب لدى البنوك البريدية	4,9	4,9	4,9	351,9	342,6	336,7	338,2	335,2	335,8	336,4	330,1	325,4	328,5	326,8	327,8	335,6
الودائع تحت الطلب لدى مصلحة الشيكات البريدية	15,6	15,0	33,6	7,1	7,0	7,0	7,0	7,0	6,9	6,9	6,8	6,8	6,5	6,5	6,3	6,2
الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	-5,3	29,8	24,9	46,0	43,7	43,1	45,7	45,3	46,1	48,3	49,7	49,5	49,0	48,9	52,4	48,5
المجموع م 1	4,5	7,5	7,0	552,3	541,0	533,1	536,0	532,8	534,6	532,2	525,7	519,9	521,4	521,0	525,4	528,5
التوظيفات تحت الطلب	7,4	9,3	10,3	93,8	93,1	92,5	92,0	91,3	90,4	89,9	89,9	89,7	89,3	88,8	88,1	87,3
الحسابات على دفاتر لدى البنوك	7,6	9,9	10,8	77,7	77,1	76,6	76,1	75,5	74,7	74,3	74,3	74,3	74,0	73,5	72,9	72,3
الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني	6,6	6,8	7,9	16,1	16,0	15,9	15,9	15,8	15,7	15,6	15,6	15,3	15,3	15,3	15,2	15,1
المجموع م 2	4,9	7,7	7,4	646,1	634,1	625,6	628,0	624,1	625,0	622,1	615,6	609,6	610,7	609,7	613,5	615,8
أصول نقدية أخرى	4,6	5,4	31,7	258,1	257,4	257,4	255,5	257,1	256,5	258,1	258,5	255,7	257,5	255,9	254,8	246,8
الحسابات و السندات لأجل محدد	3,8	-3,0	22,8	151,4	147,3	145,2	145,2	145,8	143,8	145,2	145,8	145,4	146,7	145,5	146,1	145,8
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	8,4	29,8	28,3	55,2	59,9	59,9	59,2	57,5	58,3	54,9	54,4	55,5	57,1	56,9	58,3	50,9
ودائع بالعملة الأجنبية (2)	15,9	31,7	40,8	17,1	18,6	18,6	18,1	18,3	17,2	18,9	19,0	16,3	17,2	16,0	16,3	14,8
اتفاقيات إعادة الشراء	-48,9	-23,1	83,2	7,5	7,9	10,7	12,3	12,8	13,7	15,6	14,3	13,7	11,8	14,3	13,3	14,6
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	62,6	107,7	16,0	22,0	18,8	17,7	17,8	18,3	17,9	13,8	15,8	14,8	15,1	14,2	14,0	13,5
ودائع لأجل لدى الخزينة	-	-	-	3,2	3,1	3,3	2,4	2,3	2,2	2,1	2,2	2,1	1,9	-	-	-
ودائع أخرى (3)	74,1-	10,6-	663,9	1,9	1,9	2,0	0,5	2,2	3,3	7,5	6,9	7,9	7,7	9,1	7,0	7,3
المجموع م 3	4,8	7,0	13,5	904,2	891,5	883,0	883,5	881,2	881,5	880,3	874,1	865,3	868,2	865,6	868,3	862,7

(1) التداول الائتماني = الأوراق المتداولة والنقد المعدي المتداول - محصل الصندوق لدى البنوك
(2) الودائع تحت الطلب ولأجل محدد لدى البنوك بالعملة الأجنبية
(3) القروضات لدى البنوك لدى المؤسسات الأخرى
المصدر : بنك المغرب

جدول م 3.9 مجتمعات التوظيفات السائلة

(بملايير الدراهم)

المكونات	2010												2009	
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2009	2008
مجمع التوظيفات السائلة 1	160,9	168,7	173,4	187,8	190,8	192,6	182,2	183,7	185,4	186,5	195,4	202,5	0,7	-0,5
أذونات الخزينة القابلة للتداول	156,5	162,5	167,8	180,9	183,8	185,7	174,4	175,9	177,4	178,3	186,4	193,7	-0,7	-0,7
مؤسسات مالية أخرى	155,1	161,1	165,2	176,8	182,6	185,6	172,8	174,7	175,8	177,5	184,7	192,6	-1,3	-0,6
مؤسسات غير مالية	1,4	1,4	2,5	1,2	1,3	0,1	1,7	1,3	1,7	0,8	1,7	1,2	1,2	-41,1
سندات شركات التمويل	2,9	3,4	3,4	3,4	3,6	3,5	4,5	4,5	4,5	4,6	5,3	5,2	355,2	-32,1
مؤسسات مالية أخرى	2,9	3,4	3,3	3,4	3,5	3,5	4,5	4,5	4,5	4,6	5,3	5,2	374,2	-27,9
أوراق الخزينة	1,0	2,2	1,7	2,6	2,7	2,5	2,6	2,6	2,8	2,9	2,9	1,5	-17,3	42,4
مؤسسات مالية أخرى	1,0	2,2	1,7	2,6	2,7	2,5	2,6	2,6	2,8	2,9	2,9	1,5	21,5	-3,1
السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	0,4	0,6	0,6	0,8	0,8	0,8	0,7	0,7	0,7	0,7	0,9	2,1	73,9	-
مؤسسات مالية أخرى	0,0	0,0	0,1	0,2	0,2	0,3	0,2	0,2	0,3	0,2	0,2	0,2	-	-
مؤسسات غير مالية	0,1	0,3	0,2	0,3	0,3	0,3	0,2	0,1	0,1	0,2	0,3	1,6	477,1	-
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	35,5	-
مجمع التوظيفات السائلة 2	80,3	80,1	84,8	87,8	94,6	95,4	97,2	98,9	96,4	99,0	100,9	100,6	4,5	19,6
السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض	80,3	80,1	84,8	87,8	94,6	95,4	97,2	98,9	96,4	99,0	100,9	100,6	4,5	19,6
مؤسسات مالية أخرى	56,6	54,8	61,5	62,6	67,9	63,8	66,0	69,2	70,4	72,5	73,4	72,9	-6,2	45,0
مؤسسات غير مالية	15,9	17,2	15,3	15,0	16,4	23,4	18,4	19,4	15,5	16,2	16,9	17,3	92,8	-41,6
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	7,8	8,0	7,9	10,1	10,3	8,1	12,7	10,3	10,5	10,3	10,5	10,4	-5,7	-2,8
مجمع التوظيفات السائلة 3	26,1	27,2	27,4	29,5	29,6	30,2	29,7	31,3	30,9	32,7	32,7	32,8	0,4	0,4
السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم والأصول المتنوعة	26,1	27,2	27,4	29,5	29,6	30,2	29,7	31,3	30,9	32,7	32,7	32,8	0,4	0,4
مؤسسات مالية أخرى	21,9	22,8	23,0	24,8	24,7	25,0	24,6	26,2	25,7	27,2	26,8	26,9	27,2	23,2
مؤسسات غير مالية	1,3	1,4	1,4	1,1	1,1	1,1	1,1	1,1	1,4	1,4	1,8	1,7	-24,5	-36,9
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	2,9	3,0	3,0	3,5	3,7	4,0	4,0	3,9	3,8	4,1	4,1	4,2	-4,3	-41,2
مجمع التوظيفات السائلة	267,3	275,9	285,6	305,1	315,0	318,1	309,1	313,9	312,7	318,2	329,1	335,9	3,4	4,8

المصدر: بنك المغرب

جدول م 4.9 مقابلات المجمع م 3م

(بملايين الدرهم)

المكونات	2010												2009		
	2010	2009	2008	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	2009
على أساس سنوي (%)															
الموجودات الخارجية الصافية	0,0	2,2-	5,3-	191,5	188,4	180,8	178,9	177,6	172,9	178,2	181,8	181,0	182,7	183,4	192,7
الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب	6,4	2,9-	3,4-	187,7	186,0	174,8	171,8	167,6	164,3	169,1	171,9	172,7	171,2	170,6	176,4
الموجودات الخارجية الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى	68,9-	6,1	22,8-	5,1	5,5	6,0	7,0	10,1	8,6	9,2	9,8	8,3	11,6	12,8	16,3
الديون الصافية على الإدارة المركزية	2,8	8,8-	0,9-	91,9	83,0	84,2	87,8	85,7	81,3	78,4	80,7	82,0	88,1	90,3	89,4
الديون الصافية المستحقة لبنك المغرب	5,7	48,2-	48,5	3,5	1,6	1,4	4,2	1,3	1,2	-0,5	-0,3	-1,1	4,8	2,8	3,3
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	2,7	6,0-	3,1-	88,4	81,4	82,8	86,8	81,4	80,0	79,8	81,0	83,1	83,4	87,4	86,1
ديون الائتصاد	7,4	11,5	25,8	696,3	703,9	698,8	695,7	691,4	692,1	682,1	669,8	672,0	665,4	659,0	648,4
بنك المغرب	36,7	8,4	4,8	1,0	1,1	1,0	0,9	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,7	0,7	0,7
مؤسسات الإيداع الأخرى	7,4	11,5	25,8	695,3	702,8	697,7	694,8	690,5	691,2	681,3	669,0	671,3	664,7	658,2	647,7
موارد ذات طابع غير نقدي	5,7	9,0	32,4	131,5	133,9	131,7	128,2	124,3	122,7	125,4	124,7	125,6	130,0	126,8	124,4
رأسمال واحتياطيات مؤسسات الإيداع بنك المغرب	10,2	8,9	14,2	98,4	98,2	96,7	95,3	91,2	89,1	89,3	88,5	86,6	92,2	89,4	89,3
مؤسسات الإيداع الأخرى	5,5	2,4	6,6	17,0	18,2	17,7	17,2	16,6	15,8	15,6	15,1	14,4	16,8	16,3	16,1
التزامات غير نقدية لمؤسسات الإيداع الودائع المستنتاة من المجمع م 3م	5,6-	9,1	122,8	33,2	35,7	35,0	32,9	33,0	33,5	36,4	36,2	39,0	37,8	37,4	35,1
القروض	2,3	8,7	9,9	5,9	5,9	5,5	4,9	5,2	5,2	6,2	5,4	5,6	5,9	5,4	5,7
سندات ما عدا الأسهم المستنتاة من المجمع م 3م	49,6	64,1	37,9	10,1	11,5	10,9	10,2	6,8	7,0	8,2	6,2	6,0	5,0	5,5	6,7
سندات ما عدا الأسهم المستنتاة من المجمع م 3م	24,4-	-0,9-	242,9	17,0	18,0	18,3	17,0	21,1	21,1	22,7	20,6	27,1	26,7	26,3	22,5
موارد أخرى	35,6	28,5	105,0	0,2	0,3	0,2	0,2	0,3	0,3	0,3	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2
بنود صافية أخرى	33,0	1,1	33,9-	17,6	22,8	26,0	23,6	20,8	17,8	19,2	16,4	14,0	11,2	11,4	13,2
مجموع المقابلات (1)	4,9	5,8	13,0	831,9	821,7	813,7	812,5	810,8	810,5	807,3	799,8	795,5	794,9	794,4	792,9

(1) مجموع المقابلات = الموجودات الخارجية الصافية + الديون الصافية على الإدارة المركزية + ديون على الائتصاد - موارد ذات طابع غير نقدي - بنود أخرى المصدر : بنك المغرب

جدول م 5.9 الموجودات الخارجية الصافية

(بملايين الدراهم)

المكونات	2010												2009	
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نوفمبر	دجنبر	2009	2010
الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب	170,6	171,2	172,7	171,9	169,1	164,3	167,6	171,8	174,8	184,1	186,0	187,8	186,0	184,1
ديون على غير المقيمين	180,2	180,9	182,4	181,7	179,0	174,8	177,9	181,9	184,7	193,9	196,1	197,7	196,1	193,9
الاحتياطيات الدولية (1)	179,7	180,3	182,1	181,4	178,7	174,4	177,6	181,5	184,3	193,6	195,8	197,3	195,8	193,6
الذهب النقدي	6,2	6,5	6,5	7,0	7,7	7,9	7,6	7,6	7,6	7,7	8,3	8,4	8,3	7,7
التقد الأجنبي	2,0	1,7	1,6	2,0	2,1	2,2	4,6	3,0	2,5	2,2	3,2	3,1	3,2	2,2
الودائع والسندات المدرجة في الاحتياطيات الدولية	164,5	165,0	167,0	165,3	161,6	157,0	158,8	163,6	167,1	176,7	177,0	178,8	177,0	176,7
وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	6,0	6,2	6,1	6,2	6,4	6,4	6,3	6,4	6,2	6,2	6,3	6,2	6,3	6,2
أصول أجنبية أخرى	0,6	0,6	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3
الأسهم وحصص رأس المال الأخرى	0,6	0,6	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3
التزامات تجاه غير المقيمين	9,7	9,7	9,7	9,7	10,0	10,5	10,4	9,8	9,8	9,8	10,1	10,0	10,1	9,8
التزامات أجنبية قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية	2,6	2,6	2,6	2,6	2,6	3,0	3,1	2,6	2,6	2,7	2,8	2,7	2,8	2,7
التزامات أجنبية أخرى	7,0	7,1	7,1	7,1	7,4	7,5	7,3	7,4	7,2	7,2	7,4	7,3	7,4	7,2
تخصيص حقوق السحب الخاصة	6,9	7,0	7,1	7,1	7,4	7,5	7,3	7,4	7,2	7,1	7,3	7,2	7,3	7,1
صافي الاحتياطيات الدولية (2)	182,8	177,7	179,5	178,8	176,1	171,4	174,5	178,9	181,7	190,9	193,0	194,6	193,0	190,9
الموجودات الخارجية الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى	16,3	11,6	8,3	9,8	9,2	8,6	10,1	7,0	6,0	4,3	5,5	5,1	5,5	4,3
ديون على غير المقيمين	28,6	26,1	25,4	25,4	26,2	26,6	27,3	21,9	23,8	23,6	25,9	21,8	25,9	23,6
موجودات بالنقد الأجنبي	0,3	0,2	0,3	0,3	0,3	0,4	0,5	0,4	0,4	0,3	0,4	0,3	0,4	0,3
ودائع	11,2	9,7	8,1	7,7	8,5	8,7	9,4	5,3	7,4	4,7	6,5	3,9	6,5	4,7
قروض	7,0	4,9	5,7	6,5	6,2	6,1	5,8	4,8	5,1	4,7	6,6	5,7	6,6	4,7
سندات ما عدا الأسهم	3,1	2,8	2,9	2,7	2,5	2,5	2,6	2,6	2,2	3,4	3,3	2,8	3,3	3,4
أسهم وسندات مساهمة أخرى	6,9	8,3	8,3	8,3	8,8	8,7	8,8	8,8	8,7	10,4	9,0	8,9	9,0	10,4
ديون أخرى	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,0	0,1	0,1
التزامات تجاه غير المقيمين	12,3	14,5	17,1	15,6	17,0	18,0	17,3	14,9	17,8	19,3	20,5	16,7	20,5	19,3
ودائع	10,1	11,3	13,9	12,4	13,7	14,7	14,0	12,2	13,2	15,6	16,8	13,5	16,8	15,6
قروض (3)	2,1	3,2	3,1	3,1	3,1	3,2	3,2	2,6	4,5	3,6	3,6	3,1	3,6	3,6
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,1	0,0	0,0
في القيم المنقولة النقدية	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,0	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,0	0,1	0,1
التزامات أخرى	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,0	0,0	0,1	0,1	0,1	0,1	0,0	0,1	0,1
الموجودات الخارجية الصافية (4)	192,7	183,4	182,7	181,8	178,2	172,9	177,6	178,9	180,8	188,4	191,5	192,7	191,5	188,4
مؤسسات الإيداع	0,0	2,2-	-5,3	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0

(1) الأصول الأجنبية الموجودة رهن إشارة البنك المركزي فوراً وتحت مراقبته الفعلية
(2) الاحتياطيات الدولية صافية من التزامات البنك المركزي القصيرة الأجل إزاء غير المقيمين
(3) اقتراضات مالية واقتراضات ثانوية
(4) الموجودات الخارجية الصافية لمؤسسات الإيداع = الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب + الموجودات الخارجية الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى
المصدر : بنك المغرب

جدول م 6.9 الديون الصافية على الإدارة المركزية

(بملايين الدرهم)

المكونات	2010												2009		
	2010												2009		
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نوفمبر	ديجنبر	2009	2009	
الديون الصافية المستحقة لبنك المغرب	2,8	4,8	-1,1	-0,3	-0,5	1,2	4,2	1,0	1,4	1,6	3,5	48,5	48,2	5,7	3,3
ديون	8,4	8,4	6,2	6,2	6,2	6,5	6,5	7,0	7,0	7,1	7,5	16,4	27,3	10,7	8,4
قروض	6,0	6,0	5,6	5,6	5,6	5,6	5,6	5,6	5,7	5,7	5,7	6,0	5,8	5,6	6,0
سندات	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-	-	-	0,0
غيرها (1)	2,3	2,3	0,6	0,6	0,6	0,9	0,9	1,3	1,3	1,3	1,8	41,9	14,6	23,8	2,3
التزامات	5,0	5,5	7,2	6,5	6,7	5,3	2,3	5,9	5,7	5,4	4,0	46,2	0,7	21,5	5,0
حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	0,3	2,9	2,1	2,0	3,3	3,4	0,2	2,0	2,5	3,2	1,1	68,7	90,3	312,5	0,3
الحساب الجاري للخرينة العمومية	3,8	1,1	3,9	3,4	2,3	0,8	1,1	2,9	2,3	1,3	2,0	455,4	161,3	46,5	3,8
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	86,1	87,4	83,1	81,0	78,9	79,8	81,4	86,8	82,8	81,4	88,4	3,1	6,0	2,7	86,1
ديون	91,2	93,5	91,1	90,1	84,3	88,1	86,2	92,2	89,8	88,2	96,5	3,9	4,8	5,8	91,2
قروض	16,1	16,5	15,7	15,6	15,2	18,0	16,0	16,4	16,2	15,9	21,8	98,4	31,5	35,2	16,1
سندات	70,0	73,2	72,1	71,6	66,1	66,3	66,6	71,2	69,0	67,6	69,1	11,7	11,3	1,3	70,0
غيرها (1)	5,1	3,7	3,3	2,9	3,0	3,8	3,6	4,6	4,7	4,7	5,7	12,4	9,0	10,3	5,1
التزامات (2)	5,2	6,1	8,0	9,1	5,4	8,3	4,8	5,4	7,0	6,8	8,1	17,6	20,6	56,7	5,2
الديون الصافية المستحقة على الإدارة المركزية لمؤسسات الإيداع	89,4	90,3	82,0	80,7	78,4	81,0	85,7	87,8	84,2	83,0	91,9	0,9	8,8	2,8	89,4

(1) مبالغ مستحقة للدولة، لا سيما برسم الدفعة الخاصة بالخرينة على النتائج والخرينة على القيمة المشافة القابلة للاسترداد

(2) مكررة أساسا من صناديق خاصة لضمان مخصصة لقروض الموزعة والتي يعد رصيدها غير قابل للسداد قبل القضاء القروض المغطاة

المصدر: بنك المغرب

جدول م 7.9 ديون على الاقتصاد

(بملايين الدراهم)

المكونات	2010												2009			
	2010	2009	2008	على أساس سنوي (%)	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو		أبريل	مارس	فبراير
ديون مستحقة لمؤسسات الإيداع	7,4	11,5	25,8	696,3	703,9	698,8	695,7	691,4	692,1	698,0	682,1	669,8	672,0	665,4	659,0	648,4
ديون مستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	7,4	11,5	25,8	695,3	702,8	697,7	694,8	690,5	691,2	697,2	681,3	669,0	671,3	664,7	658,2	647,7
قروض مؤسسات الإيداع الأخرى	7,4	10,4	24,4	633,4	640,8	637,1	634,7	631,0	631,6	635,8	620,7	609,7	610,0	602,6	598,7	589,6
قروض بنكية	7,7	9,7	24,0	621,4	623,6	621,1	620,3	615,9	615,0	618,9	604,2	594,5	592,5	586,0	581,0	577,1
حسابات مدينة وتسهيلات الخزينة	5,9	0,4	19,2	143,0	142,7	141,0	141,7	140,2	141,0	145,6	137,3	136,2	134,0	135,1	134,0	135,0
قروض التجهيز	16,9	26,2	19,3	135,2	134,2	133,0	130,8	129,5	128,1	123,4	122,0	119,7	121,6	116,6	115,8	115,7
قروض العقار	8,7	13,0	27,7	188,1	188,0	186,5	184,6	183,8	184,8	183,0	182,4	179,4	177,4	176,3	173,8	173,0
قروض السكن	12,9	12,3	14,9	123,9	122,3	121,4	120,7	119,6	119,0	117,2	116,1	114,6	113,5	111,9	110,5	109,7
قروض مقدمة للمعشدين العقاريين	1,1	13,9	58,5	63,9	64,4	63,9	62,8	63,4	65,1	65,3	65,8	64,3	63,8	63,8	63,2	63,2
قروض للاستهلاك	8,1	19,1	27,7	32,4	32,2	32,1	32,1	32,0	31,9	31,7	31,3	30,9	30,7	30,4	30,2	30,0
ديون مختلفة على الزبناء	0,5	1,3	45,9	92,8	93,0	95,4	98,3	98,6	97,4	103,5	99,7	96,8	97,9	97,3	96,7	92,4
ديون معلقة الأداء	3,8-	1,5	6,5-	29,8	33,5	33,1	32,8	31,8	31,9	31,6	31,5	31,5	30,9	30,4	30,5	31,0
سندات	6,3	29,0	52,3	60,7	61,0	59,3	58,5	58,3	58,5	60,5	59,7	58,6	60,3	60,7	58,1	57,1
سندات باستثناء الأسهم	0,3	16,3	101,1	14,8	15,0	14,4	14,5	14,3	14,3	16,1	14,5	14,6	17,6	18,8	16,4	14,8
أسهم وسندات مساهمة أخرى	8,4	34,1	38,7	45,8	46,0	44,9	44,0	44,0	44,2	44,4	45,2	44,1	42,7	41,9	41,8	42,3
غيرها (1)	18,9	54,5-	26,7-	1,3	1,0	1,3	1,6	1,1	1,1	0,9	0,8	0,6	1,0	1,4	1,4	1,1
ديون مستحقة لبنك المغرب	36,7	8,4	4,8	1,0	1,1	1,1	1,0	0,9	0,9	0,8	0,8	0,8	0,8	0,7	0,7	0,7
قروض	8,2	6,8	3,9	0,7	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6

(1) تتكون من الائتمان التجاري والسلف وتسوية الحسابات المعسر: بنك المغرب

جدول م 8.9 ديون على قطاعات الاقتصاد

(بملايين الدراهم)

المكونات	2010												2009			
	2010	2009	2008	على أساس سنوي (%)	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	غشت	شتنبر	أكتوبر	نوفمبر	دجنبر
الديون حسب القطاعات الاقتصادية	7,4	11,5	25,8	696,3	703,9	698,8	695,7	691,4	692,1	698,0	682,1	669,8	672,0	665,4	659,0	648,4
مؤسسات مالية أخرى	4,4	12,8	31,4	133,2	138,2	138,8	137,7	138,3	138,2	145,8	143,6	138,4	137,8	136,5	136,7	127,6
قروض (1)	1,2	10,5	27,2	96,8	101,7	104,0	103,9	104,8	104,5	112,0	109,5	105,3	106,1	105,4	105,4	95,7
سندات	13,9	20,8	46,6	36,3	36,3	34,7	33,8	33,4	33,6	33,7	34,0	33,0	31,8	31,1	31,2	31,8
إدارات محلية	13,3	19,1	22,7	9,8	9,4	9,1	9,0	9,0	9,0	9,0	8,9	8,7	8,7	8,8	8,6	8,6
مؤسسات غير مالية عمومية	27,5-	50,5	147,6	27,6	33,1	32,1	32,9	33,5	33,7	35,6	34,9	34,3	38,0	36,1	38,3	38,0
قروض	41,5-	43,0	151,2	14,8	20,1	19,3	19,4	20,0	20,3	19,8	20,1	19,7	21,9	20,5	24,1	25,3
سندات	0,2	67,9	139,5	12,8	13,0	12,8	13,4	13,4	13,4	15,8	14,7	14,6	16,1	15,7	14,1	12,8
مؤسسات غير مالية أخرى	13,8	10,2	21,5	308,1	306,2	307,1	304,6	291,1	291,3	288,4	282,2	280,7	278,9	277,9	272,0	270,7
قروض	14,6	10,0	21,1	295,2	293,5	294,0	291,8	278,5	278,6	276,7	270,5	269,0	265,8	263,4	258,0	257,6
حسابات مدينة وتسهيلات الخزينة	18,0	-2,4	21,4	128,5	125,2	122,9	124,2	114,8	116,0	120,2	110,9	113,9	110,8	110,3	109,5	108,9
قروض التجهيز	19,2	26,0	18,0	107,7	105,8	107,9	104,8	103,0	102,0	97,2	97,8	96,9	97,2	94,2	90,8	90,4
قروض العقار	1,5	57,9	7,4	44,6	44,5	44,2	44,2	44,5	43,8	44,9	46,5	43,3	42,9	44,5	44,2	43,9
سندات	6,7-	21,2	30,2	11,6	11,7	11,8	11,3	11,4	11,6	11,0	11,0	11,1	12,5	13,9	12,8	12,5
سندات باستثناء الأسهم	15,3-	27,9	113,4	4,3	4,2	4,3	3,9	3,8	3,9	3,5	3,5	3,6	5,0	6,5	5,4	5,1
الأسهم وحصص رأس المال الأخرى	0,7-	16,9	4,7	7,3	7,5	7,5	7,4	7,6	7,7	7,5	7,5	7,5	7,6	7,4	7,4	7,4
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	8,3	15,4	17,8	170,5	167,8	165,2	164,7	166,4	165,4	164,9	164,0	162,1	160,5	159,1	157,4	157,4
قروض	8,5	15,9	19,4	170,4	167,5	164,9	164,4	166,1	165,2	164,5	163,9	162,1	160,0	158,4	157,2	157,0
قروض السكن	11,1	10,5	24,6	116,4	114,7	114,2	114,2	112,9	112,6	111,2	110,1	108,7	107,8	106,6	105,4	104,8
قروض الاستهلاك	7,8	19,3	29,2	31,7	31,5	31,4	31,4	31,2	31,1	30,9	30,5	30,2	29,9	29,5	29,4	29,4
مقاولون أفراد	1,5	16,3-	27,5	43,9	45,9	43,0	43,3	49,8	52,5	52,1	46,4	43,3	45,7	44,3	43,2	43,2
قروض	1,5	16,3-	27,5	43,9	45,9	43,0	43,3	49,8	52,5	52,1	46,4	43,3	45,7	44,3	43,2	43,2
قروض التجهيز	9,7-	30,3	9,4-	8,1	8,7	6,0	7,3	9,8	10,5	10,5	8,6	7,4	8,8	8,8	8,9	8,9
قروض لفائدة الممنعين العقاريين	14,7	23,2-	81,0	26,4	27,1	26,5	24,9	25,0	27,0	25,7	24,7	25,9	25,6	23,7	23,1	23,1
مؤسسات لا تستهدف الربح وتخدم الأسر	18,5	54,0	34,0	3,3	3,4	3,5	3,5	3,5	2,1	2,2	2,1	2,3	2,4	2,6	2,8	2,8

(1) اتفاقات إعادة الشراء والقروض المالية المصنفة : بنك المغرب

جدول م 9.9 التزامات تجاه قطاعات الاقتصاد

(بملايين الدراهم)

المكونات	2010												يناير	2009		
	على أساس سنوي (%)	2008	2009	2010	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس			سبتمبر	أكتوبر
الالتزامات حسب قطاعات الاقتصاد	4,1	5,8	17,2	719,8	711,8	705,3	703,2	701,6	701,5	706,2	696,9	692,4	699,7	696,3	695,0	691,3
مؤسسات مالية أخرى	12,4-	12,4	103,5	97,7	92,7	94,4	101,7	101,1	105,9	113,4	111,1	110,5	111,9	111,1	106,9	111,6
أصول نقدية	13,5-	13,7	83,7	71,0	63,6	65,7	74,9	73,7	78,0	82,5	84,3	79,9	78,8	79,4	75,2	82,0
التزامات غير نقدية (1)	9,6-	8,9	185,3	26,8	29,1	28,7	26,8	27,5	27,9	30,9	26,8	30,6	33,1	31,7	31,7	29,6
قطاع عمومي (2)	15,7-	30,5	55,5	40,9	45,2	43,6	43,8	41,9	40,1	39,6	42,2	43,6	46,2	48,5	51,8	48,5
أصول نقدية	15,7-	30,6	55,4	40,9	45,1	43,5	43,7	41,8	40,0	39,5	42,2	43,6	46,2	48,5	51,7	48,5
مؤسسات غير مالية أخرى	20,0	2,5	1,2	142,9	141,8	135,3	129,6	127,7	127,1	127,1	123,0	120,7	121,0	118,8	119,9	119,1
أصول نقدية	20,5	2,1	1,4	138,1	136,9	130,1	124,5	123,1	122,6	122,7	117,5	116,0	116,1	113,7	115,3	114,6
التزامات غير نقدية (1)	7,4	13,7	2,9-	4,8	4,9	5,2	5,1	4,5	4,5	4,4	5,5	4,7	4,9	5,2	4,7	4,5
قطاعات مقيمة أخرى	6,4	2,9	8,3	438,3	432,1	432,0	428,1	430,9	428,4	426,1	420,6	417,6	420,6	417,9	416,4	412,1
أفراد ومقاربات مقيمون بالخارج	6,5	3,7	8,8	413,8	407,4	406,7	403,1	405,1	402,4	399,3	394,8	394,3	395,9	393,7	393,0	388,5
أصول نقدية	6,4	3,7	8,7	412,5	406,1	406,0	402,3	404,4	401,6	398,5	394,1	393,7	395,2	393,0	392,3	387,8
التزامات غير نقدية (1)	71,6	-0,3	20,1	1,2	1,3	0,8	0,8	0,8	0,8	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7
مقاولون أفراد	15,4	-17,8	3,6-	20,2	20,1	20,3	20,4	20,5	20,5	21,2	20,3	17,9	19,4	18,4	17,9	17,5
أصول نقدية	15,4	-17,9	3,9-	19,9	19,8	20,0	20,1	20,3	20,2	21,0	20,0	17,6	19,2	18,2	17,6	17,3
التزامات غير نقدية (1)	17,8	-7,8	28,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,2	0,2	0,2	0,3	0,3
مؤسسات لا تستهدف الربح وتخدم الأسر	29,5-	35,2	39,5	4,3	4,6	4,9	4,6	5,3	5,5	5,6	5,5	5,4	5,3	5,7	5,5	6,1
أصول نقدية	29,5-	35,3	40,0	4,3	4,6	4,9	4,6	5,3	5,5	5,6	5,5	5,4	5,3	5,7	5,5	6,1

(1) تتكون أساساً من الودائع المقتنفة وودائع الضمان

(2) المؤسسات العمومية الغير مالية والإدارات المحلية و صندوق الضمان الاجتماعي

المصدر: بنك المغرب

جدول م 10.9 توزيع القروض البنكية حسب أجلها وحسب فروع النشاط

(المبالغ بملايين الدراهم)

2010			2009			2008	بملايين الدراهم
بالنسبة المئوية	التغيرات %	المبالغ	بالنسبة المئوية للمجموع	التغيرات %	المبالغ	المبالغ	
حسب الأجل							
36,9	1,4-	229.328	40,3	5,8	232.631	219.873	قصير
1,0	23,2	6.375	0,9	210,5	5.175	1.667	مستحقات غير مؤداة
29,4	6,7	182.597	29,6	19,3	171.062	143.442	متوسط
28,9	26,1	179.664	24,7	7,6	142.432	132.362	طويل
4,8	3,8-	29.768	5,4	1,5	30.958	30.512	الديون المعلقة الأداء
حسب فروع النشاط							
4,1	29,2	25.316	3,4	5,0-	19.587	20.613	الفلاحة والصيد البحري
2,0	16,6-	12.268	2,5	0,5	14.707	14.628	الصناعات الاستخراجية
13,0	9,6	80.612	12,7	11,9	73.546	65.731	الصناعات التحويلية
3,9	46,4	24.381	2,9	2,6-	16.659	17.107	الطاقة والمياه
12,8	1,7-	79.426	14,0	45,3	80.814	55.630	البناء والأشغال العمومية
6,2	2,5	38.561	6,5	10,6	37.614	34.002	التجارة
2,9	3,7-	17.837	3,2	35,2	18.531	13.709	المؤسسات الفندقية
4,0	3,2	24.684	4,1	1,0	23.927	23.695	النقل والمواصلات
15,7	3,9	97.704	16,3	5,3	94.020	89.303	النشاطات المالية
27,3	8,5	169.698	27,1	15,9	156.371	134.861	الأسر
8,2	23,1	50.871	7,2	27,4-	41.309	56.911	الخدمات الأخرى

المصدر: بنك المغرب

جدول م 11.9 القروض الموزعة من طرف شركات التمويل

(المبالغ بملايين الدراهم)

2010			2009			2008	بملايين الدراهم
بالنسبة المئوية للمجموع	التغيرات %	المبالغ	بالنسبة المئوية للمجموع	التغيرات %	المبالغ	المبالغ	
49,9	3,4	42.530	51,5	7,1	41.131	38.387	شركات القرض للاستهلاك
45,7	7,8	38.939	45,2	13,5	36.111	31.819	شركات القرض الإيجاري
0,2	-6,8	191	0,3	10,9-	205	230	شركات القرض للعقار
3,0	18,3	2.600	2,8	4,4	2.198	2.106	شركات تحصيل وشراء الديون
0,3	3,8	244	0,3	100,9	235	117	شركات الكفالة (*)
0,0	-19,2	21	0,0	36,8	26	19	شركات تدبير وسائل الأداء
0,9		731					شركات تمويل أخرى
100,0	6,7	85.256	100,0	9,9	79.906	72.678	مجموع قروض شركات التمويل

(*) قدمت شركات الكفالة قروضا بواسطة التوقيع بلغت قيمتها 1,3 مليار درهم. في 2008، 2,2 مليار درهم في 2009 و 3,6 مليار درهم في 2010.

جدول م 12.9 المبلغ الجاري للسلفات والاقتراضات في السوق النقدية القائمة بين البنوك

(بملايين الدراهم)

المتوسط	2010												2009	
	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	المتوسط	المتوسط
4.122,6	4.077,2	4.309,6	3.826,5	3.180,8	2.971,0	3.039,3	4.061,5	3.594,7	4.359,4	6.157,6	5.197,1	4.696,1	4.449,6	المبلغ المتوسط
2.598,5	2.124,3	2.283,2	2.115,6	1.645,2	1.801,0	2.047,0	2.800,0	2.621,6	3.117,9	4.835,8	3.360,2	2.429,6	2.739,9	المبلغ الجاري المتبادل

المصدر: بنك المغرب

جدول م 13.9 الاكتتابات في أدنيات الخزينة بالمزايدة

(بملايين الدراهم)

المدة	2010												مجموع 2009	
	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	مجموع 2009	
3.000,0	950,0	900,0	100,0	800,0	150,0	1.007,0	300,0	557,0	710,0	820,0	3.000,0	3.500,0	21 يوما	
4.187,0	300,0	2.200,0	1.000,0	3.375,0	5.719,0	500,0	2.041,3	1.500,0	2.222,0	3.570,0	4.475,0	1.260,0	2.650,0	13 أسبوعا
7.132,0	2.200,0	1.100,0	100,0	4.175,0	5.719,0	500,0	3.198,3	1.500,0	3.079,0	3.570,0	7.710,0	5.080,0	8.826,9	26 أسبوعا
27.962,3	3.450,0	4.200,0	100,0	4.175,0	5.719,0	500,0	3.198,3	1.500,0	3.079,0	3.570,0	7.710,0	5.080,0	34.903,2	52 أسبوعا
42.281,3	3.450,0	4.200,0	100,0	4.175,0	5.719,0	500,0	3.198,3	1.500,0	3.079,0	3.570,0	7.710,0	5.080,0	49.880,1	مجموع الأمد القصير (I)
21.680,0	3.050,0	3.200,0	5.830,0	2.500,0	600,0	3.100,0	2.600,0	100,0	700,0	11.993,0	5 سنوات	23.031,0	11.993,0	مجموع الأمد المتوسط (II)
25.482,5	1.600,0	1.100,0	510,0	804,5	102,0	1.500,0	3.676,0	2.140,0	5.420,0	6.980,0	1.650,0	11.038,0	11.038,0	مجموع الأمد الطويل (III)
47.162,5	4.650,0	4.300,0	0,0	6.340,0	3.304,5	702,0	4.600,0	6.276,0	2.140,0	5.520,0	6.980,0	2.350,0	23.031,0	مجموع الأمد المتوسط (II)
610,0	215,0	185,0	1,0	5,0	1,0	33,0	122,0	47,0	1,0	15,0	0,0	0,0	0,0	10 سنوات
725,0	675,0	17,0	5,0	12,0	1,0	4,0	53,0	15,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	15 سنة
57,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	20 سنة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	30 سنة
1.392,0	890,0	202,0	6,0	0,0	5,0	16,0	87,0	122,0	62,0	1,0	0,0	0,0	0,0	مجموع الأمد الطويل (III)
90.835,8	8.990,0	8.702,0	106,0	10.515,0	9.028,5	1.203,0	7.814,3	7.863,0	5.341,0	9.152,0	14.691,0	7.430,0	72.911,1	المجموع (I+II+III)

المصدر: بنك المغرب

جدول م 1.10 المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بالمزايدة

(بملايين الدراهم)

المدة	2010						2009					
	المجموع	مكتوبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	صندوق الإيداع والتدبير (1)	البذوك	المجموع	مكتوبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	صندوق الإيداع والتدبير (1)	البذوك
13 أسبوعا	1.950	0	1.444	56	0	450	800	0	690	13	0	97
26 أسبوعا	3.300	0	1.831	750	69	650	3.900	30	2.919	159	0	792
52 أسبوعا	28.962	5.444	5.026	10.460	725	7.307	54.246	11.684	8.333	20.403	200	13.626
مجموع الأمد القصير (I)	34.212	5.444	8.301	11.266	794	8.407	58.946	11.714	11.941	20.575	200	14.515
سنتان	33.673	2.647	6.639	19.152	482	4.754	11.993	349	2.040	5.613	0	3.991
5 سنوات	48.286	8.075	14.005	20.759	1.446	4.001	29.436	9.779	5.111	8.658	144	5.744
مجموع الأمد المتوسط (II)	81.959	10.721	20.643	39.912	1.928	8.755	41.429	10.128	7.151	14.271	144	9.735
10 سنوات	70.050	10.910	17.748	25.144	5.163	11.085	64.589	10.842	17.569	23.072	3.429	9.678
15 سنة	69.658	1.079	15.003	29.115	13.852	10.608	71.608	9.899	16.352	23.429	12.695	9.233
20 سنة	19.361	441	5.824	8.679	917	3.499	18.791	360	5.493	8.156	290	4.491
30 سنة	2.575	2	1.908	171	0	494	2.575	0	1.453	109	196	818
مجموع الأمد الطويل (III)	161.644	12.433	40.483	63.109	19.933	25.686	157.563	21.101	40.867	54.765	16.609	24.220
المجموع (III+II+I)	277.815	28.598	69.427	114.287	22.655	42.848	257.937	42.943	59.960	89.611	16.953	48.469

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بحوزة مؤسسات الاحتياط الاجتماعية التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.
المصدر: بنك المغرب

جدول م 2.10 المؤشرات المتعلقة ببورصة القيم

الشهر	مبلغ المعاملات (بملايين الدراهم)	الرسملة (بملايين الدراهم)	مقياس "MASI" (*)	مقياس "MADEX" (**)	
2000	دجنبر	6.832,5	114.881	3.693,02	
2001	دجنبر	5.009,7	104.740	3.323,08	
2002	دجنبر	9.545,6	87.175	2.512,69	
2003	دجنبر	11.388,8	115.507	3.174,56	
2004	دجنبر	30.004,4	206.517	3.522,38	
2005	دجنبر	48.041,3	252.326	4.358,87	
2006	دجنبر	36.528,1	417.092	7.743,81	
2007	دجنبر	137.479,4	586.328	10.464,34	
2008	دجنبر	59.360,1	531.750	9.061,02	
2009	يناير	16.798,1	496.883	8.325,69	
	فبراير	16.826,6	544.634	9.228,96	
	مارس	12.507,9	508.460	8.525,92	
	أبريل	8.594,1	530.503	8.986,12	
	ماي	6.242,2	526.446	9.030,12	
	يونيو	10.833,2	553.908	9.527,45	
	يوليوز	10.469,6	528.877	8.954,28	
	غشت	4.984,1	532.431	8.996,45	
	شتنبر	6.612,8	521.737	8.718,83	
	أكتوبر	6.013,2	524.911	8.751,26	
	نونبر	7.747,7	498.944	8.265,20	
	دجنبر	36.791,2	508.893	8.464,47	
	2010	يناير	6.113,9	532.350	8.881,46
		فبراير	9.280,4	540.895	9.017,72
مارس		26.549,8	560.534	9.294,04	
أبريل		13.253,5	600.699	10.018,00	
ماي		14.817,9	586.377	9.839,46	
يونيو		30.561,4	569.458	9.600,18	
يوليوز		45.767,7	572.518	9.616,50	
غشت		13.628,0	529.272	9.570,92	
شتنبر		6.178,3	538.157	9.706,37	
أكتوبر		18.122,8	552.850	9.957,74	
نونبر		24.818,7	558.226	9.984,59	
دجنبر		29.615,7	579.020	10.335,25	

(*) ابتداء من فاتح يناير 2002، تم استبدال المؤشر العام لبورصة القيم الذي كان أساسه 100 في 31 دجنبر 1979 بمؤشر "MASI" الذي يشمل كل الأسهم المسعرة ويتخذ كأساس 1000 في 31 دجنبر 1991.

(**) تم إحداث مؤشر "MADEX" سنة 2002، ويشمل الأسهم الأكثر تداولاً ويتخذ كأساس 1000 في 31 دجنبر 1991.

المصدر: بورصة القيم بالدار البيضاء.

جدول م 3.10 المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتحويل (حسب فئات المكتتبين)

(بملايين الدراهم)

	2010						2009						فئة السندات
	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصناديق الإيداع والتدبير	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصناديق الإيداع والتدبير	المجموع		
44.499	2.864	25.794	4.247	11.594	31.528	816	17.951	6.170	6.591	6.591	شهادات الإيداع		
12.459	0	6.124	231	6.104	8.450	20	3.315	205	4.910	4.910	سندات شركات التمويل		
1.795	0	1.795	0	0	2.684	0	2.664	0	20	20	أوراق الخزينة		
58.753	2.864	33.713	4.478	17.698	42.662	836	23.930	6.375	11.521	11.521	المجموع		

المصدر: بنك المغرب

جدول م 4.10 إصدارات سندات الاقتراض

حجم الإصدار (بملايين الدراهم)	سعر الفائدة (%)	أجل الاستحقاق	التاريخ	الجهة المصدرة	
1.200,00	4,78	7 سنوات	يونيو	التجاري وفا بنك	الشركات المالية
40,00	5,30	2 سنوات	يونيو	الشركة العامة المغربية للأبنك	
100,00	5,00	2 سنوات	شتنبر	تسليف	
1.000,00	5,12	15 سنوات	يناير	المكتب الوطني للسكك الحديدية	الشركات غير المالية
818,00	5,40	5 سنوات	مارس	أليانس	
182,00	4,90	5 سنوات	مارس	أليانس	
1.650,00	4,96	20 سنوات	أبريل	الطرق السيارة بالمغرب	
350,00	4,97	20 سنوات	أبريل	الطرق السيارة بالمغرب	
50,00	4,65	20 سنوات	نونبر	الطرق السيارة بالمغرب	
20,00	4,75	20 سنوات	نونبر	الطرق السيارة بالمغرب	
400,00	4,78	20 سنوات	نونبر	الطرق السيارة بالمغرب	
530,00	4,79	20 سنوات	نونبر	الطرق السيارة بالمغرب	
3.900,00	5,65	10 سنوات	يوليوز	Groupe Invest	
1.200,00	5,62	15 سنوات	يوليوز	ليديك	
4.300,00	5,65	10 سنوات	يوليوز	الشركة الوطنية للاستثمار	
600,00	4,80	5 سنوات	يوليوز	إفريقيا غاز	
100,00	4,80	5 سنوات	يوليوز	مغرب أكسجين	
1.441,50	4,69	5 سنوات	غشت	الضحى	
558,50	5,18	5 سنوات	غشت	الضحى	
50,00	5,25	3 سنوات	أكتوبر	أسواق المال البلاستيك المغرب	
268,00	5,01	5 سنوات	أكتوبر	لابيل في	
232,00	5,50	5 سنوات	أكتوبر	لابيل في	
250,00	4,85	2 سنوات	دجنبر	سحام	
250,00	5,30	5 سنوات	دجنبر	سحام	
2.000,00	5,38	10 سنوات	دجنبر	المكتب الوطني للمطارات	
2.000,00	4,32	3 سنوات	دجنبر	الشركة الوطنية للاستثمار	
646,22	5,50	2 سنوات و 9 أشهر	دجنبر	ريزما	
1.500,00	4,94	5 سنوات	دجنبر	الشركة العامة العقارية	

المحتويات

بنك المغرب
بنك المغرب
بنك المغرب

المحتويات

المقدمة 3

الجزء 1 الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

1.1 المحيط الدولي 13

1.1.1 تطور الاقتصاد العالمي 14

2.1.1 التجارة الدولية وميزان الأداءات 18

3.1.1 أبرز تدابير السياسة الاقتصادية 20

5.1.1 الهيكله المالية الدولية 30

2.1 الإنتاج الوطني 33

2.2.1 القطاع الثانوي 37

3.2.1 القطاع الثالثي 42

3.1 سوق الشغل 46

1.3.1 مؤشرات النشاط والشغل 46

2.3.1 الأجور وتكاليف وإنتاجية الشغل 50

4.1 الطلب 52

1.4.1 الاستهلاك 53

2.4.1 الاستثمار 55

3.4.1 الادخار الوطني 58

5.1 التدفقات الاقتصادية والمالية 59

1.5.1 العمليات غير المالية 59

2.5.1 العمليات المالية 59

6.1 التضخم 63

1.6.1 مؤشر الأسعار عند الاستهلاك 63

2.6.1 أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية 72

7.1 العلاقات التجارية والمالية مع الخارج 75

1.7.1 ميزان الأداءات 75

2.7.1 وضع الاستثمار المالي الدولي 85

1.8.1 قانون المالية لسنة 2010 89

2.8.1 تنفيذ قانون المالية لسنة 2010 91

3.8.1 تمويل الخزينة 96

101	9.1 السياسة النقدية
101	1.9.1 قرارات السياسة النقدية
105	2.9.1 الجوانب العملية للسياسة النقدية
108	3.9.1 أسعار الفائدة
112	4.9.1 أسعار الصرف
114	10.1 النقد والائتمان والتوظيفات السائلة
115	1.10.1 المجموع م3
116	2.10.1 مكونات المجموع م3
120	3.10.1 الائتمان وباقي مصادر الإنشاء النقدي
128	4.10.1 باقي مصادر الإنشاء النقدي
134	11.1 سوق البورصة وسندات الدين وتدبير الأصول
134	1.11.1 سوق البورصة
138	2.11.1 سندات الدين القابلة للتداول
139	3.11.1 إصدارات سندات الاقتراض
139	4.11.1 تدبير الأصول

الجزء 2 أنشطة البنك

147	1.2 الحكامة
147	1.1.2 بنية الحكامة
150	2.1.2 التخطيط الاستراتيجي
153	3.1.2 الافتحاص والمراقبة الداخلية وتدبير المخاطر
157	4.1.2 الأخلاقيات
158	5.1.2 سلامة المعلومات
159	6.1.2 مخطط استمرارية النشاط
159	7.1.2 التقييد بالقوانين
161	2.2 مهام البنك
179	3.2 الموارد ومحيط العمل
185	4.2 أنشطة التواصل والتعاون
185	1.4.2 أنشطة التواصل
186	2.4.2 المتحف
187	3.4.2 التعاون الدولي

الجزء 3 البيانات المالية لبنك المغرب

195.....	1.3 حصيلة بنك المغرب
193.....	1.1.3 الأصول.....
194.....	2.1.3 الخصوم.....
198.....	2.3 حساب العائدات والتكاليف
198.....	2.1.3 العائدات
200.....	2.2.3 التكاليف.....
202.....	3.2.3 الحصيلة حسب العمليات الرئيسية.....
203.....	4.2.3 بيان أرصدة التدبير.....
203.....	5.2.3 نتيجة أنشطة البنك.....
204.....	6.2.3 النتيجة الإجمالية للاستغلال.....
204.....	3.3 الإطار القانوني والمبادئ المحاسبية
209.....	4.3 إيضاحات حول بنود الحصيلة
215.....	5.3 التقرير العام لمراقب الحسابات
217.....	6.3 مصادقة مجلس البنك

فهرس الرسوم البيانية

15.....	رسم بياني 1.1.1 : التطور الفصلي للنمو
16.....	رسم بياني 2.1.1 : تطور الناتج الداخلي الإجمالي ونسبة البطالة المرجحة في أهم البلدان الشريكة...
17.....	رسم بياني 3.1.1 : الائتمان بالولايات المتحدة ومنطقة الأورو.....
21.....	رسم بياني 5.1.1 : تطور أسعار الفائدة الحقيقية للبنك المركزي الأوروبي.....
21.....	رسم بياني 4.1.1 : تطور أسعار الفائدة الحقيقية للبنك الاحتياطي الفدرالي.....
23.....	رسم بياني 6.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية بالبرازيل وروسيا والهند والصين.....
25.....	رسم بياني 7.1.1 : تطور مؤشرات البورصة العالمية
26.....	رسم بياني 8.1.1 : تطور الفارق بين سعر ليبور وسعر مبادلة أسعار الفائدة ليلية واحدة والفارق بين الأوريبور ولبور لأجل ثلاثة أشهر.....
27.....	رسم بياني 9.1.1 : تطور ربحية سندات الدين لأجل 10 سنوات وعلاوات المخاطر على عقود مبادلات عدم أداء الدين الخاصة بالدينون السيادية لمدة 5 سنوات في البلدان المتقدمة
27.....	رسم بياني 10.1.1 : تطور أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية
28.....	رسم بياني 11.1.1 : تطور سعر صرف اليوان إزاء الأورو والدولار

- رسم بياني 1.2.1.1 : تطور سعر صرف الأورو والدولار إزاء اليوان الصيني 28
- رسم بياني 12.1.1 : تطور أسعار المواد الأولية الطاقية وغير الطاقية..... 29
- رسم بياني 13.1.1 : تطور أسعار الفوسفات ومشتقاته..... 30
- رسم بياني 1.2.1 : المساهمة المطلقة للقطاعات الاقتصادية في نمو الناتج الداخلي الإجمالي 33
- رسم بياني 2.2.1 : أهم الإنتاجات النباتية..... 35
- رسم بياني 3.2.1 : تطور القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية 39
- ومبيعات الإسمنت والقروض العقارية..... 39
- رسم بياني 4.2.1 : غيرات حجم إنتاج الفوسفات الخام وصادراته..... 40
- رسم بياني 5.2.1 : تطور الإنتاج الوطني للكهرباء والمواد النفطية المكررة 41
- رسم بياني 6.2.1 : تطور مصادر الكهرباء المتاحة 42
- رسم بياني 7.2.1 : تغيرات عدد السياح الأوروبيين والعرب حسب الجنسية..... 43
- رسم بياني 8.2.1 : تطور عدد المنخرطين في الهاتف الثابت والمحمول 45
- رسم بياني 1.3.1 : التطور السنوي لمعدل البطالة والسكان النشيطين..... 47
- رسم بياني 2.3.1 : تغير القيمة المضافة وحجم الشغل..... 48
- رسم بياني 3.3.1 : أحداث مناصب الشغل المؤدى عنها وغير المؤدى عنها بين 2009 و2010..... 49
- رسم بياني 4.3.1 : النمو غير الفلاحي والبطالة بالوسط الحضري ف1 2001- ف4 2010..... 49
- رسم بياني 5.3.1 : الحد الأدنى للأجور الفصلي بالقيمة الاسمية والحقيقية..... 50
- رسم بياني 7.3.1 : التنافسية -التكاليف بالمغرب..... 51
- رسم بياني 6.3.1 : تطور كلفة وحدة العمل والإنتاجية الظاهرة للعمل..... 51
- رسم بياني 1.4.1 : مساهمة مجتمعات الطلب في نمو الناتج الداخلي الإجمالي 52
- رسم بياني 2.4.1 : تطور الاستهلاك النهائي للأسر والإدارات العمومية، بالأسعار الجارية..... 53
- رسم بياني 2.1.4.1 : الميل الحدي للاستهلاك، بالنسبة المئوية، 2000-2010..... 54
- رسم بياني 1.1.4.1 : الميل المتوسط للاستهلاك، بالنسبة المئوية، 2000-2010..... 54
- رسم بياني 3.4.1 : تطور الاستثمار ومعدل الاستثمار الإجمالي..... 55
- رسم بياني 1.2.4.1 : حصة تغير المخزون ضمن الناتج الداخلي الاجمالي وتقلبه 1980-2010..... 57
- رسم بياني 4.4.1 : تطور الادخار الوطني ومعدل الادخار..... 58
- رسم بياني 2.6.1 : تطور التضخم الأساسي وتغير أسعار المواد الغذائية الأساسية..... 64
- رسم بياني 1.6.1 : التطور السنوي للتضخم والتضخم الأساسي..... 64
- رسم بياني 3.6.1 : تطور التضخم وأسعار المواد الغذائية المتقلبة المستثناة
من مؤشر التضخم الأساسي..... 65
- رسم بياني 4.6.1 : مساهمة أبرز البنود في التضخم 67
- رسم بياني 5.6.1 : التطور السنوي لأسعار السلع التجارية وغير التجارية المشمولة
في مؤشر التضخم الأساسي..... 69

- رسم بياني إ1.2.6.1 : مؤشر أسعار المواد الأولية الطاقية وغير الطاقية69
- رسم بياني إ1.2.6.1: تطور التضخم حسب مجموعات البلدان69
- رسم بياني 6.6.1 : تطور تضخم أسعار السلع التجارية المشمولة في مؤشر التضخم الأساسي
في المغرب وفي البلدان الشريكة.....70
- رسم بياني 7.6.1 : المساهمة السنوية لأسعار السلع التجارية وغير التجارية في التضخم الأساسي 70
- رسم بياني 8.6.1 : التطور السنوي لتضخم السلع والخدمات71
- رسم بياني 9.6.1 : مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم الإجمالي72
- رسم بياني 11.6.1 : التطور السنوي لأبرز مؤشرات الأسعار عند الإنتاج في الصناعات التحويلية73
- رسم بياني 10.6.1 : تطور المساهمة السنوية لأسعار الصناعات الرئيسية في مؤشر الأسعار
عند الإنتاج في الصناعات التحويلية76
- رسم بياني 1.7.1 : تطور الميزان التجاري76
- رسم بياني 2.7.1 : مؤشر أسعار الاستيراد76
- رسم بياني 4.7.1 : مساهمات مجموعات الإستعمال في تطور الواردات77
- رسم بياني 3.7.1 : توزيع الواردات حسب مجموعات الاستعمال77
- رسم بياني 6.7.1 : مساهمات مجموعات الاستعمال في تطور الصادرات78
- رسم بياني 5.7.1 : توزيع الصادرات حسب مجموعات الاستعمال78
- رسم بياني إ2.1.7.1: حصة السوق النسبية في السوق العالمية79
- رسم بياني إ1.1.7.1: حصة السوق المطلقة في السوق العالمية79
- رسم بياني 7.7.1 : تطور مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج80
- رسم بياني 8.7.1 : تطور رصيد الحساب الجاري81
- رسم بياني 9.7.1 : مساهمة البنود الرئيسية في الحساب الجاري81
- رسم بياني إ2.2.7.1: تطور الرصيد التجاري مع الولايات المتحدة82
- رسم بياني إ1.2.7.1: تطور الرصيد التجاري مع الاتحاد الأوروبي82
- رسم بياني 10.7.1 : توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات83
- رسم بياني 11.7.1 : تطور أرصدة بنود حساب العمليات المالية84
- رسم بياني 12.7.1 : تطور السحوبات والتسديدات وجاري الدين الخارجي العمومي كنسبة مئوية
من الناتج الداخلي الإجمالي84
- رسم بياني 13.7.1 : مجموعات وضع الاستثمار المالي الدولي86
- رسم بياني 1.8.1 : المداخيل العادية للخزينة91
- رسم بياني 2.8.1 : النفقات الإجمالية للخزينة94
- رسم بياني 3.8.1 : كتلة الأجور94
- رسم بياني 4.8.1 : نفقات المقاصة95
- رسم بياني 5.8.1 : ادخار الميزانية95

- رسم بياني 6.8.1 : تطور الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر.....96
- رسم بياني 7.8.1 : الدين العمومي98
- رسم بياني 2.8.3.1 : نسبة الرصيد الأولي إلى الناتج الداخلي الإجمالي.....99
- رسم بياني 1.3.8.1 : نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الإجمالي.....99
- رسم بياني 1.9.1 : نسبة الاحتياطي الإلزامي.....103
- رسم بياني 1.1.9.1 : الانحراف بين التوقع التوافقي للتضخم ونسبة التضخم الفعلية.....104
- رسم بياني 3.1.9.1 : المروحي ليناو 2010.....105
- رسم بياني 2.1.9.1 : المروحي لمارس 2010.....105
- رسم بياني 5.1.9.1 : المروحي ليناو 2010.....105
- رسم بياني 4.1.9.1 : المروحي ليناو 2010.....105
- رسم بياني 2.9.1 : الوضعية الأساسية للسيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي.....106
- رسم بياني 3.9.1 : وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي.....106
- رسم بياني 4.9.1 : تأثير العوامل المستقلة.....106
- رسم بياني 5.9.1 : تدخلات بنك المغرب ومتوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك.....107
- رسم بياني 1.2.9.1 : التطور الشهري لتوظيفات الخزينة في السوق النقدية في سنة 2010.....108
- رسم بياني 6.9.1 : تطور متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك.....109
- رسم بياني 7.9.1 : تطور أسعار الفائدة المدينة.....109
- رسم بياني 8.9.1 : أسعار الفائدة على سندات الخزينة لأجل قصير في السوق الثانوية.....112
- رسم بياني 9.9.1 : أسعار الفائدة على سندات الخزينة لأجل متوسط وطويل في السوق الثانوية.....112
- رسم بياني 10.9.1 : سعر الصرف الخاص بالتحويل.....113
- رسم بياني 11.9.1 : سعر الصرف الفعلي الإسمي والحقيقي للدرهم.....113
- رسم بياني 1.10.1 : النمو السنوي للمجموع م³ وتوجهه.....115
- رسم بياني 2.10.1 : النمو السنوي لأبرز مقابلات المجموع م³.....115
- رسم بياني 3.10.1 : سرعة تداول النقد.....116
- رسم بياني 4.10.1 : تطور العملة الائتمانية سنة 2010.....117
- رسم بياني 5.10.1 : تطور النقود الكتابية سنة 2010.....118
- رسم بياني 6.10.1 : النمو السنوي للنقود الكتابية وللناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي.....118
- رسم بياني 7.10.1 : تطور الودائع لأجل.....120
- رسم بياني 8.10.1 : مساهمة القطاعات المؤسساتية في النمو السنوي للودائع لأجل.....120
- رسم بياني 9.10.1 : تطور سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية.....120
- رسم بياني 10.10.1 : نمو سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية والودائع لأجل.....120
- رسم بياني 11.10.1 : مساهمة أبرز المقابلات في النمو السنوي للمجموع م³.....121
- رسم بياني 12.10.1 : النمو السنوي للقروض البنكية وتوجهها.....122

- رسم بياني 13.10.1 : التطورات السنوية للقروض البنكية والناج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي122
- رسم بياني 14.10.1 : النمو السنوي لأبرز أصناف القروض البنكية122
- رسم بياني 15.10.1 : مساهمة أبرز الأصناف في نمو القروض البنكية122
- رسم بياني 16.10.1 : تطور القروض المعلقة الأداء وحصتها في مجموع القروض البنكية123
- رسم بياني 1.2.10.1 : تطور شروط منح القروض للمقاولات123
- رسم بياني 2.2.10.1 : العوامل المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة المطبقة على القروض123
- رسم بياني 3.2.10.1 : طلب المقاولات للقروض124
- رسم بياني 17.10.1 : توزيع القروض حسب آجالها125
- رسم بياني 18.10.1 : النمو السنوي للقروض حسب الآجال125
- رسم بياني 19.10.1 : توزيع القروض حسب القطاعات125
- رسم بياني 20.10.1 : النمو السنوي للقروض حسب القطاعات125
- رسم بياني 21.10.1 : توزيع القروض حسب الوحدات الاقتصادية127
- رسم بياني 1.3.10.1 : نمو القروض الموزعة من طرف أبرز فئتي شركات التمويل127
- رسم بياني 2.3.10.1 : المبالغ الجارية للقروض الممنوحة من طرف باقي أصناف شركات التمويل127
- رسم بياني 22.10.1 : النمو السنوي للموجودات الخارجية الصافية128
- رسم بياني 23.10.1 : تطور بنية الموجودات الخارجية الصافية128
- رسم بياني 1.4.10.1 : تطور المعاملات بالناجز في سوق الصرف129
- رسم بياني 2.4.10.1 : بيع العملات لأجل129
- رسم بياني 3.4.10.1 : شراء العملات لأجل129
- رسم بياني 24.10.1 : الديون الصافية على الإدارة المركزية130
- رسم بياني 25.10.1 : النمو السنوي لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض132
- رسم بياني 26.10.1 : ت.س. 3 ومؤشر مازي132
- رسم بياني 1.11.1 : تطور مؤشرات البورصة لسنة 2010134
- رسم بياني 2.11.1 : الأداء السنوي للمؤشرات القطاعية سنة 2010، بالنسبة المئوية135
- رسم بياني 3.11.1 : الأداء السنوي لمؤشر مازي مقارنة بمؤشر البلدان الصاعدة135
- رسم بياني 4.11.1 : نسبة رسملة البورصة إلى الناج الداخلي الإجمالي136
- رسم بياني 1.1.11.1 : تقييم سوق البورصة في المغرب وفي بعض البلدان الصاعدة137
- رسم بياني 2.1.11.1 : تقييم سوق البورصة في المغرب وفي بعض البلدان الصاعدة137
- رسم بياني 5.11.1 : تطور المبالغ الجارية لسندات الدين القابلة للتداول وعناصرها138
- رسم بياني 6.11.1 : تطور الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة140
- رسم بياني 1.1.2 : توزيع المهام المنجزة حسب نوع الأهداف154
- رسم بياني 1.4.2.2 : إنتاج الأوراق النقدية الجديدة سنوات 2008 و2009 و2010167
- رسم بياني 2.4.2.2 : إنتاج القطع النقدية الجديدة سنوات 2008 و2009 و2010167

175.....	رسم بياني 1.6.2.2: توزيع عدد الأشخاص ممنوعين عن إصدار الشيكات
176.....	رسم بياني 2.6.2.2: تراكم عدد استشارات مكتب القروض سنة 2010
179.....	رسم بياني 1.1.3.2: عدد المستخدمين حسب مجال النشاط
179.....	رسم بياني 2.1.3.2: هرم الأعمار حسب الجنس
198.....	رسم بياني 1.2.3: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية
200.....	رسم بياني 2.2.3: توزيع نفقات التسيير
201.....	رسم بياني 3.2.3: توزيع التكاليف المالية
205.....	رسم بياني 4.2.3: تغير معامل الاستغلال
205.....	رسم بياني 5.2.3: تطور النتيجة الإجمالية والضريبة على الشركات والنتيجة الصافية

فهرس الاطارات

23.....	إطار 1.1.1: تدابير التقشف المالي التي اتخذت سنة 2010 في أبرز البلدان المتقدمة
28.....	إطار 2.1.1: تعزيز مرونة اليوان سنة 2010
35.....	إطار 1.2.1: الدعم الممنوح لمشاريع التجميع
	إطار 2.2.1: تحرير تجارة المنتجات الفلاحية والصيد البحري في إطار اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي
36.....	إطار 3.2.1: استراتيجية جديدة من أجل إقلاع السكن الاقتصادي
40.....	إطار 4.2.1: حصيلة الاستراتيجية السياحية 2001-2010 والآفاق
43.....	إطار 1.3.1: حصيلة المخطط الثاني «مبادرات التشغيل 2009-2012»
51.....	إطار 1.4.1: الميل المتوسط والحدي للاستهلاك
54.....	إطار 2.4.1: تحليل تغير المخزون
56.....	إطار 1.5.1: موازنة جدول التدفقات الاقتصادية والمالية مع مبادئ توزيع الأصول المالية والقطاعية المعتمدة في إطار الإحصائيات النقدية الجديدة
61.....	إطار 1.6.1: أسعار المواد الغذائية والمؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك
64.....	إطار 2.6.1: التضخم في العالم في سنة 2010
68.....	إطار 1.7.1: تطور حصص السوق
79.....	إطار 2.7.1: تطور المبادلات التجارية بين المغرب والاتحاد الأوروبي والمغرب والولايات المتحدة
82.....	إطار 3.7.1: مميزات الاقتراض الذي أصدرته الخزينة في السوق المالية الدولية
85.....	إطار 4.7.1: أبرز التدابير الخاصة بتحرير العمليات التجارية والمالية مع الخارج
88.....	إطار 1.8.1: أبرز الإجراءات الضريبية في قانون المالية لسنة 2010
90.....	إطار 2.8.1: التصنيف السيادي للمغرب
97.....	إطار 3.8.1: عناصر تحليل استدامة الميزانية العمومية على المدى المتوسط

104.....	إطار 1.9.1 :	تقييم توقع التضخم خلال سنة 2010
108.....	إطار 2.9.1 :	تطبيق الاتفاقية الموقعة بين بنك المغرب والخزينة
114.....	إطار 1.10.1 :	تأثير إصلاح الإحصائيات النقدية
123.....	إطار 2.10.1 :	تقييم شروط منح القروض سنة 2010
127.....	إطار 3.10.1 :	نشاط مؤسسات التمويل و جمعيات القروض الصغرى في 2010
129.....	إطار 4.10.1 :	المعاملات في سوق الصرف سنة 2010
137.....	إطار 1.11.1 :	عمليات تقييم البورصة: مقارنة دولية
141.....	إطار 2.11.1 :	المقتضيات القانونية المصادق عليها سنة 2010 من طرف مجلس القيم المنقولة ..
153.....	إطار 1.1.2 :	منهجية التخطيط المندمج
156.....	إطار 2.1.2 :	مقياس تقييم مستوى نظام المراقبة الداخلية للبنك
	إطار 3.1.2 :	أهم مستجدات القانون رقم 10-13 الذي دخل حيز التنفيذ في يناير 2011، والذي يغير ويتمم القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية والقانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال
161.....		

فهرس الجداول

14.....	جدول 1.1.1 :	تطور نمو الناتج الداخلي الإجمالي العالمي بالنسبة المئوية
19.....	جدول 2.1.1 :	أرصدة الحساب الجاري لميزان الأداءات في مناطق وبلدان العالم
38.....	جدول 1.2.1 :	تغيرات متوسط المؤشرات السنوية للإنتاج الصناعي، بالنسبة المئوية
54.....	جدول 1.1.4.1 :	الميل المتوسط للاستهلاك
54.....	جدول 2.1.4.1 :	الميل الحدي للاستهلاك
	جدول 1.2.4.1 :	حصة تغير المخزون ضمن الاستثمار الإجمالي والناتج الداخلي الإجمالي الكلي
56.....		بالأسعار الجارية
56.....	جدول 3.2.4.1 :	التقلب، بالأسعار الثابتة
56.....	جدول 2.2.4.1 :	التقلب، بالأسعار الثابتة الجارية
56.....	جدول 4.2.4.1 :	المساهمة في النمو الإجمالي، بالنقط المئوية
57.....	جدول 5.2.4.1 :	متوسط حصة تغير المخزون ضمن الناتج الداخلي الإجمالي الكلي
57.....	جدول 6.2.4.1 :	تقلب تغير المخزون
62.....	جدول 1.5.1 :	التدفقات الاقتصادية والمالية لسنة 2010
65.....	جدول 1.1.6.1 :	وزن المنتجات الغذائية في سلة مؤشر الأسعار عند الاستهلاك
66.....	جدول 1.6.1 :	أبرز مكونات مؤشر الأسعار عند الاستهلاك
73.....	جدول 2.6.1 :	مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية
85.....	جدول 1.7.1 :	تطور وضع الاستثمار المالي الدولي
92.....	جدول 1.8.1 :	حتملات وموارد الخزينة
97.....	جدول 1.2.8.1 :	جرد لتطور تصنيف المغرب
102.....	جدول 1.9.1 :	قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2006

110.....	جدول 2.9.1 : تطور أسعار الفائدة المدينة
110.....	جدول 3.9.1 : سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك
111.....	جدول 4.9.1 : أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية
111.....	جدول 5.9.1 : أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الثانوية
112.....	جدول 6.9.1 : سعر الفائدة الأدنى المطبق على حسابات الادخار
116.....	جدول 1.10.1 : تطور مكونات المجمع م 3
119.....	جدول 2.10.1 : تطور التوظيفات تحت الطلب
121.....	جدول 3.10.1 : تطور مقابلات الكتلة النقدية
130.....	جدول 4.10.1 : الديون الصافية على الإدارة المركزية
131.....	جدول 5.10.1 : مجتمعات التوظيفات السائلة
131.....	جدول 6.10.1 : تطور مجمع ت.س. 1
133.....	جدول 7.10.1 : معدل سيولة الاقتصاد
	جدول 1.6.2.2 : تطور تدفقات المعطيات المعالجة من طرف مصلحة عوارض الأداء المتعلقة بالشيكات
174.....	

فهرس الملحقات الإحصائية

221.....	جدول م 1 : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
----------	---

الإنتاج الوطني

222.....	جدول م 1.2 : تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي
223.....	جدول م 2.2 : الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي
224.....	جدول م 3.2 : زراعات الحبوب
224.....	جدول م 4.2 : القطني
224.....	جدول م 5.2 : زراعات الخضار
225.....	جدول م 6.2 : الحوامض
225.....	جدول م 7.2 : زراعات الشمنندر
226.....	جدول م 8.2 : زراعات قصب السكر
226.....	جدول م 9.2 : زراعة الزيتون
227.....	جدول م 10.2 : الحبوب الزيتية
227.....	جدول م 11.2 : زراعة الكروم
227.....	جدول م 12.2 : تربية المواشي
228.....	جدول م 13.2 : اللحوم المتوفرة للاستهلاك
228.....	جدول م 14.2 : الصيد البحري
229.....	جدول م 15.2 : مقياس إنتاج المعادن
229.....	جدول م 16.2 : ميزان الطاقة
230.....	جدول م 17.2 : إنتاج الطاقة
230.....	جدول م 18.2 : إنتاج الطاقة محتسب بالأطنان المعادلة للنفط
231.....	جدول م 19.2 : مجموع استهلاك الطاقة

231.....	جدول م 20.2 : الاستهلاك النهائي للطاقة.....
232.....	جدول م 21.2 : مقاييس الإنتاج الصناعي.....
233.....	جدول م 22.2 : دخول السياح.....
234.....	جدول م 23.2 : الرقم الاستدلالي لأنثمان الإنتاج الصناعي.....

سوق الشغل

235.....	جدول م 1.3 : مؤشرات حول وضعية التشغيل والبطالة.....
236.....	جدول م 2.3 : تطور وضعية التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي.....
237.....	جدول م 1.4 : تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي.....
238.....	جدول م 2.4 : حساب السلع والخدمات.....
238.....	جدول م 3.4 : الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته.....
239.....	جدول م 4.4 : الاستثمار و التوفير.....

التضخم

240.....	جدول م 5 : الرقم الاستدلالي لأسعار الاستهلاك.....
----------	---

العلاقات التجارية. المالية مع الخارج

241.....	جدول م 1.6 : الميزان التجاري.....
241.....	جدول م 2.6 : بنية المبادلات التجارية.....
242.....	جدول م 3.6 : الواردات حسب أهم المنتجات.....
243.....	جدول م 4.6 : الصادرات حسب أهم المنتجات.....
244.....	جدول م 5.6 : التوزيع الجغرافي للمبادلات.....
245.....	جدول م 6.6 : ميزان المدفوعات مع الخارج.....
246.....	جدول م 7.6 : وضع الاستثمار الدولي للمغرب.....

المالية العمومية

247.....	جدول م 1.7 : بيان تطور موارد وخملات الخزينة.....
248.....	جدول م 2.7 : بيان تطور الموارد العادية للخزينة.....
249.....	جدول م 3.7 : تقديرات الميزانية العامة.....

السياسة النقدية

250.....	جدول م 1.8 : الأسعار بالدرهم لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب.....
251.....	جدول م 2.8 : تطور نشاط سوق الصرف.....
252.....	جدول م 3.8 : تطور السيولة البنكية.....
253.....	جدول م 4.8 : تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية.....
254.....	جدول م 5.8 : معدلات الفائدة المعمول بها في السوق النقدية.....
254.....	جدول م 6.8 : معدلات الودائع لدى البنوك.....
254.....	جدول م 7.8 : سعر الفائدة للودائع لدى صندوق التوفير الوطني.....
255.....	جدول م 8.8 : سعر الفائدة المتوسط المرجح للحسابات والأذينات لأجل.....

256.....	جدول م 9.8 : السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة.....
257.....	جدول م 10.8 : معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول.....
	جدول م 11.8 : معدلات الفائدة المطبقة على الأذينات والسندات الإلزامية
257.....	الصادرة في السوق السنوية.....
258.....	جدول م 12.8 : أسعار الفائدة المدينة.....
258.....	جدول م 13.8 : المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان.....

النقد و الائتمان والتوظيفات السائلة

259.....	جدول م 1.9 : المؤشرات الرئيسية النقدية.....
260.....	جدول م 2.9 : المجمعات النقدية.....
261.....	جدول م 3.9 : مجمعات التوظيفات السائلة.....
262.....	جدول م 4.9 : مقابلات الجمع م3.....
263.....	جدول م 5.9 : الموجودات الخارجية الصافية.....
264.....	جدول م 6.9 : الديون الصافية على الإدارة المركزية.....
265.....	جدول م 7.9 : ديون على الاقتصاد.....
266.....	جدول م 8.9 : ديون على قطاعات الاقتصاد.....
267.....	جدول م 9.9 : التزامات جأه قطاعات الاقتصاد.....
268.....	جدول م 10.9 : توزيع القروض البنكية حسب أجلها وحسب فروع النشاط.....
268.....	جدول م 11.9 : القروض الموزعة من طرف شركات التمويل.....
269.....	جدول م 12.9 : المبلغ الجاري للسلفات والاقتراضات في السوق النقدية القائمة بين البنوك.....
269.....	جدول م 13.9 : الاككتابات في أذينات الخزينة بالمزايدة.....

سوق البورصة وسندات الدين وتدبير الأصول

270.....	جدول م 1.10 : المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة.....
271.....	جدول م 2.10 : المؤشرات المتعلقة ببورصة القيم.....
272.....	جدول م 3.10 : المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتحويل.....
273.....	جدول م 4.10 : إصدارات سندات الاقتراض.....

الايدياع القانوني 2011 MO 1802

رد مك 2-58-873-9981-978

رد مد 2028-5426

بنك المغرب
بنك المغرب